الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر-باتنة-

كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية وآدابها

الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية

(الجملة الاعتراضية والجملة التفسيرية وجملة الصلة)

- دراسة تطبيقية في سورة البقرة -

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم اللسان العربي

إعداد الطالب:

اليـــزيد بلعمش

إشراف الدكتور:

لخضر بلخيـــر

أعضاء لجنة المناقشة :

المنـــــــاقـش	الدرجــــــة العلميـــــة	الجامعــــة الأصلية	الصفــــــــــــــة
•السعيـــد هـــادف	أ.التعليـــــم العــالي	جـــامعة باتنـــة	رئيـــــــسا
•لخضـــــر بلخـــير	أ.محـــــــاضـــــر	جـــامعة باتنـــة	مشـــــرفا ومقـــررا
•السعيـــد بن إبراهيم	أ.محـــــــاضـــــر	جـــامعة باتنـــة	عضـــوا منــــاقشا
•النـــواري سعـــودي	أ.محـــــــاضـــــر	جـــامعة سطيـــف	عضـــوا منــــاقشا

السنة الجـــامعية :2006/2007م

1427/1428هــ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهدَاء:

إلى كلِّ من كان طيِّب النَّفس، طيِّب الخلق، طيِّب العمل،

أُهدي هذا العمَل المتوَاضِع إليهم

عسى أَن أُكون بحبِّي لهم منْهم ومعَهم

اليزيد

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين, وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, أما بعد:

فمعلوم أنه لابدّ من أن تكونَ لكلّ مجتمع – حتى يكونَ من السائرين في ركب الحضارة, أو من الجالسين على عرشِها، أو حتى يكونَ على الأقل اجتماعُه اجتماعا مُنتجا كما يُراد منه – مقوّماتٌ وأسسٌ يقوم عليها وقواعدُ يعتمدها في نهوضه, والتعاون والتكاتف أحدُ أهمّ تلك القواعدِ والأسس.

ولعل من آكد الوسائل والشروط المساهمة في حصول هذا الأساسِ هو التواصلُ بين أفراد المجتمع, بل إنّ هذه الوسيلةَ هي في حدّ ذاتها أساسٌ, يدخل بطريق أو بأخرى في تكوين الأسس الأخرى, فكلّما كانت المجموعةُ البشريةُ متواصلةً كلما كان تماسكها قويا، وترابطُها متينا, فقويّت شوكتُها وعلت مكانتُها, وكلّما كانت مفككةً ومشَرذَمةً كلما كان تماسكُها ضعيفا، وترابطُها هشا، فوَهَنت شوكتُها وانحطت مكانتُها. ولهذا أنزل الباحثون والعلماءُ والمفكرون على اختلاف أجناسِهم وتنوع مذاهبهم ومشاربِهم هذه الوسيلةَ منزلةَ الغايةِ, ونظروا إليها نظرة هدفٍ يُقصَدُ, فبذلوا في سبيل تحقيقها الغالي والنفيس, وتحملوا في ذلك الشّدائدَ والحَمَاقِيسَ, فاخترُع وأُبدِع، وأُنتج وأُوجِد ما أُوجد من الوسائل المساهمةِ في إنجاحها على مرّ العصور والدهور، إلا أن الفضل الكبيرَ في وجودها ما يزال وسيَزَال يرجع إلى اللغة التي لها الأهمية والسبقُ المطلقُ في ذلك, فهي الوسيلة الاتّصاليَّةُ الأولى والأخيرة، لأنها الأداةُ الفَعّالَة التي يستَعان بها في تقنيات الاتصال الأخرى الشّديدةِ التّنوعِ، فبها يتفاعل المرء مع غيره، بل وحتى مع نفسه، فهي أداة العقل الذي بها يفكر, وهي الكتاب الذي منه يقرأ فكر المجتمع الذي يعيش فيه, وفيها يرى رسم طبائعهم وحالَ خصائصهم، بل هي لسان الحالِ المبينُ الذي يُفْصِّح عن وجوده ووجودِهم, وهي العين الكاشفةُ لما غبر ولما حضر ولما يُنتظر, وهي الواصلةُ بين الماضي البعيد والحاضرِ الشهيد والمستقبلِ الوليد, وخلاصة القول هي الرحمُ التي بفضلها اجتمع الناس وتواصلوا, وقد أدرك القدماء هذه الحقيقة فعبر عنها أحدُهم بقوله: لا سبيلَ إلى بقاء أحدٍ من الناس ووجوده دون كلامٍ.

ونظراً لهذه الأهمية البارزة والمزيّة العظمى التي تتمتع بها اللغة، توجه الفكر البشريُّ–عن طوع منه يشبه الكره وعن كره منه يشبه الطوع–إلى العمل على فهم حقيقتها وتفسيرِ كنْهها، والعمل على دراستها لأجل أن يُفَعِّلَ دورَها في عملية الإبلاغ والتبليغ، وقد تَمَّ ذلك بطرق شتى وكيفياتٍ متنوعةٍ ومراتبَ متدرجة، فمازالت الدراسةُ تَتَطَوَّر وتتراكمُ إلى أنْ وصلت إلى مرحلةٍ يُبْحَثُ فيها عن الوظائف الإبلاغيةِ التي تُؤديها في العملية الإبلاغية كما حَصَلَ ذلك من عدد من اللغويين منهم: ابن جني وابن سنان الخفاجي من العرب, وبُوهْلَر وجَاكُبْسُون ورُوبُول وهَاليدَاي ... وغيرهم من البَاحثِين العرب أو الغرب.

إنّ بيان الوظيفةِ الإبلاغية للغة بصفة مجملة عامة–وإنْ كانت هي في نفسها خطوةً طيّبةً وجهداً جباراً بارعاً– قد لا يخدم الجانب الإبلاغي خدمةً كبيرة بقدر ما يخدمُه بيانُ وظيفةِ حدِّها الأدنى المفيد الذي تبدأ

منه عملية الإبلاغ والتبليغ، خاصة وأنّ المرءَ لا يتكلّم اللغةَ دفعةً واحدةً, بل يستعمل ذلك الحدَّ الأدنى الذي اصطلح على تسميته بـــ:**الجملة**، كما أنه أصبح من المسلم به في الدراسات اللغوية الحديثة أن دراسة اللغة لا تكون نافعةً ومفيدةً إلا إذا انطلقت منها. فالجملة هي الخلية الحيةُ والعضوُّ الفاعلُ في جسم اللغة، ولهذا كان التّحديد الدّقيق للوظائف الإبلاغية لجسم اللغة يتجسد ويتم من خلال تحديد وظيفةِ كلّ عضوٍّ فيها، وأعضاؤُها في العملية الإبلاغية إنما هي الجمل لا غير.

ويرى معظمُ الدارسين المحدثين أنّ النحاةَ قد غمطوا الجملةَ؛ فلم يعطوها حقَّها من الدراسة، ولم يتناولوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بالمفرد؛ أي إنهم اكتفوا في استعراضهم لوظائف الجملة الطريقةَ المتوخاةَ في بيان وظائف المفردات، ولهذا نظروا إليها من حيث إمكانيةُ قيامِها بالوظيفة التي يقوم بها المفردُ، وذلك بتحديدِهم للجمل التي لها محل من الإعراب وتحديدِهم لوظائفِها النحوية, وهي وظائفُ خاصةٌ, يتسنَّى في ضوئها وبواسطتها واعتمادا عليها الانتقال إلى تحديد الوظيفة العامة المقصودةِ فعلا من عملية الإبلاغ؛ وهي الوظيفةُ الإبلاغية، أما النوع الثاني من الجمل والناشئ من اعتبار النوع الأول وهو الجمل التي لا محل لها من الإعراب فبقي غُفْلا دون دراسة, بل زاد أن أبعد من مجال الدراسة النحوية كما هو واضح من تسميته، وهذه الرؤية في الحقيقة تثير العديدَ من الإشكالات التي نذكر منها: إلى أيّ مدى يمكن أن يُسَلَّم للمحدثين برؤيتهم هذه ؟. ولماذا أقْصى النحاةُ هذا النوعَ من الجمل من دراستهم وكيف تم ذلك ؟. وإذا كانت الجمل التي لها محل من الإعراب حلَّت في مكان المفرد، فما هو المكان الذي حلّته الجمل التي لا محل لها ؟. بل وهل يسلَّم للنجاة بهذا الطرح؟. وما هو الشيء الذي دفَعَ حسب نظرهم إلى عجز الجملة غيرِ المحلية عن أداء دورِ المفرد ؟. وما هي المميزات التي تختص بها الجملُ غيرُ المحليةِ عن غيرِها ؟. وهل كان لإقصائها من الإعراب أثرٌ على فهم المعنى الإبلاغي ؟. وإذا كان تحديدُ الوظيفة الإبلاغية للجملة المحلية يعتمد على الوظيفة النحوية بالأساس, فعلى ماذا يُعتَمَد في تحديدِ الوظيفة الإبلاغية للجملة غيرِ المحلية ؟. بمعنى آخر هل يمكن تَفْعيل إقصائها من الإعراب في البحث عن محلّها في الإبلاغ؟. وكيف يتم ذلك ؟. أو على الأقل كيف يمكن أن يتمَّ ذلك ؟.

وكفى بمثل هذه الإشكالاتِ حافزا يدفع الفضولَ إلى كشف اللثام عنها، وحقيق بمن عنّت له أن يبحث فيها، أن يقلب النظرَ في صفحات الكتب عساه أن يظفرَ بما يفكُّ إبهامَها ويزيلُ إشكالَها, وهو ما حاولتُه من خلال هذه الأوراق التي رمت جمعَها تحت عنوان: **الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية.**

وفي ظلّ هذه الإشكالات وما تقدمها من أفكارٍ سطرت هدفين رئيسَيْن, وتَنْحَصِر فيهما مادة البحث, ويتفرع عنهما أهدافٌ جزئيةٌ تابعة لهما أو منبثقة عنهما.

الهدف الأول هو الوقوفُ على خصوصيةِ تراكيبِ الجمل التي لا محل لها من الإعراب, وتحديدُ كيفياتِ تأليفِها والشروطِ المتحكّمةِ في ذلك بشكل يميل إلى الاختبارية من خلال الدّراسة التّطبيقية, وبيانُ ما تعلَّق

بالموضوع من قواعدَ وقوانينَ تضبطه وتبينُ حـــدودَه, وقبل هذا وذاك بيانُ الأشياءِ قام عليها, ورصد أهم السلطات المعرفية والقواعدِ الخلفيةِ التي كانت تسيِّر تفكيرَ النحاة وتَقُودُه وتُوَّجهُه في هذا الحقل من الدراسة النحوية, خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تلك السلطاتِ والقواعد المعرفيةَ, بل والدراسةَ النحويةَ كلَّها ليست من اللغة في حدّ ذاهّا بل هي نظرةٌ فذةٌ، ورؤيةٌ عميقةٌ، ابتكرهّا عقولٌ لها قوةُ فكرٍ، عمقُ بصيرةٍ، امتلكت ناصية اللغة، وأحسنت تفسيرَها والتنظيرَ لها.

إن المتابعةَ الاستيعابيةَ للموضوع على هذا المنوال تمكنُنا من إعادة إنتاجه وصياغتِه صياغةً حداثيّةً وفق الأصول التي قرّرها النحاةُ للوصول إلى تمييز الطاقةِ الفَعّالةِ التي تمكنُنا من جعل الموضوع صالحا للتجديد والتطوير بما يتوافق مع توجُّهاتنا الدراسيةِ, وأغراضِنا البحثيّة، وأيضا حتى لا يكون البحث منسلخا عن ماضيه, منبتا عما سبقه, يسْبَح في عشوائيةٍ من غير تأصيلٍ ولا تأثيلٍ، خاصة إذا علمنا أنّ النظام النحويَّ للغات ثابتٌ لا يتغير إلا إذا تغيرت اللغة في حدّ ذاهّا, ومُسَّت الأساليبُ في جوهرها.

أمّا الهدف الثاني فهو الانطلاقُ مـــن هذه الرؤية عند النحـــاة لاستكمال عملهم بدراسة الوظائف الإبلاغية للجمـــل التي لا محل لها من الإعراب, ويكون ذلك بالانتقـــال من دراستها في المستوى الأول -الذي لا يعتّدُّ بما هو خارج عن اللغة, ولا تعتـــرف بتأثيره فيها وفي بنيتِها الداخلية- إلى المستوى الثاني -الذي يَعْتّدّ بسياق الإنتاج وأثره في البنية-, لنصل من خلاله إلى معرفة العلاقة التي تربط هاته الجملَ بالخطاب أو بالنص أو بالملفوظ كاملا, وهذا يشبه إلى حدّ كبير ما يحصل في الرياضيات من الانتقال من مجموعة الأعداد الحقيقية إلى مجموعة الأعداد المركبة قصد إيجاد حلولٍ لمسائلَ استعصى حلُّها في المجموعة الأولى، أما هنا فهو انتقال قَصْدَ إيجاد تفسيرات لتراكيب عجز النظام الأول(النحو) عن تفسيرها، وهذا التفسير لا بد من طلبه لأجل بناء قواعدَ تنسيقيةٍ مشتركةٍ في الفهم والحكم والتقويم والتأويل، أو لإيجاد مرجعيةٍ واحدةٍ موحدةٍ للإبلاغ والتواصل أو لإنشاء معرفةٍ مشتركةٍ بين المرسل والمتلقي تؤدي إلى الاتفاق الدائمِ بينهما من أجل تسهيل الإبلاغ والتبليغ، خاصة وأن هذا الأخيرَ لا يعني فقط رميَ المعلومةِ بل يعني تحقيقَ وصولها، ولا يمكن تَحَقُّقُ وصولِها إلا بمعرفتها على صورتها التي أرادها لها مبلغُها, ولا يمكن أن يكون ذلك كذلك إلاّ إذا كان هناك وجودٌ سابقٌ لها في منظومة واحدةٍ متفقٍ عليها بين المتلقي والمرسل؛ لأن استخدام اللغة للاتصال بالآخرين يتطلب منا التنازلَ عن جزء على الأقل من سلطتنا الفردية والاحتكام للأعراف الاجتماعية وللسلطة الجماعية، إذ اللغة ليست ملكا شخصيا خالصا للمتكلم بها، فمن المسلم به أنها لو كانت كذلك، واستخدمها كل منا على نحو يخصه لتعذر فهمها وأصبحت أداة تقاطع وعزلة واضطراب عكس الدور الذي أنبط بها اجتماعيا كما أشرت.

وقد اقتصرت في بحثي هذا على ثلاث جمل فقط، وهي الاعتراضية والتفسيرية والصّلة، وذلك لأن الاستئنافية والشرطية والتابعة وَرَدْنَ بقوة في المدونة، وكان تواترهن كثيرا جدا، خرج عن حدّ القدرة عن

دراستها كلِّها في بحث واحد في حدود الوقت المَمْنوح ، إضافة إلى أن الشرطية والتابعة فيهما العديد من المسائل التي تحتاج إلى مناقشة وإعادة صياغة، أما بالنسبة لجملة جواب القسم الصريح فلم ترد تماما، أما القسم المدلول عليه باللام ونوني التوكيد فقد ورد بتواتر قليل لا يصلح للدراسة وتسجيل نتائجَ عليه, هذا ويصعب على الدارس أن يجد مدونةً يكون فيها تواتر الجمل التي لا محل لها واردا وُرُوداً تصلح معه دراستُها مع بعضها مجتمعةً. وكان اختياري لسورة البقرة راجعا إلى أمرين هما:

1- رغبتي الدائمةُ والملحةُ في التعامل مع النص القرآني، فهو النص الذي لا تشبع منه العلماء، ولا تمله الأتقياء، لا يخلق من كثرة الرّد، ولا تنقضي عجائبُه، وهو النص الذي من علم علمه سبق، ومن قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر, كما أنّه هو النص البعيد كلَّ البعد عن العبثيّة الصياغيّة والعبثيّة الإبلاغيّة.

2- أن السورة تعالج مواضيع كثيرة جدا، تمس كل الجوانب الحياة الدينية والدنيوية، فمعظم المباحث العقدية والأحكام الشرعية ذكرت فيها وربما اختصت ببعض الأحكام لم تذكر في غيرها, وقد جاء في الأثر أنّ اسمها فسطاط القرآن والفسطاط معناه: المدينة الجامعة، وكما ورد أن اسمها سنام القرآن والسِّنام هو أعلى كل شيء، وقال بعض الأشياخ: إن فيها ألف أمر وألف نهي وألف خَبَر وقيل وفيها خمسة عشر مثلا، كل هذا التنوعِ في المواضيع يسمح بتنوعِ الوظائف الإبلاغية للجملة لتنوع الموضوع المستعملة فيه، هكذا صار عنوان البحث كما يلي: **الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية**

(الجملة الاعتراضية, والجملة التفسيرية, وجملة الصّلة)

دراسة تطبيقية في سورة البقرة

هذا, وقد وزعت مادة البحث على ثلاثة فصول يتقدمها مدخلٌ ومقدمةٌ، وذيل المجموع بخاتمة سُجل فيها أهمُّ ما أناره البحث من أفكار تتصل بالموضوع عامة من جهة بيان الأسس التي بُني عليها، ومن جهة بيان طريقة تناوله.

وأما المقدمة فلا يخفى على كل من انتسب للدراسة الجامعية محتواها، وأما المدخل فانصَبَّ على تبين ماهية العضو الذي قصد بيان وظيفته، وتفرغت صفحاتُه لحمل بعض حدود هذا العضو القديمة والحديثة، وتقسيماته حسب نوع المؤلفات وحجمها، مراعيا في ذلك التطويلَ غيرَ المُمِل والإيجازَ غير المُخِل، أما التطويلُ فتَحقق فبعرض أكبرِ عدد من الآراء، أما الإيجازُ فكان بتناول كلِّ رأيٍّ باقتضاب، وفعلت هذا كلَّه من أجل أن تكون لي هذه المفاهيمُ والتقسيماتُ بصيصَ نور أهتدي بضوئه في مساري البحثي، وعضدا أستند إليه في النهوض بأعباء الدراسة.

وإذا كان البحث يعالج الجمل التي لا محل لها من الإعراب، كان من اللازم علي أن أخصص فصلا يعقُبُ المدخلَ يعرف بهذا النوع من الجمل، وهو ما كان فعلا، وقد عنونته بـــ"الجملة والإعراب",

وبدأت فيه بيان الطريق التي وصل بها النحاة إلى إقصاء الجملة من الإعراب من خلال بيان أنواع الإعراب، وخصصت الحديث بعده عن النوع الثالث منه والذي يتصل مباشرة بالموضوع؛ وهو الإعراب المحلي بعرض مفهومه ورأي المحدثين فيه، حتى إذا انجلت صورته، انتقلت إلى استعراض قراءة للعبارة التحليلية"لا محل لها من الإعراب" فاتحة لي باب الكلام عن المعايير المعتمدة في الحكم على الجملة بعدم المحلية, لأخلص منه إلى الحديث عن عدد هذه الجمل عند النحاة والاختلافاتِ الحاصلة بينهم، وكذا تتبع سلوكِهم مع معاييرهم وضوابطهم من خلال الجمل الثلاث التي أُفْرِدَت بالبحث. أمّا الفصلان الثاني والثالث فقد خصصا للدراسة التطبيقية التي تسعى إلى تحديد الوظائف الإبلاغية للجمل الثلاث، وقد اتخذ الفصلُ الثالث من الفصل الثاني دراسةً تمهيديةً له، حيث أُفرد هذا الأخير لمعالجة الجانب التركيبي الداخلي لكل جملة على حده، فوزعت إثر ذلك المادة المحصاة على أنماط تركيبية بحسب نوع الجملة وكثافة عناصرها المؤلفة لها, ويتخلل عرضَها الفينةَ بعد الفينةِ مناقشاتٌ لبعض القضايا النظرية التي من شأنها أن توضح خاصيةً من الخصائص التركيبية للجملة المَعْنِيَّة أو شرطا من شروطها التركيبية، لأخرج في آخر هذا العرض كله إلى تلخيص تلك الخصائص والشروط التركيبية في نهاية دراسة كل جملة بما يعين الفكر على جمع الشتات، وإعادة ترتيب المعلومات, وكان لا بد علي –والحالةَ هذه– أن استعملَ الهامشَ في تذكير القارئ الكريم ببعض المسائل النحوية واختلاف النحويين فيها، أو لذكر بعض الأوجه الإعرابية لآية من الآيات حتى يزول معها الإشكالُ الذي ربما تطرق إلى الذهن من قراءة الوجه المثبت في المتن.

ومنه وبه توصلت إلى الفصل الثالث والذي– وعلى صفحاته– حاولت جاهدا تَبَيُّنَ الوظائفِ الإبلاغيةِ لكلِّ جملة من الجمل الثلاث، وقد انتهجت لذلك سبيلين:

السبيل الأول: مع الجملة الاعتراضية، حيث قمت بتحليل كل شاهد اعتراضي بمفرده خاتما ذلك التحليل باستخلاص الوظيفة الإبلاغية, حتى أتيت على جميع ما أحصيته من شواهدَ اعتراضيةٍ. أما مع الجملة التفسيرية والصلتين فقد انتهجت السبيلَ الثاني والذي يجمع الشواهدَ المتعددةَ تحت الوظيفةِ الإبلاغية الواحدة.

ولم أكن حرا في سلوك هذين السبيلين، بل أُلْزِمْت بهما استجابةً لطبيعة توزع الوظائف الإبلاغية، ففي المسلك الأول خوفا من إغفال بعضها, وفي المسلك الثاني هروبا من الوقوع في التَّكْرَار.

ويُلحظُ من توزُّع هذه المادةِ أنّني لم أسر في البحث بمنهج واحد، إنما تنوع المنهج بحسب طبيعة الفصل والأهداف المرجوة منه، ففي المدخل تزاوج فيه المنهج التاريخي؛ برصده سيرَ مفهومِ الجملة والأقسام التي تعرضت لها. بالمنهج التحليلي؛ بنظره في أسس تلك المفاهيم ومبادئها قصد الوصول من ذلك إلى تصورٍ شامل للعضو الحي في اللغة، ومعرفةٍ – ولو مبدئيةٍ– تُيَسِّر الولوجَ فيما بعدها من مسائلَ.

وانفرد هذا الأخير –المنهجَ التحليليَ- بالفصل الأول، وذلك لتعاملي مع ما وُجد من مادة نحوية تتعلق بموضوعِ الجمل التي لا محل لها فحلّلها للوصول منها إلى بيان سلوك النحاة في الموضوع تأسيسا وتقعيدا وتنظيرا وتطبيقا. أما الفصل الثاني فقد تكاتف على إنجازه ثلاثةُ مناهجَ، فبعد أن جمع المنهج الإحصائي ما عنَّ له أنه من الجمل الثلاث، تأخر ليتقدم على إثره المنهجُ الوصفي، فتـــمَّ به الوقوفُ على المكونات الإفرادية للمادة المجموعة. وحُصِر ذلك الناتجُ الإحصائيُ في زُمَر عرفت بالأنماط، ليعود في آخر العمل المنهجُ التحليلي مبينا الطرقَ التي تعلقت بها العناصرُ الإفرادية بعضُها ببعض، ومبرزاً الخصائصَ التركيبيةَ لكلّ جملة والشروطَ اللغويةَ التي تتحكم في تلك الخصائصِ. ويبقى هذا المنهجُ – المنهجَ التحليليَ- فارضا سَيْطَرتَه في الفصل الثالث معتمدا على إجراءات اختارها البحث وانسجمت معه وأدت العرض، يمكن القولُ عنها بأنها إجراءاتٌ شِبْهُ أسلوبية، لأن الأسلوبيةَ تبحث عن الوظائف الجماليةِ التي تتمخض عن البُنَى التركيبية، بينما يتجه هذا البحثُ إلى الكشف عن الوظائف الإبلاغية لها دون وضع اعتبار لعنصر الجمال فيها.

هذا، وقد اتخذ البحثُ لنفسه زادا معرفيا، يغترف منه مختلفَ المشارب؛ فمنه القديمُ والحديثُ، ومتنوعَ الأصناف؛ فمنه ما كان من النحو ومنه ما كان من البلاغة ومنه ما كان من التفسير.

فمن الكتب القديمة: كتابُ سيبويه، وشرحُ الرضى على الكافية، وشرح التّسهيل لابن مالك، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي, والخصائص لابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش، كتابا دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني...وغيرها، ويرجع الفضلُ الكبيرُ إلى كتب ابن هشام خاصة كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. أمّا ما كان منها حديثا فأذكر منها: نظرات في التراث لعبد القادر المهيري، وفي النحو العربي –نقد وتوجيه- لمهدي المخزومي، وكتابَ اللغة العربية معناها ومبناها وكتاب الأصول وكتاب البيان في روائع القرآن كلّها لتمام حسان، والمنوال النحوي العربي لعز الدين مجدوب...وغيرها، وأخص بالذكر كتابي محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الأعرابية، بناء الجملة العربية. وكتابَ إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، كما لا أنسى رسالة الدكتوراه لأستاذي الدكتور النواري سعودي والموسومة بـــ"بنية الخطاب القرآني في السور المكية–دراسة وصفية تحليلية–" والتي كان لها الأثر الواضح في صياغة الفصل الثاني, كما كان له –جزاه الله خيرا- الأثر البين في صياغة العقلية اللغوية للباحث من قبل.

وحاولت قصارى جهدي أن أكون محتميا بآراء المفسرين في توجيه الآيات وتبين معانيها, حتى لا أتحمل تبعة القول في كتاب الله بعقلي القاصر، ورأيي الضعيف، وكيف لا أفعل ذلك وقد كان الصحابة –رضوان الله عليهم- وهم من هم في الزهد والعلم, لا يَجْرُؤُون على مثل ذلك كما حدثتنا عنهم الأخبارُ، وثبتت بذلك الآثارُ. ومن التفاسير التي صحبتني في البحث: تفسيرالطبري، وتفسيرالقرطبي،

وتفسيرالألوسي، وتفسير البحر المحيط، وتلخيصه النهر الماد، وتفسير الكشاف, وتفسير التحرير والتنوير, وتفسير الجلالين ...

و لم يكن الحصولُ على هذه المراجع وغيرها سهلا ميسورا، خاصة وأن مكتبة الجامعة -جامعة باتنة- عاشت حالة عدم استقرار أثناء قيامي بالبحث، إضافة إلى عدم امتلاكها لبعض المصادر والمراجع مقارنة بغيرها، مما حال دون الوصول إليها إلا بمشقة وعنت وكلفة وضياع وقت في التنقل إلى مكتبات الجامعات الأخرى، وذُكِّيَتْ هذه الصعوبةُ بصعوبة أخرى زادت من لهيبها وشرارها تمثلت في تشعب مادة الموضوع، وتفرقها في المصادر والمراجع، بل وتفرقها في المصدر و المرجَعِ الواحد في مواضعَ عدةٍ منه, وذلك راجع إلى حصول الحديث عنها عرضا لا قصدا، وهذا يعني الاحتياج إلى عدد كثير منها، فحال كل هذا دون حصولِ ما كان مبيتا في النية من تناول الموضوع بجميع أنواع جمله، نسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى ذلك في المستقبل القريب العاجل، وأن يمدنا بالقدرة والقوة والتوفيق فيه.

وأخيرا، لا أدعي أني أتيت في بحثي هذا بجديد، ولكنني حاولت جمع ما تفرق من أفكاره الدرر، ومعلوماته الغرر, في كتب السالفين، وضَمَمت إليها محاولاتِ المحدثين التي ما فتئت تنفض الغبار عنها حينا بعد حين، وأملي في ذلك أن أحسن التبويبَ والترتيب، والنقلَ والعرض، والبرمَ والفهم، والانتقاءَ والاختيار، عساني أن أكشف من وراء ذلك عن مستور تداولته العقولُ والفهوم، ولم تره النواظرُ والعيون من المسطور المرقوم. فإن وفقت فبفضل الله وتوفيقه, وإن كانت الأخرى فلقصر باعي وقلةِ بضاعتي وضعفِ حيلتي , وعليه فالمرجو مِن كل مَن وقف على هذا العمل, وسرّح ألفاظه فيه بالنقد, أن يسامح ناسجه وأن يسدي إليه النصح , وله منه جزيلُ الشكر, فصدره واسع لتقبل مرارة الخطإ مادام أنه يبحث عن حلاوة الصواب والنجاح .

وقبل الختام لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل الكثير، لأستاذي القدير: لخضر بلخير، الذي أحسن إلي مرتين , أولاهما تعليمه لي, وكان أحسن ما تعلمت منه تلك الشيم النبيلة, الخلالُ الكريمةُ, وكان أحسنُ أحسنِها لينُ جانبه وتواضعُه في حشمة وحياء, وهو بذلك معروف بين الطلبة. أما ثانيتُهما فتكرمُه بالإشراف عليّ في هذه الرسالة, فما فتئ يحثني ويوجهني، ويرشدُني ويدلني، و لم يأل أيّ جهد في ذلك حتى ظننت أنه أحرص على الموضوع مني، رغم المرض الذي أكرمه الله به طيلةَ مدةِ البحث، نسأل الله أن يمده في دينه وصحته وأهله بالعافية والهناء، وأن يعجل له الشفاء.

أما باذل الروح والجهد، الخل الوفي, والصاحب الطيب الزكيّ، والذي أخفي اسمه خشية أن أزاحم في صداقته، فحالي معه حال الشاعر الذي يقول:

أَفَادَتْكُم النَّعْماءُ مِنِّي ثَلاثَةً ... يَدّي ولِسَاني والضميرَ المُحَجَّبَا

وما شُكْرِي وَافِياً بِنَوَالِكُم ... وَلَكنّني حَاوَلتُ في الجُهدِ مَذهَبَا

والشكر موصول إلى كل الأساتذة أستاذا أستاذا والزملاء واحدا واحدا، والله نسأل أن يوفقنا للاعتقاد السليم بعد النية الحسنة, للعمل الصالح بعد العلم النافع، وأن يغفر لنا ما كان منا من زلل إنه جواد كريم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين. آمين.

المدخل:

مرتكزات فكرية

المحتويات : 1- مفهوم الجملة .

2- أقسام الجملة .

إنّ المصطلح الذي ... لا يستقر ولا يكتسب هويته الخاصة به بوصفه كائنا معرفيا إلاّ بعد فترة من التداول والاستعمال يكون فيها ملتبسا بمعناه الأصلي في ذات الوقت يحمل معاني جديدة تكون هي الأخرى في مرحلة الضبط والتدقيق, وإذن سيكون من قبيل التكهن والتخمين, لاغير , القول بأنّ هذا المصطلح أو ذاك قد ولد يوم كذا , أو بمناسبة كذا , أو أن فلانا بعينه دون غيره , هو أول من قال به , **ومع ذلك فإنه يمكن – وكثيرا ما يكون مفيدا بل ضروريا – تحديد** الإطار المعرفي , أو السياق الذي ظهر فيه المصطلح .

د/ محمد عابد الجابري " بنية العقل العربي "

إن التعريفات تعد بمثابة مدخل نظري لتحديد دائرة العمل ومنطقته, ونوع من التنظيم المنهجي الدقيق .

د/ محمد عبد المطلب " البلاغة العربية قراءة أخرى " (بتصرف)

مُحَرَّمٌ. مفهـــوم الجـــملـــة :

المصطلحات بالنسبة للعلوم كالبوابة بالنسبة للبيوت ، فلا يمكن الولوج في علم من العلـــــوم أو إدراك فن من فنون المعرفة إلا بالمرور عبر مصطلحاته، فهي السياج الذي يضع لك حدود الموضوع، ويرسم لك معالمه، ويحفظُك من الخلط بين فروع العلم وتشعباته ومتشابهاته، ويُبيِّن لك موضع الفكر وموطن الكلام، ناهيك عما يشي به إليك من أصول أصحابه في بناياتهم الفكرية ومنطلقاتهم المعرفية وتأصيلاتهم التقعيدية، وإذا كانت هذه بعض فوائد معرفة مفهوم المصطلح، كان من البديهي أن يُبدأ في هذا البحث بتناول مفهوم مصطلح الجملة عبر الخط الزمني للدراسة اللغوية, ولو بصورة موجزة, لتتّضح الخطوطُ العريضةُ له، خاصة إذا كان المنهجُ المتبع في بعض أجزاءه يحتم تحديد وسائله ومبادئه حتى تكون قوانينُه اللغوية تتماثل والمادةَ اللغوية التي يعالجها.

بما أن تناول مفهوم هذا المصطلحِ سيكـــون عبر الخط الزمني للدراسة اللغوية فإنّني أبدأ الكلام عن مفهومها عند الأقدمين-رحمهم الله- ثم أثنّي ذلك بالحديث عن مفهومها عند المحدثين:

1-1: عند النحاة القدامى :

1-1-1: الجملة لغة: الجُمْلَة واحدة الجُمَل[1] , ويأتي هذا الجمع على زنة " الجُمَّل, الجُمَل, الجُمُل, الجَمَل", وكلّها بمعنى حبل السفينة[2], الذي يقال له القَلَس[3], قال الأزهري (ت 380هـــ) " كأنّ الحبْل الغليظ سمي جِمالة لأنها قُوًى كثيرة جمعت فأَجْمَلْت جملة, ولعلّ الجُمْلَة اشتقت من جملة الحبل"[4]. والجُمْلَة الجماعة من كل شيء بكماله من الحساب وغيره, ويقال أَجْمَلْتُ له الحساب والكلام إذا رددته إلى الجُمْلَة وأَجْمَلَ الشيء: جمعه عن تفرقة[5], ومنه قوله تعالى :" وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً"(الفرقان32) قال الراغب الأصفهاني (ت425هـــ):" أي: مجتمعاً لا كما أُنْزِل نجوما مفرقة...وحقيقة المجمل هو المشتمل علىجملة أشياء كثيرة غير مُلخّصَة "[6].

---

[1] محمد بن منظور الأنصاري الإفريقي, لسان العرب, دار صادر-بيروت, ط1, 1997, [مادة جمل](461/3). ومحمد بن أبي بكر الرازي, مختار الصحاح, ضبط و تخريج و تعليق: مصطفى ديب البغا, دار الهدى-الجزائر, ط4, 1990, باب الجيم «مادة: ج م ل"(ص80).

[2] انظر: ابن منظور, لسان العرب, (461/3). و محمد بن يعقوب الفيروزآبادي, القاموس المحيط, علق عليه : نصر الهوريني ,دار الكتب العلمية-بيروت , ط1 , 1425هـــ , باب اللام [فصل الجيم], (ص993) .

[3] انظر : لسان العرب (461/3) . والقاموس المحيط (ص993). و مختار الصحاح (ص80).

[4] نقله عنه صاحب اللسان (461/3).

[5] انظر : المرجع نفسه (461/3) .

[6] الحسين بن محمدبن الفضل: الملقب بالراغب الأصفهاني , مفردات ألفاظ القرآن , تح : صفوان عدنان داوودي , دار القلم و الدار الشامية , ط2 , 1318هـــ , كتاب الجيم مادة (جمل) (ص203) .

2-1-1: الجملة اصطلاحا: يبدو أنّ ظهور المفهوم الاصطلاحي للجملة في كتب القدماء كان بأربعة مظاهر هي:

أ – **المظهر الأول** : ظهور مفهومه تحت مصطلح الكلام : إذا ما تتبعنا أولى الأعمال اللغوية و التي تُلخص الجهود السابقة لها والمتمثلة في كتاب سيبويه(ت180هـ) , فإنّنا نجده قد استعمل لفظ الجملة بمعناها اللغوي السابق في عدّة مواضـــعَ من كتابه , من ذلك قولـــه:" **جملة** هذا البـــاب:أنّ الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل ..."[1], وقوله :" فكلّ اسم يسمى بشيء من الفعل ليس في أوّله زيادة وله مثال في الاسماء انصرف , فإن سمّيته باسم في أوله زيادة و أشبه الأفعال لم ينصرف , فهذه **جملة** هذا كلّه "[2] , كما استعمله بصيغة الجمع في قوله :" وما لا يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا , لأن هذا موضع **جُمَل**"[3] . أمّا عن استعماله بالمعنى الاصطلاحي فلا يوجد له أثـــر, على الرغم من أنّه تحدّث عن الاسناد وطرفيه في قوله:"هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحد منها عن الآخر, ولا يجد المتكلم منه بُدا "[4] , وهو المعنى الاصطلاحي للجملة, وذلك راجع إلى أنّه استعمل بدلها مصطلحا آخر قريبا منها هو الكلام , وكان يَعْنِيهَا به[5] , نلمس هذا عند حديثه عن أقسام الكلام من حيث الاستقامة والإحالة, فإنّـــنّا نلفيه يمثل له بجمل نحوية تامّةِ المـــعنى ؛ يقول:" فأما المستقيـــم الحســـن فقولك:" أتيتك أمس وسآتيك غدا ", وأمّا المحـــال فنقـــول :" آتيتك غدا وسآتيك أمس" , أمّا المستقيم الكذب فقولك:"حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه, وأمّا المستقيم القبيح...نحـــو قولك:" قد زيدا رأيت "و"كـــي زيد يأتيك", وأشبـــاه هذا, وأمّا المحـــال فأن تقـــول:" سوف أشرب ماء البحر أمس "[6] , فهذه الأمثلة كلها من قبيل الجمل التامّة. وهو ما نص عليه صراحة ابن جني (ت392هـ) بقوله :" قـــال سيبويه : واعلـــم أنّ "قلت" في كلام

---

[1] سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر, كتاب سيبويه, تح: عبد السلام محمد هارون, دار الجيل-بيروت, ط1, 1411هـ, (119/3).

[2] المصدر نفسه (208/3).

[3] المصدر نفسه (32/1) , خلافا لما قاله د/محمد حماسة عبد اللطيف "إنه لم يرد في الكتاب مصطلح الجملة إلا مرة واحدة ", انظر : بناء الجملة العربية , دار غريب–القاهرة , (دط) , 2003 (ص21).

[4] كتاب سيبويه (23/1) .

[5] ههنا مسألتان لابدّ من إشارة إليهما : أولاهما ؛ أن سيبويه لم يكن يقصد بمصطلح الكلام الجملة فقط , فقد يقصد به النثر كما في قوله "قد يجوز في الشعر و هو ضعيف في الكلام " , و قد يقصد به اللغة كما في قوله " ولكنه كثر النصب في كلامهم " ... . أشار إلى هذه المسألة محمد حماسة . انظر : بناء الجملة العربية (ص22) .

ثانيتهما ؛ أنّه لم يذكر تعريفها في نص واحد صريح , بل قد يعرفها بالعناصر الضرورية لتكوينها كالنّص المنقول في المتن , وقد يعرفها بالأشكال التي تأتي بها كقوله " ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم و إلا لم يكن كـــلاما , و الاسم قد يستغني عن الفعل " و كالنص الثاني المشـــار إليه في المتن ... . والذي أشار إلى هذه المسألة د/ عزّ الدين مجدوب , انظر : المنوال النحوي لعربي–قراءة لسانية جديدة– دار الحامي و كلية الآداب و العلوم الإنسانية–تونس , ط1 , 1998 , (ص149) .

[6] كتاب سيبويه (25/1, 26)

العرب إنّما وقعت على أن يحكى بها , و إنّما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا , فَفَرَّقَ بين الكلام والقـــول كما تـــرى ... ثم قال[يعني سيبويه][1] في التمثيل:" نحو:" قلت: زيد منطلـــق" ألا تـــرى أنّه يحســـن أن تقول : " زيد منطلق ", فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ماكان من الألفاظ قائما برأسه وأن القول عنده بخلاف ذلك, إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما , ولما أراك فيه أنّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفســـها الغانية عن غيرها..." [2] , وقد سار على هذا المنهج ؛ منهجِ إطـــلاق مصطلح الكلام على مفهوم الجملة خلق كثيـــر , لأن الكتاب كان يكتسي مكانة عظيمة في الدراسات اللغوية التي تلته , فنجد منهم مثلا: أصحـــاب المدرسة الكوفية و على رأسهم أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت208هـــ) , وصاحب الألفية محمدبن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت682هـــ) وتابعه على ذلك شراحُها [3] .

ب – المظهر الثـــــاني : ظهـــور مفهومـــه تحت مصطلحي الجملة و الكـــلام بالتوازي, بعد أن أشار المبرد(ت258هـــ) إلى مصطلح الجملة عرضا – وكان الأوّل في بابه – أثناء حديثه عن باب الفـــاعل, حيث قال:" هذا باب الفاعل وهو الرفع وذلك قولك: قام عبد الله وجلس زيد, وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكـــوت عليها , وتجب بها الفائدة للمخاطب , فالفاعل والفعل بمترلة الابتداء والخبر ..."[4]. أصبح العلماء من بعده يستعملون مصطلحي : الكلام و الجملة بمفهوم واحد , فهذا ابن جنّي يقول في تعريفه للكلام هو:"كل لفـــظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويـــون الجمل "[5], ويقول أيضا هو :" في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"[6], و ممن نحا هذا النحو الزمخشري (ت538هـــ) حيث يقول في تعريفه للكلام :" هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى , وذاك لا يتأتى إلا في

---

[1] هذا الرمز أعني به إدراج كلام اقتضاه السياق في كلام منقول عن الغير.

[2] أبو الفتح عثمان بن جني , الخصائص , تح : محمد علي النجار , عالم الكتب-بيروت , (دط دت) , (18/1, 19) .

[3] انظر: د/فتحي عبد الفتاح الدجني, الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا, مكتبة الفلاح-الكويت, ط1, 1398هـــ(ص24,29,30)

[4] وقد صرح بذلك معظم الدارسين والباحثين, و لم أجد لهم مخالفا في ذلك فيما اطلعت عليه من كتب. وأذكر منهم: د/محمد حماسة عبد اللطيف , بناء الجملة العربية (ص24,25) . ود/فتحي عبد الفتاح , الجملة النحوية (ص21) .ود/محمود أحمد نحـــلة في كتابه مدخل إلى دراسة الجملة, دار النهضة العربية-بيروت, دط, 1988(ص19) . ود/عزالدين مجدوب, المنوال النحوي–قراءة لسانية جديدة- (ص151) . والنص منقول عنهم جميعا.

[5] الخصائص (32/1) .

[6] المصدر نفسه (32/1) .

اسمين كقولك : "زيد أخوك و بشر صاحبك ", أو في فعل و اسم نحو قولك : " ضرب زيد و انطلق بكر " ويختم هذا التعريف بقوله : " وتُسمّى جملة "[1] .

ج – **المظهر الثالث و الرابع** : وهذان المظهران متفقـــان من جهة , ومختلفـــان من جهة , أمّا جهة الاتفـــاق بينهما فتكمن في أنّهما يفرقان بين مفهومي الكلام والجملة, أمّا جهة الاختلاف فتكمن في كيفية التفريق بينهما, ففي المظهر الثالث نجد فيه ابن يعيش (ت643هـــ) الذي يجعل الكلام جنسا تندرج تحته الجملة , ويعتبره بأنه كل ما يقع به التفاهم , فهو بهذا يجعله مساويا للغة بكل نظمها وتركيبها[2] , يقول في هذا الشأن " إنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها, فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له , يصدق إطلاقه عليها كما أنّ الكلمة جنس للمفردات, فيصحّ أن يقال : كل " زيد قائم " كلام , ولا يقال كل كلام " زيد قائم " وكذلك مع الجملة الفعلية "[3] , فيكون على هذا التصور كل جملة كلام وليس كل كلام جملة .

أمّا أصحاب المظهر الرابع فيرون عكس هذه الكيفية في التفريق بينهما , إذ يجعلون الجملة أعمّ من الكلام, يقول رضي الدين الأستراباذي (ت688هـــ) :" والفرق بين الجملة والكلام , أن الجملة ما تضمّن الاسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا, كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمـــل ... والكلام ما تضمّن الاسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته , فكل كـــلام جملة ولا ينعكس"[4], فاشتـــرط في الكلام شرطا آخر بعد الإسناد الأصلي وهو القصدية؛ أي أن يكون المتكلم قاصدا ايصال معنى ذلك التركيب , ويشرح ابن هشام(ت761هـــ) هذا التفريق شرحا جليا واضحا مع التدليل والتمثيل فيقول:" في باب شرح الجملة وبيان أنّ الكلام أخصُّ منها لا مرادف لها":" الكلام هو القول المفيد بالقصد –و المراد بالقصد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه–, والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـــ: قام زيد,

---

[1] أبو القاسم محمود الزمخشري, المفصل في صنعة الإعراب, تح: إميل بديع يعقوب,دار الكتب العلمية–بيروت,ط1, 1420هـــ(ص33). والعبارة المعنية "وتُسمى جملة" هكذا وجدها في هذا التحقيق , وفي تحقيق د/علي بو ملحم, دار ومكتبة الهلال–بيروت, ط1 , 1993 (ص23) وهذا يوهم بأن المقصود بها الكلمة إلا أن الذي يصرف عن هذا المقصود ويجعلنا نحملها على أن المقصود بها الأمثلة التي مثل بها للكلام لا الكلمة ما نقله عنه ابن هشام في الرد عليه كما سيأتي في الصفحة التالية, وما نقله عنه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي في هَمْعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع , تح: عبد الحميد هنداوي , المكتبة التوفيقية– القاهرة , دط دت (55/1) .ويستأنس كذلك بما أُثْبِت في شرح المفصل[عالم الكتب–بيروت ومكتبة المتنبي–القاهرة , دط دت (18/1) وإلا أنه غير محقق].

[2] انظر : د/محمد حمامة عبد اللطيف , بناء الجملة العربية(ص26) . وهذا ما أشار إليه كذلك –د/عبد القادر المهيري في كتابه نظرات في التراث اللغوي العربي(الجملة في نظر النحاة) , دار الغرب الإسلامي , ط1 , 1993 (ص34) .و بهذا يكون قد أخطأ من جعل ابن يعيش من الذين يرون أن الكلام يوازي الجملة ؛ مثـــل د/محمود أحمد نحـــلة في كتابه مدخل إلى دراسة الجملة (ص 20) .

[3] موفق الدين يعيش بن علي , شرح المفصل (21/1) .

[4] رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي, شرح الرضي على الكافية (شرح الكافية), تصحيح و تعليق: يوسف حسن عمر (دط), 1393هـــ (33/1).

و المبتدأ وخبره كـــ: زيد قائم , وما كان بمنزلة أحدهما , نحو :" ضُرِب اللصّ" و " أقائم الزيدان " و " كان زيد قائما " و " ظننته قائما "[1]. ويضيف قائلا:" وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس, وهو ظاهر قول صاحب المفصّل فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام, قال: ويُسمى جملة, والصواب أنّه أعم منه , وكلّ ذلك ليس مفيدا , فليس بكلام "[2] , فهو بهذا يشرح ويوضح , ويفسر ويعلل , ويردّ ويدلّل على أن الجملة أعم من الكلام , ونجده في كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب يعيد عبارة الرضي نفسها "كل كلام جملة ولا ينعكس " [3] . فهو يشترط في الجملة الإسناد , أمّا الكلام فيزيده شرطا آخر هو الإفادة وهذه الإفادة لابد أن تكون مقصـــودة لذاتها. من هنا, فالمفهـــوم الاصطلاحي للجملة وفق هذه الرؤية هو:" عبارة عن مركب من كلمتين, أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك :"زيد قائم", أو لم يفد كقولك "إن تكرمني" فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجئ جوابه , فتكون أعم من الكلام مطلقا" [4] . قال بعضهم نظما :

ومثل أتى زيد أو الحق واضح　　　وإن قام زيد جمـــلة قد تمثـــــلا
كلاما تســـمى إن أفـــادت　　　و إلا فتسمى جملة قـــط فاعقلا [5]

بعد هذا العرض الموجز للمظاهر التي تمظهر بها المفهوم الاصطلاحي للجملة نخلص إلى الملاحظات التالية :

1 - أنّ الانزياح الذي كان إلى مصطلح الكلام من قبل سيبويه و الفراء ومن تابعهما تمثيـــلا , والترادف الذي أقيم بينه وبين الجملة عند ابن جني والزمخشري ومن كان على شاكلتهما تصريحـــا, يَنِم عن أمرين اثنين همـــا :

أ- أن المصطلحات النحوية لم تستقر و لم تحدد في بداية الدراســـة اللغويـــة , إنّما كان ضبطها مسايرا لتطـــور هذه الدراسة, فكان في البداية استعمال مصطلح الكلام ثم مساواته في المفهوم و الاستعمال مع مصطلح الجملة ليحصل وفي مرحلة أخيرة التفريق بينهما و تحديد مفهوم كل مصطلح على حدة .

ب- أمّا الأمر الثاني: فإننا إذا تساءلنا عن السبب الذي دفع بالانزياح و الترادف إلى أن يكون مع مصطلح الكلام بالذّات, رغم وجود غيره من المصطلحات التي كان من المقبول أو من الممكن جدّا أن يكونا معها من مثل: القول, أو التركيب, أو التلفظ, أو ... قلت: إذا تساءلنا عن السبب علمنا يقينا أنّه مبرر و معلّل,

---

[1] جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري , مغني اللبيب عن كتب الاعاريب , تح: محمد محي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية- بيروت, دط 1411هــ (431/2) .

[2] المصدر نفسه . (431/2).

[3] انظر : شرحه: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب , شرح : خالد بن عبد الله الأزهري , تح:د/عبد الكريم مجاهد , مؤسسة الرسالة- بيروت, ط1، 1996 ,(ص31) .

[4] علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني , التعريفات , تح: إبراهيم الأبياري , دار الكتاب العربي-بيروت , ط1، 1405 [باب الجيم] (ص106).

[5] انظر : الشيخ عثمان بن مكي الزبيدي التوزري , الحلل على نظم المجرادية في الجمل , المطبعة التونسية , دط , 1347هــ(ص05).

وقد تنبه إلى هذا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف من خلال قوله:" والذي يبدو أنّ استخدام النّحاة لمصطلح الكلام فيه توفيق كبير, وذلك أنّ الكلام يقصد به النشـــاط الحيّ والتنفيذ الواقعيّ للنّظام اللغويّ المخزون في ذهن الجماعـــة اللّغوية, فكأنّهم أرادوا أن يقولوا : إنّ التّقعيـــد لا يكون إلا للمنطوق الفعلي الذي يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها"[1], فالنحاة – رحمهم الله تعالى– لّما توجهوا إلى دراسة اللّغة درسوها وهي على هيئة التحققات الفعلية لها ؛ أي أثناء كونها حدثا لغويا حيّا , لأنهم كانوا يشافهون الأعراب ويقعدون للإعراب, فانعكست أحوال هذه الدراسة حتى على مصطلحاتهم فكانت مطابقة لها, ولهذا كان من البديهي أن نجد تعريف الكلام عندهم : هو اللفظ المركب المفيد, قاصدين باللفظ الصوتَ المشتملَ على بعض الحروف الهجائية[2] , بل حتى إنّ مفهومه في لغتهم كان عاكسا لهذه الصورة, يقول ابن تيمية (ت678هــ) أثناء حديثه عن التفرقة بين حديث النفس والكـــلام عند شرحه لقـــوله–صلى الله عليه وسلم–"إنَّ اللهَ قَد تَجَاوَزَ عَن أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّم أو تَعمَل بِهِ" يقول:"فَفَرْقٌ بين حديـــث النفس والكلام , وأَخْبَرَ ﷺ أَنّه لا يُؤَاخَذ به حتى يُتَكَلَّم به , والمراد حتى ينطق به اللسان باتفاق العلماء, **فعلم أنّ هذا هو الكلام في اللغة** , لأن الشارع –كما قرر– إنّما يخاطبنا بلغة العرب"[3] , ويزيد الأمر وضوحا وتصريحا عندما يقول :" ولم يكن في مسمّى الكلام [الذي هو النطق باللسان] نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم , لا من أهل السنّة ولا من أهل البدعة , بل أول من عرف في الاسلام أنّه جعل مسمّى الكلام المعنى فقط هو"عبد الله بن سعيد بن كُلاَّب " [رئيس فرقة الكُلاَّبِيَّة] وهو متأخر , وقد أنكر عليه علماء السنّة وعلماء البدعة , فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بني آدم ... لم يعرفه أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم "[4], ولا يخفى عليك حال النّحاة فقد كان منهم من هو إمام في القراءات كالكسائي زعيم مدرسة الكوفة, وكان منهم من هو من كبار المفسرين كالزمخشري صاحب الكشّاف .

فهذا يدل على أنّهم كانوا يقصدون أنّ الكلام هو التطبيق الفعلي للغة ويكفيك دليلا أنّ العرب أمّة حكيمة فربّما هجم بهم الظّنّ على اليقين فدار في ذهنهم ذلك , وإنّما كان قصورهم قي أنّهم لم يفرقوا بينه وبين الجملة, ولم يحددوا التعريف الدقيق لهذه الأخيرة , بأنّها هي الوحدة الصغرى لهذا التحقق الفعلي في بداية الدراسة اللغوية, لكنّهم تنبهوا إلى ذلك فيما بعد كما رأينا ذلك عند ابن هشام و الرضي[5] . وهذا

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف , بناء الجملة العربية (ص30).

[2] محمد بن علي الصبان, حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك, ضبطه وصححه وخرّج شواهده: إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية–بيروت, ط1 , 1418هــ (31/1).

[3] أبو العباس أحمد بن عبد الحليم, كتاب الإيمان, تح و ضبط ومراجعة: صدقي جمال العطار, دار الفكر–بيروت, دط , 2003(ص99).

[4] المرجع نفسه (ص100, 101) .

[5] انظر : المظهر الرابع .

يوحي أنّ القصور في أول الأمر لا يرجع إلى الأفراد من جانب تقصيرهم , كلاّ , إنّما هو نتيجة حتمية لمقتضى المرحلية في أي دراسة , فهي تكيّف جهود الفرد رغما عنه .

2- انتباههم إلى ضرورة بدء الدراسة اللغــوية من التركيب, والنّظر إلى الألفــاظ وهي في حالة تعالق وتآلف, مــن خــلال تقديمهم كلّ أثر نحوي بتعريف الكــلام وما يتصل به من مصطلحات كـــ :(الكلمة, الكلم , اللفظ , القول ...) . فاللغة نظام لا يمكن أن يتحقق إلا إذا شحن بالمعنى ليظهر في شكل تركيب, وعليه لايمكن إخضاعها للتحليل إلاّ في هذه الحالة الأخيرة .

3-حديثهم عن جانبين هما قطب الرّحى في تحديد مفهوم الجملة؛ الإسناد والإفادة, بل لا نكون مبالغين إذا قلنا إنّه بهما يتميّز و يأخذ محتواه ويستقيم سوقه.

فالإســـاد هو الرابطة التي تجمع بين طرفين هما : المسند و المسند إليه , يقول الرضي : " أحد أجزاء الكلام هو الحكم ؛ أي الإسناد الذي هو الرابطة , ولابد له من طرفين مسند و مسند إليه , والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه , و الفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا إليه , والحرف لا يصلح لأحدهما "[1] . و كما هو بيِّن هنا أنه نجم على إثر ضبط مفهومه تحديد عناصر الجملة وهي :

1- **المسنـــد**: و يكون إمّا فعلا أو اسما , أو هو ما نعبر عنه بـــ"الفعل" في الجملة الفعلية , وبـــ"الخبر" في الجملـــة الاسمية .

2- **المسنـــد إليه** : و لا يكون إلا اسما, ونسميه في الجملة الفعلية بـــ : "الفاعل أو نائب الفاعل " , و في الجملة الاسمية بـــ " المبتدإ " .

3- **الاسنـــاد** : وهو التآلف و الانسجـــام الموجود بين المبتدإ و الخبر , و بين الفعل و الفاعـــل أو نائبـــه .

أمّا **الإفـــادة** : فضابطها أن تتضمن الجملة معنى يحسن سكوت المتكلم عليه[2] ؛ أي يحسنه عدّ السامع إيّاه حسنا بأن لا يحتاج في استفـــادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصـــادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه و بـــه[3] ؛ أي مشتملا على عناصر الجملة من مسنـــد و مسند إليه وإسناد بينهما, وكأنّ الإفادة عندهم كناية عن الاستقلاليـــة استقلالية الجملة و عدم احتياجها إلى غير عناصرها. ولهذا نجدهم يعللون إطلاق مصطلح الجملة على التركيب الذي اكتملت فيه عناصر الجملة و لم يتم معناه,

---

[1] شرح الرضي على الكافية (33/1) .

[2] بهاء الدين بن عقيل, شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك , تح : محمد محي الدين عبد الحميد , مكتبة دار التراث-القاهرة , دط , 2005 (15/1) .

[3] حاشية الصبان على شرح الأشموني (31/1) .

بأنه إطلاق على سبيل المجاز باعتبار ما كانت عليه كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا لأنهم كانوا كذلك[1], أمّا من فرق بين الجملة و الكلام فقصر شرط الإفادة على الكلام دون الجملة .

2-2-1 : عنـــــــــــد المحدّثيـــن :

بعد هذه الالتفاتة إلى تصور النحاة القدامى لمفهوم للجملة لا بأس أن نعرج كذلك على مفهومها عند المحدثين وما أضافوه في هذا الباب حتى تكتمل رؤيتنا لهذا العضو الحي , بل لهذا القلب النابض في الكيان المعقد العجيب الذي نسعى جاهدين لنفهمه , وتصور كنهه , ومعرفة حقيقته .

أبرز ما يمكن ملاحظته على تناول المحدثين للجملة أنه لم يكن تناولا مستقلا منفردا في إطار نظرية لغوية خاصة به, وإنّما كان تناولهم لها من خلال ملاحظاتهم و انتقاداتهم التي سجلوها على تناول القدامى يقول الدكتور عزالدّين مجدوب:" إنّ مقاربات التراث اتسمت بالتجريبية[2] لأنّها في الأغلب الأعم عندما كانت تنقد التراث النحوي و تقيّمه لم تكن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية , و لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية عموما" [3] , و هذا يعني بدوره أنّ تناولهم للجملة لم يكن نابعا من اللغة نفسها , بل كان مارا عبر تناول النحاة لها ثم محاولتهم تمييز جوانب الإصابة من مواطن الزلل والخطإ , ولذا نجدهم يدرون في فلكهم , ويسيرون في ركابهم , ولا يميزهم عنهم إلا الملاحظات والانتقادات التي وجهها لهم والتي كان من بينها:

1 – أن النحاة لم يتعرضوا لدراستها إلاّ بمقتضى ما لها من علاقة المفرد, و لذا لم يكن لهم تصور واضح لمفهومها و لم يتبلور لهم مصطلحها مما أدّى إلى التباس مفهومها بمصطلح الكلام ثم تأرجحه معه[4], وقد فرّق بينهما المحدثون استنادا إلى ما توفر لهم من علم باللّغة حديث, فجعلوا الكلام عملا و سلوكا وحركة ونشاطا أدائيا, واللغة حدود هذا العمل , و معايير هذا السلوك , و نظام هذه الحركة , و قواعد

---

[1] انظر : جلال الدين السيوطي , هَمْعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع , تح: عبد الحميد هنداوي (56/1) .

[2] يعني عنده مصطلح التجريبية "Empirsme " قلة التنظير للممارسة العلمية و عدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها و عدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم به من مستلزمات و نتائج فرعية "المنوال النحوي لعربي – قراءة لسانية جديدة – (ص12). و انظر أيضا (ص 05) .

[3] المرجع نفسه (ص 12).

[4] انظر : د/مهدي المخزومي ,–في النحو العربي - نقد و توجيه – , المكتبة العصرية–بيروت , ط1 ,1964 (ص33) . -و د/تمام حسان, اللغة العربية معناها و مبناها , عالم الكتب , ط3 , 1418هـ (ص 16) . -و د/محمد حماسة عبد اللطيف , العلامة الإعرابية بين القديم والحديث , دار غريب , 2001 , ص18 , 22. – ود/عبد القادر المهيري , نظرات في التراث اللغوي العربي (الجملة في نظر النحاة العرب) (ص32). – ود/محمود نحلة , مدخل إلى دراسة الجملة العربية (ص 70) . – ود/مصطفى حميدة , نظام الربط و الارتباط في تركيب الجملة , شركة المصرية العالمية للنشر ؛ لونجمان , ط1 , 1997 (ص 03) .

ذلك النشاط الأدائي, والجملة هي الصورة اللفظية الصغرى و الوحدة الأدنى من ذلك العمـــل والسلوك والحركة و النشاط و الأداء [1].

2- رأوا - كذلك - بأن دراسة النحوية القديمة كانت تتجه إلى المنطق العقلي لا المنطق اللغوي, وتميل إلى النظرة الفلسفية لا إلى النظرة اللغوية[2], ولذا راحوا يحاولون وصف اللغة كـــما تبدو وتظهر, عازمين على تَركِها تعبر عن نفسها وتترجم قواعدَها وعلى عدم التدخل في ذلك الوصف وتلك القواعد , ولكن هذه النظرة سرعان ما ولت الإدبار, وأخذت في الانحسار , خاصة بعد الأثر الذي تركه تومسكي, حيث أعاد الاعتبار للمنطق العقلي في التعامل مع اللغة, لأنها منه وهي نتاجه, ولا يمكن بحال من الأحوال فصلُها عنه , أو إخراجها من بين أحضانه, خاصة وأنه لا يمكن معالجة الجانب المهم فيها ؛ وهو الجانب المعنوي إلا من خلال البنية العميقة التي لا يتم الوصول إليها إلا بالنظر في الأنماط الفكرية للغة التي يعتمدها الذهن في إنتاج عدد لانهائي من الأنماط اللغوية المتماثلة , أما الاكتفاء بالبنية السطحية التي يتمظهر فيها التمثيل الصوتي فلا يمكّننا من ذلك ولا يفي بالغرض المنشود, والمبتغى المطلوب[3], يقول أحد الباحثين منهم معترفا بهذه الحقيقة:" ولعل موجة الوصفية الآن آخذة في الانحسار, استجابة لتروع العقل البشري إلى البحث عن التفسير وعدم الاكتفاء بوصف الظاهرة وصفا مجردا , وقد ساعد على انحسارها كذلك, ظهور تلك المدرسة التي تعترف بأن مهمة النحو هي الاهتمام بوسائل الربط بين عالمي الأصوات والمعنى, وبأن مهمة النحاة أن يبحثوا العلاقة بين الأنماط الفكرية والأنماط النحوية , وأن يحددوا الأنماط الفكرية بقدر ما يجدون من التعبيرات النحوية وأن يبحثوا العلاقة المتبادلة بين عالمي الصيغة والمعنى"[4], هذا إذا نظرنا إلى الجانب الدراسي الذي تكون معه هذه النظرة الحداثية صادقة , أما إذا نظرنا إلى المصدر التكويني الأول لمجموع القوانين النحوية القديمة بأطرها الفكرية بأنها لم تأت من تصور تجريدي أو من إبداع عقلي متخيل

---

[1] انظر : د/مهدي المخزومي, في النقد العربي نقد وتوجيه (ص31,32) . -و د/تمام حسان , اللغة العربية معناها ومبناها (ص32). ود/محمد حماسة عبد اللطيف , بناء الجملة العربية (ص 31) .

[2] انظر : د/مهدي المخزومي ,في النحو العربي نقد و توجيه (ص 16) . –ود/محمد حماسة عبد اللطيف , العلامة الإعرابية في الجملة العربية, (ص85), و (ص63) .

[3] انظر : الفصل الثالث في الدراسة الوظائف الإبلاغية للجملة المصدرية تظهر لك أهمية هذا الإجراء في الكشف ن المعنى الإبلاغي بصورة لا تحتمل النقاش .

[4] د/محمد حماسة عبد اللطيف , بناء الجملة العربية (ص31). يقول أبو حامد الغزالي:" ولتتحقق قبل كل شيء أن فيك حاكما حسيا وحاكما وهميا و حاكما عقليا , والمصيب من هؤلاء الحكام هو الحاكم العقلي , والنفس في أول الفطرة أشد إذعانا و انقيادا للقبول من الحاكم الحسي والوهمي, لأنهما سبقا في أول الفطرة إلى النفس و فاتحاها بالاحتكام عليها , فألفت احتكامهما و أنست بهما قبل أن أدركها الحاكم العقلي , فاشتد عليها الفطام عن مألوفها والانقياد لما هو كالغريب من مناسبة جبلتها , فلا تزال تخالف حاكم العقل و تكذبه و توافق حاكم الحس و الوهم و تصدقهما إلى أن تضبط بالحيلة ..." ثم يستطرد *رحمه الله* في **ذكر الأخطاء الحاكم الحسي في العلوم** و أن الإنسان كثيرا ما يرى الأشياء على غير ما هي عليه في الحقيقة, انظر: معيار العلم في فن المنطق , قدم له و علق عليه د/علي بو ملحم, دار الهلال-بيروت, ط1, 1993, ص : 32و33و34.

وعمل فكري تخميني, إنما جاءت نتيجة متابعة وصفية قائمة على عملية استقرائية شبه كاملة لنصوص لغوية محددة الزمان والمكان, قلت إذا نظرنا إليها من هذا الجانب ألفينا أن النظرة الحديثة السابقة فيها جانب كبير من مبالغة .

و لهذا يمكن القول أن النحو العربي من العلوم الوصفية المعيارية , أما الوصفية فلأنه ينظر في الناتج اللغوي الفعلي مـــن حيث وصفه, وأما المعيارية فلأنه يضع الأصول و القواعد التي ينبغي للإنسان أن يتبعها ليسلك في كلامه مسلكـــا محمودا .

3 – وهناك من آخذ النحاة على اعتبارهم الاسناد شرطا أساسيا, ومكونا ضروريا في الجملة, ومقوما من مقوماتها, أعاد النظر في اللغة في ضوء إهمال هذا الشرط, فوجد أن الجمل على نوعين: جمل إسنادية وجمل غير إسنادية يقول عبد الرحمان أيوب:" فعندنا أنّ الجمل نوعان: إسنادية وغير إسنادية... أما الجمل الغير إسنادية فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية", وقال الدكتور محمد حماسة بعد نقله لهذا النص :" ونحن نوافق الدكتور أيوب على هذا التقسيم"[1] , ويقول في موضع آخر عندما أراد أن يوضح الأسس التي اعتمد عليها في تقسيمه الجديد لأنواع الجملة :" إنّنّا لا نرى رأي النّحاة في كون الاسناد شرطا ضروريا لكل جملة, بحيث يفرض الإسناد على جمل مفيدة, فلا تنعقد إلا إذا كان الإسناد, بل إنّنّا لا نتكلف الاسناد عندما لا يكون له وجه ظاهر "[2] , وفي الحقيقة أنّ الاسناد أمر معنوي لا يَظْهَر فضلا عن أنه يُتَكَلّف, لأنه رابطة معنوية تجمع بين المسند والمسند إليه, وتحدث بينهما ما يسميه عبد القاهر الجرجاني(ت481هـــ) ائتلافا, فبالإسناد وعدمه "انقسمت الكلم قسمين مؤتلف وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم , وغير مؤتلف وهو ما عدا ذلك وهو الفعل مع الفعل والحرف مع الحرف , ولو كان التعلق يكون بين الألفاظ لكان ينبغي أن لا يختلف حالها في الائتلاف وأن لا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصح أن يأتلفا لأنه لا تنافي بينهما من حيث هي ألفاظ "[3] , إنما يحدث التنافي بينها إذا لم تكن هناك ألفة أو إسناد, فهو إذا ضروري لربط أجزاء الكلام أو الجملة كيفما كان نوعها, إذ لو لم يتوفر لِرَبْط هذه الأجزاء لصارت " في حكم الأصوات التي حقها أن يعنق بها غير معربة, لأن الإعراب لا يُستحق إلا بعد العقد والتركيب"[4], "فالجملـــة كيفما كانت ... قضية إسنادية "[5].

---

[1] د/محمد حماسة عبد اللطيف, العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث (ص53).

[2] المرجع نفسه (ص61).

[3] عبد القاهر الجرجاني , دلائل الإعجاز , شرح وتعليق : د/محمد ألتُنجي , دار الكتاب العربي-بيروت , ط3 , 1420هـــ (ص337)
.

[4] جار الله الزمخشري , المفصل في صنعة الإعراب , تح : إميل بديع يعقوب (ص53) .

[5] د/إبراهيم السامرائي, الفعل زمانه وأبنيته , مؤسسة الرسالة-بيروت ط3 , 1403هـــ (ص201).

هذا وهناك من تحامل على التراث فجرده من النفع [1] , ورماه بكل ما يستهجنه طبعه ويمجه ذوقه, فمثل هؤلاء نضرب عنهم الذكر صفحـــا ولا نعير لهم أي اهتمـــام , ذلك بأنهم قوم مسرفون , وعن العلمية معرضون , ومن الخير معدومون .

وهناك من المحدثين من نهج في تعريفها نهج السلف , كعباس حسن الذي يقول "الكلام أو الجملة هي ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل"[2] , فجعلها مرادفة للكلام .

وهكذا جاءت التعريفات تترا , دون أن يستقر لها قرار أو تثبت على رأي معين أو تعريف واحد , انضاف إلى هذا صعوبة البحث اللغوي العلمي في الكلام المتصل (Discoure) , مما أدى إلى إقتناع غالبية الدراسات الحديثة على قصر الدراسات اللغوية على الجملة البسيطة بمفهوم مبدئي بسيط يتمثل في أنها كل شكل لغوي مستقل يتألف من مسند ومسند إليه , ثم يقوم البحث نفسه بتعديل هذا المفهوم[3]؛ بمعنى آخر : أن نجعل التعريف الفعلي والمفهوم الحقيقي والتحديد الصحيح للجملة هو الهدف من عملية البحث ونتيجته المبتغاة , لا أن نضعه في المقدمة, لأنه إن كان كذلك كان بمثابة سائق يقود البحث ويوجهه ويتحكم فيه, وهذا غير مطلوب منه , بل المطلوب منه أن يكون عاملا مساعدا, وسندا قوياً مُقَوِّياً.

فالجملة –إذن– بمفهومها المبدئي البسيط: هي ذلك الشكل المصغر والبسيط لكيان واسع معقد ومركب, تتألف من عنصرين متآلفين بينهما, هما: المسند والمسند إليه ويمثلان حجر الزاوية فيها, ربما تعلق بأحدهما أو كليهما عنصر أو عناصر أخرى سميت فضلات .

2- أقسام الجملة:

تنوعت تقسيمات النحاة – رحمهم الله – للجملة بتنوع المعايّير والأسس المعتمدة في ذلك فلنذكر من بين هذه التقسيمات ما يلي :

2-1 : **التقسيم الأول** : تقرر مما سبق أن الجملة تتكون من مسند ومسند إليه ووفقا لتموضعهما في السلسلة الكلامية قسّم نحاة الجملة قسمين اثنين: هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية, فالاسمية هي التي صـــدرت باسم أصالة كـــ: زيد قائم, وهيهات العقيق, و قائم الزيدان, والفعلية هي التي صدرت بفعل

---

[1] نقل د/النواري سعودي عن د/عاطف مذكور قوله عن النحاة بأنهم قد بنوا " تحديدهم للجملة على أساس شكلي , فنظروا إلى الاسناد وحده... أي لم يجعلوا شرط الجملة ان تفيد المعنى تاما يحسن السكوت عليه ", بنية الخطاب القرآني في السور المكية[رسالة دكتوراه]-دراسة وصفية تحليلية-, إشراف: د/بلقاسم ليبارير , جامعة الأمير عبد القادر , 1425هـــ(ص20) , فهذا يكشف عن عدم الاستناد إلى قواعد علمية في النقد , إذ النقد العلمي الحق يتطلب من صاحبه أن يكون عالما بالشيء المنقود لأن الحكم عن الشيء فرع عن تصوره , فإذا انعدم التصور بطل الحكم , وإن حصل هو فاسد أسوأ الفساد .

[2] د/عباس حسن , النحو الوافي , دط دت (ص15) .

[3] انظر : د/نايف خرما , أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة , عالم المعرفة العدد9 , سبتمبر1978 (ص 233, 243) .

أصالة : كقام زيد, وضُرِبَ اللِّص, وكان زيد قائما, و ظننته قائما , و يقوم زيد , و قم [1] . و لم يكن هذا التقسيم محل إجماع منهم, فقد خالف في ذلك الزمخشري فجعلها أربعة أقسام؛ اسمية وفعلية وشرطية وظرفية, لكن ابن يعيش تعقبه وردّ القسمـــة اثنتين فقـــط, قال:" وهذه قسمة أبي علي , وهي قسمة لفظية , وهي في الحقيقة ضربان فعلية أو اسمية , لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين؛ الشرط : فعل وفاعل , والجزاء : فعل وفاعل, والظرفية [وهذا النوع عدّه ابن هشام أيضا قسما برأسه في مقابل الاسمية والفعلية] في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو الفعل والفاعل"[2].

يظهر لنا من الأمثلة السابقة التي مثل بها ابن هشام , وتعقيب الذي عقب به ابن يعيش أن صور تأليف الجملة الفعلية هي: الفعل والفاعل أو الفعل ونائب الفاعل , ويكون الفعل هو المصدر فيها أو صاحب الريادة , فإن تقـــدم عليـــه الاسم صار هذا التأليف ضمن القسم الثاني الذي هو الجملة الاسمية ؛ والتي تتألف من مبتدأ وخبر, هذه هي العناصر الإفرادية في الجملة بنوعيها وهذه هي عُمَد الكلام وركائزه وأركانه التي يعتمد عليها تركيب الجملة , أما ما عداها من العناصـــر المكملة فهي فضـــلات يمكن أن يستغني عنها التركيب من حيث هو كـــلام نحوي لا من حيث هو حدث لغوي[3] , و من حيث أصل وضع تصور الجملة لا من حيث أصل وضعه في اللغة .

ويخضع هذا التقسيم بنوعيه لأصول يعتبر الخروج عنها انحرافا عن الكلام النحوي وخرقا للمألوف منه, وعـــدولا عنه , أجملها تمام حسان في خمسة أصول[4] هي :

1 – الأصل الذكر فإن عُدل عنه سمى حذفا ووجب التقدير .

2 – الأصل الإظهار فإن كان هناك إضمار وجب تفسيره .

3 – الأصل الوصل أما الفصل فهو عدول .

4 – الأصل الرتبة , فأما في الفعلية فهي محفوظة وواجبة الحفظ , وأما في الاسمية فقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير, لأنّ في الفعلية يؤدي تغيُّر الرتبة إلى انتقالها إلى النوع الثاني وفقا للمعيار المسند إليه في التصنيف .

5 – الأصل الإفادة , فإن لم تتحقق الفائدة فلا جملة , وإن كنت لا أتفق مع الدكتور في هذا الأصل بأنه أصل اعتدّ به الجميع , فقد خالف في ذلك من فرّق بين الكلام و الجملة .

---

[1] انظر : ابن هشام الأنصاري , معنى اللبيب عن كتب الأعاريب(433/2) .

[2] ابن يعيش, شرح المفصل (88/1).

[3] وقد حرر محمد حماسة عبد اللطيف مفهوم الفضلة عند النحاة القدامى بما يشفي الجاهل, ويغني الطالب في: بناء الجملة العربية(ص34. 35. 36) . فليرجع إليه.

[4] انظر : الأصول –دراسة ايستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب , الهيئة المصرية العامة للكتاب , دط , 1982(ص 130).

وقد لقي هذا التقسيم قبولا عند جماعة من المحدثين وعلى رأسهم الدكتور فتحي الدجني الذي يقول بعدما عرض أراء النحاة القدامى وأراء المحدثين في تقسيم الجملة:"عندما نقف مع الآراء السابقة الخاصة بتقسيم الجملة فنحن نميل إلى التقسيـــم الثنائي الذي سار عليه جمهور النحاة و هو القائل : إن الجملة في لغة العرب قسمان : اسمية وفعلية "[1], وحجته في ذلك أنه " التقسيم المنطقي لطبيعة العربية من حيث النشأة والتركيب "[2] , وكما آثر الدكتور فــاضل صـــالح السامرائي أن تبقى القسمة ثنائية , فقال بعد أن ذكر الأدلة التي تمنع من القــول بزيـــادة الجملـــة الظرفيـــة و الشرطية :" أرى إدخال هذه الجمل ونحوها في الجمل الاسمية والفعلية...جريا على القاعدة العامة والله أعلم"[3].

وإن رضي به هؤلاء, فإن البعض الآخر رأى بأنه يحتاج إلى إعادة نظر, وحجتهم في ذلك أنه غير موافق للواقع اللغوي, فهذا الدكتور مهدي المخزومي وإن وجدناه قد قبل القسمة الثنائية واعتدّ بها, إلاّ أنه خالف في معيار تحديد الاسمية من الفعلية وتمييز كل واحدة عن الأخرى , ووصف معيار النحاة في التحدد بأنه ساذج قائم على أساس اللفظ فقط , ورأى بأن المقياس الأصح في ذلك هو النظر إلى المسند فإن كان فيها دالا على التجدد فهي فعلية , و إن كان دالا على الدوام والثبوت فهي اسمية , أو أن الفعلية هي التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند على سبيل التجدد, والاسمية هي التي تتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا[4] , و هو بهذا لا يبتعد عن رأي إميل بنفنيست الذي يعتبر أن الجملة الاسمية هي كل جملة خالية من الزمن الذي يحيط بالمتكلم , وأما الفعلية فهي التي تتصف بنوع من التخصص يؤهلهـــا لأن تكون صالحة لزمن معين مضبوط[5] . والقصد من هذا الاعتراض على النحاة إلى أنّ الجملة التي يتقدم فيها المسند إليه عن المسند الفعل من مثل جملة " البدر طلع " جملة فعلية لا اسمية , لأن العبرة ليست بالصدارة وإنما هي راجعة إلى المسند؛ فمتى ما كان اسما فهي جملة اسمية, ومتى ما كان فعلا فهي جملة فعلية, وهو رأي كوفي[6] مرجوح, لأنّ الاستعمال اللغوي لا يؤيده بسبب ظهور صور ممنوعة لغوياً عند القيام بعمليات استبدالية للمسند إليه و تقديمه إلى الصدارة في حالة ما إذا كان مثنى أوجمعا, مذكرا أو مؤنثا [7] , على النحو التالي:

قام المحمدان ←——— المحمدان قاما / قامت الفاطمتان ←——— الفاطمتان قامت

قام المحمدون ←——— المحمدون قاما / قامت الفاطمات ←——— الفاطمات قامت

---

[1] د: فتحي عبد الفتاح الدجني , الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا (ص81) .

[2] المرجع نفسه , الصفحة نفسها .

[3] د/فاضل صالح السامرائي , الجملة العربية تأليفها وأقسامها , دار الفكر-بيروت , ط1 , 1422هـ(ص161) .

[4] انظر : د/مهدي المخزومي , النحو العربي – نقد وتوجيه-(ص39 .41 . 42) .

[5] انظر : د/عبد القادر المهيري , نظرات في التراث اللغوي العربي[قضية الجملة الاسمية] (ص43) .

[6] انظر: ابن هشام , مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (437/2) .

[7] انظر: د/محمد حماسة عبد اللطيف , بناء الجملة العربية(ص38 . 39. 40) .

ممن ذهب مذهب المخزومي الدكتور المهيري حيث يقول:" وهكذا يتضح أن اعتباره الجملة المبدوءة باسم أردف بفعل اسمية اعتبارٌ لا تؤيِّده المعطيات الملموسة , ولا يبرره الواقع اللغوي وليست له أي مزية منهجية سوى أنه يدعو إلى التشبت بالشكليات[1] من ناحية أولى ,ويتسبب في الالتباس[2] من ناحية ثانية, ويجر إلى التعقيد[3] من ناحية ثالثة "[4], لكنه لم يقف عند الحد الذي وقف عنده المخزومي, بل أدرك الخطأ الـــذي ينجم عن هذا الطرح الجديد وحـــاول أن يتفاداه, فعاب على المخزومي اقتصارَه على مثال واحد بسيط وتجاهله للمشاكل التي تنجر عن هذه الرؤية إذا كان للاسم المصدر ضمير منصوب أو مجرور , أي إذا كانت العلاقة بين الفعل وذلك الاسم المبدوء به غير الفاعلية ,كما أن هذا الاسم لا يكون دوما بصيغة المفرد , بل قد يكون جمعا أو مثنى , يقول في هذا الشأن :" إلاّ أنّ الجمل الفعلية المبدوءة باسم لا تأتي حسب هذا النمط فقط [يعني نمط المثال الذي مثل به المخزومي وهو " طلع البدر, البدر طلع "], فعلاقة الاسم بالفعل الذي بعده ليست الفاعلية دائما, كما أنه ليس دوما مرفوعا والفعل الوارد بعده ليس في جميع الحالات بصيغة المفرد المذكر , هذا من شأنه أن يثير مشاكل تحتاج إلى حل حتى يتجنب الاضطراب في تحليل هذه الجملة "[5] , لينتهي في الأخير وبعد عرضه لهذه المشاكل إلى إعطاء حل لها, ولا يمكن لهذا الحل أن يتحقق – على حد قوله – إلا بعد أن نتخلى عن مبدأين هامين من مبادئ النظام النحوي القديم الملتزمة من طرف نحاتنا القدامى .

المبدأ الأول هو : ربط المعنى النحوي الذي تقوم به الكلمة بالعلامة , فلا نقصُر الفاعلية على حكـــم الرفـــع ولا المفعولية على حكم النصب ... بل نحرره من هذا , ولا نخص أي معنى نحـــوي بعلامـــة من العلامات , لأن العلامـــة – في نظره – لا تدل على المعنى بتاتا , و إنما نحدده تبعا للعلاقة المعنوية التي يقيمها العنصر المعني مع بقية العناصر .

أما المبدأ الثاني – الذي يجب أن نتخلى عنه– فهو: اعتبار الضمائر التي تلحق الأفعال والأسماء كلمات مؤدية لمعاني ووظائف نحوية , فنتخلّى عليه , ونعتبرها مجرد روابط وعلامات تفيد المطابقة, بهذا نتخلص من إشكالية أن يكون للفعل فاعلان[6] , فيصبح تحليل النماذج التالية – مثلا – كما يلي :

1– الزائرون وصلوا . – **الزائرون** :فاعل بدئ به مرفوعا .

وصلوا: فعل مطابق لفاعله .

---

[1] الشكلية هي الاعتماد على الحركة الاعرابية والترتيب الشكلي البحث في تحديد المعنى النحوي .

[2] يقع الالتباس بين الجملة الفعلية التي تقدم مفعولها مع الجملة الاسمية التي خبرها فعل .

[3] التعقيد يكون بانتقال الجملة من البساطة إلى التركيب , يلزم في بعض الأحيان التأويل والتقدير .

[4] انظر : د/عبد القادر المهيري , نظرات في التراث اللغوي العربي (ص48).

[5] انظر : المرجع نفسه (ص49, 50) .

[6] انظر : المرجع نفسه (ص50).

2- الزائر أخذت حقيبته .

- **الزائر** : مضاف إليه بدئ به مرفوعا .
أخذت:فعل مسند إلى المتكلم .
حقيبة : مفعول به مضاف .
ه : ضمير رابط بين المضاف والمضاف إليه.

3- إن الزائر أخذت حقيبته .

- **الزائر** : مضاف إليه بدئ به منصوبا بإنّ .
أخذت :فعل مسند إلى المتكلم .
حقيبة : مفعول به مضاف .
ه : ضمير رابط بين المضاف والمضاف إليه.

فالجملة عند هؤلاء نوعان كما هي عند النحاة نوعان , لكن ليس بمعيار الكلمة المبتدإ بها , إنما باعتبار نوع المسند فيهـــا , فإن كان فعلا فهي فعلية , و إن كان اسما فهي اسمية .

بعد هذا العرض يمكننا أن نقول : إن الانتقاد الذي وجهه المهيري للمخزومي, من أنه أهمل المشاكل التي تنجر من اعتبار الجملة الحاوية للفعل المتأخر فعلية في أشكال أخرى مخالفة للشكل الذي تناوله, هذا الانتقاد نفسه يوجه له, لأن التخلي عن مبدأين من مبادئ النظام يعني إلحاق تغيير به , يمكن أن تنجم عنه مشـــاكل أكثر و أصعب من التي ظهرت عند المخزومي , إلا أنه لم ينبه على هذا و لم يلفت النظر إليه, وذلك راجع إلى نظرته الجزئية التي عابها على صاحبه , وفي الحقيقة أن هذه المشكلة العويصة تعاني منها جلّ الدراسات اللغوية العربية الحديثة في جهدها لبناء درس لغوي جديد , وضبط الأمور التي تتكفل بتعليم الفرد اللغة و تفسير كنهها واكتشاف حقيقتها ؛ عقلية التبعيض وذهنية التفكيك والنظرات الجزئية التي تفتقر إلى الشمولية في عملها , وهي في نهاية المطاف تمثل نظرة أحادية ضيقة خاصة بجزئية أو بخلية واحدة من مليارات خلايا اللغة , ومع هذا تتوهم أنها اكتشفت الحقيقة المطلقة واستحوذت عليها من جميع جوانبها , وتمنع عن نفسها حصتها في النمو بسبب انقطاع الامتدادات الهرمونية والاتصالات العصبية عنها التي كان من المفترض أن تقيمها مع غيرها من الخلايا الأخرى في اللغة في نظام متكامل شامل , فتُسبب أحيانا الفشل والإحباط ثم التخاذل الفكري والشلل الدراسي والانتحار المنهجي , وفي الكثير من الأحيان الأخرى هروبا من عالمي التفسير والتحليل اللغوي الحَيَيْن إلى حجة الواقع اللغوي الجامد المجمِد , ويصب عليها سائل انطفاء الفاعلية بسبب العزلة المضروبة عليها , فطورا تقدم نماذج لغوية دون دراسات بحجة الواقع اللغوي , وطورا آخر تقدم دراسة على دراسة لغوية ماضية (الدراسات النحوية القديمة) خالية من اللغة ودون ضبط لعملية سلوك الفكر والدراسة اللغوية, فالمعرفة العلمية الحقّةُ هي معرفة شاملة تسري على

جميع أمثلة الظاهرة المدروسة التي يبحثها العلم ولا شأن لها بالظواهر في صورها الفردية [1], يحسن أن أعيد هنا نقل قول الدكتور عز الدين مجدوب السابق :" إنّ مقاربـــات التـــراث اتسمت بالتجريبية لأنّها في الأغلب الأعم عندما كانت تنقد التراث النحوي و تقيّمه لم تكن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية , ولما ينبغي أن تكون عليه الدراســـة العلمية عمـــوما " , ويضيـــف قائلا:" و لم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظرية التي تقتضيها عملية التقييم هذه"[2] , فلا يمكن بحال من الأحوال اعتبار جملة "الزائرون وصلوا" اسمية –حسب نظرة المهيري – إلا بعد وضع وتسطير نظام جديد يدرس مدونات اللغة التي درسها الأقدمون خالي من المبدأين المشار إليهما سابقا, لأن هذا الذي قال به يسبب لنا صعوبات وإشكالات لا نجد لها جوابا عند الاقتصار على ما ذُكِرَ , نَذْكُر منها :

1- ليس لدينا تصور واضح نحلل به العبارات التي من مثل " الشَرَّ " و " إِيَّاكُم والظَّنَّ " ... في ضوء الافتراضات السابقة التي أتى بها الدكتور, فإذا قلنا: الشّرَّ : اسم منصوب بدئ به الكلام. فهذه البداية فأين نهايته؟!.

2- أن اعتبار الضمائر روابط يفرض علينا في تحليل بعض الأساليب الخروج عن مقتضيات الوصف اللغوي الذي دعوا إليه , ويلجئنا إلى التقدير في حالة غياب العنصر الذي يعود عليه الضمير , كما في قوله تعالى : " وَلَوْ يُوَاخِذُ اللّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَكِن يُوَخِّرُهُمْ إلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاء اجَلُهُمْ لاَ يَسْتَاخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ "(النحل61) , فلا يوجد في التركيب اللغوي ما يعود عليه ضمير "عليها"[3] , ويطرد هذا التقدير في حالة إذا ما كان في التركيب ضمير شأن كقوله تعالى :" قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيُحْزِنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللّهِ يَجْحَدُونَ "(الأنعام33) , في حين أن اعتبار الضمير كلمة مؤدية للوظيفة النحوية يغني عن هذا التقدير, خاصة وأنه حالٌّ في موضع تلك

---

[1] انظر : د/فؤاد زكريا , التفكير العلمي (سمات التفكير العلمي), عالم المعرفة , العدد3 ,مارس1978 (ص36و37) . و د/تمام حسان, الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي العربي (ص 14) .

[2] المنوال النحوي العربي–قراءة لسانية جديدة–(ص 12). وانظر ص 9 في الهامش من هذا البحث تجد مفهوم التجريبية عنده.

[3] و قد وردت هذه الظاهرة اللغوية في العديد من الآيات منها : قوله تعالى : " وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَـؤُلاء ان كُنتُمْ صَادِقِينَ "(البقرة 31) , فالضمير في عرضهم للمسميات لا الأسماء و لم يسبق ذكر لها , و قوله : " إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلآئِكَةِ مُرْدِفِينَ , وَمَا جَعَلَهُ اللّهُ إِلاَّ بُشْرَى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللّهِ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ "(الأنفال 10) فضمير "جعله" لا مرجع له , و قوله : " وَالَّذينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ الاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ " (الأنفال 73) فضمير "تفعلوه " لا مرجع له , و قوله : " أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ اذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ "(النور 40) فضمير "يده " لم يسبق ذكر مرجع له . و كما نلحظ في هذه الآيات غياب مراجع الضمير إلا أن المعنى واضح تمام الوضوح , مما يدل دلالة قطعية على أنه في مرتبة الكلمة التي يصح أن تؤدي وظيفة نحوية .

الكلمة, واقع في موقعها , مؤد لمعناها في حالة غيابها عن التركيب تماما كما في الآيات السابقة, فلا يوجد مانع يمنع من أن يعطى وظيفة تلك الكلمة , و الإجراء التقطيعي التالي يوضـــح ذلك:

أخذتُ / حقيبةَ / الزائرِ

أخذتُ / حقيبتَـــ / هُ

فعل + فاعل / م به / مضاف إليه

3- أن الاعتماد على المعنى فقط فى تحديد المعاني النحوية يؤدي إلى فتح ميدان فسيح لاختلاف وجهات النظر, كما يؤدي إلى توسيع مجال الدراسة اللغوية توسعا يثقل الكاهل , يشتت الذهن .

وإن كانت هذه الثلة من الدارسين قد قبلت التقسيم الثنائي واعترضت فقط على المعيار المستعمل فيه, فإننا نجد طائفة أخرى قد رفضوه تماما, وأنكروا أن يحصر في قسمين فقط, كالأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الذي يرى بأن تقسيم القدماء اعتمد على الشكل, من جانب أنه جعل اللفظ هو الأساس وفَرَضَ صورا شكلية على بعض التراكيب الأخرى؛ حتى يجعلها موازية لما افترضه أن يكون, أما تقسيم المحدثين فاعتمد المعنى فقط وأهمل الشكل تماما[1], التقسيم الأمثل والأفضل عنده هو الذي يراعي الجانبين معا ولا يفصل بينهما, وهو ما اعتمده في بناء تقسيم جديد إلى جانب أسس أخرى كان من بينها: إنكاره أن يكون الاسناد مقوما من مقومات الجملة , واعتباره التقسيم الأصح للكلم العربي هو الذي جاء به تمام حسان, فظهر له ثلاثة أقسام كبرى يتفرع عن كل قسم منها أنواع أخرى هي :

- الجمل التامة (الإسنادية) وتضم: الجمل الاسمية والجمل الفعلية والجمل الوصفية .

- الجمل الموجزة (الإسنادية ذكر فيها طرفا واحدا منه) وتحتها: الفعلية الموجزة والاسمية الموجزة والجوابية الموجزة

- الجمل غير الإسنادية (الجمل الإفصاحية): وهي الجملة الخالفة والجملة التعجبية وجملة المدح والذم وجملة خالفة الصوتية والجملة الندائية والجملة التحذيرية والإغرائية [2]. وقد سبق وأن أشرنا إلى أن الإسناد مكون ضروري في الجملة لتآلف أجزاءها لا يمكن تجاهله, فيكون التقسيم غير مقبول من هذا الوجه, أما إذا قبلنا جدلا تجاهل الإسناد فهو تقسيم يحتاج في هذه الحالة من أهل الاختصاص المتمكنين والباحثين المتمرسين إلى تطبيق واسع له على اللغة حتى يتعرف على اختبار مدى صلاحيته وخدمته لتحليل اللغوي على المستوى العلمي والتعليمي على حدّ سواء.

بهذا يبقى لدي أسلم تقسيم للجملة آخذ به في الدراسة التركيبية في ثنايا هذا البحث هو تقسيم النحاة القدامى عددا وكيفية , وفي اعتقادي أنه تقسيم مراع للناحية الشكلية من خلال نظره إلى اللفظ المصدر

---

[1] انظر : د/محمد حماسة , العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث (ص58).

[2] انظر : المرجع نفسه من (ص 60إلى ص115).

والعلاقات التركيبية التي تنتظم وفقها العناصر في الخط الكلامي ويتعدى هذه الناحية إلى الناحية المعنوية خلافا لما أشار إليه د:حماسة- من خلال ربطه للتركيب والبِنْية بالموقف الإبلاغي [1], فلا يمكن جعل الدلالة الإبلاغيـــة لجملـــة "ورحمتي وسعت كل شيء "[2] كدلالة الإبلاغية للجملة "وسعت رحمتي كل شيْء", ويمكن لك أن تتصور الفرق بين الجملتين والبون الشاسع بين التركيبين كالفرق بين أن يكون أول ما يقرع سمعك, ويوقظ ضميرك, ويلفت لحظك كلمة "رحمتي " وبين أن تكون كلمة "وسعت" .

2-2 : **التقسيم الثاني** : وهذا التقسيم اعتبر فيه الطول والقصر منظارا , وحدد فيه الانكماش والتمدد معيارا, وذلك بأن يشهد أحد عناصر الجملة أوكلاهما طولا وتمددا , ومن القصر والانكماش خروجا بطريقة تعقب فيه الجملةُ المفردَ فتقوم مقامه وتؤدي وظيفة, وبهذا تصير الجملة حاوية على عملية إسنادية مركزية تدور في رحاها وعلى مستوى أحد عناصرها عملية إسنادية ثانية . فتتضَمن الجملةُ جملةً أخرى, تسمى الأولى منهما كبرى والثانية صغرى, يقول ابن هشام معرفا وموضحا وشارحا:" الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة, نحو"زيد قام أبوه" و"زيد أبوه قائم", والصغرى هي المبنية على المبتدإ كالجملة المخبر بها في المثالين "[3], ويواصل قائلا :" وقد تكون الجملـــة صغـــرى والكبرى باعتبارين , نحو"زيد أبوه غلامه منطلق ", فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير, و"غلامه منطلق" صغرى لا غير لأنها خبر, و" أبوه غلامه منطلق " كبرى باعتبار " غلامه منطلق" , وصغرى باعتبار جملة الكلام "[4] , ومن هذا النص يمكننا أن نستنبط ما يلي:

1- أن تسمية الجملة بالكبرى أو الصغرى تسمية نِسْبِيَّة وليست لازمة, فلا تسمى الجملة بإحدى التسميتين إلا باعتبارها داخل جملة أو جملة بداخلها, أما إذا كانت منفردة مستقلة فلا توصف بأنها كبرى أو صغرى وذلك مثل جملة " محمدٌ رسولٌ " وهي التي يسميها عباس حسن "الجملة الأصلية"[5], ومن هنا فالتقسيم النحاة للجملة من حيث البساطة والتركيب لا يستوعب ولا يشمل جميع صور تراكيب الجملة .

2- أن طول الجملة وامتدادها أو اعتبارها كبرى أو صغرى, إنما يكون عند النحاة بالعناصر التي حلت في مكانها الجملة, أما العناصر غير الإسنادية أو الفضلات بتعبيرهم التي تكون كلمة واحدة , فلا يعد حضورها تكبيرا للجملة ولا غيابها تصغيرا لها .

[1] انظر : د/ النواري سعودي, بنية الخطاب القرآني في السور المكية-دراسة وصفية تحليلية- (رسالة دكتوراه) (ص20) .

[2] جزء من آية الأعراف 156.

[3] ابن هشام الأنصاري , معنى اللبيب عن كتب الأعاريب (2/437, 438) .

[4] المصدر نفسه (2/438) .

[5] انظر : د/عباس حسن , النحو الوافي (1/16) .

3- أنّ الكبر لا يكون إلا في الجمل الاسمية؛ بمعنى أنّ العناصر التي يمكن لها أن تمتد أو تطول هي المبتدأ[1] والخبر, أمّا الفاعل فلا يمكن أن يكون ممتدا, وهذا ما صرح به ابن هشام نفسه في شرح شذور الذهب حيث يقول:"ولا يكونان [الفاعل ونائب الفاعل] جملة وهذا هو الصحيح "[2], إلاّ أنّ الشواهد اللغوية قد صححت مجيئه جملة [3].

وفي ضوء الأفكار السابقة وعلى هديها قامت أفكار حديثة حاولت بناء تقسيم جديد من حيث البساطة والتركيب يستوعب كل التراكيب, ويدرك ما أغفله تقسيم القدامى, من بين أولئك الذين حاولوا ذلك: إبراهيم عبادة, فبعد أن تناول جميع أصناف الجمل عند القدماء أعطى تصورا جديدا يقسم فيه الجملة من حيث البساطة والتركيب إلى:

1- الجملة البسيطة : وهي كل جملة ذات عملية إسنادية واحدة مستقلة .

2-الجملة الممتدة : وهي ما تعلق بأحد عناصرها أو كليهما مركب غير إسنادي.

3- الجملة المتعددة أو المزدوجة : وهي كل جملة تألفت من مركبين إسناديين غير معتمدين على بعضهما يرتبطان بحرف من حروف العطف .

4- الجملة المركبة : وهي ما تألفت من مركبين إسناديين بينهما ارتباط , هذا الارتباط يحصل بعدة علاقات منها: علاقة التأكيد (القسم) , أو علاقة الشرط .

5- الجملة المتداخلة : وهي جملة تتضمن بداخلها جملة أخرى لها محل من الإعراب , سواء أكان هذا المحل طرفا في الاسناد أم له تعلق بأحد أطرافه .

6-الجملة المتشابكة: هي ما اجتمع فيها نوعان فأكثر من الأنواع السابقة[4].

يظهر هذا التقسيم بهذا الشكل الذي اقترحه الدكتور أنّه لا يريد به أن يستوعب صور تراكيب الجملة, بل أراد به استيعاب صور تراكيب اللغة وهي في حالة تحققها الفعلي (الكلام), فلم يقف عند حدود

---

[1] ليس هذا من المتفق عليه, فقد خالف في بعضهم. أشار إليهم الدكتور فخر الدين قباوة في أعراب الجمل وأشباه الجمل, دار الأوزاعي- بيروت, ط4,1406هـ (143...147)

[2] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, تحقيق : عبد الغني الدقر , الشركة المتحدة للتوزيع-دمشق , ط1 ، 1984 (ص217).

[3] قال أبو حيان:" وفي كون الجملة تقع فاعلا خلاف مذهب جمهور البصريين أن الفاعل لايكون إلا اسما أو ما في تقديره ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة فاعلة وأجازوا يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد أم عمر؛ أي قيام أحدهما, ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلق عنها جاز...وإلا فلا ونسب هذا لسيبويه قال أصحابنا والصحيح المنع مطلقا" [أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي , تفسير البحر المحيط , دار الفكر , ط2 , 1398 (46/1).ويذهب بعض المحدثين إلى أن هذا الأسلوب فيه كسر لما هو مألوف في اللغة قصد لفت الانتباه وإثارة التأمل . انظر : تفصيل المسألة في بناء الجملة العربية , د/محمد حماسة عبد اللطيف (ص41...إلى...49) . وتابعه على هذا د/محمد طاهر الحمصي , من نحو المباني إلى نحو المعاني ، دار سعد الدين للطباعة والنشر-دمشق ، ط1 ، 1424 هـ(ص146,145) .

[4] انظر: د/إبراهيم عبادة , الجملة العربية -دراسة نحوية لغوية - , دار المعارف-الإسكندرية , دط , 1983 (ص152 ..إلى.. 164) .

الجملة, بل تعداه إلى علاقتها مع غيرها من الجمل كما هو حال الجملة المتعددة و الجملة المركبة و الجملة المتشابكة, ونحن إذا دخلنا هذا المجال معناه أننا دخلنا إلى دراسة كيفية ارتباط الجملة مع صويحباتها, والارتباط بين الجمل أعم من مفهوم الاتساع في الجملة (طول الجملة), وقد لا نكون جانبنا الصواب إذا عددنا الاتساع في الجملة نوعا منه, أما إذا جعلناه نوعا من طولها فإنّ هذا غير مستقيم, لأنّه لا يمكن للخاص أن يضم تحت فروعه ماهو عام يشمله.

وعليه لابد من التفريق بين الطول الناجم عن عناصر الجملة والذي يمكن أن نسميه "بالارتباط الداخلي", والطول أو الاتساع الموجود في الكلام الناجم عن غير عناصرها, وإنما عن علاقاتها بغيرها ونسميه "بالارتباط الخارجي ", فالنوع الأول هو طول نابع من الجملة في حد ذاتها, كان بواسطة عضو من أعضائها. أما النوع الثاني فالطول فيه ناجم عن أمر خارج عنها, فالطول الحقيقي للجملة هو ما كان بالنوع الأول لا بالنوع الثاني.

من هنا, استنادا إلى ما مر معنا يمكن القول أن أنواع الجملة من حيث البساطة و التركيب هي:

1- الجملة البسيطة: و هي التي تحتوي على عملية إسنادية واحدة , و تكون مجردة إذا اقتصر تأليفها على العناصر الإسنادية فقط .

2- الجملة الصغرى: و هي التي تدخل في تكوين جملة أوسع منها.

3- الجملة الكبرى: و هي التي يدخل في تكوينها جملة أخرى أو أكثر, واصطلح على تسميتها بعض المحدثين بالجملة المركبة[1].

2- 3: **التقسيم الثالث:** ومن التقسيمات المهمة جدا و البارزة التي خضعت لها الجملة في الدراســة النحويــة العربية القديمة تقسيمها إلى جمل لها محل من الإعراب, وجمل لا محل لها منه. وقد تأتت قيمة هذا التقسيم و أهميته من ارتباطه بأبرز خاصية من خصائص الدراسة, بل من أبرز خصائص اللغة العربية في ذاتها على وجه الخصوص وهي خاصية الإعراب.

ولما كان هذا التقسيم هو القطب الذي تدور عليه رحى هذا البحث, أُخر الحديث عن مسائله إلى الفصل الآتي بالتفصيل الذي تسنح به القريحة.

---

[1] انظر: د/طاهر سليمان حمودة , أسس الإعراب و مشكلاته , , الدار الجامعية-الإسكندرية , دط , 2000 (ص 41) .

الفصل الأول :

الجملة والإعراب

المحتويات : 1- أنواع الإعراب.

2- رأي المحدثين في الإعراب المحلي .

3- قراءة في التعبير التحليلي "لا محل لها من الإعراب.

4- الأسس المعتمدة في الحكم بعدم المحلية .

5- الجمل التي لا محل لها .

إنّ الفكر النحوي لدى العلماء والدارسين والباحثين على ممر القرون والعصور, حين يتوجه إلى إجراء عمليات في الإعراب أو الصرف أو معاني الأدوات, تنظمه خطوط موحدة,رغم ما بينهم من اختلاف في المذاهب والآراء والأحكام والأصقـــاع والأزمان. وهذا يعني ثمة ضوابط راسخة في أذهان الجميع, وإن لم يفصحوا عنها , تحيط عملياتهم الإجرائية بالتوجيه, وتمدها بالأحكام والمصطلح والتفسير والتعليل ... وما ذلك إلا لأن الفكر العربي المسلــم كان يصدر عن أصول واضحة المعالم في ممـــارسة التحليلات النحوية المختلفـــة , توجه تفكيره وتصوره وتعبيره د/ فخر الدين قباوة " التحليل النحوي أدلته وأصوله " (بتصرف يسير جدا) .

إنّ الدراسة السليمة للفكر العربي والإسلامي لا تتأتى بالمجازفة في التعميمات وإرسال الأحكام في مجمل هذا الفكر, كما عودنا بعض الباحثين المعاصرين, وإنما بالوقوف عند مسائله, والتحليل المفصل لها واحدة واحدة, والاستخراج التدريجي للقوانين التي تضبط كلاّ منها, مع الاحتفاظ بحق مراجعتها ومعاودة النظر في نتائجها, عند مقارنة هذه المسائل بعضها ببعض في الأحكام والمقتضيات

د/ طه عبد الرحمن " في أصول الحوار وتجديد علم الكلام " .

1- أنـــواع الإعـــراب:

لقد كان للّحن اليد الطولى والقدح المعلى والمزية العظمى في الدفع بالعلماء والزّج بهم في رحاب الدراسة اللغوية، والقصص عنهم في ذلك مشهورة ، وفي كتب التاريخ مسطورة منثورة ، وأظهرها وأشدها تسلبا للأسمـــاع وتعلقا بالذهن وانتشارا في البقاع ،لحن ذلك القارئ في قوله تعالى:" ...أَنَّ اللّهَ بَـــرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِـــينَ وَرَسُـــولُهُ... "(التوبة21)، فقرأها:" ورسولِهِ " بكسر اللام بدل رفعها[1], فلما رأى العلماء ذلك هبوا إلى وضع شيء يعصم الألسن من ذلك الحادث الجلل , وكان هذا الذي راموه ناشئا كفن في كلام العرب فأخرجوه هم صناعة إلى حيز الوجود، تتناوله بالنظر العقول , وبالحفظ الأفئدة والآثار والنقول.

فانصب انشغالهم أول الأمر على تتبع المواطن التي كانت مسرحا لذلك الشيء الناشر في كلامهم؛ وهي أواخر الكلمات , فصنفوها حسب العلامات الظاهرة عليها ، فألفوها تتأرجح بين ما آخره ضمّة فجعلوها دليلا وعلامة على الرفع ، وما آخره فتحة فجعلوها علامة على النصب ، وما آخره كسرة فجعلوها علامة على الجر ، وما آخره سكون فجعلوه علامة على الجزم ، وهكذا تم لهم تميز أربع حالات إعرابية تدل عليها أربع علامات ، لكن لما لم تكن أواخر الكلمات كلها على شرج واحد ، إذ يمكن للكلمة أن تلتبس بحالة الرفع ولا تظهر عليها الضمّة، فتكون بدلها ألف أو واو أو نون , اعتبروا أن هذه علامات فرعية للعلامة الأصلية " الضمّة " في هذه الحالة الإعرابية , كما اعتبروا " الألف والكسرة والياء وحذف النّون " علاماتٍ فرعيةً تنوب عن الفتحة في حالة النصب, و"الياء، والفتحة" علامتين نائبتين عن الكسرة في حالة الجر ... وأسموا هذا بـــ" **الإعراب اللَّفْظي**"، ونصوا على أنه يقع إذا كان آخر الكلمة صلب المتن , متن الصلب قادرا على تحمل العلامة ، أمّا إن كان هشا ضعيفا، بأن كان – حسب نظرهم – ألفا أو واوا أو ياءا ، أو كان مشغولا بحركة أخرى، فإنهم قدروا عليه الحركات الأصلية (الضمّة والفتحة ، ...) لعدم قبولها على الألف أصالة, ولتجنب الثقل في حالة ما إذا كان آخره واوا أو ياءا، ولانشغال المحل في حالة وجود حركة أخرى ، ونعتوا هذا النوع بـــ" **الإعراب التقديري** "[2].

أمّا توزيع هذه العلامات – ظاهرة كانت أو مقدرة – فيخضع للموقع الذي تأخذه الكلمة؛ بمعنى آخر أنّ العلامة الإعرابية تعطى حسب الحالة الإعرابية التي يحددها لها الموقع الذي تشغلُه الكلمة، فالفاعل

---

[1] انظر : د/أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب , ط07 ، 1997 (ص85 وما بعدها) . و د/مازن المبارك، النحو العربي : العلة نشأتها وتطورها ، دار الفكر ، ط03 ، 1401 هـــ (ص08 وما بعدها) . ود/سعيد الأفغاني ، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق ، ط03 ، 1383هـــ (ص 08 وما بعدها) .

[2] انظر : محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي المعروف بابن أجروم , متن الآجرومية ، ويليه نظمها لشرف الدين العمريطي ، دار الفكر دط , دت (ص 04, 05).

والمبتدأ والخبر و...و.. مواقع إعرابية تدل على الرفع. والمفعول به، ومعه، وله، وفيه, والمطلق، والحال، والتمييز... مواقع إعرابية أيضا تدل على النصب. المضاف، المجرور... مواقع تدل على الجر... , وهكذا توزعت الحالات الإعرابية على المواقع[1] .

أما عن الكيفية التي تحدد بها المواقع الإعرابية – وهي وظائف النحوية للكلمة – فتخضع للمعاني التي تتوارد عليها أثناء دخولها في علاقات ركنية مع غيرها في المحور التركيبي[2] , ولهذا ذهب الزجاجي(ت338هـ) إلى أن الإعراب إنما يدخل الكلمات لمعان تعتورها[3], قال:" وجعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[4]، ويوضح ابن جني هذا من خلال ما نقله في الخصائص قال:" سألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العُقيليّ الجُوثي ..فقلت له :كيف تقول "ضربْتُ أخُوك ، فقال : أقول "ضربتُ أخَاك" ، فأردته على الرفع فأبى، وقال : لا أقول أخوك أبدا، قلت : كيف تقول ضربَنِي أخُوك؟ فرفع ، فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول أخُوك أبدا ، فقال: إيش هذا؟! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة"[5] ، فقول أبي عبد الله اختلفت جهتا الكلام؛ أي اختلفت المعاني الموقعية للكلمة، فلما كانت "أخوك" دلت على معنى الفاعلية، ولما صارت "أخاك" دلت على المفعولية، إذن فالمعاني التي طرأت على الكلمة اقتضت العلامة الإعرابية التي كانت دليلا على الموقع، ولهذا كان النظم ليس إلا وضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، والعمل على قوانينه وأصوله ، معرفة مناهجه وحفظ رسومه[6] ، ووفق

---

[1] والذي أشار إلى مصطلحات العلامة الإعرابية ، الحالة الإعرابية ، والموقع الإعرابي الدكتور محمد حماسة عبد الطيف ، وفرق بينها تفريقا دقيقا ماتعا ، وخلاصة ذلك أن :

- الموقع الإعرابي : هو الذي يدل على الوظيفة النحوية , ويحدد بواسطة نظام الجملة وعلاقة الإسناد ، ومثاله : الفاعل ، والمفعول ...
- الحالة الإعرابية : وهي أربع حالات : الرفع والنصب والجزم و والجر .
- العلامة الاعرابية : وهي الدالة على الحالة الإعرابية .

فقولنا مثلا : فاعل / مرفوع / وعلامة رفعه الضمّة .
موقع إعرابي / حالة إعرابية / علامة إعرابية ، انظر : بناء الجملة العربية (ص 88...89).

[2] يقول د/عبد القادر المهيري أثناء حديثه عن علامات الإعراب : "إن هذا النوع من العلامات اللغوية لا يمكن وجوده مستقلا كما توجد الكلمات مثلا ، ولا يتسنى عزله مثلما تعزل الوحدات المعجمية ، فهو لا يبرز إلا في الكلام ، وليس من خصائص ما نسميه اليوم بالعلاقات الاستبدالية إنما هو من مشمولات العلاقات الركنية. نظرات في التراث اللغوي العربي "قصية الإعراب " ص 56 .

[3] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي , الإيضاح في علل النحو ، تح: مازن المبارك ، دار النفائس , ط5 ، 1406 هـ (ص67).

[4] المصدر نفسه (ص 69).

[5] تح: محمد علي النجار ، (76/1).

[6] انظر : عبد القاهر الجرجاني , دلائل الإعجاز (ص88) .

هذا الميزان التركيبي انتظمت الكلمات في مستواها الأفقي كما انتظمت بالميزان الصرفي في المستوى العمودي .

فلما انتهى النحاة إلى هذا الموضع انزاحوا بعده نحو وجهة تفسيرية مفادها تعليل اختلاف المعاني المتواردة على الكلمة الواحدة في الأنسجة التركيبية المتنوعة ، فقرروا أن سبب ذلك العوامل أو ما يعرف بـــ"العامل" ، يقول سيبويه :" وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل –وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يُبْنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب"[1] , فالتغيير الحاصل في الكلمة إنما كان باختلاف العامل فيها , ولذا وجدناهم يعرفون الإعراب بأنه "اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العوامل فيها"[2] , و لم يخالف في هذا إلا ابنُ مضاء القرطبي .

وبغض النظر عن رأي المحدثين في هذا التفسير والتعليل، لوحظ–وذلك من تمرد اللغة التي تأبى أن ترضخ لقواعد البشر– أن بعض الكلمات لا يتأثر آخرها رغم اختلاف العامل الداخل عليها ، لا لأن آخرها لا يقبل الحركة أو لا يستطيع إظهارها إنما هو حرف صحيح ، بل لأنه ثابت على حـــركة واحدة دوما مثل: كيفَ، كمْ، أينَ، حيثُ، هؤلاءِ...وأطلق عليها اسم"المبنيات", وعرفوها بقولهم "هي التي تلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخرها بسبب ما يدخل عليها"[3] , وجعلوها شاغلة لمحل المواقع التي ألفوها في الكلمات المعربة والتي يستدعيها العامل في مثل تلك الحالة، لأنه "مادام أن المؤثر موجود أي العامل، وجب البحث عن المؤثر أي المعمول، ولابد من اعتبار محل التأثير"[4] , أو بعبارة أوضح "وجب المحافظة على محل التأثير"[5] . وهكذا ظهر نوع ثالث من الإعراب هو "**الإعراب المحلي**" .

ويتضح من خلال ما مر معنا أنه " تغير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهرا ولا مقدرا"[6] , وإذا كان الفرق بينه وبين الإعراب اللفظي ظاهرا، فالفرق بينه وبين الإعراب التقديري يتضح من خلال قول ابن النحاس التالي:" والفرق بين الموضع في المبنى والموضع في المعتل, أن إذا قلنا في قام هؤلاء: أن هؤلاء في موضع رفع؛ لا نعني به أن الرفع مقدر في الهمزة، كيف؟ ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها، لأن

---

[1] الكتاب (14/1) .

[2] انظر : أبو البقاء محب الدين عبد الله العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تح: عازي مختار طليمات ، دار الفكر–دمشق ، ط1 1995، (52/1) . وعثمان بن جني ، كتاب اللمع في العربية , تح: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية–الكويت , دط , 1972 (ص10)

[3] ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية بيروت , ط2، 1418هــ(ص34)

[4] د/محمد حماسة عبد الطيف , العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (ص189) .

[5] المرجع نفسه (ص 276) .

[6] د/محمد الأنطاكي, المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، دار الشروق العربي , ط3 دت (263/3) .

الهمزة حرف يقبـــل الحركات ، وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعة بخلاف العصا ، فإذا قلنا أنها في موضع رفع نعني به أن الضمّة مقدرة على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الألف من الحركة ... لظهرت الحركة على نفس اللفظ "[1].

وكما يظهر أيضا أن الحكم الإعرابي إنما يقع على الكلمة الواحدة لأنها هي التي تشغل مكان الموقع الإعرابي لكن اللغة لم تقف عند هذا الحد , وقد ألفنا منها تمردها بمظاهر شتى على كل محاولة لحصرها وتطويقها في قواعد ثابتة، فهي دوما وأبدا أوسع من كل الضوابط التي توضع لها , لأنها شيء يأبى الإحاطة به فهما ومعرفة، فوجـــدنا- في الفصل التمهيدي- من التراكيب ما يحوي جملتين تكون الثانية منهما عنصرا في الأولى كالجملة الفعلية التي تكون خبرا للجملة الاسمية ، مما يعني أنّ الجملة قد شغلت موقعا إعرابيا وأدّت وظيفة تؤديها الكلمة الواحدة فاتصفت بخاصية الإعراب التي هي من خصائص الكلمات , كما في قوله تعالى :" وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ " (الأعراف156) ، فإذا ما وازنا بين الآية والتركيب التالي:" ورحمتي واسعة كل شيء " , فإننا واجدون لا محالة أن جملة "وسعت" واقعة موقع "واسعة" التي وظيفتها الخبرية ، وهكذا أتاح النظام اللغوي للجملة أن تشغل موضع المفرد , وبناءا على هذا قال النحاة :" إنّ الجملة إذا جاز تقديرها بالمفرد أعطيت إعرابه تقديرا لأنّها حلت محله وقامت مقامه واستخدمت في موضعه "[2] .

وهكذا دخلت الجملة حيز الإعراب، وصار لها محلا، وأفردت بباب يعرف باسم "**الجمل التي لها محل من الإعراب**" إلا أن هذا الباب لم يكن في أول الأمر مجموعا، بل كان متفرقا على بعض الأبواب النحوية الخاصة بالكلمة، إلى أن جاء ابن هشام , فكان أول من جمع شتاته وعدّها سبع جمل هي:" الواقعة خبرا، والواقعة حالا، والواقعة مفعولا به، والواقعة مضافا إليه، والواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابا لشرط جازم، والتابعة للمفرد, والتابعة لجملة لها محل من الإعراب"[3] . وعقب هذا العدَّ بقوله:" والحق أنّها تسع,

---

[1] جلال الدين السيوطي, الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي-بيروت، ط2، 1417هـــ, (212/2-213).

[2] د/فخر الدين قباوة ، إعراب الجمل وأشباه الجمل , دار الأوزاعي بيروت , ط9 ، 1406هـــ(ص33) . وقال عبد القاهر الجرجاني :"كل جملة وقعت موقع المفرد قدر في موضعها ما يستحق المفرد في ذلك الموضع من الإعراب " , كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، تح: د/كاظم بحري المرجان المطبعة الوطنية عمان , دط 1982 (292/1) . وقال بن مالك:" الجملة لا تقع موقع الفرد إلا لتؤدي معناه وتقوم مقامه" شرح التسهيل, تح: د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والتوزيع ، ط1 , 1410هـــ (303/1) . ويقول الرضي أيضا : " ولا يقدر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع المفرد مقامها" شرح الكافية (16/3) . وقد اخترت نقل كلام الدكتور فخر الدين قباوة ، لأنه أجمع لكلامهم وأشمل لمصطلحاتهم ومفاهيمهم , وسيأتي مزيد إيضاح لهذا العنصر في الكلام عن الأسس المعتمدة في إعراب الجمل .

[3] مغني اللبيب عن كتب الاعاريب , (472/2 وما بعدها).

والذي أهملوه: الجملة المستثنـــاة، والجملة المسنـــد إليها"[1] . وبهذا يكون قد خالف غيره في عددها، وفي بعض أنواعها، كأبي حيان[2]، والمرادي[3] .

دخول الجملة إلى الإعراب – في نظر النحاة – إنما كان من طريق الفرعية لا الأصالة , لأن الأصل في الجملة عندهم أن يكون لا محل لها من الإعراب , فكان لديهم في مقابل القسم السابق قسمٌ آخرُ يضارعه ويخالفه, يضارعه من حيث أنه محكوم عليه كما حكم على السابق , ويخالفه في نوع الحكم , إذ نفي عنه ما كان ثابتا للأول بالأصالة, وهو قسم الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهو موضوع البحث .

إذن: فالإعراب المحلي رؤية تفسيرية منبثقة من اعتباره وجهة مقابلة لانعدام الموضعية أو المحلية، قائم عليها ، مما يعني أن بينهما صلات وروابط تساعد معرفتها على فهم كل جزء على حدة أو على فهم معنى "لا محل لها من الإعراب", ولذا يحسن الوقوف عند الإعراب المحلي قليلا , لنرى موقف المحدثين منه . لأن فهم أي ظاهرة يتم إما من خلال النظر في شرحها وإما من خلال النظر في نقدها وتقويمها, وقد مر معنا شرح الصورة التي تُوصل بها إلى هذا الإجراء التحليلي, فبقي علينا معرفة رأي المحدثين فيه .

2- رأيـ المحـدثين فيـ الإعراب المحـلي :

هذا هو النوع الثالث من أنواع الإعراب الذي توصل إليه النحاة في رؤيتهم التحليلية لكلام العرب بعد أن التقطوا الخيط من النظر في العلامة الإعرابية وأحكموا مسكه وأحسنوا جذبه .

وقد وقف المحدثون منه على طرفي نقيض , كما كان موقفهم من الدراسة النحوية عامة ، فالطرف الأول رضي بما ورثه وذهب يدافع عنه تفهيما بخباياه وأسراره لا خوفا عليه من إزالته ، وأما الطرف الثاني ، فطائفة منهم اكتفت بالنقد ، وتتبع مواطن العثرات ، والكشف عن الزلات ، أما الطائفة الأخرى منهم فطلبوا بدله سبلا تفسيرية أخرى ، وحاولوا تسطير رؤى جديدة .

ومرد هذا النقد عند الطرف الثاني بكلا طائفتيه إلى أن الدرس النحوي قد انحرف عن طريقة الدرس اللغوي وسماته, إلا من مظهره وشكله، وقد تحول إلى درس ملفق غريب، ودبّ إليه جدب أودى بحيويته وقدرته, وصار درسا يعرض فيه النحاة قدرتهم على التحليـــل العقلي، بما كانوا يفترضون من مشكلات

---

[1] المصدر نفسه , (491/2).

[2] ذهب أبو حيان إلى أن عدد الجمل التي لها محل يبلغ ثلاثين جملة، صنفها حسب أنواع الإعراب، انظر: الأشباه والنظائر (27/2...30).

[3] أما المرادي فقد اتفق مع ابن هشام في عددها بأنها تسع جمل،كما اتفق معه في عدّ الخبرية ,والحالية ، والمضاف إليها , والنعتية , والواقعة في جواب شرط جازم مقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية , والتالية لجملة معربة , والجملة المحكية , واختلف معه في الجملة المعلق عنها العامـــل. انظر: التعليقات الوافية على شرح الأبيات الثمانية, المعروف بكتاب الجمل ، شرح عبد العزيز محمد بن يوسف الهادي ، تح ودراسة : مختار بوعناني , دار الفجر ، وهران , دط , 1990 (ص 27) , (منظومة المرادي في هامش الكتاب) .

ويقترحون من حلـــول[1] , لأن تقديـــر المحل-حسب رؤية بعضهم- لا تعد قرينة يستعان بها على إيضاح المعنى؛ لأن من شأن هذه الأخيرة أن تقوِّم الفهمَ ، لا أن يخترعها الفهمُ ، لأن تدخل الفهم بالاختراع يجعل المختَرَع نتيجة متأخرة عن الفهم لا قرينة متقدمة عليه تقوده إلى المعنى، ثم إنه لا يجدي لتكشّف المعنى أن ينسب العنصر اللغوي إلى محل مقدر، لأن ذلك يلحق التكشّف ولا يؤدي إليه كشأن القرائن [2]، أما ما طلبوه من سبل فيمكن تصنيفها -حسب الهدف المرجو منها- إلى اتجاهين اثنين هما :

1- هذا الاتجاه يسعى بالدرس النحوي إلى جعله درسا يراعي حال المتعلمين ودارسي النحو, فهو يسعى إلى تيسيره وتذليل صعوباته التي تقف أمامهم كجدار صد لهم عن الدخول في جو الدراسة النحوية من خلال التخلص من الإعراب المحلي .

وأول من يطالعنا في هذا الاتجاه لجنة أسستها وزارة المعارف المصرية [3] حملت على عاتقها تيسير النحو للناشئة ، فكان من مقترحاتها أن تستغني عن الإعراب المحلي لأنه - حسب تصورها - يسبب للتلميذ مشقة من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب [4] ، كما دعا إلى هذا الدكتور : محمد شفيق عطا واقترح أن يكتفي في إعراب المفردات والجمل ببيان الوظيفة من أنها مسند أو مسند إليه فقط فنقول - على رأيه [5] - في مثل :

*الذي اجتهد ناجح :

الذي : اسم موصول مسند إليه ، اجتهد : فعل ماض صلة موصول .

ناجح : مسند مرفوع .

*من يجتهد ينجح :

من: أداة شرط ، يجتهد: مسند ومسند إليه غائب ، ينجح: مسند ومسند إليه غائب.

* محمد خلقه مهذب :

محمد: مسند إليه أول مرفوع، خلقه :مسند إليه ثان مرفوع, والهاء مضاف إليه، مهذب: مسند مرفوع .

---

[1] انظر : د/مهدي المخزومي ، في النحو العربي - نقد وتوجيه - (ص14) .

[2] انظر : د/تمام حسان ، البيان في روائع القرآن , عالم الكتب-القاهرة , ط2, 1420هـ(19/1).

[3] وتتألف هذه اللجنة من الدكاترة الآتية أسماؤهم : طه حسين، أحمد أمين، محمد أبي بكر إبراهيم، إبراهيم مصطفى، عبد المجيد الشافعي.

[4] انظر : د/إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، ط1، 2004 (ص86).

[5] انظر : المرجع نفسه , ص 118 .

أما المجمع العلمي بدمشق فيرى أنّه لا بأس من إبقاء الإعراب المحلي , لكن دون ذكر تعليلات خفاء الإعراب, ودون تعليم التلاميذ عبارات لا يفهمونها, من مثل: فعل ماضي لا محل له من الإعراب[1] ، وهو ما ذهب إليه أيضا مجمع اللغة بالقاهرة لسنة 1979 [2] , فنقول – حسب رأيهما – في مثل : جاء من سافر

من : فاعل محله رفع ، سافر : صلة .

ونعرب جملة "يقرأ "من قولنا " رأيت محمدا يقرأ " بصيغة التحليلية التالية : يقرأ : جملة فعلية حـــال ، دون أن نقول : أنها في محل نصب حال .

وفي الحقيقة أن هذه الحلول المقترحة من طرف هؤلاء جميعا، إن فكّت الإشكالات من جهة ، فإنها قد فتحت بابها وأثارتها من جهة أخرى , فتولد عن ذلك فك الصعوبات صعوبات الفك التي فررنا منها أول الأمر ، ذكر لنا الشيخ محمد الخضر حُسَين واحدة منها بقوله :" وإذا اقتضى حال البادئ ألا يتعرض في تعليمه للإعراب التقديري والإعراب المحلي فان عقدت التوابع لما لا يظهر فيه الإعراب لا تنحل إلا بمراعاتها ، فليس في الاستغناء عنه توفير لعناء هذا العلم "[3] , ولتوضيح هذه المشكلة نأخذ قول الشاعر :

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ   أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ[4]

فإذا أوضحنا لتلميذ أن "دارج" معطوفة على " قد حبا " ، مع علمه أنّ التابع يأخذ حكم المتبوع ، فإنه يسألنا مباشرة : أين هي علامة الجر في قد حبا , فبماذا يجاب ؟ . وعلى فرض أنه لم يسال ، فأيهما أفضل ؟ أن يعلم أنّ "دارج" تابعة لمحل مجرور ولهذا جاءت مجرورة ، أم أنّه يعلم أن التابع مجرور وفقط , وأي معنى –إذن– للفظ التابع؟! وماذا نعني بالتبعية ؟!

ونحن إذا أردنا التسيير حقيقة لا التغيير، والتجديد لا التبديل فإن هناك حلولا وطرقا أخرى توفر للطلاب جلب المراد دون المساس بقواعد النحو وإخلال بها؛ منها ما رآه المجمع العراقي، من الإبقاء على الإعراب المحلي، لكن يقتصر في الصياغة التحليلية على التعريف بحال الكلمة، وأنها معربة كأن يقال مثلا في الكلمة: مرفوعة لا تظهر عليها الضمّة، وفي الجملة أنها في محل رفع...ويترك أمر التعليل وبيان الوظائف والكلمات المبنية والجمل ومواقعها على أن يختار لكل مرحلة تدريسية ما يناسبها [5] , هنا أقول لو كان الأمر هو صعوبة النحو على الدارس الجديد والمتعلم المبتدئ فقط لكان الأمر سهلا في غاية اليسر لأننا

---

[1] انظر : المرجع السابق (ص 162) .

[2] انظر : المرجع نفسه (ص 179) .

[3] الشيخ : محمد الخضر حُسَين ، دراسات في العربية وتاريخها ، الناشر : المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح-دمشق ، ط2 ، 1380 هــ (ص246) .

[4] انظر : حركة تجديد النحو وتسييره في العصر الحديث ، إبراهيم عمر سليمان زبيدة (ص101) .

[5] انظر : الموجع نفسه (ص 166) .

سنقضي على هذه الصعوبة بأن لا ندرس للمتعلم أي شيء من هذه الصناعة في مراحله الأولى، بل نأمره بالاعتكاف على حفظ منظوم ومنثور العرب حتى تنطبع في نفسه تلك القوالب، وتتثبت في ذهنه تلك التراكيب ، حتى إذا شبّ على حب اللغة وتشربَ عذوبتها علمناه شيئا من الصناعة [1] ,وشيئا من التعليل آخذين بعين الاعتبار مراعاة مقدرته الذهنية واختيار ما يناسبها حسب مراحل تطورها .

وبهذا أظن بل أجزم بأن الطالب سيركب كل صعب من أجل تحليل ما يملكه وما ينتجه من مادة لغوية, ولن يستثقل في سبيل ذلك شيئا ، ولا أدري لماذا نحن لا نطبق هذا في مدارسنا اليوم ؟! بل ما نراه أن المبتدئ يعلم هذه الصناعة وهو لم يكتسب بعد ولو عددا قليلا من المفردات ، بل و لم يحسن بعد قراءةَ ولو جملة واحدة قراءةً سليمةً، ومع هذا فهو يعلم مسائل من النحو اختلف فيها سيبويه وغيره من أئمة النحو –رحمهم الله– , فلماذا لا نجعل المرحلة الابتدائية كلّها للحفظ ، ليواصل هذا الحفظ مع تعلّم شيء من الصناعة في المرحلة الثانية (المرحلة المتوسطة ، والمرحلة الثانوية) , وعلى الوتيرة نفسها يواصل السير في المرحلة الجامعية .

2- أما الاتجاه الثاني فقد اتخذ العلمية سبيلا ، وراح يبحث في الأصول الخلفية التي يستند إليها الإعراب المحلي وخلفية هذه الأصول , و لم يكتف بإعطاء السطحي من الحلول التي رأيناها في الاتجاه السابق ، بل حاول التغيير لا التيسير , و لم يقصد البسيط بل نوى التبديل ، فألفوا أن السبب يرجع إلى " أن نظرية العامل هي المسئولة عن الإعراب المحلي والتقديري ، [لأنه] مادام أنّ المؤثر أي العامل موجودا ، وجب البحث عن المؤثر أي المعمول, ولا بد من اعتبار **محل التأثير** أو تقدير علامة هذا التأثير إذا لم يمكن ظهورها "[2] , يقول الدكتور مهدي المخـــزومي بعد عرضه تقسيـــم ابن هشام للجملة مـــن حيث الإعراب:"بدا لنا أنه لم يتناول الجمل من حيث وظيفتها اللغوية، ولا من حيث علاقتها اللغوية بما قبلها وما بعدها، وإنما تناولها في هدي فكرة العامل التي سيطرت على أذهان النحاة ومنهم ابن هشام نفسه"[3] , ثم أوضح ذلك بشرح نفهم منه عدم جدوى هذا الجانب من الدراسة وأنه لا طائل منه، بل الجانب المهم من الدراسة هو أن ندرس الوظيفـــة اللغوية العامـــة والخاصة لهذه الجمل أما قولنا في محـــل رفع ..أو في

---

[1] وهذا ما يسميه علامة المغرب "عبد الرحمن ابن خلدون " بالملكة اللسانية" وأنها تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع حتى يصير ذلك صفة راسخة في النفس . وقد ذكر وكرر وأعاد بما لو طبقناه لعدنا باللغة إلى أزهى عصورها التي كانت عليها. ارجع مقدمة ابن خلدون المسمـــاة ديـــوان المبتدأ والخبـــر في تاريـــخ العرب والبربر ومن عاصـــرهم من ذوي الشـــأن الأكبر , دار الفكر-بيروت, ط1, 1423هـ(ص من574... 583) .

[2] د/محمد حماسة عبد اللطيف , العلامة الإعرابية بين القديم والحديث (ص198) .

[3] في النحو العربي – نقد وتوجيه – (ص61) .

محل نصب ..فـــ"هو أبعد ما يكون عن الهدف اللغوي الذي تألفت الجملة من أجل الوصول إليه"[1], فدعا هو ومن معه إلى إلغاء العامل المتسبب في مثل ذلك .

وحقيقة أنّ الغاية المهمة من الدراسة اللغوية هي تحديد الوظائف اللغوية للجملة داخل النص – وهو ما أسعى إليه في هذا البحث–, إلا أنّه لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف العظيم إلا في مرحلة أخيرة تعـــد نتيجة لمراحل سابقة عليها، أهم هذه المراحل على الإطلاق هي بداية الانطلاق وهي النظر في الملفـــوظ لتحديد بنيته، وتبين أجزائه ومكوناته "لأن تحصيل المعنى المقامي للملفوظ ما متوقف بشكل ما على تقطيعه، وأن الخطأ في ذلك يضيع على المتكلم حسن البيان، ويفوت على السامع إصابة المعنى"[2], وثانيا على معرفة العلاقات القائمة بين هاته المكونات, والتي منها على سبيل المثال؛ الوصل والفصل. وقد بلغ من قوة أهمية هاتين العلاقتين أن جعلتا حدا للبلاغة [3]، وهذه هي الأمور التي رامها النحاة من خلال قولهم " لها محل من الإعراب، ولا محل لها ", فليست تجزئتهم هذه يراد منها تحنيط المكونات المجزأة ، بل ما هـــي إلا تجزئـــة خيالية يدركها الفكر وحده من أجل أن تساهم في تجلية معرفتنا بالنص، فـــ" ليس المعنى النحوي بطبيعة الحال منعزلا عن النص أو يمكن أن يكون كذلك، ولذلك ينبغي النظر دائما إلى المعنى النحوي بوصـــفه الجدلية المزدوجة المفتولة بإحكام من المفردات والنظام النحوي معا, والمنصهرة في بوتقة الاختيار بينـــهما بحيث تتكون دلالة الكلمة الحقيقية في سياق بعينه, وتكون جزءا من دلالة الجملة كلها, ومن هنا تكون دلالة الكلمة حصيلة لاجتماع المعنى النحوي والمعجمي في سياق مخصوص"[4], ويفسر هذا لك الوقـــوف عند الجملة ذات المحل والتي تنوب عن الكلمة في أداء الوظيفة ، فعندما نقرأ قوله تعالى :" ...لاَ تَقْرَبُـــواْ الصَّلَوةَ وَأَنتُمْ سُكَـــرَى ..." (النساء43) نفهم منها أن المسلم لا يجوز له أن يقرب الـــصلاة في حالـــة سكر، وذلك بالاعتماد على الوظيفة النحوية لجملة "وأنتم سكارى" والتي هي الحالية المبينة لهيئة صاحبها كما صرح بذلك النحاة أنفسهم [5] . يقول فخرالدين قباوة :" إن الغاية من إعراب الجمل هـــي تحديـــد موقعها من الكلام, وصلة كل منها بما قبلها وما بعدها منه , والحال واحدة سواء أكان للجملة محل من الإعراب أم لم يكن لها محل, لأننا في إعراب الجمل نحدد مدى الجملة ومكانها من العبـــارة , وعلاقتـــها بالمفردات والجمل التي حولها ... وعلى هذا , فإننا حين نقول عن الجملة : إنها ابتدائية أو اســـتئنافية أو

---

[1] المرجع نفسه (ص 61-62) .

[2] د/عز الدين مجدوب ، المنوال النحوي العربي–قراءة لسانية جديدة – (ص145) .

[3] قال الجرجاني :" اعلم أن مما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض , أوترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة بعد أخرى من أسرار البلاغة ..., وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدا للبلاغة , فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال : معرفة الفصل من الوصل . دلائل الإعجاز (ص147) .

[4] د/محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى اللغوي الدلالي – ، دار الشروق ، ط1 ، 1420 (ص 168) .

[5] يقول ابن هشام في الحال معرفا بها :"هو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه وتأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة ", شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تح: عبد الغاني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع–دمشق ، ط 1 ، 1984 م (ص316) .

اعتراضية أو جواب قسم أو جواب شرط أو صلة للموصول أو تابعة لجملة لا محل لها فإنما نبين الوظيفة النحوية التي تؤديها في الكلام , ونوضح علاقتها بما قبلها وما بعدها , مع أنها لا محل لها من الإعراب "[1] , وكأنهم يعنون بقولهم لا محل لها من الإعراب أنهم لا يستطيعون لها توجيها إعرابيا ، وإن كانوا يجدونها أنها قد أدت معاني لا تستفاد إذا حذفت , بل في كثير من الأحيان ينعدم الإبلاغ بحذفها .

أما الدعوة إلى إلغاء العامل فترجع منابتها وأصولها إلى ابن مضاء القرطبي ، إلا أنها بقيت خامـــدة في صفحاتها حتى العصور التي تحركت فيها المناهج اللغوية , فحركت معها بعض أبناء هذه الأمة إلى إعادة إحيائها والسعي في إيجاد أدوات تفسيرية بديلة عنها , فقامت إثر ذلك عدة دراسات آخذة بعين الاعتبار فكرة إلغاء العامل , كان من أبرزها وأفضلها " محاولة نظرية القرائن أو تضافر القرائن " التي جاء بها تمام حسان في كتابه"اللغة العربية معناها ومبناها "[2] .

وإن كانت الدراسة اللغوية في ظل نظرية " تضافر القرائن " تقضى على " الإعراب المحلي في المبنيات والجمل التي تنتقل للقيام بوظيفة المفرد لأن المعنى اللغوي يحدد بواسطة القرائن "[3], فإنها تزيد من مشكلة صعوبة الدراسة النحوية حِدَّة عند المبتدئين ، لأنه يصعب على مثله أن يستحضر العدد الكافي من القرائن في وقت واحد ، لتحديد وظيفة الكلمة ، مع ما وجه لها من انتقادات تحطها عن مرتبة أن تكون جهازا تفسيريا بديلا لنظام العوامل[4] .

---

[1] إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص35) .

[2] وقد تلخصت انتقادات المحدثين لنظام العوامل في ثلاث اتجاهات هي :

أولها : يتهم نظام العوامل بأنه خرج عن مقتضيات الوصف اللغوي , لأنه أدى بالنحاة إلى رفض بعض الأقوال المروية عن العرب الثقات وتخطئة بعض فحول الشعراء , ومن أصحاب هذا الاتجاه : عبد الرحمن أيوب وتمام حسان من أصحاب الاتجاه الوصفي .

وثانيها : يتهم نظام العوامل بأنه أدى بالنحاة العرب إلى تشريع أساليب رديئة فيها من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان أي عربي فصيح , يمثله : إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي .

وثالثها : يتهم نظام العوامل بأنه أدى إلى افتراض عناصر لغوية غير موجودة في اللفظ كتقدير الحركات والضمائر .

ولم تخرج مقترحاتهم - في الغالب – تبعا لذلك عن ثلاث , وهي :

– إما الرجوع بوصف اللسان العربي إلى متاهات مادة المضمون والمعنى الحدسي الذي احترس منه القدماء , كدعوة إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي إلى عدم التمييز بين وظيفة الفاعل والمبتدأ ، إلحاق الخبر بالتوابع... الخ

– إما تضييقا لدائرة المعطيات التي تشملها نظام العوامل , بحيث يُخرج الباحث بعضَ الظواهر من مشمولات المنوال النحوي ويلحقها بالبلاغة , كما في قولنا : " زيدا ضربته "

– أو إعادة اكتشافهم لمفاهيم سبقهم إليها القدماء الذين ينقدونهم , كتمييز عبد الرحمن أيوب بين العلامة الإعرابية والحالة الإعرابية، وكاكتشاف تمام حسان لتضافر القرائن وهو تفصيل لما أوجزته ألقاب الإعراب والبناء ، انظر : الباب الأول من القسم الأول من كتاب المنوال النحوي العربي , والقسم الرابع خاصة الصفحات : (من 195 إلى 300 ، ومن 323 إلى 324) .

[3] د/محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (ص 290) .

[4] قال د/عز الدين مجدوب بعد أن قدم نقدا وافيا لأراء كثير من المحدثين عامة , ونظرية القرائن خاصة (انظر: نقـــد هذه الأخيرة في الصفحات: من 37 إلى 48 ، ومن 325 إلى 326) قال :" في حوصلة أولى , يمكن أن نزعم أن نظرية الإعراب والبناء ونظام العوامل

وبهذا يبقى الإعراب المحلي ضرورة لا تفرضه علينا اللغة ، بل يفرضه علينا النظام التفسيري لها "نظام العوامل".

3 - قراءة في التعبير التحليلي "لا محل لها من الإعراب" :

بعد أن أشرت إلى أن النحويين قرروا أن الإعراب المحلي إنما يكون في الجمل التي حلت محل المفرد , وقامت مقامه وقدرت به، أما إن كانت في مكانها الأصلي فهي لا محل لها من الإعراب، إلا أنه لو رجعنا إلى الأمثلة الآتية لوجدنا فيها جملا هي في أماكنها, ووقعت في مواقعها الخاصة بها التي لا يمكن للمفرد أن يزاحمها فيها، أو لا يمكن أن تؤول به إلا أنّ لها محلا من الإعراب كجملة ضمير الشأن، نحو قوله تعالى:"هَوَ اللَّهُ أَحَدٌ" (الاخلاص01) , وكجمل أخبار أفعال الشروع والمقاربة والرجاء ، مثل قوله تعالى :" يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ..." (البقرة20) وقوله تعالى:"...وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّة..."(الاعراف22), وقوله تعالى:"...عَسَى اللّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ..."(النساء84), ولعل أنّ الأمر يمكن تخريجه على رأي فاضل صالح السامرائي حيث يرى أنّ:" هذا [هو] الأساس لتقسيم الجمل المسلم به عند النحاة، فما كان يصح تقديره بالمفرد من الجمل كان له محل من الإعراب، وإلا فلا، هذا مع تسليمهم بجمل لها محل من الإعراب مع أنها لا يصح تقديرها بالمفرد "[1], وبعد أن ذكر أمثلة من نحو التي ذكرت آنفا, عقب ذلك بقوله :"ولن يعجز النّحاة التأويل إذا أرادوا "[2] .

إلاّ أنّ القراءة المتأنية في عبارة التحليل التي ذكروها "لا محل لها من الإعراب "، تكشف لنا أمورا أخرى محتجبة ربما كانت هي السبب الذي لأجله ترك النحاة التأويل في مثل الأمثلة السابقة .

فأول ما نلحظه في هذا التعبير التحليلي أنه لا ينحصر إطلاقه في النظرية النحوية على فرع الجمل التي لا محل لها فحسب، بل يطلق أيضا على الحروف وعلى الماضي وعلى المضارع إذا لم يتقدمه شيء (ناصب أو جازم) في حالتين، وكذا على الأمر، وهي كما ترى كلمات مفردة، غير خارجة عن مواقعها الأصلية عند الحكم عليها بذلك .

الذي افترضه القدماء وضبطوا بمقتضاه الوظائف النحوية الأساسية وميزوا بينها وبين غيرها من فضلات وتوابع , تبدو بمقتضى فرض راجح ذات كفاية وصفية لا تنكر وأنها ملائمة لشكل المضمون في اللسان العربي ، ولعل هذا السبب هو الذي يفسر عجز ناقدي التراث عن استبدال نظام العوامل بجهاز تفسيري يعوضه رغم شدة نقدهم له " (ص 323) ، المنوال النحوي العربي – قراءة لسانية جديدة – .

[1] د/ فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص 185) .

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

أمّا الشيء الثاني فإننا نجد عبارة التحليل مصدرة بـــ"لا النافية", نفت عن العنصر المطلقِ عليه هـــذه العبارةَ المحليةَ التي هي الوظيفة النحوية الناتجة عن العامل، مما يعني أن نفيها نفي للعامل المحدِّث لها، لأنه إذا لم يكن هناك عامل فإن محل التأثير أولى بعدم الوجود لكونه متسبب عنه كائن به .

وإذا أجرينا إسقاطا لهذا الأمر الثاني على ما قُرِر في الملاحظة الأولى من إطلاق العبارة علـــى تلـــك العناصر , فإننا نصل إلى يقين من أنّ القصد كذلك من عبارة "لا محل له من الإعراب" هو نفـــي تَـــأثّر العنصر المعني بغيره من العناصر، وقد صرّح النحاة بذلك في حق الحروف , فقالوا عنها إنهـــا تعمـــل في غيرها ولا يعمل غيرها فيها[1] , وهو ما نلمسه في الأفعال المشار إليها سابقا وفي سائر العناصر التي يطلق عليها " لا محل لها من الإعراب " .

من هنا يتبين لنا أن معنى " لا محل لها من الإعراب " لا أثر لعامل نحوي سابق أو متأخر في العنـــصر المعني, ويترتب عليه أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، هي تلك الجمل التي لم تتأثّر أو لم يُؤثّر فيها عامل نحوي، وهو ما نجده يتفق في وضوح تام عند النظر في الجمل الابتدائية و الاستئنافية والاعتراضـــية وجمل جواب القسم على سبيل المثال . لهذا نجد الدكتور مجدوب يذهب إلى أنّ "جملةٌ لامحل لهـــا مـــن الإعراب" مساو في الغالب لما يسميه المحدثون بالجملة المستقلة [2] , وإلى التقريب بين مصطلح "جملة لامحل لها من الإعراب" وبين طريقة بعض اللسانيين المحدثين في تحديد الجملة المستقلة يقول :" إننـــا نـــزعم أن تعريف القدماء للوحدة الكبرى للتحليل تعريفا بالسلب حين قالـــوا لامحل لها من الإعراب و لم تحل محل المفرد , لا يبعـــد عن تعريف بلومفيد أو مايلي للجملة بالسلب أيضـــا"[3] .

والذي نخلص إليه من هذه الملاحظة أنه ليس الضابط الوحيد في الحكم على الجملة بعدم المحلية هـــو عدم شغلها لموقع المفرد فقط، بل يضاف إليه ضابط آخر هو عدم تأثرها بالعوامل، وضوابط أخرى تأتي الإشارة إليها في هذا العنصر التالي:

4 – الأسس والمبادئ المعتمدة في الحكم على الجملة بعدم المحلية :

وأتناول في هذه النقطة المبادئ والأسس التي استند إليها النحاة لإخراج الجملة من الإعراب ، لنرى أولا مقدار الصلة والعلاقة الموجودة بين هذه المبادئ نفسها , وثانيا لنرى أي المبادئ كان النحاة بها أشد تمسكا، والأسسِ التي كانوا لها أكثر التزاما, وأبدأ بمبدأين كنت قد أشرت إليهما فيما سبق وأعيد ذكرهما هنا بصورة أوضح وأعمق ، أما أولهما فهو :

---

[1] انظر : شرح ابن عقيل ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد (ص 20) .
[2] المنوال النحوي العربي –قراءة لسانية جديدة– (ص157) .
[3] المرجع نفسه (ص165,164).

المبدأ الأول : أن الجملة إذا لم تقدر بمفرد أو لم تقع في موقعه لم يكن لها محل من الإعراب , كــــما أوضــح ذلك المرادي بقوله :" إن أصل الجملة أن لا يكون لها محل من الإعراب ، لأن أصلها أن تكون مستقلةً لا تقدر بمفرد ، ولا تقع موقعه ، وما كان من الجمل له محل من الإعراب ، إنما كان لوقوعه موقع المفرد وسدّه مسدّه، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها, فيحكم على موضعها بما يــستحقه المفرد الواقع في ذلك الموضع", ويضيف بعدها قائلا:"كل جملة يسد المفرد مسدها فلــها موضــع مــن الإعراب , وكل جملة لا يسد المفرد مسدها فلا موضع لها من الإعراب "[1].

وواضح أن هذا المبدأ يقوم على فكرة الأصل، التي تقوم عليها مسائل كثيرة جدا من مسائل النحو[2]، ولعل أن هذا الأصل المردودةُ إليه تلك المسائل يكون بإحدى الصورتين الآتيتين :

تعتمد الصورة الأولى منهما على الخروج عن المطرد الذي كان بفعل اللغة نفسها, ومن إنتاج أساليبها المتنوعة, فيكون هذا الشيء الناشز خارجا عن أصل الوضع؛ أي عن المطرد، أما الصورة الثانية فتعتمــد على الخروج أيضا، لكنه لا يكون بفعل اللغة، إنما نشأ عن خروج القاعدةُ إلى ظواهر لغوية غــير الــتي وضعت لها بالأساس, فيكون هذا الخروج إذن خروجا عن "قاعدة أصلية" أو عن "أصل القاعدة" [3].

إلا أنّ هذا المبدأ قد دخل في تأسيسه كلا الصورتين، فاعتبر في المرحلة الأولى "أصل الوضع", فتحدد من خلاله أنّ مواقع الكلام عند العرب منها ما وضع أساسا للجملة، ومنها ما يكون في الأصل للمفردة, فإذا حصل إنزياح لغوي عن هذا الوضع الأصلي ومنح النظام اللغوي مكان إحداهما للأخرى، عومــل ذلك الموضع باعتبار ما كان عليه في الأصل الأول ، فإذا وجدنا في جواب: من جاء؟ كلمة: زيد، عددناه من قبيل المركب المفيد، وقدرناه بجملة، وقلنا عنه هو في تقدير: جاء زيد، لأن مثل هذا المكان في الأصل للجمل لا للمفردات ، وهكذا نفعل مع الجملة إذا وقعت في مكانٍ الأصلُ فيه للمفرد, فإننا نعاملها كما لو كانت هناك كلمة مفردة ، فنصدر عليها أحكامها لأن الأصل في الجمل أن لا تحل محل المفردات كما قال بن هشام [4] . ليتدخل في المرحلة الثانية " أصل القاعدة ", إذ وجد عند تجريد القواعد من المــسموع أن الأصل في الإعراب أن يكون للمفردات لأنها كلمة واحدة، يمكن أن تظهر على آخرهــا حركــات الإعراب أو تقدر تقديرا , أما الجملة فبعيدة من الإعراب لأنها مركبة مما يحول دون ظهــور أو تقــدير حركات الإعراب عليها ، أما ما يكون في كلماتها من مظاهر إعرابية فهو خاص بالمفردات لا علاقة لــه

---

[1] نحو الجمل (التعلقات الوافية على الأبيات الثمانية) ، تح: مختار بوعناني, دار الفجر-وهران, دط , 1993م, (ص 44) .

[2] انظر : جلال الدين السيــوطي، الاقتراح في علــم أصــــول النحو, تح: أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة -القاهرة ، ط1، 1396هــ(ص172).

[3] انظر : د/تمام حسان ، الأصول - دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي العربي – (ص 114- 115) .

[4] قال ابن هشام معللا بدايته بالجمل التي لا محل لها من الإعراب : "بدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل "، معنى اللبيب عن كتب الاعاريب (440/2) .

بالجملة [1] , فكانت لا محل لها من الإعراب إلا إذا وقعت في موقع المفرد فإنه يكون لها محل من الإعراب الذي هو في أصل القاعدة للمفردات . قال أبو حيان الأندلسي(ت845):" أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب وإذا كان لها موضع قدرت بالمفرد "[2].

ومن هنا يمكن لنا صياغة هذا المبدأ كما يلي :" كل جملة تسد مسد المفرد وتقع موقعه فلها محل من الإعراب، وكل جملة لم تسدّ مسدّ المفرد لم تقع في موقعه ، كانت خالصة في جُمليِّتها و لم يكن لها محـــل من الإعراب ".

المبدأ الثـــاني : وهذا المبدأ سبقت الإشارة إليه عند القراءة التحليلية لقول النحاة "لا محل لهـــا مـــن الإعراب", وتبين أنه استند إلى ما انبنى عليه النحو العربي هو العامل ، فــ" تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من العوامل فما سلط عليها عامل رفع فهي في محل رفع ، وما سلط عليها عامل نصب فهي في محل نصب ...وهكذا، وما لم يسلط عليها شيء فلا محل لها من الإعراب "[3] , وبالنظر إلى سنده يمكـــن أن نحكم عليه بأنه المبدأ الأساس أو الأصل الذي ترجع إليه المبادئ الأخرى بوجه ما من الوجوه ، وقد بان لنا فيما سبق أن الذي دفع بالنحاة إلى القول بالإعراب المحلي هو تبنيهم نظام العوامل في الدراسة اللغوية .

المبـــدأ الثالث: ويستند هذا المبدأ إلى تحديد العلاقة المعنوية التي تربط الجملة بالكلام الواردة فيه من بيان السببية أو الغائية أو الظرفية أو التفسير أو بيان الذات أو... الخ ، فما كان من هذه العلاقات معاني نحوية تؤدي بالمفرد أعطيت إعراب ذلك المفرد ، وما كان منها معاني لا تؤدي بالمفرد لم يكن لها محـــل من الإعراب, بمعنى آخر" تعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية، فكل جملة أدت معنى نحويـــا يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد، أما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لهـــا مـــن الإعراب"[4]. وعلى هذا المبدأ يكون إعراب "فإنّه مفيد" من قولنا:" اطلب العلم فإنّه مفيد " في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى يؤديه المفرد (المفعول لأجله) ، وتعرب جملة "صنع من حديـــد" مـــن قولنا:" لبست خاتما صنع من حديد " في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى التمييز الذي هو بيان الذات [5] وهو من المعاني التي تؤدى بالمفرد ...وهكذا ، إلا أن هذا المبدأ مرفوض من قبل النحاة إذ يعدون الجملة الأولى:" فإنه مفيد " استئنافية لا محل لها من الإعراب , أما الثانية:" صنع من حديد " فإنهم يطبقون عليها قاعدة "الجمل بعد النكرات صفات "[6], لأنه من المتقـــرر عندهم " أنّ الارتباط معنى لا يـــستلزم

---

[1] انظر : د/فخر الدين قباوة , إعراب الجمل وأشباه الجمل ، ص 33 .
[2] جلال الدين السيوطي , الأشباه والنظائر في النحو , (32/2).
[3] د: محمد الأنطاكي ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها (322/3).
[4] المرجع نفسه (320/3) .
[5] المرجع نفسه (320/3) .
[6] انظر : ابن هشام , مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (492/2) .

محلية الإعراب "[1] بالضرورة , وإن مهمّة النّحو عندهم هي وصف الكلام وتحليله تحليلا يكشف عن أجزائه , ويوضح عناصره التركيبية, ويلتمس المقاييس العقلية التي تجعل المتكلم قادرا على استخدام اللغة, كما يكشف أيضا عن العلاقات النحوية التي تسهم في إبراز المعنى، أما إذا لم يكن المعنى مدلولا عليه بواسطة هذه العلاقات فإنه لا يتكلف إظهاره، إيمانا منه بأن دائرة المعنى أوسع من دائرة التقعيد التي يسعى إليها، بل و الإحاطة بالمعنى أمر عسير، وإن قلنا أمر مستحيل لم نكن مبالغين في ذلك.

وإن قيل : إذا كان هذا المبدأ غير معتد به ضمن المبادئ التي استند إليها النحاة في الحكم على الجملة بعدم المحلية , فلماذا ذكر هنا, أُجِيب عن ذلك بما يلي :

1- أولا إن التعبير عن رفض مبدإ هو في حد ذاته مبدأ ، لأنّ النحاة حددوا برفضهم لهذا المبدإ أن الوسيلة المستعملة في تحديد هذه الجمل لا بد أن تكون معتمدة على الجانب الشكلي , المتمثل في المبدأين السابقين .كما يعني رفض هذا المبدإ ضمنا تقريرهما وتأكيدهما ، وزيادة تخصيص لحدود كيفية استعمالهما .

2- إن رفض هذا المبدإ يعد إيمانا بوجود علائق وارتباطات معنوية بين الجملة التي لا محل لها والكلام المحتوى عليها، وكأنهم يعلنون بذلك : إننا لا نجد لها وجها إعرابيا رغم ارتباطها معنى بكلام محتوٍ عليها.

وإلى هنا يبدو أنه قد اتضح لنا السبيل الذي حُكِم به على الجمل بعدم المحلية , والأدوات المستعملة فيه ليكونا لنا عونا على تحديد الإفراد الذي تدخل تحته في العنصر الموالي :

5- الجمل التي لا محل لها :

بعد أن تم للنحاة – رحمهم الله- تصنيف الجمل من حيث الإعراب إلى صنفين لها محل وليس لها محل، اتجهوا إلى تجريد مواضع كل صنف ضمن ألقابا تدخل تحتها المثل اللغوية غير المنتهية ، ليتم لهم حصر أنماطها العامة وتجميعها ، وقد لوحظ على هذا العمل كثرة اختلافهم فيه ، يقول محمد الأنطاكي:" ولم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر إعراب الجمل "[2] , ولا شيء أدل دلالة واضحة عليه مما وجد في مصنف ابن هشام من كثرة الأقوال والآراء عند حديثه عن هدا الباب , فقليلة هي الأسطر التي لا نجد فيها :..وزعم فلان ..ومنع فلان..وهي على قول فلان.. وقيل... إلى غير ذلك من الألفاظ التي تصرح برأي أو تعبر عن نقد [3] , ويرجع ذلك في نظري إلى أمرين :

---

[1] قاله الأمير في حاشيته على المغني , انظر : المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (321/3) .

[2] المرجع السابق (312/3) .

[3] انظر : مغني البيب عن كتب الأعاريب (440/2 وما بعدها) خاصة الصفحات: 443 ،444، 448 ، 451، 462 ، 463 ،465، 466، 467، 468 ... الخ .

1- أننا لا نجد أي مؤلف قديم-إذا ما استثنينا المغني وقواعد الإعراب وهما لابن هشام-جمع شتات الموضوع وبسط مسائله ونظر في أصوله, بل حتى إنّ الكلام عليه لم يخصّص له ولو باب نحوي واحد, كما خصص لغيره من الموضوعات النحوية، فكان الحديث عنه يأتي عرضا بإشارات وجيزة في أثناء تناول الأبواب النحوية التي لها علاقة به مما أدى إلى تشعّب الآراء فيه، حتى من النحوي الواحد، لأنه قد يصدر الرأي عنه عفوا في موضع ثم ينقضه في موضع آخر دون أن يتنبه أو ينبه على ذلك، أو دون أن يوفق بين الرأيين لأنه يتكلم عن الموضوع عرضا، لا بسطا، وفرق -كما هو معلوم- بين أن يُنْظَر في الموضوع على حدة وبين أن يصدر فيه رأي عن نظرة عابرة، هذا ما حصل حتى مع ابن هشام نفسه على الرغم من أنه خصص الكلام فيه فما بالك بغيره؟ وقد تتبع الأنطاكي بعض الهفوات التي وقع فيها وبعض النقاط التي تركها غامضة لم يفصل فيها لدرجة أن رماه بالتغاضي عنها, والتهرب منها عمدا لأنه ليس في جعبته ما يقوله فيها على حد تعبير الأنطاكي [1] .

2- حصول خلط بين المفاهيم البلاغية والنحوية كما حصل بين الاستئناف النحوي والاستئناف البياني, وبين الاعتراض البياني والاعتراض النحوي مثلما سنراه في حينه، أدى إلى اختلاف المقاييس والضوابط بالتوسع والضيق, إذ النحوي يقتصر على مراعاة العلاقات البِنَوِيّة، بينما البلاغي لا يتوقف عند هذا الحد، فانعكس ذلك اختلافا في الآراء بتخطئة بعضهم بعضا, كما روى ابن هشام عن أبي حيان والزمخشري، قال:" وللبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى:"وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ": يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد أو مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وأن تكون معطوفة على "نعبد" وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي من حالنا أنا مخلصون له التوحيد , ويَرُدّ عليه مثل ذلك مَنْ لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي , وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين"[2] ، بذكر أبي حيان نذكر أنه اعتبر عدد الجمل التي لا محل لها اثنتي عشرة جملة هي :

1- أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية أو نية لا لفظا. 2- أن تقع بعد أدوات الابتداء .

3- أن تقع بعد أدوات التخصيص. 4- أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة.

5- أن تقع جوابا لحروف الشرط غير العاملة . 6- أن تقع صلة لحرف أو اسم

---

[1] فمن الهفوات التي وقع فيها بن هشام تَنَاقُضُ آرائه في بعض المسائل؛ منها :

- مسألة الإسناد إلى الجملة فأجازه في (473/2 و 491) ومنعه في (474/2 ، 492) .

- مسألة وقوع الجملة بدلا فأجازها في (419/2 مرتين) ومنعها في (463/2) .

- مسألة المقول بعد القول المبني للمجهول ، هل هو النائب أم الضمير المستتر ، فقال بالأول في (462/2) ، وقال بالثاني في (473/2، 474، 492) . وانظر : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها (313/3 ....317)

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (459/2)

7- أن تقع اعتراضية. 8- أن تقع تفسيرية .

9- أن تقع توكيدا لما لا محل له. 10- أن تقع جواب قسم .

11- أن تقع معطوفة على ما لا محل له. 12-الجملة الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه[1].

أما ابن هشام فجعلها سبعة أقسام هي :

1- الابتدائية وتسمى أيضا الاستئنافية . 2- المعترضة.

3- التفسيرية. 4- المجاب بها القسم.

5- الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو جازم و لم تقترن بالفاء ولا بـــ إذا الفجائية .

6- الواقعة صلة لاسم أو حرف 7- التابعة لما لا محل له[2]

وقد نظمها كلاًّ من المرادي في أربعة أبيات[3] , والمجرادي في سبعة عشر بيتا بذكر مثال كل قسم[4] .

أمّا الدمنهوري فقد عدّها ثماني جمل في منظومة له ذكرها صاحب الأشباه والنظائر هي قوله:

وفي الشرط قالوا لا محل لها كمـــا, أتت صـــلة مبدوءة ســـرك الهنـــا .

وفي الشرط لم يعمل ,كذاك جوابه جـــواب يميـــــن مثله فاتك العنـــا .

مفســـرة أيضا ,وحشوا كذا أتت كذلك في التخصيص نلت به الغنا[5].

ودون أن ننسى أن هناك آراء أخرى كثيرة حول بعض أنواع الجمل السالفة الذكر , أو تضيف أنواعا أخرى إلى هذا الصنف لنحاة آخرين ممن لم يخصصوا الحديث أو التأليف في الموضوع بل تأتي آراؤهم فيه عرضا ضمن الموضوعات النحوية ، كما هو حاصل في الجملة التفسيرية ، وفي الجملة الموصولة ، وستأتي الإشارة إلى ذلك لاحقا .

مهما تكن درجـــة الاختلاف بينهم إلاّ أنه يظهر من عـــرض الأعداد السابقة أنهم يدورون في فلك سبع جمـــل هي:

1- الابتدائية (تقع ابتداء كلام ، تقع بعد أدوات الابتداء ، الاستئنافية ، مبدوءة).

2- الاعتراضية (أن تقع حشوا ، أن تقع تخصيصا) .

3- التفسيرية (المفسرة) .

4- جواب القسم (جواب يمين) .

---

[1] انظر : جلال الدين السيوطي , الأشباه والنظائر في النحو, (25/2، 26).

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (2/من440 إلى472) .

[3] انظر : نحو الجمل (التعليقات الوافية بشرح الأبيات الثمانية) ، تح: مختار بوعنابي , ص 27 . والأشباه والنظائر في النحو(25/2)

[4] انظر : الشيخ عثمان الزبيدي التونسي , الحلل على نظم المجرادية في الجمل ، من (ص13 إلى ص20) .

[5] انظر : الأشباه والنظائر في النحو (30/2)

5- صلة موصول اسمي أو حرفي.

6- التابعة لما لا محل لها (توكيدا أو عطفا) .

7- في الجملة الشرطية (أن تقع بعد أدوات التحضيض ، أو الواقعة بعد أدوات الشرط غير العاملة ، أو جواب حروف الشرط غير العاملة ، جواب أدوات الشرط غير العاملة ، أو جواب أدوات الشرط العاملة غير المقترن بـــالفاء أو بإذا الفجائية , أو الجملة الشرطية حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه).

وذكر هذا الاختلاف في العدد ليس القصد منه فقط ذكر مآثر الأسلاف وجمع أقوالهم-إن كان ذاك أصلا من الأصول الكرام , وموضعا من مواضع الاعتبار والاحترام - بل القصد منه بيان منطلقات هذا الاختلاف ودوافعه، ومدى إخلاص كل صاحب رأي لما اعتمدوه من المبادئ المشار إليها آنفا, وقبل هذا كله بيان طريقة إسقاط تلك المبادئ على المادة اللغوية الخام، وسأحاول تبين هذا المقصد من خلال الجمل الثلاث المختارة :

أما **الجملة الأولى** وهي **الجملة الاعتراضية:** فحين صاغ النحاة أنماط الجملة العربية وميزوا مفرداتِها جعلوها على درجات متفاوتة من الارتباط , ونصوا على أن هذا الارتباط هو الذي يُمَيِّز العنصرَ المنتمي إليها من العنصر الأجنبي عنها، وكانت أقوى هذه الروابط التي لها الدور البارز في ذلك رابطة التلازم والتطالب، فكرهوا أن يفصل بين المتلازمين أو المتطالبين بشيء إلا أن يكون جملة اعتراضية[1]، فقبلوه بل استحسنوه أيما استحسان , يقول ابن جني في هذا السياق منوّها بقيمة الاعتراض في الكلام:" اعلم أن هذا القبيل من العلم قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يُستنكر عندهم أن يُعترض بين الفعل وفاعله , والمبتدأ و خبره , وغير ذلك مما لا يجوز الفصل بغيره إلا شاذا أو متأوّلا" [2] , ويقول أيضا :" والاعتراض في شعر العرب كثير وحسن, ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفْسه وامتداد نَفَسِه" [3] , فهو -إذن- كلام أقحم بين متلازمين أو متطالبين على شرط اتصاله بهما معنى وانفصاله عنهما تركيبا، يقول السيوطي متحدثا عن هذا الشرط "تكون الجملة الاعتراضية ذات علاقـــة معنوية بالكـــلام الذي اعترضـــت بين جزأيه وليســـت معمولة لشيء منه"[4], أوهي التي تصلح للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختـــلالٍ في علاقات الكلام بعضِه ببعض" كما يقول الأنطاكي[5], وبهذا نعلم عدم صلاحية أن يكون " ضابطٌ هذا النوع من الجمل هو

[1] انظر: تمام حسان, البيان في روائع القرآن, ص

[2] الخصائص (335/1)

[3] المصدر نفسه (341/1)

[4] السيوطي , همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (327/2).

[5] المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (315/3)

ضابط معنوي ؛ إذ يصح سقوطها دون أن يؤدي ذلك إلى اختـــلاف في المعنى والتركيب معا"[1] ؛ لأنه يفهم منه وجود استقلالية من الجانب المعنوي والتركيبي, والأصح استقلاليتها من الجانب التركيبي فقط.

وهذا الموقع الذي حظيت به الجملة الاعتراضية أوقع بينهما وبين الجملة الحالية تشابها, دفع بالنحاة والدارسين إلى الكشف عن بعض المفارقات التركيبية الموجودة بينهما, فذكروا منها ما يلي[2] :

أولاً: أن الجملة الاعتراضية لا تؤول بالمفرد ، ولا يمكن له أن يحل محلها . في حين نجد أن الجملة الحالية تؤول به ويمكن له أن يحل في مكانها , بل الأصل في المكان له لا لها .

ثانيا: جواز تصدر الاعتراضية بدليل استقبـــال من مثل : السين ، أو ســـوف , أو لن ،... وجواز كونها تركيبا شرطيا، أما الحالية فلا يجوز " لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها، فتفوت المقارنة للتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف بحسب المعنى "[3] , أما عن وقوع الحالية تركيبا شرطيا فقد قال صاحب البحر المحيط:" وقال بعض شرّاح كتاب المصباح: وأما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موضع الحال, فلا يقال:"جاءني زيد إن يسأل يعط" على الحال, بل لو أريد ذلك لجعلت الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد عنه الحال, نحو"جاء زيد هو وإن يسأل يعط"، فيكون الموقع موقع الحال هو للجملة الاسمية لا الشرطية، نعم وقد أوقعوا الجمل المصدرة بحرف الشرط موقع الحال, ولكن بعد ما أخرجوها عن حقيقة الشرط, وتلك الجملة لم تخل من أن يعطف عليها ما يناقضها أو لم يعطف، الأول ترك الواو مستمر فيه، نحو "آتيك إن أتيتني وإن لم تأتني"، إذ لا يخفى أن النقيضين من الشرطية في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط ، بل يتحولان إلى معنى التسوية، كالاستفهامين المتناقضين في قوله:"سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ ءآنذَرْتَهُمُ أَمْ لَمْ تُنذرْهُمْ"[4] ، أما الثاني فلابد فيه من الواو نحو:" آتيك وإن لم تأتني"، ولو ترك الواو لالْتَبس بالشرط حقيقة"[5] , وعليه فلا يمكن للحالية أن تتصدر بحرف شرط فإن تصدر به ، لم يكن على معنى الشرط الحقيقي بخلاف الاعتراضية فإن الشرط فيها على بابه .

ثالثا: جواز تصدر الاعتراضية بأحد أحرف الاعتراض, وهي في الأصل أحرف استئناف أو أحرف عطف اقترنت بجملة وقعت بين شيئين متطالبين من نحو: الواو، أو الفاء، أو حتى أو إذ التعليلية[6]، أما الحالية فلا تقترن بواحد من هذه الحروف إلا بالواو التي تكون بمعنى "إذ" الظرفية ، ويشترط فيها عدد من

---

[1] فتحي عبد الفتاح الدجني , الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا (ص 106) .

[2] انظر : ابن مالك , شرح التسهيل (375/2 وما بعدها)

[3] حاشية الصبان على شرح الأشموني (278/2)

[4] البقرة 06

[5] أبو حيان محمدبن يوسف الأندلسي الغرناطي , البحر المحيط , دار الفكر-بيروت , ط2 , 1398هـ (425,424/4) .

[6] فخر الدين قباوة , إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص77،78)

النحاة أن لا يليها مضارع مثبت، فإن وليها– وقد جاء لسان العرب بذلك– أضمروا مبتدأ قبله ، وجعلوا الفعل خبرا له ، فقول ابن هَمَام السَّلُولي:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُم   نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا

وقولهم:" قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ" هما بتقدير: وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ مَالِكًا، وَأَنَا أَصُكُّ وَجْهَهُ [1] .

ويذهب الجرجاني مذهبا آخر في تفسير هذه الواو تصير معه الجملة معطوفة على ما قبلها وغير محتملة لا للاعتراض ولا للحال, يقول: " أما قول ابن همام السَّلُولي ...وما شبهوه به من قولهم : قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ، فليست الواو فيها للحال، وليس المعنى: نجوت راهناً مالكا، وقمت صاكاًّ وجهه , ولكن "أرهن وأصكُّ" حكاية حال مثل قوله :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي   فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي [2] .

فكما أن أمرّ هاهنا في معنى"مررت", فكذلك يكون أرهن وأصك هناك في معنى "رهنْتُ وصككْتُ", ويبين ذلك أنك ترى الفاء تجيء مكان الواو في مثل هذا ", وبعد أن ذكر الدليل على مجيء الفاء مكان الواو ليُدلّل بذلك على أنها عاطفة قال بعدها:"كذلك يكون "وأرهنهم" معطوفا على الماضي قبله...ويكون المعنى في البيت "نجوت ورهنت", إلا أن الغرض في إخراجه على لفظ الحال أن يحكى الحال في أحد الخبرين ، ويدع الآخر على ظاهره كما كان في:

" وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي   فَمَضَيْتُ ...."

إلا أن الماضي في هذا البيت مؤخر معطوف، وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه مقدم معطوف عليه، فأعرفه"[3]، وبعضهم يذهب إلى أن اللجوء إلى تأويل المضارع بالماضي إنما هو حاصل على سبيل الأولوية في العطف فقط، و إلا فيجوز عطف المضارع على الماضي من غير تأويل [4] .

رابعا : الجملة الاعتراضية يمكن لها أن تكون خبرية أو إنشائية، أما الجملة الحالية فلا تكون إلا خبرية ذلك "أن الإنشائية إما طلبية أو إيقاعية؛ كبعت أو اشتريت؛ فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل, والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها, والمقصود بها إنما مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع "[5], أما الاعتراض فهو غير مقيم لأي علاقة من هذه العلاقات مع التركيب الذي يرد فيه، وغير متعلق به تماما إلا من جهة المعنى، فهو تركيب مستقل

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني (279/2)

[2] البيت لرجل من بني سلول . عن تحقيق شرح الكافية (239/1) .

[3] دلائل الإعجاز (ص163, 164)

[4] حاشية الصبان على شرح الأشموني (279/2)

[5] المصدر نفسه (277/2) .

يقحم بين متطالبين لغرض من الأغراض التي يريدها المتكلم، فيقع بكل الأساليب اللغوية المستعملة في التواصل .

ويضيف الدكتور فخر الدين قباوة إلى هذه الفوارق الأربعة فارقا خامسا؛ هو جواز دخول لام القسم على الجملة الاعتراضية امتناع اقترانها بالحالية[1] ,لعل أن هذا الفارق مدرجٌ ضمنا في الفارق الأخير(الرابع), لأن القسم من الأساليب الإنشائية , واشتراط الإنشائية في الجملة الحالية يغني عن إضافة هذا الشرط وتخصيصه .

إن هذه الفوارق التي سلف ذكرها ما هي إلا وسائل تغطي عددا معينا من المثل اللغوية الشديدة التنوع, وتميز بين ماكان منها داخلا ضمن هذه الأساليب الأربعة من الجملتين في حين أن الكلام لا ينحصر في صور هذه الفوارق فقط فهو أوسع نطاقا منها, لهذا بقي العديد من التراكيب الأخرى ليس فيها بيان فصل ولا فصل بيان على أنها اعتراض أو حال .

فنجد -مثلا- إمام متأخري النحاة ابن مالك(ت682هـــ)-رحمه الله- حينما أراد أن يمثل للجملة الاعتراضية التي تكون بين الناسخ واسمه , ذكر بيت أبي الغول الطهوي :

كَأَنَّ -وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيدٌ- أَثَافِيَّهَا حَمَامَاتٌ مُثُــولُ[2] .

هذا الشاهد نفسه جعله دليلا على معاملة العرب الحال نفس معاملة الظرف في إيلائها "كأن" ، قال:" قد عاملوا الحال معاملة الظرف, فأولوها "كأن" ومنه قول الشاعر ...وذكر البيت[3]، ذكر هذا في الموضعين بالجزم دون أن ينبه في كلا الموضعين إلى احتمال البيت للوجهين، أما ابن جني عند كلامه على هذا البيت فينفي عنه الاعتراض تماما، يقول:" أما قوله" وقد أتى حول جديد"، فذو موضع من الإعراب وموضعه النصب بما في كأنّ من معنى التشبيه، ألا ترى أن معناه: أشبهت وقد أتى حول جديد حماماتٍ مثولاً", أو " أشبّهها وقد مضى حول جديد بحماماتٍ مثول"؛ أي أشبهها في الوقت وعلى هذه الحال بكذا"[4], إلى هذا يذهب ابن جني وأظن أنه لو برز لغوي آخر في مستوى ابن جني من إحسان لَيِّ اللسان باللغة وأعطى تفسيرا آخر للبيت آخذا بعين الاعتبار أن جملة" وقد أتى حول جديد" بأنها اعتراض، ما شككنا في قوله, فالعمل والحالةَ هذه أن نرد ذلك لسياق المقام والحال, فإن لم يترجح لنا وجها نأخذ به اعتمادا عليهما، أخذنا بالاحتمالين معا مع مراعاة ذلك في التفسير والتأويل، وأثر كل احتمال في المعنى؛ لأن الأخذ بأحد الاحتمالين يلغي الآخر، إذن : فالضابط في الفرق بينهما يبقى راجعا إلى المعنى أساسا .

---

[1] إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص80,79) .

[2] شرح التسهيل (377/2) . والبيت لأبي الغول الطهوي عن تحقيق الكتاب نفسه.

[3] المصدر نفسه (13,12/2) .

[4] - الخصائص (337/1) .

واستطردت في تتبع هذه المفارقات التركيبية بين الجملتين الحالية والاعتراضية رغم أن القصد ههنا بيان سلوك النحاة مع المبادئ التي ضبطوها, لأن هذه المفــارقات تمثل جانبا مهما من المقارنة بين الجمل المحلية والجمل غير المحلية وهذا بدوره داخــل ضمن المقصد السابق, ويمكن حصر هذه المقــارنة بينهما من خــلال مــا مر معنا في ثلاثة أمور هي:

الأمر الأول: **المكــــان**: فكمان الجمل المحلية الأصل فيه للمفردات، ومكان الجمل غير المحلية خاص بها لا يتجاوزها إلى غيرها، ولهذا كان ما ورد من الاعتراض بالمفرد رُجِع به إلى الجُمَلِيَّة بإظهار المحذوف وتقديره، وإن تعذر ذلك فهو من قبيل الفصل النحوي [1] الذي يكون ناجما عن العدول عن الترتيب المعهود لعناصر الجملة الواحدة ,كما في قوله تعالى:"قَالَــتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ"(إبراهيم10) ففصل بين الخبر المقــدم وصفته بالمبــدإ، وقولــه تعالى:" وَأُتْبِعُواْ فِي هَــذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَــامَةِ"(هود60) ففصــل بين المتعــاطفين بالمفعول الثــاني ....وغيرها من الأمثلة التي يكون فيها تقديم وتأخير .

الأمر الثاني : **نمــط التركيب**: إذا ما تتبعنا الفروق السابقة باستثناء الفرق الأول فقط نجد جميعها ترجع إلى نمط تركيب الجملتين وقوالب صياغتهما, فنلحظ أن الجملة الحالية لا تتألف إلا من أساليب محدودة ومحفوظة, بينما نجد أن نمط تأليف الاعتراضية يسع كل أساليب اللغة التي تظهر بها ، هذا يقوي رغم الدكتور عز الدين مجدوب في أن الجمل التي لا محل من الإعراب تمثل الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص ، أو اللغة بصفة عامة . يقول:" ويبدو لنا أن مصطلح الجمل التي لا محل لها من الإعراب يساعد في عدد كبير من الحالات على تعيين الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص وتمييزها من المركبات المشابهة لها والواقعة مركبات جزئية , ولكن مهاجمة الإعراب وتسمية الوحدة الكبرى للتحليل هذه التسمية غير المباشرة هي التي جعلت المحدثين يظنون أن النحاة لم يدرسوا الجملة أو لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بالمفرد، ويدل على صحة ما ذهبنا إليه أننا إذا تتبعنا الجمل السبع التي اعتبرها ابن هشام جملا لا محل لها من الإعراب، ألفيناها في أغلبها مطابقة لما يعنيه المحدثون اليوم بالوحدة الكبرى للتحليل"[2], وكانت كذلك لأنها حاملة لجميع خصائص اللغة من خلال أشكالها المختلفة .

---

[1]- والذي سماه بذلك د/تمام حسان ويقول فيه بعد أن مثل له بالعديد من الشواهد القرآنية:" الذي تقدم هو الفصل النحوي الذي قوامه الفصل بين المتلازمين بفاصل دون الجملة إلا أن تكون الجملة ذا محل إعرابي فإنها تعد كالمفرد والفصل بها كالفصل بالمفرد، أما إذا كانت الجملة أجنبية على التركيب ولا محل لها من الإعراب وكانت مستقلة بإفادتها فإن الفصل بها يسمى الاعتراض " البيان في روائع القرآن (112/1). ويقول أيضا مفرقا بين الفصل النحوي وبين الفصل البلاغي:" وإنما قيدنا بأنه نحوي للتفريق بينه وبين الفصل البلاغي، ذلك بأن الفصل البلاغي إنما يكون بحذف حرف الربط الذي يربط جملة بأخرى ولكن الفصل النحوي يأتي بوضع لفظ بين لفظين آخرين في جملة ينتمي أحدهما إلى الآخر كأن يكونا متلازمين أو بينهما أي صورة من صور التضام ". المرجع نفسه(118/2) .

[2] المنوال النحوي العربي- قراءة لسانية جديدة- (ص 157) .

الأمر الثالث: الاستقـــلالية التركيبية: وهذا الفارق من أهم الفوارق وأبرزها, فالجملة المحلية تكون معمولة لما وردت فيه بينما غير المحلية تكون غير معمولة لشيء منه, وسقوطها لا يحدث فيه أي خلل تركيبي, قد سبقت الإشارة إلى هذا .

2/ أما **الجملة الثانية** فهي **الجملة التفسيرية:** ويعرفها ابن هشام بقوله:" هي الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد أو مركب ولست بعمدة" [1]، وهي نوعان[2] :

1- مقترنة بحرف تفسير: وحروف التفسير اثنان هما: أَيْ ، أَنْ[3] :

أ/ أَيْ: ويشترط فيها أن تقع بـــين جملتين ، كل منهما جملة تامّـــة مستغنية بنفســـها عن غيرها[4] ، نحو قول الشاعر:

تَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ ؛ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي , وَلِكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي[5]

ب/ أَنْ : ولكي تكون تفسيرية أيضا يشترط فيها[6] :

1- أن تتقدمها جملة تامة، فليست قوله تعالى "الحمد لله" من قوله تعالى:" وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"(يونس10), تفسيرا لأن المتقدم عليها ليس جملة تامّة .

2- أن تليها جملة , فإن وليها مفرد وجب الإتيان بـــ : أي

3- أن يكون في الجملة السابقة لها معنى القول دون حروفه .

4- أن لا يدخل عليها جار، فإن قدرناه قبلها، كان"أن"مصدرية لا تفسيرية والجملة بعدها صلة موصول حرفي .

2- مجردة من حرف تفسير: وهذا النوع عكس اسمها تماما، إذ يكتنفها غموض كبير من جهة تحديد قواعدها وكيفية تحديدها، فكثيرا ما يشبه موضعها بأوجه إعرابية أخرى، وقلّما تسلّم منها، وإذا سلمت منها سلمت بحجة نحوية مختلَّف فيها، يقول الدكتور فخر الدين قباوة:" وإذا كانت الجملة تفسيرية. ولست تلي حرف تفسير, فهي غالبا ما يكون لها في الإعراب وجه آخر" [7]، ويقول الدكتور محمد الأنطاكي مضيفا إلى هذا المعنى ما يؤكده "فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض ضابطه وعدم كفايته فعقب قائلا:"وسأذكر لها أمثلة توضحها", وبدلا من أن يأتي بأمثلة توضحها وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها نجده يأتي بثمانية أمثلة كان في خمسة منها مما جرى فيه خلاف، أو مما

[1] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب , شرح خالد الأزهري (ص60) .

[2] انظر : ابن هشام , مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (460/2) .

[3] انظر : المصدر نفسه (461/2) . وشرح الرضي على الكافية (437/4) .

[4] د/فخر الدين قباوة , إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص80) .

[5] انظر : البيت مجهول القائل , عن تحقيق شرح الكافية(438/4).

[6] انظر : شرح الرضي على الكافية (439,438/1). و د/فاضل صالح السامرائي, الجملة العربية تأليفها وأقسامها (ص190).

[7] إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص85) .

يحتمل التفسير وغيرَه على رأي ابن هشام نفسه، وأغرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من الموفقين موقف حياد, فلم يرجح رأيا على آخر، كل هذا جعل أمثلته عاملا في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدودها" [1].

ومواضع هذه الجملة كما تنبئنا بها أمثلة ابن هشام تلخصها القاعدة التالية:« كل جملة أتت بعد مفرد مصرح به شارحة له أو مفرد محذوف عند النحاة أو عند بعضهم دالة عليه، أو كانت جوابا عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه؟ أو كيف ذلك ؟[2] فهي جملة تفسيرية بشرط أن تكون في كل ذلك فضلة في الكلام لا عمدة فيه [3] »، ومنهم من يذهب إلى اعتبار جميع أشكالها إجاباتٍ عن أسئلة مقدرة ترتبت عن جمل سابقة لها مما يجعلها مماثلة لجمل حوارية مستقلة[4] .

ويمكن – للإيضاح أكثر – إعادة ترتيب أمثلة ابن هشام و توزيعها حسب المواضع المشار إليها في القاعدة الآنفة الذكر كما يلي :

1- أن تقع الجملة التفسيرية بعد مفرد يؤدي معناها : مثالها في المغني، قوله تعالى:" وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ" (الأنبياء3) فجملة " هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ" تفسير للنجوى، وهي محتملة للحالية و البدلية[5] . وكذلك قوله تعالى:"حَتَّى إِذَا جَآؤُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ هَذَا إِلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِين"(الأنعام25) فجملة (يقول الذين كفروا) تفسير لـــ(يجادلونك) إذا كانت "إذا" غير شرطية وإلا فهي جوابها [6]. وكذلك قوله تعالى:" أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَاتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ"(البقرة214)، فجملة (مستهم البأساء والضراء) تفسيرا لـــ(مثل) وهي محتلمة للحالية على إضمار قد لكنه رأي مرجوح حسب نظر ابن هشام[7] .

2- أن تكون تفصيلا لمفرد مجمل، ومثالها من المغنى: قوله تعالى:" إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُون"(آل عمران59) فجملة (خلقـــه من تراب) تفسير لـــ(مثل)[8] . وكذلك قوله تعالى :" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلَ اَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ اَلِيم تُومِنُونَ بِاللَّهِ

---

[1] المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (366/3) .

[2] انظر : المرجع نفسه (369/3) .

[3] انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب(463/2) .

[4] د/شوقي ضيف , تجديد النحو , دار المعارف , دط دت (ص258) .

[5] انظر : مغني البيب عن كتب الأعاريب (459/2) .

[6] انظر : المصدر نفسه (460/2) .

[7] انظر : المصدر نفسه , الصفحة نفسها .

[8] انظر : المصدر نفسه , الصفحة نفسها .

وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ"(الصف11,10) فجملة(تؤمنون بالله) تفسير لـــ(تجارة) وهي محتملة للاستئناف [1] .

3- أن تكون الجملة واقعة موقع مفرد لا تجيز القواعد النحوية إيقاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع محذوفا أو مضمرا واعتبرت تلك الجملة تفسيرا له[2] ، ومثالها من المعنى " جملة لهم مغفرة " من قوله تعالى:" وَعَدَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ"(المائدة9) تفسير للمفعول به الثاني المحذوف, وذلك لأن وعد يتعدّى لاثنين ، وليس الثاني هو "لهم مغفرة " لأن المفعول الثاني لهذه الأفعال لا يكون جملة، بل هو محذوف تقديره "خيرا عظيما أو الجنة" والجملة مفسرة له [3] . وكذلك قوله تعالى:" ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ"(يوسف35) فجملة(ليسجننه) قيل: مفسرة للضمير في (بدا) الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيق عند ابن هشام يقتضي أن تجعل جواب قسم مقدر [4]، ومنه أيضا قوله :"أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار"، لأنها هنا شاغلة لموضع المفعول المطلق [5]، وكذلك قوله تعالى:" وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ"(البقرة11) فيقدرون نائب فاعل ويجعلون جملة "لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ" مفسرة لضميره المقدر, و الصواب عند ابن هشام يقتضي جعلها في محل نائب فاعل [6] ، ههنا ينبغي أن نُنبّه إلى أن ابن هشام رفض أن تكون جملة الاشتغال من هذا الباب, لأن من شروط الجملة التفسيرية عنده أن تكون فضلة , وهذه ليست كذلك, فلا يمكن الاستغناء عنها لأن الفهم يعتمد عليها، وإن حصل بها تفسير, كما أنه لا يعدّها ولا يجيز عدّها عطف بيان وبدلا؛ لأن المعطوف عطف بيان لا يجوز حذفه, ولأن الجمهور لم يثبت مجيء البدل جملة[7], على الرغم من أنه يقر بوقوع الجملة بدلا أثناء حديثه عن الجمل التي لها محل من الاعراب [8].

وإذا لم تكن هذه الجملة مفسِّرة ولم تكن عطف بيان ولم تكن بدلا, فماذا تكون يا ترى؟! يبقى هذا السؤال بدون إجابة عند ابن هشام. أما عند أبي علي الشَلُوبِين[9] فإن هذا الإشكال لن يطرح تماما لأنه يذهب إلى أن الجملة المفسّرة تابعة في إعرابها لما تفسره يقول:" والتحقيق على أنها على حسب ما تُفَسِّر ,

---

[1] انظر : المصدر نفسه , الصفحة نفسها .

[2] انظر : د/محمد الأنطاكي , المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (367/3) .

[3] انظر : مغني اللبيب (263/2) .

[4] انظر : المصدر نفسه , (461/2) .

[5] انظر : المصدر نفسه , (461/2) .

[6] انظر : المصدر نفسه , (462/2) .

[7] انظر : المصدر نفسه , (464,463/2) .

[8] انظر : المصدر نفسه , (489/2) .

[9] واسمه: عمر بن محمد الأزدي الأندلسي المولود بأشبيلية له تعليق على كتاب سيبويه توفي سنة 645هـــ وهو قريب العهد من الرضي.
ومعنى الشَلُوبين بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر

فإن كان له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعـــراب وإلا فلا فمثـــل: زيدا ضربتُه لا موضـــع لها من الإعراب ومثـــل "إِنَّا كُـــلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَـــاهُ بِقَدَرٍ"(القمر49) له موضع من الإعراب ,لأن المفسَّر في موضع خبر إنّ , فالمفسِّر في موضع رفع " [1] .

وما نخلطه عن سلوك النحاة في تحديد هذه الجملة يتمثل في:

1/- خروج ابن هشام عن الضوابط المعتمدة في إعراب الجمل وعدم إعرابها إلى إضافة ضابط آخر، مفاده وجوب انعدام العُمدِيّة في الجملة التفسيرية؛ لأنها إن كانت كذلك كان الفهم متوقفا عليها. ولا ندري لماذا لم يشترط هذا القيد في الجمـــل الأخرى مثل: الاستئنافية، وجواب القسم، وجواب الشرط... رغم أنّ الفائدة متوقفة عليهنّ بل ولا يحصل كلام إلا بهنّ .

2/- يظهر من قول أبي علي الشلوبين أن موقع الجملة التفسيرية ينظر إليه من زاوية موقع المفسَّر، فإذا كان للمفسَّر محل, وهذا يعني أنه واقع في مكانٍ الأصل فيه للمفرد , فيكون مكان المفسِّر بعده في الأصل للمفرد بحكم التبعية , وإذا لم يكن للمفسَّر محل وهذا يعني أنه واقع في مكان خاص بالجمل، كان مكان المفسِّر جاريا على هذا الأصل، آخذا هذا الحكم بالتبعية، فيكون لامحل له من الإعراب, وهذا في الحقيقة مقبول من الناحية المعنوية ومن الناحية الشكلية, أما من الناحية المعنوية ؛ فوظيفة الجملة التفسيرية تنطبق على وظيفة التبعية بالبدلية , فكلاهما يقوم بعملية الإيضاح والبيان فإذا كان المبدل منه فاعلا كان البدل في التقدير فاعلا, وإذا كان المبدل منه في وظيفة كان البدل مؤديا الوظيفة نفسها فكذلك يجب أن يكون المفسَّر والمفسِّر. أما من الناحية الشكلية: فالجملة تُشرح وتُساوى بالجملة، والمفرد يُشرح ويُساوى بالمفرد، وإن شُرح بالجملة، فتلك الجملة تساويه تأويلا .

ومن خلال هذا يظهر أن رأي أبي علي الشلوبين أقرب إلى الضوابط المستند إليها في الحكم على الجملة التفسيرية بعدم المحلية أو بالمحلية من رأي ابن هشام .

أما الجملة الثالثة وهي جملة الصلة: فهي جملة تذكر بعد الموصول" تعرفه ويتم بها معناه "[2] , لأنه " لا يتم معناه بنفسه، بل يفتقر إلى كلام بعده يتصل به ليتم"[3], وهو على ضربين: موصول اسمي وأفراده هي: الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين، الأولى، اللواتي، اللائي، اللاتي، من، ماذا، ما، ذا، ذو، أيّ، أيّة [4], وخالف الأخفش في " أل" وحكم بحرفيتها [5], أما الموصولات الحرفية فهي:" أن، أنّ، كي، ما، لو" [1].

---

[1] نقل قـــوله أبي عـــلي أبو حيـــان الأندلسي في : ارتشاف الضرب من لسان العـــرب , تح ودراسة وشرح : د/رجب عثمان محـــمد, مراجعة :د/رمضان عبد التواب, الناشر مكتبة الخانجي-القاهرة , ط1 , 1418 هـــ (1618/3) .

[2] حاشية الصبان على شرح الأشموني (233/1) .

[3] ابن يعيش ، شرح المفصل (138/3) .

[4] شرح الرضي على الكافية (12/3) .

[5] انظر: د/فاضل صالح السامرائي , معاني النحو , دار الفكر-عمان , ط1 , 1420هـــ (128/1) .

فالجملة التي تذكر بعد هذين النوعين من الموصولات لا محل لها من الإعراب عند النحاة، إلا أن بعضهم ذهب إلى أن الواقعة بعد الموصول الاسمي والموصول في موضع كذا، محتجا بأنهما كالكلمة الواحدة [2], وعلى هذا القول يصير التركيب الموصولي (اسم الموصول+الصلة) من الجمل المعربة.

وفي الحقيقة وعند الرجوع إلى الأسس السابقة المعتمدة في عدم إعراب الجمل ، وإخضاع الصلة لها، نخلص إلى أنه لا محل لها، لأن موضعها من المواضــع التي لا تشترك فيه مع المفرد ، يقول الرضي:"إن الصلة ينبغي أن تكون جملة "[3], و"إنما وجب كون الصلة جملة لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له...، أو بكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول عليه...، أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كون سببه حكما على شيء"[4]. و"الحكم على الشيء بالشيء من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله ، ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وَضْعِيا لم يُسْتَعْمَل مِن جميعِ ما يَتَضَمَّنُ الحُكْمُ إلا ما يكون تَضَمُّنُهُ له أصلا، لا بالشَّبَهِ وهو الجملة، ويغني عنها: ظرف أو جار ومجرور منوي معه فعل وفاعل وهو العائد" [5] .

ثم إنه لا ينبغي لنا أن نجعل من احتياج اسم الموصول إلى صلته لإتمام معناه مسوغا يسوغ لنا أن نشرك جملته معه في موقعه الإعرابي، لأننا إذا نظرنا إليه نظرة بِنْيَوِيَة ألفيناه اسما صحيح الاسمية، قد شغل موقعا إعرابيا واستقل به بدليل ظهور حركات الإعراب على بعض أفراده النابية عن البناء، فهو مع صلته كالمضاف مع المضاف إليه، اللهم إلا ما حصل مع "أل" فإنها لا تحل بعدها الجملة في الغالب، وهي غير مستقلة بموقع إعرابي وهذا ما يرجح رأي الأخفش فيها القائل بحرفيتها، ويستند في ترجيحه أيضا إلى :

" 1/- أن الإعراب يتخطاها, ولو كانت اسما ما تخطاها .

2/- قولهم أنه [6] لو كانت حرف تعريف لمنعت إعمال اسم الفاعل والمفعول لأنها من خصائص الأسماء، كما يمنع التصغير والوصف إعمالهما باطل، وذلك لأن النداء لا يمنع من إعمال اسم الفاعل والمفعول مع أنه من خصائص الأسماء.

3/- استدلالهم بعود الضمير على "ال" في نحو "قد أفلح المتقي ربه" استدلال باطل, وذلك أنه إذا كان الضمير يعود على "ال" في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو قولنا:"ما متق ربه مضيع" أو " قد أفلح

---

[1] شرح الرضي على الكافية (441,440/4) .

[2] انظر : ابن هشام , معنى اللبيب عن كتب الأعاريب (471/2) .

[3] شرح الرضي على الكافية (9/3) .

[4] المصدر نفسه (7/3) .

[5] المصدر نفسه (9/3) .

[6] هكذا وردت في متن الكتاب لعل الصواب: " قولهم إنه ...

متق ربه" مما ليس فيه"ال", فالضمير ههنا يعود على الموصوف المحذوف أو على المتقي نفسه وكذا في الجملة السابقة"[1].

والأخذ بهذا الرأي لا يتعارض مع كونها اسما موصولا بمعنى " الذي" إذا اتصلت بالفعل كما في قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى حُكُومَتُهُ   وَلاَ الأَصِيلِ ولاَ ذِي الرَّأْيِّ وَالْجَدَلِ [2]

لأن الأداة الواحدة قد تختلف حالتُها إذا اختلفت ارتباطاتُها وأوضاعُها ، ألا ترى أن "الكاف" تارة تكون حرفا, وتارة تكون اسما [3] .

أما من أصر من النحاة على موصوليَّتِها إذا وليتها صفةٌ، فيذهب إلى أن الإعراب الظاهر على هذه الأخيرة إنما نقل إليها بطريق العارية ، لأن " ال" في صورة الحرف الذي لا يعرب، وأن الفعل جاء في صورة الاسم كراهة إدخال "ال" عليه، لأنها مختصة بالأسماء [4], وذهب من ذهب إلى هذا التأويل لأجل أن يسلم له ضابطُ إعراب الجمل الذي اعتمده في الحكم على الصلات ويطردَّ له في جميعها.

وقد ذهل بعضهم عن ضابط إعراب الجمل وذهب إلى جعلها تابعة في إعرابها لإعراب الموصول، اعتقادا منه أنها صفةٌ له لأنها بَيَّنَتْهُ , كالجمل الواقعة صفةٌ للنكرات[5] , وعلى فرْض أخذنا بهذا الرأي فإنه يصير لدينا ثلاثةُ أقسام للجملة من حيث الإعراب، جملة لها محل من الإعراب, وجملة ليس لها محل من الإعراب، وجملة ثالثة تابعة، وهذه الأخيرة لن تخرج خصائصها في الظاهر عن خصائص الجملة التي لا محل لها إلا من ناحية عبارة التحليل الإعرابي من حيث افتراض العلامة أو عدمها، ولعل زيادتها تكون من باب حمل الأسفار التي لا يجنى منها إلا التعبُ ومشقةُ التقسيم .

هذا في الموصول الاسمي وصلته، أما الموصول الحرفي، فحكم النحاة عليه بأنه لا محل له كجملته لكونه حرفا، ونصوا على أنه يؤول معها بمصدر، يشغل المحل الذي يُتِيحُه له النظام اللغوي، واللّغزّ الذي يحيِّر هنا، ما الشيء الذي جعل النحاة يعملون العامل في المصدر المؤول ولا يعملونه في الجملة مباشرة؟! أو لماذا لم يعطوا المحل للجملة المصدرة بالحرف الموصولي ويعطي لشيء متخيل؟!.

عند الرجوع إلى الواقع اللغوي، وتطبيق المبادئ السابقة نجد أن المواضع التي تشغَلُها هذه الجملة هي مواضعُ خاصةٌ بالمفرد، كما هو حاصل في الأمثلة التالية: قال تعالى:" أَمْ تُرِيدُونَ (أَن تَسْأَلُواْ(رَسُولَكُمْ كَــ(مَا سُئِلَ(مُوسَى مِن قَبْلُ "(البقرة108)، وقوله:" وَ(أَن تَصُومُواْ) خَيْرٌ لَّكُم "(البقرة184)

---

[1] د/فاضل صالح السامرائي ، معاني النحو (128/1) .

[2] البيت للفرزدق , عن تحقيق :حاشية الصبان على الشرح الأشموني (240/1)

[3] انظر : د/فاضل صالح السامرائي , معاني النحو (129/1).

[4] انظر : شرح الرضي على الكافية (14,13/3)

[5] انظر : المصدر نفسه (16/3)

وقوله:"وَاعْلَمُواْ (أَنَّكُم مُّلاَقُوهُ)" (البقرة223) وقوله: "أَفَتُهْلِكُنَا بِـــ(مَا فَعَلَ) الْمُبْطِلُونَ" (الأعراف183) وقوله:" وَدُّواْ (لَوْ تَكْفُرُونَ) كَـــ(مَا كَفَرُواْ) فَتَكُونُونَ سَوَاء فَلاَ تَتَّخِذُواْ مِنْهُم أَوْلِيَاء (النساء89) ، وهذا المفرد لا يمثل بابا نحويا واحدا, إذ لو كان الأمر كذلك لضمت إلى الجمل المعربة تحت اسم ذلك الباب ، بل نجده يمثل العديد من الأبواب النحوية, فنجده مثلا في موضع المفعول ، وفي موضع المبتدأ وفي موضع المجرور كما في الأمثلة السابقة , وجعل هذه الصلة تبعا لذلك من الجمل الطوافة في الإعراب ليس لها باب نحوي خاص بها تدخل تحته يوقعنا في مشاكلَ وظواهرَ تأباها الصناعة النحوية والنظام النحوي , لأنها ربما وقعت في موضع المجرور أو المبتدإ أو الفاعل أو نائب الفاعل، **إذن** :

1- فمشابهتها للاسم من حيث إن الوظائفَ النحوية تعتورها كما تعتور الاسم الصريح و تتداوَلُها كما تتداولُه.

2- وشغلها مواضع النحاة يقصرونها على المفردات ، ولا يجيزون للجملة أن تقع فيها كما مُثِل .

هذان السببان هما اللذان دفعا بالنحاة إلى سلب المحلية منها , وإعطائها للاسم الذي يتلاءم مع الخصائص السابقة التي ما ألفناها إلا فيه، كان ممثلا في المصدر المسبوك من الحرف الموصولي وصلته (جملته) , وهكذا انشغل العامل بهذا المسبوك وخلت الجملة من جميع العوامل فكان لا محل لها من الإعراب .

هذا ويذهب بعض المحدثين إلى أن هذه الجملة ليست صلة لما قبلها، لأن الصلة من شأنها أن تزيل إبهامَ الموصول وتبين معناه ، والأصل أن يدل الموصول على معنى مبهم لا يتضح إلا بها ، فالصواب عنده أن يُقتصر في الإعراب على بيان المعنى الوظيفي للمصدر المسبوك منها بواسطة هذه الأحرف[1] .

وفي الحقيقة أن النحاة قد أوضحوا ضابط كلّ موصول على حدة، ولم يجعلوا لذلك أصلا عاما يرجع إليه مفهوم الموصول وضابطه[2], كما أن ما نلحظه من العلمية التحليلية لعمل النحاة أن الجملة لم يحكم عليها بعدم المحلية من خلال النظر إلى أنها واقعة بعد الموصول أو غيرُ واقعةٍ بعده ، وإن كانت تسميتُها ترجع بسبب مباشر إليه، بل جاء الحكم عليها بعدم المحلية من اعتماد أحد المبادئ المشار إليها آنفا ؛ وهو عدم وجود عامل نحوي يؤثر فيها, لأن عاملها فُرِّغ للعمل في المصدر المؤول[3] ، وقد لاحظنا مسلك النحاة في الوصول إلى ذلك.

---

[1] انظر : د/محمد طاهر الحمصي , من نحو المباني إلى نحو المعاني (ص492)

[2] قد عرف ابن الحاجب الموصل الاسمي بأنه :" ما لا يتم جزءا إلاّ بصلة وعائد" , وزاد الرضي قوله" وحد الموصول الحرفي: ما أول مع ما يليه من الجمل بمصدر، ولا يحتاج إلى عائد". انظر : شرح الرضي على الكافية (3/5،6) , فلم يربطا -رحمهما الله- بينهما في ضابطهما , كما لم يجعلا لهما أصلا واحدا يُرَدا إليه ، إنما الذي صوغ تشابههما في التسمية أصل عملهما، فكلاهما يستعملان في وصل الجمل بعضهما ببعض, أو هي وسائط إعمال الجمل في الجمل، كما سيأتي إيضاح ذلك –إن شاء الله- في دراسة الوظائف الإبلاغية لهما.

[3] أقول: إن كان من حق أي باحث أن يقول رأيا-وما يحق لمثلي أن يتعالى على اللغويين والنحويين-في ظني أن نترع إلى الحفاظ على البنى اللغوية سالمة فيعطى المحل للجملة مباشرة ويجعل العامل مؤثرا فيها أولى من أن نجري تحليلا يشوه الصياغة، يخرم بعض الأجزاء. ثم إنّ الأخذ بهذا الرأي يجنبنا تكلف تقدير "إن" في مثل: تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيرٌ مِن أنْ تَرَاهُ", وقول الشاعر:

وإلى هنا، وبعد أن اتّضحت لنا بعض الخلفيات الفــكرية والمنهجية المشّكلة للموضوع وسلوكات أهله وفق هذه الخلفيات ، آن لي أن أنتقل إلى الفصل المقصود من الدراسة والبحث ، لكن قبل الوصول إليه لابد من المرور على: ... *الفصـــــــــــــل الثـــــــــــــــاني*

الفصل الثاني :

الدراسة التركيبة

المحتويات :

1- دراسة الأنماط التركيبية للجملة الاعتراضية.

2- دراسة الأنماط التركيبية للجملة التفسيرية .

3- دراسة الأنماط التركيبية للجملة الموصولة.

إن تحصيل المعنى المقامي للمفوظ ما متوقف بشكل ما على تقطيعه, وإن الخطأ في ذلك يضيع على المتكلم حسن البيان ويفوت على السامع إصابة المعنى

د/ عزالدين مجدوب " المنوال النحوي العربي "

وَمَا رَاعَنِي إِلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَة وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَسِيرُ بَكِيرِ.

وقوله تعالى: " وَمِنَ آيَاته يُرِيكُمُ البَرْقَ خوْفاً وطمَعاَ " (الروم24) .

إن تجزئة النص تجزئة خيالية تدركها العين والفكر وحدهما, ولكنها تجلي معرفتنا بالنص دون أن تحدث في كيانه خدشا واحدا

د/ محمد حماسة عبد اللطيف " النحو والدلالة "

توطئة : وقبل البدء في هذه الدراسة أرى أنه من اللازم أن أمهد لها بكلام يعرف بالأبعاد المرجوة منها, ويعرف بعلاقتها بالموضوع عامة , وبما سيأتي خاصة , وبهذا الصدد أقول :

إذا كانت عملية استجلاء المعنى الإبلاغي لا تتم إلا في ضوء دراسة متكاملة تتطلب النظر إلى البنية اللغوية، وإلى كل ما يحيط بها من جميع جوانبها، فإن ذلك لا يمكن أن يتم في آن واحد، إنما لا بد من فصل مرحلي بين هذين الجانبين في الدراسة، يُبدأ فيها بالمستوى اللغوي الظاهر أي البنية اللغوية أولا, لأنّها هي أول ما يباشرنا، كما أنه لا يمكن الوصول إلى الجانب الآخر إلاّ بالوقوف عندها .

ولهذا فإني أرمي من وراء هذه الدراسة في هذا الفصل إلى دراسة المستوى التركيبي، وذلك بوصف وتحليل البنى التركيبية لهذه الجمل عن طريق تبيين نظم صوغها ، ورصد حركة مفرداتها التي تشكّل علاقاتُها نسقا بنائيا متكاملا، يمكن من خلاله أن أحدد الخصائص التركيبية التي يتميز بها هذا النوع من الجمل عامة ، والتي يتميز بها كل فرد من أفراده عن الآخر، وكما أتبين من ذلك رأس خيط المعنى الإبلاغي لاستلاله، خاصة وأن كل تفسير دلالي لأي تركيب يقوم على معطيات مفرداته المؤلفة له وطريقة تأليفها ، لأنه أحد شقي سياق الخطاب الدَاخل في إيضاح الدلالة وتبيين المعنى وهو السياق اللغوي[1] ، بل هذا هو مركزها والحامل لها، لأن " التركيب النحوي هو الوسيلة المباشرة التي أعدها اللغة لنشوء المعنى الدلالي" [2].

ولقد مر وقت طويل على الناس وهم يعتقدون– ولا يزال هذا الاعتقاد – أنّ المصدر الدلالي للتراكيب نابع من البناء التركيبي له (الصوتي والصرفي والنحوي) ،كامن فيه ، وبغض النظر عن سعة انتشار هذا الاعتقاد في القديم أو الحديث ومدى موافقته للإصابة ، فهو يدل على بينونة فاعليته في إبراز الدلالة بَيْنُونة كبرى , ويدل على قوة ارتباطه بها قوة فرضت على الأذهان ذلك الاعتقاد .

---

[1] وقد ذكر الدكتور عبد الهادي بن ظافر الشهري خمسة أنواع له هي : السياق النصي ويقصد به السياق اللغوي وهو ما يكشف عنه النص من علاقات معنوية ونحوية ، السياق الوجودي ، السياق المقامي ، سياق الفعل ، السياق النفسي . ارجع إلى : استراتجيات الخطاب–مقارنة لغوية تداولية–دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت, ط1، 2004 (ص42 وما بعدها) . وفي الحقيقة عند التأمل في الأنواع الأربعة الأخيرة نجد جميعها يدخل تحت نوع واحد هو : السياق غير اللغوي وهو في الواقع أعم من هذه الأنواع الأربعة .

[2] د/مصطفى حميدة ، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية ، الشركة العالمية للنشر لونجمان ، ط1 ، 1997 (ص131) .

والذي يرفع هذا الجانب من الدراسة إلى درجة الوجوب واللزّوم والحتمية: أن التعليق بين الكلمات هو الذي يكسبها المعنى، أما الكلمات الحرة والمستقلة فلن تكون كذلك يقول المبرد:" اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حَدَثَ معنى واستغنى الكلام "[1], ولعل قول الجرجاني في هذا أزيد في الإفادة لانتهاج صاحبه منهج المحاجّة يقول:" ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو ، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم ، ولا يتفكر في اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه ، وجعله فاعلا أو مفعولا أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا أو ما شاكل ذلك ، وإن أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد إلى أي كلام شئت ، وأزل أجزاءه عن مواضعها ، وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها , فقل في: قفا بنك من ذكرى حبيب ومترل " من حبيب بنك قفا ذكرى مترل ", ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها ؟"[2] . فهذا النص بطوله يكشف لنا عن وجود تفاعل بين "اللفظ" و"المعنى النحوي" أو بين "الدلالة المعجمية والوظيفة النحوية" للحصول على المقصود من العملية التواصلية, أو لتشكيل المعنى الدلالي للجملة، فـ" ليس معنى الجملة مجموع المفردات التي تتألف منها بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين حسب قواعد لغوية محددة, تماما كما أن الساعة ليست هي مجموع القطع المعدنية التي تتألف منها ، وإنما هي آلة تتكون من هذه القطع حسب قواعد معينة لتؤدي وظيفة لا تؤديها أي من القطع وحدها ، ولا تؤديها كل القطع مجتمعة إلا إذا ركبت بطريقة محددة ،كذلك آلة التبريد مثلا لا تؤدي وظيفتها إلا إذا ركبت القطع التي تتألف منها بطريقة محددة ، فإذا ركبت القطع ذاتها بطريقة أخرى فقد تصبح كومة من المعدن ، وما قيل عن آلتي الساعة والتبريد يمكن أن يقال عن اللغة "[3]. ويمكن أن نحمل كل هذا الكلام في المعادلة الآتية:

مفردات ذات معاني معجمية + علاقات نحوية تركيبية = جملة ذات معنى .

والعلاقات هي التي تمد الجملة بالمعنى, فالكشف عنها كشف عن عناصر المعنى, وإدراكها إدراك لـ:" الطبقة الأولى من طبقات تفسير [المعنى], والطبقة الأولى هي الأساس التي يبنى عليه ما يليه من طبقات ، ولا يمكن فهم ما بعدها إلا بفهمها أولا ، ومعرفة مداخلها والأسس التي تنهض عليها "[4] , ولهذه الأبعاد جاء هذا الفصل مبدوءا بالدراسة التركيبية للجملة الاعتراضية .

---

[1] ذكره د/محمد حماسة عبد اللطيف في كتاب النحو والدلالة (ص12) .

[2] دلائل الإعجاز (ص203) .

[3] د/محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي– (ص163).

[4] المرجع نفسه (ص60) .

1 – دراسة الأنمــاط التركيبية للجملة الاعتراضية :

الشيء الذي منح التميز للوحدات اللغوية التي يتألف منها الخطاب أو الرسالة هو القيمة الخلافية الموجودة بين تلك الوحدات ذات الرسائل المعنوية الجزئية المتظافرة لأداء الرسالة المعنوية العامة (الرئيسة), وربما جاء هذا التميز بالقيمة الخلافية من قبل النظم العام لتركيب الوحدة اللغوية , وكيفية رصف أجزائه, وصورته النمطية التي تعد بمثابة بطاقة تعريف له وبه , كما هو حاصل في العديد من التراكيب اللغوية, ويكفيك مثالا على ذلك أن التفريق بين نمطي الجملة استند إلى هذا , فجاء نظم الجملة الاسمية على النحو التالي : اسم + اسما أو فعلا ؛ أي ما تألف من: مبتدإ + خبرا , وجاء نظم الفعلية في مقابله و بصورة مخالفة له على النحو التالي : فعل + اسما قد يكون فاعلا أو نائب فاعل . بهذه القيمة تميز أسلوب الإعتراض عن غيره من التراكيب الأخرى[1] , إذ نجد أن نظمه العام قد تألف من ثلاث وحدات لغوية ترتبت وفق النمط التالي :

أسلوب الإعتراض = وحدة لغوية قبلية + الإعتراض + وحدة لغوية بعدية .

والوحدة اللغوية , كما هو معلوم , إما أن تكون تامة مفيدة إفادة يحسن السكوت عليها , متوفرة على جميع ما يتطلبه المعنى من البنى (الكلمات) لإيضاحه, وإما أن تكون ناقصة البنى فينجم عن ذلك نقص في المعنى حتما , إما أن تكون مشتملة على لفظة واحدة . وانطلاقا من هذه المسلمة ومن معنى الاعتراض المشار إليه سابقا[2] , يمكن أن أقدم تصورا عاما لتركيب كل وحدة لغوية من الوحدات الثلاث المكونة لأسلوب الاعتراض :

فلنبدأ بالوحدتين القبلية والبعدية, إنّ هاتين الوحدتين اشتُرط فيهما التلازم و التطالب الناشئان عن علاقات إما نحوية وإما معنوية.

---

[1] و قد نبه على ذلك الدكتور تمام حسّان بإمائة ذكية عند حديثه عن قرينة الرتبة حيث قال : " هي قرينة نحوية و وسيلة أسلوبية؛ أي أنها في النحو قرينة على المعنى , وفي الأسلوب مؤشر أسلوبي و وسيلة إبداع وتقليب العبارة و استجلاب معنى أدبي ", البيان في روائع القرآن(67/1). فالرتبة في أسلوب الاعتراض كانت مؤشرا عليه, ووسيلة إبداع له بتحريك بعض الدوال عن أماكنها , واستجلاب الكلام المعترض به .

[2] انظر : الفصل السابق, جاء فيه أن الاعتراض : هو كلام بين شيئين متلازمين أو متطالبين .

• فإذا كان التلازم و التطالب ناشئين عن العلاقة النحوية التي يُقصد بها " العلاقات الإعرابية التي هي صلات تركيبية تتحقق في التعبير نحو: الاسناد والشرط والاضافة, والتبعية بوصف أوبدلية أوعطف أوتوكيد, والوصل..., والتقييد بمفعولية أوحالية أو زمان أو مكان "[1] ...أو غيرها من العلاقات الاعرابية[2], فهذا يعني أن الوحدة القبلية مفتقرة إلى الوحدة البعدية , وهذه الأخيرة مفتقرة أيضا إلى سابقتها لتكوين كلام نحوي حده " ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته "[3]. فعُلِم بهذا أنّ كلّ واحدة منهما بانفرادها عن صاحبتها لا تشكل كلاما نحويا؛ أي أن كلّ واحدة منهما ناقصة؛ إما تأليفا فهي مختلة العلاقة الاسنادية, إمّا تكميلا لحصول القصدية فهي مفتقرة إلى مكملات العلاقة الاسنادية.

• وأما إن كانا ناشئين عن علاقة معنوية؛ كأنّ يكون بينهما علاقة تفسير وبيان, أو علاقة سببية, أو علاقة نقض وإبطال, أو علاقة شرطية مدلول عليها بالتركيب لا بالأداة, أو علاقة تعقيب وترتيب, أو علاقة إجابة عن سؤال...الخ, فهذا يعني أنّ كل وحدة لغوية أنبأت عن معنى , و المعنى لا يكون إلاّ بعد تمام التركيب, إذاً فكل وحدةٍ تركيبٌ تامٌ مستقل بنفسه , فهي كلام ؛ أي جملة فأكثر .

وعليه: فالوحدة اللغوية القبلية أو البعدية يتراوح تكوينُ كل واحدة منهما من الكلمة إلى اللفظ المركب إلى اللفظ المركب المفيد؛ أي قد تكون جملة أو أقل منها أو أكثر .

أما تركيب الإعتراض – وهو بيت القصيد – فمعلوم عنه, بل من البديهي أن يكون منفصلا عما قبله نحويا, مستقلا عما بعده حتى يسمى اعتراضا, إذ لو كان متصلا بما قبله أو بما بعده لما كان اعتراضا, فالانفصالية والاستقلالية توحي بالتميز والاكتمال.

أضف إلى هذا أن حد الإعتراض تشترط فيه الإفادة , التي لا تكون إلا بعد تمام الكلام سواء بأبسط صوره وهي صورة الجملة البسيطة أم بأوسع منها , وبهذا نعرف أن الإعتراض لا يكون إلا لفظا مركبا مفيدا , و هذا يتحقق بالجملة المفيدة فأكثر مما عساه أن يكون ضروريا في عنصر الإفادة .

والذي يقوي هذا التصورَ التركيبي للاعتراض قول النحاة عنه بأنه من الجمل التي لامحل لها , وضابط هذا النوع عندهم أن تقع الجملة في وقعها الأصلي وأن تكون في موضع لايصح للفظ المفرد أن يقع فيه.

أما الإعتراض الذي يبدو أقل من الجملة المفيدة فـــ"لاشك أن التضام مبررُ قبول التقدير سواء عند الإستتار, أو عند الحذف, فالاستتار والحذف إنما يكونان للعناصرالتي تتطلبها عناصر أخرى, فيكون هذا التطلب أساسا لقبول تقدير المستتر أو متعلق الجار والمجرور, وتتضافر معه بالطبع قرائن أخرى كسبق

---

[1] د/فخر الدين قباوة , التحليل النحوي أصوله وأدلته , الشركة المصرية العالمية لونجمان , ط1 , 2002 (ص166) .

[2] أو هي _ على حد تعبير تمام حسّان _ علاقات التضام الايجابية المتمثلة في التلازم؛ الذي يضم الافتقار والاختصاص, و في التوارد؛ الذي يضم المناسبة. انظر: اللغة العربية معناها و مبناها, ص216 وما بعدها. و البيان في روائع القرآن (250,249/1)

[3] ابن مالك , شرح التسهيل (5/1) .

الذكر عند الحذف وكدلالة الصيغة عند الاستتار"[1], في مثل ما نجده في جملة الاختصـــاص كما في قولهﷺ:" نَحْنُ – مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ – لاَ نُورَثُ", وفي قول الشاعر :

نَحْنُ – بَنَاتَ طَارِق– نمشي على النَمَارِق [2]

بهذا يظهر للناظر في تعريف الاعتراض, والبنية العامة له أن تحديده في الكلام عملية سهلة يسيرة, إلا أن العمل التطبيقي صور لنا القضية بعكس ذلك تماما, إذ عثرنا أثناء تتبع مواطنه على اضطرابات في بعض المقاييس, واختلافات في وجهات النظر[3], حتى عند النحاة الكبار أنفسهم , فلو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر الزمخشري– صاحب التآليف الزاهرة والتصانيف الفائقة الباهرة– فإنه يذهب إلى أن جملة " وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ " من قوله تعالى:"... قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـــهَكَ وَإِلَـــهَ ءَابَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَـــهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُون " (البقرة134,133) " يجوز أن تكون معطوفة على نعبد, وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة ومن حالنا أنا له مسلمون مخلصون أو مذعنون"[4] . ولما نظر أبو حيان في هذا القول أنكره , وقال :" والذي ذكره النحويون أن جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول و صلة...أو بين جزأي اسناد...أو بين فعل شرط وجزائه, أو بين قسم و جوابه, أوبين منعوت ونعته, أو ما أشبه ذلك مما بينهما

---

[1] د/تمام حسان , اللغة العربية معناها ومبناها (ص224) .

[2] انظر : ابن هشام الأنصاري , مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (447/2). أما إن تعذر تقدير المحذوف و بقي الفاصل بين المتلازمين دون الجملة , و هذا لا يكون إلا متصلا بالوحدة اللغوية القبلية أو البعدية بعلاقة نحوية, فهو من قبيل التقديم و التأخير , وسبق أن ذكرت أن تمام حسّان يسميه بالفصل النحوي . ارجع إلى الفصل السابق.

[3] ومن الأمثلة التي أورها شواهد على هذه الاختلافات: ما نقله الآلوسي عن الرضي عند كلامه على قوله تعالى:"... أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ " (سورة البقرة 170) قال: "واختار الرضي أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثل هذا اعتراضية, و عنى بالاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام, أو يجيء آخره متعلقا به معنى مستأنفا لفظا ", [روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, دار إحياء التراث العربي-بيروت, ط4, 1405هـــ (40/2)] . وهو ما نقله الدكتور فخر الدين قباوة عن الرضي أيضا, و زعم أن هذا من الخلط بين الاعتراض و الاستئناف الذي لا يجوز, [انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل (72)]. و نقـــل الآلوسي في موضـــع آخر عنه كذلك في قوله تعالى:"... وَلَوَ اَعْجَبَتْكُـــمْ... "(البقرة 221) قـــال: "قال الرضي: إنها اعتراضية تقع في وسط الكلام و آخره " [روح المعاني (119/2)]. هو ما طبقه في تفسيره ؛ فحكم على العديد من الجمل بأنها اعتراضية و هي عند غيره إما استئناف أو تكميل أو تذييل أو تتميم , و الرجوع إلى التفسير يغني عن التمثيل . كما نجد في معجم إعراب القرآن أن قوله تعالى : "وما كفر سليمان " (البقرة 102) و قوله " تلك عشرة كاملة " (البقرة 191) , يعدهما من قبيل الاعتراض , وهما عند غيره من الاستئناف التكميلي,[انظر: معجم إعراب الالفاظ و الجمل في القرآن الكريم , أبو فارس الدحداح , مكتبة لبنان ناشرون , ط1, 1999]. أمّا محي الدين الدرويش في كتابه "إعراب القرآن و بيانه " فيذهب إلى أن قوله تعالى : " ... والله سميع عليم " (البقرة 256) اعتراض تكميلي , في حين أن قربها من الاستئناف التعليلي بيّن. [دار ابن كثير-بيروت ,ط9 , 1424هـــ(336/1)]. قبل هذا وذاك نلفت نظرك بالرجوع إلى الأمثلة التي أوردها ابن هشام في مغنيه (442/2 وما بعدها)

[4] الإمام محمود بن عمر الزمخشري , الكشاف عن حقائق غوامض التتريل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل , ضبط مصطفى حسين هيكل , دار الكتاب العربي بيروت , ط3 , 1408هـــ (194/1) .

تلازم ما, وهذه الجملة التي هي قوله " وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ " لست من هذا الباب لأن قبلها كلاما مستقلا, وبعدها كلام مستقل...ولا يقال إن بين المشار إليه وبين الإخبار عنه تلازم يصح أن تكون الجملة معترضة, لأن ما قبلها كلام بني يعقوب حكاه الله عنهم, وما بعدها من كلام الله أخبر به عنهم بما أخبر تعالى...فتبين بهذا كله أنّ قوله:"و نحن له مسلمون" ليس جملة اعتراضية "[1], أما ابن هشام فلم يرضه هذا التعقيب وذهب إلى رأي آخر مفاده أنّ " للبيانيين في الإعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحويين"[2], وانتصر للزمخشري بقوله : "ويرد عليه [على الزمخشري] مثل من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنّه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين "[3] . إن مثل هذه المساجلة القيمة تبين بالمقال المدعوم بالمثال أن الاعتراض على ضربين: اعتراض نحوي, واعتراض بياني, حصل اختلاف في فهم أحدهما أدى إلى إدخال ما ليس باعتراض في الاعتراض, لأن ما ادعاه الزمخشري اعتراضا ليس كذلك, ولا يدخل تحت هذا الباب, حتى وإن نظرنا إليه بمقياس بياني -كما يقول ابن هشام- لأنه داخل في جملة مقول القول إما بالعطف على نعبد, وإما مرتبط بما قبله بعلاقة الملابسة (الحالية), فهو غير مستقل ولا منفصل عنه في كلا الحالتين فلا يمكن عزله عنه, لذا يحسن بنا -وبعد أن أجملنا القول سابقا في الاعتراض عامة- أن نتبين مفهوم الاعتراض البياني عند أهله حتى نعرف ما هو تصور الزمخشري للاعتراض من خلال قوله السابق, وتصور البيانيين عامة , وقبل هذا لابد من المرور على مفهوم الاعتراض النحوي لأنه بمثابة القاعدة والأساس لفهم النوع الثاني.

1- الاعتراض النحوي: نسبة إلى النحاة , وهوما كان بين متلازمين أو متطالبين أو ما كان بين جزأي كلام بينهما اتصال نحوي , وحدد ابن هشام تمثيلا بعض المواقع له بلغت ستة عشر موقعا[4] ؛ منها : بين الفعل ومرفوعه, وبين الفعل و منصوبه ... الخ , إذا ما استثنينا المثال السابع عشر فإنه من قبيل الاعتراض البياني كما سيأتي ايضاح ذلك, و لعل ابن هشام كان قاصدا هذا المزج , لأنّه لم يحدد في بداية كلامه أي النوعين كان يريد الحديث عنه, بل تكلم عن الاعتراض العام .

2- الاعتراض البياني: نسبة إلى البيانيين, و بالمقارنة مع الاعتراض النحوي و كما أشار إلى ذلك ابن هشام[5], من المفترض أنّ يكون ضابطه وحدّه هو توسط كلام بين جملتين مستقلتين بينهما اتصال معنوي , لكن ما مدى إلتزام البلاغيين بهذا الضابط ؟ , أما الإمام جلال الدين القزويني (ت739هـ) وبهاء الدين السّبكي (ت883هـ). فأضافا إليه شرطا آخر هو أن يكون لنكتة سوى دفع الإبهام حتى ينماز عن

---

[1] أبو حيان الأندلسي , تفسير البحر المحيط (1 / 404) .

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , ابن هشام الأنصاري (459/2)

[3] المصدر نفسه (2 / 459)

[4] المصدر السابق (2 / 446 وما بعدها)

[5] المصدر نفسه (2 / 453)

التكميل الواقع في وسط الكلام لهذا الغرض[1], ومن البيانيين من لا يقيد فائدة الإعتراض بما ذكراه, بل يجوّز أن تكون لدفع توهم ما يخالف المقصود وهؤلاء فرقتان:

- فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى, بل تجوّز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام أو يليه كلام غير متصل به معنى, وبهذا يشعر كلام الزمخشري السابقُ الذكرِ, وفي مواضع أخر من الكشاف, فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل, ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب جملة كان أو أكثر من جملة.

- وفرقة تشترط فيه ذلك, لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة, فالإعتراض عند هؤلاء تشمل من التتميم ما كان واقعا في أحد الموقعين في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى, ومن التكميل ما كان واقعا في أحدهما ولا محل له من الاعراب جملة كان أو أقل من جملة أو أكثر [2], هكذا تم عند البيانيين المزج بين الاعتراض وغيره من صور الإطناب أخرى هي : التكميل , و التذييل , و التتميم . من هنا وجب علينا عرض مفاهيم هذه المصطلحات و البحث عما يوجد بين صورها وصورة الاعتراض من تداخل وتماثل دفع إلى المزج بين هذه الظواهر الأسلوبية.

أما "التكميل فهو أن يأتى في كلام يوهم خلاف المقصود, بما يدفع ذلك التوهم, وهو ضربان, ضرب يتوسط الكلام..., وضرب يقع في آخره..."[3]. إذا كان هذا هو معنى التكميل, فلا يتفق تماما أن يجعل الضرب الثاني منه من قبيل الاعتراض, لأنّه يخالف شرطه, إذ لم يتوفر فيه الوقوع بين أجزاء متطالبة أو متصلة اتصالا معنويا أو نحويا. أمّا الضرب الأول منه, فإذا كان أقل من الجملة فليس باعتراض, لأن الاعتراض لايكون إلا كلاما, وشرط الكلام التركيب والافادة وأقل صوره للإفادة صورة الجملة وهو ليس كذلك, أمّا إذا كان التكميل كلاما مفيدا, فإن كان له محل من الإعراب فهذا يعني أنه متصل بما قبله غير منفصل عنه, أوكان الكلام الذي بعد التكميل منفصلا عن الذي قبله حتى إن كان هذا الأخير لا محل له من الإعراب, فإنّه لا اعتراض و الحالتين هاتين, لعدم توفر الاستقلالية التركيبية أو الإنفصالية النحوية في الوجه الأول, ولانعدام الاتصال والترابط بين الكلامين المتوسط بينهما في الوجه الثاني.

أما إذا توفر الاتصال و الترابط بين الكلامين والاستقلالية التركيبية للتكميل (عدم المحلية), فالذي يظهر أنه لاحاجة لأن يخرج هذا من الاعتراض بذلك القيد المعنوي, بل لنا أن نجعله نوعا من أنواع الاعتراض فنقول عنه: هو اعتراض بالتكميل أو (اعتراض تكميلي) وظيفته دفع التوهم .

---

[1] انظر : جلال الدين القزويني , الإيضاح في علوم البلاغة , دار إحياء العلوم , بيروت , ط4 , 1998 (ص194) . و بهاء الدين السبكي, عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح, تح : خليل إبراهيم خليل , دار الكتب العلمية , بيروت ط1 , 1422هـ (129/3).

[2] انظر : جلال الدين القزويني , الإيضاح في علوم البلاغة (ص 197) .

[3] السبكي , عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (ص127).

هكذا مع التتميم "وهو أن يؤتى –في كلام لا يوهم غير المراد– بفضلة تفيد نكتة"[1] ,"ويكون بالكلمة فأكثر"[2], ومع التذييل " الذي هو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد "[3]. إذا تحقق فيهما شرط الاعتراض صارا نوعا منه.

وبهذا تبين لنا أنه إذا تحقق لنا شرط الاعتراض الذي هو الإفادة أو الفائدة مع الاستقلالية النحوية له[4], مع اتصال ما يوجد على طرفيه من الكلام في أحد الأنواع الثلاثة السابقة صار نوعا من الاعتراض, كما اتّضح لنا أنّ أحسن تعريف يكمن وضعه للاعتراض البياني وضبطه به هو ما قاله ابن عاشور إنّ " الجملة المعترضة هي الواقعة بين جملتين شديدتي الاتصال من حيث الغرض المسوق له الكلام , والاعتراض هو مجيء ما لم يُسَق غرض الكلام له , ولكنّ للكلام و الغرض به علاقةً وتكميلاً"[5] . وكما اتضح لدينا أيضا:

أن مَن مزج بين التتميم والتكميل وبين الاعتراض لم يشترط في الاعتراض أن يكون جملة فأكثر, بل جوّز أن يكون أقل من ذلك كما لم يشترط فيه الانفصال النحوي عما سبقه أوعما لحقه من كلام. وأن

---

[1] المرجع السابق (ص128)

[2] السيد أحمد الهاشمي , جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع , ضبط : د.يوسف الصميلي . المكتبة العصرية – بيروت- ط1, 1420هـ , (ص 205) .

[3] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح , السبكي , تح : خ ابراهيم خ (ص 126) .

[4] وهو ما أثبته النحو الوظيفي مع أحمد المتوكل حيث ذهب إلى أن الحمل الاعتراضي: "هو أن يتخلل حمل آخر دون أن يشكل أحد الحملين مكونا من مكونات الحمل الآخر, ودون أن يُربط بين الحملين بعاطف" وإن كان هذا الشرط الثاني يمكن الاستغناء عنه بالشرط الأول؛ لأن العطف وجه من وجوه التعليق التي تجعل من الحمل المعطوف مكونا من مكونات الحمل المعطوف عليه.

وبعد أن نفى الاقتراحات المقدمة في إطار النحو التوليدي التحويلي من طرف "روس" والاقتراحات المقدمة في إطار النحو الوظيفي من طرف "زيف" لرصد خصائص الحمول الاعتراضية, اقترح تحليلا في إطار هذا الأخير لرصد خصائصه, تمثلت خطوطه العريضة فيما يلي:

1- تختلف الحمول الاعتراضية عن الحمول الذيول اختلافا يحتم إيجاد تحليل خاص لكل صنف[الحمل الذيل كخالد مسافر-أظن], لأن توسيع مفهوم الحمل الذيل ليشمل الضربين معا يؤدي إلى فقد معناه وقوته الإجرائية.

2- يشكل الحمل الاعتراضي داخل الجملة حملا مستقلا دلاليا وتركيبيا يمكن سقوطه بخلاف الحمل المدمج فلا يمكن ذلك؛ مثل: بلغ هندا أن أختها مريضة , فلا يمكن أن تقول: بلغ هندا .

3- لا يرتط الحمل الرئيسي والحمل الاعتراضي أي رابط.

4- تضطلع القواعد الموقعية المسؤولة عن ترتيب مكونات الجملة بموقعية الحمل المعترض في المكان المناسب وعلى هذا الأساس تكون بنية الجملة : خالد – أظن- مسافر هي [ج خالد [ج أظن]مسافر], وانتقل بعدها إلى إعطاء جملة من الاقتراحات لرصد خصائص الحمول الذيول. انظر: الجملة المركبة في اللغة العربية , منشورات عكاظ , ط1 , 1987 (صص 39....45).

[5] محمد الطاهر بن عاشور, تفسير التحرير و التنوير , الدار التونسية للنشر والمكتبة الوطنية الكتاب الجزائر , دط 1984 (671/1) .

من جعل التذييل والتكميل اعتراضا اعتراضا لم يشترط في الاعتراض وقوعه بين كلامين متصلين معنى, بل جوّز أن يكون في آخر الكلام.

وإلى هنا يبدو أنّ معنى الاعتراض قد اتضح جليا, وتميز منه نوعان نحوي وبياني, ومن أنواع البياني الاعتراض التذييلي والتكميلي والتتميمي, ولنا عودة إلى هذا مع مزيد ايضاح له في الفصل الآتي–إن شاء الله تعالى– عند دراسة الجانب الإبلاغي .

وبعد أن ظهر لنا هذا الفرق بين نوعي الاعتراض, آن لنا أن نسأل عن السبب الذي دفع إلى التمييز بين الاعتراض البياني والاعتراض النحوي؟.

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تكمن في النظر إلى مجال انشغال أصحاب كل نوع , فالبيانيون مجال انشغالهم المعنى (المضمون أو الغرض), فإذا اعترض المعنى الواحد معنى ثان و تخلله, فإنهم ينظرون إلى المعنى الثاني على أنّه معترض للأول, الذي تم بعد الثاني المتخلل له, فالمعيار المعتمد عندهم في تقسيم وتقطيع الكلام هو الشحن المعنوية المحمولة في المتتالية اللغوية, ويمكن أن نمثل في هذا المقام, بما أثر عن ابن هشام – عليه رحمة العلام– من عَدِّه قوله تعالى:"إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ"(البقرة 222) اعتــراضا بين قوله تعالى:"فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ"(البقرة 222)وقوله تعالى:"نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ"(البقرة223), معللا ذلك ومسندا إلى أنّ بين هذين الكلامين الأخيرين علاقة تفسير وبيان[1] , فواضح هنا أنّ مقياس تجزئة الملفوظ هو العلاقة الموجودة بين الشحن الدلالية لجمل هذا الملفوظ . وربما نُظِر في اعتبار معياره إلى أشياء أخرى خارجيةٍ لها اتّصال بالمعنى و تأثير فيه وفي فهمه, لكن ليست هي المعنى في حدّ ذاتها, فيجزئ الكلام باعتبارها, كاعتبار المبدع (المتكلم) مثل, كالمثال الذي ذكره ابن هشام ويمثل به البلاغيون كثيرا في كتبهم , فيقولون: إنّ قوله تعالى:"وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى"(آل عمران36) اعتراض بين قوله تعالى:"قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى" وقوله:"وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وِإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ", معللين ذلك بأنّ الاعتراض ليس من قول مريم – عليها السلام – المحكى عنها بل هو من قوله تعالى , فــ"يبدو في هذا الشاهد...أن مقياس تجزئة الملفوظ هو صحـــة نسبته إلى قائل واحـــد, وأنّ الاعتراض يعني تداخـــل حدثي قـــول من قائلين مختلــفين..."[2], ولا يعني ارتباطا معنويا بين كلامين. وربما عدّ الكلام اعتراضا باعتباره مذكــورا بين جملة أحداث متسلسلة هو ليس منها, كما عدّ قوله تعالى:" وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ" اعتراضا بين قوله تعالى:"قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ" وقــوله

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (2 / 453)

[2] د : عز الدين مجدوب , المنوال النحوي العربي ــ قراءة لسانية جديدة ــ (ص166).

تعالى:"فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى"(البقرة71-72-73). لأنــه أول القصة[1]... إلى غير ذلك من المؤثرات التي تم إدخالها في تحديد الاعتراض البياني .

أمّا النّحاة فمجال انشعالهم هو التركيب وصور تشكله, بالبحث فيه عن العلاقات التي تقييمها البنى اللسانية فيما بينها والتي يتخمض عنها مجرى تركيبي توليدي يُتَعرّف إليه بواسطة تقطيع الكلام إلى وحدات لسانية دنيا, والاعتراض عندهم هو ما " اعترض مجرى النمط التركيبي بما يحول دون اتّصال عناصر الجملة [أو الكلام] بعضها ببعض اتصالا يتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها , والجملة الاعتراضية في كلّ أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب "[2] , أو هو كلام ذو علاقات جديدة دخل ضمن علاقات سابقة عليه أحدث فيها شرخا و تفككا أدى إلى بعد المسافة بين أجزائها. فمقياسهم هو تجزئة الملفوظ إلى وحدات تركيبة نحوية .

فالتمييز- إذن - بين الاعتراض النحوي و الاعتراض البياني راجع إلى اختلاف المقاييس المستعملة عند كل فريق لدراسة الملفوظ وتجزئته.

أما وقد وصلنا إلى هذا الحد, فإنّه قد آن لنا أن نسأل غير مترددين: إلى أي مدى يمكن قبول هذه القسمة التي أنجبت هذين النوعين ؟ . وقبل الإجابة عن هذا السؤال, أقول ممهدا لها: إنّه عند التأمل الجيّد في العلاقة بين هذين النوعين لا نلحظ أنّ هناك علاقة تصادم أو نقاط تعارض بينهما, بل إنّ الاعتراض البياني يعد في حقيقة الأمر دراسة تكميلية لتغطية جوانب دراسة هذه الظاهرة الأسلوبية (الاعتراض), فنقطة بدايته من نقطة نهاية الاعتراض النحوي, مما يؤكد الصلة المتينة بين علم المعاني وبين النحو, وأنّ الأمر كما قال الدكتور تمام حسّان : أنّ "علم المعاني قمّة الدراسة النحوية أو فلسفتها"[3], إذن فالعلاقة بينهما علاقة تكاملية تدل على شمولية المناحي الدراسية للمنوال النحوي العربي ودقتها , وإحكام بناءه من حيث تحديده للدوائر الدراسية وضبطها حتى لا يكون هناك تداخل بينهما. والفرق الواضح الذي يمكن ملاحظته, يتمثل في أنّ الاعتراض النحوي محدود المواقع , معروف المواضع, لأن العلائق النحوية محفوظة ومعدودة , فيترتب على هذا أنّ مواضع هدمها واعتراضِ مجراها محدودةٌ معروفة , أمّا الاعتراض البياني فهو واسع النّطاق, رحب الآفاق, غامض المقياس, صعب القياس, طلق العنان, لا يحده مكان دون مكان, لأنّه يمتاز بمساحة شاسعة كشساعة مساحة علم المعاني .

وإذا كان الخلاف لا يحصل في مجال تصنيف الأول بحكم أنّ تصنيفه أو إحصاءه أو جرده يقوم على الناحية الشكلية اللغوية بالأساس, بحيث تكون العلائق النحوية هي الدليل على التركيب المَعْنِي بالعملية

---

[1] جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي, تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف, مكتبة الصفا-القاهرة, ط 1, 2004م (ص11).

[2] تمام حسان , البيان في روائع القرآن (116,115/1) .

[3] اللغة العربية معناها ومبناها (ص17) .

الإحصائية والوصفية, وهي الحدود التي تحمي الباحث من الزيغ, فلا يعتبر ما ليس من الاعتراض منه, أو لا يخرج منه ما ينبغي أن يكون داخلا فيه, قلت: إذا كان الأمر كذلك, فإن الاعتراض البياني أكثر صعوبة, ومهمة الوقوف عليه محفوفة بالمخاطر سيما في ظل تعدد المحامل الذاتية, فما قد يعده المفسر أو الباحث تركيبا اعتراضيا قد لا يرتضيه غيره, والمعنى ينعكس أيضا[1], ويضاف إلى هذا أن النص لا يقبل إلا أراء خاصة الخاصة من أهل العلم فما بالك بمن هم دون الخاصة, لذا فإني أقصر الدراسة على الاعتراض النحوي دون الاعتراض البياني, اللهم إلا تركيبين منه لأنهما يُفيدان الدراسة بنتائج مهمة بخصوص الظاهرة عموما.

وبعد أن تبينت لنا الصيغة التركيبية العامة للاعتراض نتطرق الآن إلى السمات التركيبية الخاصة بكل تركيب اعتراضي على حدة.

ما ألفيته في المدونة قيد الدراسة (سورة البقرة) من تراكيب اعتراضية نحوية أربعة وعشرين (ربيع الثاني صَفَرٌ) تركيبا, أضفت إليها تركيبين اثنين من تراكيب الاعتراضات البيانية–وهي حاضرة حضورا قويا في المدونة المختارة–لأنهما فرضا نفسهما على البحث من خلال وظيفتيهما الإبلاغيتين اللتين أدّياها. وبينما جاء جلّ هذه التراكيب مؤلفا من جملة واحدة, جاء تركيبان منه يتألف كل واحد منهما من جملتين, ولنبدأ بــ:

مُحَرَّمٌ – **ما جاء بجملة واحدة :** توزعت هذه الجمل على نوعَيْ الجملة المعروفَيْنِ : الاسمية و الفعلية .

مُحَرَّمٌ– أ: **الجمل الاسمية:** واختلفت أنواع هذه الجمل طولا وقصرا, وتمددا وانكماشا, فكان منها البسيطة وهي الغالبة, والكبرى وهي قليلة .

مُحَرَّمٌ – أ– مُحَرَّمٌ: **الجمل الاسمية البسيطة:** وهذه بدورها توزعها نمطان تركيبيان انماز الثاني منهما عن الأول بدخول الناسخ عليه:

❖ ***الجمل الاسمية البسيطة غير المنسوخة:*** توزعت على أربعة أشكال اتّحدت في أصل الوضع الاسمي واختلفت في مدى ما انفتحت عليه من عناصر مكملة, وفيما يلي ذكر لأشكالها مرتبة حسب تراكم المكملات فيها:

– الشكل مُحَرَّمٌ : مبتدأ (اسم إشارة) + خبرا (جمع تكسير) +مضافا إليه (ضميرا متصلا).

ممثلا في قوله تعالى:" ... تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ... " (البقرةمُحَرَّمٌ مُحَرَّمٌ مُحَرَّمٌ), أول ما يطالعنا في هذه الجملة اسم الإشارة المشار به إلى معنوي عدولا به عن الأصل فيه, لأنّ الأصل في الإشارة أن تكون للمحسوسات والملموسات[2], مما يعني سلوك طريق إحضار مالا يدرك بالحس والمشاهدة فيمثل قبالة قوة المخاطب

---

[1] انظر توضيح ذلك أيضا في الفصل الثالث عند دراسة الوظائف الإبلاغية للجملة الاعتراضية في هامش الصفحة الأولى.

[2] انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 202) .

التصويرية ليتم بعدها إلقاء الفائدة والحكم إليه, لأجل أن تتآلف أجزاء الخطاب تآلفا حضوريا, تقوي معه سلطة الخطاب على القارئ [1], بالإضافة إلى أنّ هذا يحدث في نفس الملتقى تداعى للمعاني المتصلة بمعنى لفظ المشار إليه وتناميها في ذهنه , فيصل به الأمر إلى أن يستدعى جميع المعاني القريبة من "الأماني" من مثل:الأخيلة, هواجس, ظنون, أباطيل, ادعاءات, أكاذيب, ترهات , ... الخ, كما أنّها تشعر هنا بمعية السياق بالتحقير والتسفيه المشرَيَين بالاستهزاء منهم, كقول المشركين في نبينا–صلى الله عليه وسلم–وحاشاه:" أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً " (الفرقان ﴿٤١﴾) مثل هذا في القرآن كثير, يأتي بعد هذه الإشارة الخبر مضافا إليهم "أمانيهم" لتفيدنا هذه الإضافة قيمة تعيينية لهذه الأماني, على أنها " أماني لهم", أو "أماني منهم", وإن كان النحاة لا يجيزون تقدير " مِنْ " هنا, لأن المضاف إليه ليس جنسا للمضاف[2], والحقيقة أنّه إن زعمنا أن الإضافة لا تكون إلا على تقدير حرف, فلا ينبغي أن نقيّد أو أن نضع شرطا لذلك الحرف المقدر, بل نجعل الحَكَم الأول و الأخير في هذا التقدير هو المعنى[3], فإذا طلب المعنى تقدير "من" قدرناها, وإذا طلب تقدير "اللام " قدرناها, و إن احتملهما معا قدرناهما. ومهما يكن فالمضاف اكتسب تعريفا من المضاف إليه الذي جاء ضميرا ليلعب دور شدّ الأنساق التركيبية, فلا يبقى التركيب الاعتراضي شاردا عن الجو النصي دخيلا عليه لغياب الرابط العاملي لأن الجملة مفصولة نحويا عن كلام السابق و اللاحق, وجاء المضاف جمعا (جمع تكسير) رغم أنّ الأمنية واحدة واسم المشار به دال على ذلك, لدلالة على شدة تمنيهم وقوة تأكد ذلك في نفوسهم, أو لدلالة على كثرة تردد الأمنية في نفوسهم وتكررها فيها, وربما حمل الجمع هنا باعتبار قائلها[4], وكلّها احتمالات واردة .

---

[1] انظر : د/محمد عبد المطلب , البلاغة العربية –قراءة أخرى –, الشركة المصرية العالمية , ط 1 , 1998(ص231). و النواري سعودي , بنية الخطاب القرآني في السور المكية – دراسة وصفية تحليلية – (ص87).

[2] يرى النحاة أن الإضافة تكون بتقدير :1- "في" وضابطها أن يكون المضاف ظرفا للمضاف إليه , و قد أغفلها جل النحويين كما يقول ابن مالك .

2- "من" وضابطها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه , أي جنسا له .

3- "اللام" فيما سوى الحالتين السابقتين.

انظر : شرح التسهيل (221/3...223) , وحاشية الصبان على شرح الأشموني (358,357/2) , و شرح ابن عقيل (24/3) .

[3] يقول د/فاضل صالح السامرائي:" و مما يدل على ضعف مذهبهم أن الأَوْلى أن يكون التقدير أحيانا على غير ما ذهب إليه النحاة, وذلك نحو قوله تعالى: " يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ واللّهُ مُحِيطٌ بِالْكافِرِينَ " (البقرة 19)فهو على تقدير اللام عندهم, وتقدير (من) أرجح و أولى, أي: حذرا من الموت, وهم لا يقدرونه بـــ (من) لأن المضاف إليه ليس جنسا للمضاف, وكذلك "هربت خوف سعيد " فهو على تقدير اللام عندهم, وتقدير (من) أظهر في المعنى, أي خوفا من سعيد, ونحوه قوله تعالى:" أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللّهِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ " (البقرة 161) فهم يقدرونه باللام و تقدير (من) أظهر في المعنى أي لعنة من الله وهم يمنعون تقديره بـــ(من) لأن المضاف إليه ليس جنسا للمضاف, ومثله قوله " غُفْرَانَكَ رَبَّنَا " (البقرة 285) و معناه غفرانا منك و وليس غفرانا لك وكذلك قولنا " هو أكبر القوم" و" أفضل الطلاب " فإن تقدير (من) قيه أولى من اللام أي أكبر من القوم و أفضل من الطلاب". معاني النحو (121,120/1)

[4] انظر : شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي , روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (359/1) .

– الشكل صَفَرٌ : مبتدأ (اسم معرفة) + خبرا(اسم تفصيل) +جارا ومجرورا .

وذلك في قوله تعالى:" ... وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ..."(البقرةمُحَرَّمٌ رَمَضَانُ مُحَرَّمٌ), هنا جاءت جملة اسمية بسيطة تعلق بخبرها جار ومجرور, وجاء هذا الخبر اسم تفصيل لعقد المفاضلة بين الفتنة والقتل من جهة الشدة و أنه لا يدانيها فيها, بـــل وأثبت لهـــا مطلق الشدة وعمومها بحذف المتفاضل فيه, لأنّ ذهن المخاطب يذهب إلى تقدير جميع معاني الشـــدة مـــن: فساد , بلاء , هرج , مرج ... الخ.

– الشكل رَبِيعٌ الأَوَّلُ: واو الاعتراض+ مبتدأ(اسم استفهام)+ خبرا(اسم تفضيل)+جارا ومجرورا+مكملا (تمييزا)

قوله تعالى:"... وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ صِبْغَةً ..." (البقرةرَجَبٌ رَبِيعٌ الأَوَّلُ مُحَرَّمٌ).ما يلحظ على هذه الجملة تسلط اسم استفهام عليها صبغها بتنغيمه مخالفة لنغمة التركيب المعترض فيه, فحقق بذلك استقلالية زائدة إضافة إلى الاستقلالية التركيبية, وكانت لهذا الاستفهام الصدارة حتى يعلم المخاطَب أنّه ليس بصدد معنى مألوف (الإخبار) بل هو بصدد استفهام فيستعد لذلك, لكن بالمضي في تتبع البنى التركيبية نجد الاستفهام يخرج عن معناه, ليتقمص معنى النفي, وذلك لأنه طلبت المفاضلة بين حسن بلغ الغاية في الكمال وحســـن مزعوم موهوم, مما يوحي بأنّ اسم التفصيل لم يُرَد منه معناه الحقيقي, إنما قصد به المبالغة, وتوسيع الهوة بين الحسنين, حتى تنمحي المقارنة بينهما تماما, بهذا تتحول البنية التركيبية في مستوى العمق إلى " لا أحد أحسن من الله صيغة", عدل عنها إلى التركيب الموجود بغية الإنكار على من يقول ذلك وهم النصارى[1], ونفهم من السياق أن المفاضلة جرت بين الصبغتين على تقدير:" لا صبغة أحسن من صبغة الله " ثم حولت الصبغة إلى تمييز[2] "ومن أحسن من الله صبغة " لإيقاع النفي مرتين: نفي الحسن عن غير الله و نفي الحسن عن غير صيغة الله, وإثبات الحسن لله مرتين: إثبات الحسن لله وإثبات الحسن لصبغة الله.

– الشكل رَبِيعٌ الثَّانِي : واو الاعتراض + مبتدأ (اسم الجلالة) + خبرا (اسم فاعل) + مفعولا لاسم الفاعل (اسما موصولا عاما) + صلة جملة فعلية كبرى[3][(فعل ماضي ناقص)+ضميرا متصلا(اسمها) +[خبر جملة فعلية صغرى =فعلا مضارعا+ضمير الواو (فاعلا)] .

---

[1] انظر : أبو جعفر محمد بن حرير الطبري , تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن , دار الكتب العلمية–بيروت , ط 3 , 1420هـ , (1/ 622).

[2] وهو تمييز محول عن مبتدإ, قال أبوحيان :" وقلما ذكر النحاة هذا التمييز المنقول عن المبتدإ " . النهر الماد من البحر المحيط , تح : د/عمر الأسعد , دار الجيل , ط1 , 1995 (212/1) . التمييز المحول من الأنماط التحويلية في النحو العربي , انظر تفصيل المسألة في كتاب : من الأنماط التحويلية في النحو العربي , د/محمد عبد اللطيف حماسة , دار غريب , 2006 , ص(25 ... 29) .

[3] و هذا على رأي ابن هشام , انظر: مغني اللبيب (431/2). وإليه ذهب الدكتور فخر الدين قباوة , انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ص19. أمّا الدكتور تمّام حسّان فيرى أن الناسخ في مثل هذه الحالة فعل نقل إلى أداء دور الأداة فهو مثلها, والأداة كما هو معلوم لا اعتبار لها أثناء التصنيف , انظر : البيان في روائع القرآن (1/ 58) . وعلى هذا يكون هذا النوع من الجمل الاسمية. ومهما يكن فإن

قوله تعالى:"... وَاللّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ "(البقرة﴿٧٢﴾). دل بناء الجملة الاسمية على وقوع ذلك

فعلا[1], يزيد من تأكيد هذا الزعم وقوع اسم الألوهية في أولها إذ السيطرة المطلقة له, وكل مذكور أمامه في حكم المقطوع بوقوعه,كما أن ذكره في هذا الموضع يسلب من غيره القوة والتدبير والسلطان لينفرد بهم سبحانه وتعالى[2], جـــاء الإخبار عنه باسم الفاعل الذي يحوي معاني الفعلية ومقومات الحركية , التي هي في الأصل من خصائص الفعل, لكنها حركية دائمة مما دفع ببعض المحدثين إلى القول بأنه فعل[3], هذا منتقض بالنظر إلى مواقعه الإعرابية وخصائصه البنائية, وانصرف عن التعبير بالفعل إليه, "لأنه يدل على الثبوت , والفعل يدل على التجدد والتكرار , ولا تكرار , إذ لا تجدد فيها لأنها قصة واحدة "[4] (قصة قتيل بني إسرائيل), واشرب معنى الاستقبال بقطعه عن الإضافة رغم وقوعه في المضي لحكاية ما كان مستقبلا وقت التدارؤ [5] , ثم جاءت بعده ما الموصولة معمولة له وسبب الايتان بها دون التعبير بالمصدر حتى يتوافق ذكر صفة الإخراج مع صفة الكتم ليكون ذلك أبلغ في التعبير عن المعنى .

- **الجمل الاسمية البسيطة المنسوخة:** دخل تحت هذا النوع نمطان, كل نمط ضم شكلا واحدا من أشكال التعبير هو:

- **الشكل ﴿٢﴾: واو الاعتراض+ما الحجازية+اسم "ما" (لفظ الجلالة)+حرف جر زائد+خبرا مجرورا لفظا(اسم فاعل)+حرف جر+اسما موصولا عاما+صلة (جملة فعلية بسيطة=فعلا مضارعا+فاعلا ضميرا متصلا).** قوله تعالى:" ... وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ"(البقرة﴿٧٤﴾). تصدرت هذه الجملة بأداة قامت بسلب النسبة بين المسند والمسند إليه على سبيل الإطلاق والدوام, أو قامت بتعرية الاسم الأول (اسم الجلالة) عن معنى الخبر المجـــرور بحرف الجر الزائد المفيد توكيد شحنة النفي , تعلق بهذا الخبر اسما موصولا عاما لدلالة على العموم, فجاء نفي الغفلة عن الله تعالى مؤكدا وعاما ومطلقا .

- **الشكل﴿٣﴾: لا النافية للجنس +اسمها(اسما مفردا نكرة) +خبرها (محذوفا)+ أداة استثناء ملغاة(إلاّ) +بدلا من الضمير المستتر في الخبر, أو بدلا من " لامع اسمها "**. وتمثل هذا الشكل في الكلمة

الخلاف حول هذه المسألة على حسب ما يبدو أنه لا يعدو أن يكون شكليا, لأن هذا القول أو ذاك لا يغيران شيئا من العمليات التحليلية لمثل هذه الجمل, والنتائج التي يصل إليها صاحب القول الأول حتما يصل إليها صاحب القول الثاني.

[1] انظر : الآلوسي , روح المعاني (293/1).

[2] انظر : النواري سعودي , بنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص77).

[3] انظر : مهدي المخزومي , في النحو العربي – نقد وتوجيه – (ص126) . وقد ذهب إلى هذا القول الكوفيون من قبل .

[4] انظر : أبي حيان , البحر المحيط (1/ 259).

[5] انظر : الزمخشري , الكشاف (153/1) .

الطيبة كلمة التوحيد"... لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ..."(البقرة). كان فيه سلب النسبة بين الحكم والمحكوم عليه بواسطة "لا" التي هي لنفي الجنس؛ لأنها ضمت إلى نكرة غير مفصولة عنها وهو لفظ"الإله"[1], "الذي هو من أسماء الأجناس , يقع على كل معبود بحق أو باطل"[2] . وجاء "على وزن فِعَال بمعنى مَفْعُول ككتاب بمعنى مكتوب "[3], و"اشتقاقة من أَلَهَ كعَبَدَ , إلاهة , كعِبَادَة ..."[4] , فمعناه :لا معبود , أما خبرها فقد قرر النحاة جواز إسقاطه إذا كان مدلولا عليه بالسياق[5] , معلوم بأنه في عهده – صلى الله عليه و سلم- كثرت المعبودات لكن كلها عبدت بالباطل و الظلم و الطغيان والتعدي , فنفى الله تعالى عنها أحقية هذه العبادة , وعلى هذا يقدر الخير "حَقٌّ" , ثم أثبت هذه الأحقية وحصرها لنفسه تبارك وتعالى-هو لذلك أهل- بقوله "إلا هو", "و قدم النفي على الاثبات لعرض نفي الشركاء والأنداد و إثبات التوحيد "[6].

- أ- : **الجمل الاسمية الكبرى:** وانضوى تحت هذا النوع نمطان اثنان, اتفقا في عدد العناصر واختلفا في هيئتها وترتيبها وهي على النحو الآتي :

النمط: قد جاء هذا النمط على شكل:"**خبر مقدم (مصدر) +جارا ومجرورا+مبتدأ مؤخرا جملة مصدرية كبرى [(همزة تسوية)+ج فعلية بسيطة(فعل + فاعلا + م به)+ حرف عطف (أم المتصلة) +حرف جزم ونفي (لم) +ج ف ب أخرى]** " . وهو قوله تعالى: "... سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَآنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُم ..." (البقرة), قدم الخبر في هذا التركيب لغرضين اثنين هما :

- غرض بلاغي: عناية المخاطِب ببيانه وتعجيل مضمونه .

- غرض تركيبي: وهو طول المبتدأ الذي قد ينسي الخبر أو يغطي عليه حيث تركب من جملتين عطفتا بـ: أم المتصلة وصدرتا بهمزة أصلها للاستفهام لكن باجتماعها مع " أم " و" سواء " جعلاها دالة على التسوية المتضمنة لمعنى الحرف المصدري حيث جردت الفعل بعدها عن النسبة والزمان , فصار بمنزلة المصدر أو بمنزلة قولك :"سواء عليهم إنذارك وعدمه "[7].

---

[1] يشترط النحاة لعملها ستة شروط : 1- أن تكون نافية .2- أن يكون المنفي بها الجنس .3- أن يكون النفي نصا في ذلك .4- ألاّ يدخل عليها جار .5- أن يكون اسمها وخبرها نكرة .6- ألا يفصل بينها و بين اسمها أي فاصل . انظر : ومغني اللبيب (1 / 264 , 265 , 266) شرح التسهيل (2 / 53 , 54) , وشرح ابن عقيل (2/ 5 , 6).

[2] الكشاف (6/1) .

[3] أبو حيان الأندلسي , النهر الماد من البحر المحيط (69/1).

[4] الآلوسي , روح المعاني (59/1).

[5] انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (266/1) , وقال ابن مالك في الألفية :

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر , الباب المقصود في النظم هو باب لا النافية للجنس .

[6] أبوحيان , البحر المحيط (463/1).

[7] هذا أحد المواضع الثلاثة التي تسبك فيها الاسم من الفعل بغير حرف سابك .

النمط صفر: ودخل تحته شكلان, اتفقا اتفاقا شكليا يكاد يكون تاما لولا زيادة التركيب الثاني بالمضاف إليه وهما قوله تعالى:"...وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ (البقرةجمادى أول شوال صفر),ومن قوله تعالى:"...وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِــرِينَ"(البقرةربيع ثان جمادى ثان صفر), ونمطهما التجريدي فهو :

واو الاعتراض + المبتدأ (لفظ الجلالة) +الخبر جملة فعلية بسيطة [أداة نفي(لا) + فعلا مضارعا + فاعلا (ضميرا مستترا)+م به] . ونلمس في هذين التركيبن إنزياح النفي إلى الجملة الصغرى التي تمثل خبرا (مسندا) للجملة الكبرى (الجملة الاسمية), أما في الجملة الفعلية فلا يكون النفي إلا مصدرا, لأن المسند لا يكون إلا كذلك, مما يوضّح لنا أن النفي في الجملة لا يتسلط في الحقيقة إلاّ على المسند فقط[1], جاء هذا النفي بـــ"لا" التي هي لنفي المستقبل, لكنها في هذا السياق تجردت من اختصاصها بالزمان؛ لأن الله لا يحب الفساد ولا يهدي الكافر على الدوام في الأزمنـــة كلّها, نعوذ بالله من الاتصاف بما يبغض الله . إلى هنا انتهت الدراسة التركيبية للجمل الاسمية لنتقل بعدها إلى دراسة الجمل الفعلية.

محرم–**ب: الجمل الفعلية:** إنّ ما تميز ت به الجمل الفعلية بمقارنتها مع شقيقتها السابقة قلّت أنماطها, فقد أفرز الإحصاء عن وجود ثلاثة أنماط:

النمط الأول: اندس تحت هذا النمط الجمل الفعلية ذات الطبيعة التركيبية المألوفة للجملة الفعلية أو ما يمكن تسميته بالصورة الأصلية لهذه الجملة, وهي: (فعل + فاعل+ م به(مع الفعل المتعدي)).

وظهر في ثلاثة أشكال هي:

– الشكلمحرم: **الفاء (الفصيحة**[2] **أو الاستئنافية)+حرف نصب ونفي(لن)+فعلا مضارعا+ فاعلا(اسم الجلالة)+م به+ مضافا إليه (ضميرا)**. قوله تعالى:"...فَلَن يُخْلِفَ اللّهُ عَهْدَهُ..."(البقرة شوال شعبان).

– واختلف في هذه الجملة على أقوال ثلاث : محرم– على أنها جواب شرط مقدر

صفر– أو هي دليل الشرط وجزائه معا

والموضعان الآخران هما : 1– وقوع الفعل بعد ظرف الزمان . 2– وقوع المضارع بعد الفاء و الواو في الأجوبة الثمانية . انظر : الأشباه و النظائر في النحو (259/1) .

[1] انظر : د/محمد عبد اللطيف حماسة , بناء الجملة العربية (ص280 , 281) .

[2] وتسميتها بذلك من باب المجاز العقلي, لأنها أفصحت عن شرط مقدر كما أشار إلى ذلك الزمخشري, انظر الكشاف (144/1), أما أبو حيان فأنكر هذا , وعلل ذلك بأنه لم يثبت في كلامهم حذف فعل الشرط و الأداة معا , كما أنكر أن تكون هذه الفاء فاء المعطوف عليه المحذوف مع الفاء العاطفة المتصلة بالمعطوف , وذهب إلى أن مثل هذه الفاء عاطفة على محذوف جملة , هذا قوله في الفاء الفصيحة [, انظر : البحر المحيط (209/1) و (227/1) , وانظر أيضا : النهر الماد (128/1)] . أما قوله في إعراب الجملة المقصودة من الآية الكريمة فنجده ينقل قول ابن عطية التالي :" " فَلَن يُخْلِفَ اللّهُ عَهْدَهُ " اعتراض أثناء الكلام " , ثم يضيف قائلاً: "كأنه يريد أن " أم يقولون"معادل لقوله "قل اتخذتم" فصارت هذه الجملة اعتراضا بين المتعادلين فلا موضع لها من الإعراب ", دون أن يتعقبه كما هو مألوفا عليه . انظر: المرجعين السابقين (278/1), (154/1) على التوالي.

رَبِّعَأَوَلَ – أنها جواب استفهام تضمن معنى الشرط

يمكن إرجاع أصل منشإ هذه الأقوال الثلاثة إلى محاولة تفسير الفاء في بداية الجملة , وهي كما نلاحظ أنها تفسيرات اعتمد النظرة المعنوية فقط في تفسير هذه الفاء , لهذا نجد فخر الدين قباوة يقول :" الحق أن هذه الفاء إنما فســـرها البيانيون كذلك , وليس النحو ملزما بما يذهب إليه علم البيان , فالفاء الفصيحة هي من الزاوية النحوية لم تخرج عن معنى السببية, وقد تكون عاطفة..., وقد تكون استئنافية..."[1] كما هي في هذا الموضع, أما عن البنية التركيبية, فإن الجملة تألفت من:"لن"وهي آكد في النفي من غيرها, وتستعمل لنفي المستقبل ويختص دخولها على المضارع فقط كما في الآية , وجاء التعبير بلفظ الألوهية دون لفظ الرب ؛ لأن الايمان بعدم إخلاف الله وعـــده وعهده من الإيمان بالألوهية , كما أضيف إليه العهد تأكيدا لهذا .

– **الشكلصَفَرَ: واو الاعتراض+فعلا مضارعا+فاعلا (ضميرا متصلا).** ممثل في قوله تعالى:"...وَلَن تَفْعَلُواْ..."(البقرةرَبِعَثَانَصَفَرَ), و"لن" هنا أدّت المعنى الذي أدته في التركيب السابق وانضمت إلى الفعل المضارع الذي منح الجملة الصفة التجددية, أي كلما خطر على بالهم التحدي جاء النفي سالبا القدرة منهم.

– **الشكلرَبِّعَأَوَلَ: فعل مضارع+فاعلا ضميرا مستترا+م به(ضمير المخاطب المتصل)+جارا و مجرورا**.قوله تعالى:"..يَعِظُكُم بِهِ..."(البقرةمُحَرَمَرَبِّعَأَوَلَصَفَرَ). جاء الفعل المضارع دالا على الاستمرار والتجدد, لأن وعظ الكتاب للمؤمنين دائم لا يتوقف ولا يحد بزمان أو مكان, وهو ما يرجح كون الجملة الاعتراضية لا حالية؛ لأن الحالية مقيدة بزمان عاملها.

النمط الثاني: وهو نمط محول عن النمط الأصل, خضع فيه العنصر الأول (الفعل) لقانون تحويلي متمثل في التغيب؛ إما دون عوض صيغي يقوم مقامه كالمصدر المنصوب بفعل محذوف, وإما بعوض صيغي يظهر في المستوى السطحي على أن الفعل مغيب في المستوى العميق[2] كما في النداء, والسياق هو الذي يميز بين

---

[1] إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص66) . هذا الرأي قال به ابن هشام من قبله حين ذهب إلى أن الفاء الفصيحة تفسير معنى لا تفسير إعراب . انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (190/1) .

[2] يقول محمد حماسة عبد اللطيف :" نستطيع القول بأن منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجا يقوم على افتراض " بنية عميقة " لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح , ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة تبدت في معالجتهم , و" بنية سطحية " لم يعبروا عنها بهذا المصطلح , ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم , وتعاملوا مع عدد من القوانين التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة إلى البنية السطحية , ويمكن أن نطلق على هذا التحويل لديهم أنه تحويل عفوي قائم على دقة النظر للأمور " اهـــ. من الأنماط التحويلية في النحو العربي (ص38), وانظر : (ص30) . أما تمام حسان فيرى أن هذا من مواطن الإساءة عند النحاة يقول :" ولقد يسيء النحاة في بعض الحالات فهم دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون النظر إلى القيم الأسلوبية للجملة , وقد حدث ذلك بصورة خاصة في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء والتي عدوها منصوبة بواجب الحذف تمسكا منهم بفكرة العامل النحوي ", لأن هذا في نظره يقلب المعنى رأسا على عقب فيتحول إلى خبر بعد أن كان للإنشاء , ويرى أنه يكفي في هذه الحالة ونحوها أن نعرب المصدر

هاتين الحالتين بفعل قيود دلالية تفرض تصور بنية باطنية لما هو ظاهر, هذا السلوك تسلكه الصياغة اللغوية لتحقق لنفسها " البعد عن الوضوح الكامل؛ لأن مثل هذا الوضوح في الخطاب الأدبي يبعده عن كثافته, ويعود به إلى الشفافية, مما يعني احتماله للعبثية الصياغية, ومن هنا يكفي أن تشحن الصياغة بمؤثرات مقالية أو خيالية تسمح بغياب بعض الدوال المعبر عنها "[1] . وعليه فالتقدير ضرورة تفرضها الجمالية الإبلاغية على الصياغة أثناء تأليف الكلام, وكلا النمطين المشار إليهما آنفا تَمَّ إحصاء أشكال لهما في المدونة:

النمط صَفَرٌ—مُحَرَّمٌ: حذف على نية العوض: ودخل تحته شكلان متماثلان بينهما اختلاف طفيف:

– الشكل الأول : ونمطه التجريدي هو: **حرف النداء محذوف+ منادى(اسم إشارة)**, هؤلاء من قوله تعالى:"ثُمَّ أَنتُمْ – هَــؤُلاء – تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ "(البقرة جُمادى أول شَعبان) في أحد أوجه إعرابها إذا قدر قبلها حرف نداء محذوف[2] , وقد جاءت تحولات هذه البنية نحو العمق كما يلي:

باتجاه | – هؤلاء

العمق | – يا هؤلاء | **السطح**

منصوبا على معنى الإنشاء . انظر : البيان في روائع القرآن (21,20/1) . الاختلاف الحاصل بين الباحثين في تقيم النظرة النحوية العربية راجع إلى اختلاف المنهج المتأثر به, فتمام تأثر بالمنهج الوصفي, في حين أن حماسة يظهر عليه التأثر بالمدرسة التشومسكية. في حين يبقى تقيمها بمبادئها وأصولها التي تبنتها مغيبا نوعا ما .

[1] د/محمد عبد المطلب , البلاغة العربية – قراءة أخرى – (ص218) .

[2] والأوجه التي وردت في الآية يلخصها أبو حيان [انظر : البحر المحيط (295/1)]في خمسة أوجه هي :

1- أنتم : مبتدأ و هؤلاء : خبره , وهو المختار عند أبي حيان , وأحد الوجهين المتجهين عند الطبري [تفسير الطبري (441/1)].

2- أنتم خبر مقدم , وهؤلاء مبتدأ مؤخر وهو قول الشيخ ابن عطية الأنصاري (ت528هـــ)

و" تقتلون " في الوجهين السابقين حال , وهي المقصودة بالإخبار أو الإبلاغ عند الفريقين .

3 – هؤلاء موصول بمعنى الذين , قاله الزجاج [انظر تفسير الطبري (23/2)] .

بقي الوجهان المشار إليهما في المتن هما :

4 – هؤلاء منادى محذوف منه حرف النداء , وقال به الزجاج و القُتَبِـــي [وانظر أيضا الجامع لأحكام القرآن المسمى بتفسير القرطبي , لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي , تح: عبد الرزاق المهدي , دار الكتاب العربي-بيروت ,دط 2006 (23/2)] .وهو الوجه الثاني المتجه عند الطبري , انظر تفسير الطبري (440/1)

5 – هؤلاء منصوب على الاختصاص بأعني أو أخص و وهو قول ابن كيسان و غيره .

وحكى الآلوسي وجها سادسا هو: أن "هؤلاء" تأكيد لغوي لـــ"أنتم" فهو إما بدل منه أو عطف بيان عليه [انظر روح المعاني (312/1)], وهو ما أزعم به الطبري بعض البصريين قائلا:" وزعم بعض البصريين أن هؤلاء توكيد و تنبيه لـــ"أنتم" معللين ذلك بأنهما كناية عن أسماء المخاطبين [تفسير الطبري(441/1)]. والذي يرجح الوجه الرابع والخامس "أن الأصل الأخبار أن تكون بين المخبر والمخبر عنه تخالف في المفهوم واتحاد في الصدق في الخارج وهو المعروف عند المناطقة بحمل الاشتقاق نحو"أنت صادق", ولذلك لزم اختلاف المسند والمسند إليه بالجمود والاشتقاق ولا تجدهما جامدين إلا بتأويل"[تفسير التحرير والتنوير(586/1)]. هنا يمكن جعل "تقتلون" هو الخبر, لأنه هو المقصود بالكلام, وإعراب "هؤلاء"على ما ذكر في الوجهين, بذلك نكون قد راعينا الناحية الشكلية والمعنوية معا.

– أدعو هؤلاء **باتجاه**

وهذا على القول بجواز حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة, وإلا ففي المسألة خلاف, فالبصريون منعوا ذلك وحجتهم " أن الأصل "هذا" أن تشير به لواحد , فلما دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه و ألزمته إشارة النداء فصارت عوضا من نزع الإشارة"[1] , فلا يمكن حذفه , أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز ذلك وتابعهم ابن مالك في الأَلْفِية وفي شرح التسهيل وذكر في هذا الأخير خمسة شواهد على صحة ذلك, منها قول ذي الرمة, وهو مطابق لما جاء في الآية تماما, إنما وقع الاختلاف في تقديم المبتدإ و تأخير الخبر:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لها قال صاحبي بمثلِكَ – هذا – لَوْعةٌ وغرامُ [2]

والتقدير : بمثلك – يا هذا — لوعة و غرام .ويكون مقياس الترجيح, في مثل هذا, السماع الصحيح, أما عن سبب الحذف فيمكن أن يقال فيه أمران هما:

أ/استغناء بدلالة الكلام عليه فَطُوِي ذكره .

ب/لإفادة الإيجاز و الاختصار , يشهد لهذا الغرض المقارنة بين قوله تعالى :" قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي..." (الأعراف﴿١٥٠﴾).و قوله تعالى :" قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَاخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي... "(طه﴿٩٤﴾), ففي الآية الأولى لما كان الموضع مقام السرعة حذفت الياء منه للإيجاز و الإختصار, ولما كان الموضع في الآية الثانية موضع بسط و إطالة أثبتت, والسياق القرآني للآيتين يشهد على ذلك[3]. –**الشكل الثاني: حرف النداء محذوف+منادى منصوبا+مضافا إليه**.وورد هذا التركيب اعتراضا في أربعة مواضع في الآية﴿٢٨٦﴾, وفي الآية﴿٢٠١﴾, وفي الآية﴿٢٥٠﴾مرتين, من سورة البقرة, وهو قوله تعالى:" رَبَّنَا", وقد تألف مما تألف منه الشكل الأول, وزيد فيه المضاف إليه منسوبا إلى الرب نسبة تشريف وتكريم له .

النمط ﴿٢﴾: حذف ولا عوض يدل عليه: ورد أيضا تحت هذا النمط شكلان هما:

–**الشكل الأول:∅+مفعولا به,** ويمثله قوله تعالى:"...هَؤُلَاءِ..."(البقرة﴿٨٥﴾)على وجه آخر في الإعراب[4]. وهو أن يكون لفظ "هؤلاء" تخصيصا للمخاطبين لما نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون فيكون إذ ذاك منصوبا بأعني أو أخص[5], لكن معظم النحاة نصوا على أن التخصيص لا يكون بأسماء

---

[1] السيوطي , الأشباه و النظائر في النحو (297/2). انظر كذلك : البحر المحيط , أبي حيان (290/1) ,حاشية الصبان على شرح الأشموني (202/3).

[2] انظر : شرح التسهيل (3 / 386 , 387.).

[3] انظر : د/فاضل صالح السامرائي , معاني النحو (4 / 323)

[4] انظر هامش الصفحة السابقة .

[5] انظر: روح المعاني (1 / 312) , البحر المحيط (1 / 290)

الإشارة[1] . وفي الحقيقة أنّ أسلوب الاختصاص صورة فرعية عن النداء, إلا أنه يحذف منه حرف النداء لا على نية تقديره, يقول الدكتور محمد عبد المطلب بعد عرضه للصور التي يتركب وفقها أسلوب الاختصاص:"فكل هذه التراكيب تدخل منطقة النـــداء وليست بنداء"[2], ومادام أن اسم الإشارة ينادى فإنه يجوز فيه التخصيص .

-**الشكل الثاني: ∅+مفعولا مطلقا+مضافا إليه.** ويمثلها قوله تعالى:"...سُبْحَانَهُ ..."(البقرة) كلمة سبحان قيل إنها مثنى مفردها "سبحا"[3] , وذهب جماعة إلى أنها علم للتسبيح, أي اسم وضع موضع المصدر[4] , غالبة النحاة ينصون على: أنها مصدر, فعله "سبح" مخففـــا ومعناه : التتريه والتبرئة و المحاشاة[5], ولا يستعمل إلا مضافا وهو هنا مضاف إلى اسم الجلالة (مفعوله), والعامل فيه فعله المضمر وجوبا[6], سبب الإضمار هنا والتعبير بالمصدر , لأن المصدر يدل على حدث مطلق غير مقيد بزمن ولا متعلق بفاعل معين , فتتريه الله ﷻ مطلق لا يتقيد بزمن ولا يتعلق بفاعل, وذهب الكسائي إلى أنها منصوبة بنداء محذوف وهو ما لم يثبت في السماع[7].

النمط الثالث: تظهر هذا المظهر في جمل شرط حذف جوابها, مثل نصف عدد الجمل الاعتراضية الفعلية تقريبا, حيث بلغ ستة تراكيب؛ أربعة منها تراكيب شرط بسيطة واثنتين احتوت على جملة صغرى في تكوينها .

- **جمل الشرط البسيطة** : وهي :

إن+ فعلا ماضيا +فاعلا (اسم الجلالة) "... إِن شَاءَ اللَّهُ..." (البقرة).

إن+ فعلا ماضيا + م به "...إِن تَرَكَ خَيْرًا ..." (البقرة).

إن+فعلا ماضيا مبنيا للمجهول+جارا ومجرورا+مفعولا نائب فاعل "..إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ.."

---

[1] قال أبو حيان :" وقد نص النحويون على أن التخصيص لا يكون بالنكرات و بالأسماء الإشارة , و المستقر من لسان العرب أنه يكون بأي: نحو الهم اغفر لنا – أيّتها العصابة – , أو معرفا بالألف و اللام نحو : نحن – العرب- أقرى للضيف , أو بالإضافة نحو : نحن – معاشر الأنبياء – لا نورث , وقد يكون علما كما أنشدوا : بنا – تميما- يكشف الضباب ... " البحر المحيط (290/1) , وانظر : شرح التسهيل (434/3), وحاشية الصبان على شرح الأشموني (3 / 277) .

[2] البلاغة العربية – قراءة أخرى – (ص 302) .

[3] البحر المحيط (1 / 138)

[4] المرجع نفسه (1 / 138) , روح المعاني (1 / 226)

[5] انظر: المرجع نفسه (صفحة نفسها) , و تفسير الطبري (258/1) , والجامع لأحكام القرآن (المسمى بتفسير القرطبي) (329/1)

[6] انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني (170/1) , ود/ محمد حماسة , من الأنماط التحويلية في النحو العربي (ص30) .

[7] تفسير القرطبي (329/1) , و البحر المحيط (1 / 147) .

(البقرة جمادى ثان ربيع ثان صفر)   إن+ فعلا ماضيا +فاعلا(ضميرا متصلا (الواو))+م به   "..إِنَ اَرَادُوا إِصْلاَحًا .."(البقرة شعبان صفر صفر).

والملاحظ في هذه التراكيب أن حرف الشرط واحد في جميعها وهو "إن " الذي يدل على أن فعل الشرط محتمل الوقوع بخلاف "إذا"[1] , والفعل-أيضا في جميعها- جاء ماضيا مما يدل على وقوعه-إن وقع-مرة واحدة , ولا يتكرر فمشيئة الله إما أن يقع وإما لا, والميت إما أن يترك المال إما لا , والقتال إما أن يفرض و إما ألاّ يفرض, الزوج إما أن يبتغي الإصلاح بإرجاع زوجته وإما لا , و تميز(الفعل كذلك) في التركيب الثالث بناءه للمفعول استغناءا بشهرة الفاعل عن ذكره , إذ جميع المخاطبين يعلمون أنه لا مشرع لهم إلا الله , وتعدى بــ"على" لإفادة الاستعلاء و هو هنا استعلاء معنوي , كأن المسلم يحمل ثقل هذا الحكم على عنقه لأن الحقوق لازمه لأعنـــاق أصحابها .

2- جمل الشرط الكبرى: ضمت شكلين من التراكيب هي:

- **الشكل الأول:** وهو قوله تعالى"...إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ..."(البقرة 128), وتألف من: **أداة شرط "إن "+فعلا ماضيا ناقصا "كان"+اسمها "نون النسوة "+الخبر جملة فعلية ب[فعل مضارع+ فاعلا ضميرا (نون النسوة)+ جارا ومجرورا + حرف عطف +اسما معطوفا + مضافا إليه]**.

- **الشكل الثاني:** وهو قوله تعالى "... إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ..."(البقرة 230), وتألف من: **إن+ فعلا ماضيا ناسخا+فاعلا (ضميرا متصلا هو الألف)+جملة مصدرية ب[أن+فعلا مضارعا+ فاعلا(ألف الاثنين) +مفعولا به +مضافا إليه]**.والملفت للإنتباه في هذا التركيب, تعليق الفعل القلبي عن العمل, بإخراج المفعولين مخرج المفرد المصدري المؤول. إنّ إجراء تحويل المفعولين إلى المفرد المصدري المؤول إجراء تحويلي شكلي ظاهري, لأنّ المعمولين من قبل وإن كانا منفصلين إلا أنّهما في تقدير الاسم الواحد, لأنّ مآلهما المفرد المركب تركيب إضافة [2], فقولنا: ظنَّ حُدُودَ اللهِ قائمةً بمنزلة قولنا : ظنَّ إقامة حدودِ اللهِ. والمضاف والمضاف إليه كلكمة الواحدة, لكنّ الإجراء التحويلي مـــن المفـــرد المصدري المؤول إلى التعبير المصدري أو من جو الإفراد إلى جو التركيب له علله المعنوية الجالبة له والحاملة عليه, وتتمثل في:

أ/ ربط الحدث , حدث الظن , بشريحة الزمن , وتوجيه التركيب وجهة زمنية [3], إذ هناك فرق بين "إنْ ظَنَّا إِقَامَةَ حُدُودِ اللهِ " والذي يشكل خلفية البنية السطحية بعد التحويل , وبين " إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّه " والذي يظهر في البنية السطحية . ذلك أن الزمن في التركيب الأول مائع عائم, لا يكاد ينضبط, أما في العيِّنَة الفعلية فيتحدد في حيز المستقبل عند وجود نية الرجعة بعد طلاق الزوج الثاني.

---

[1] انظر : الجرجاني كتاب المقتصد في الإيضاح (1117/2) , ود/فاصل صالح السامرائي , معاني النحو (73/4) .

[2] انظر : النواري سعودي , بنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص103) .

[3] ينظر : المرجع نفسه (ص104) .

ب/ كما يكسب الكلام معنى أسلوبيا آخر لا وجود له داخل النمط الأصلي وهو تحديد الجهة الفاعلة التي تصدر منها الإقامة, والتي لا وجود لها ولا الدليل يدل عليها في البنية التحتية[1]. هذه هي أنماط الاعتراض بالجملة والآن إلى:

2-ما جاء بأكثر من جملة: خالف أبو علي الفارسي في الاعتراض بأكثر من جملة زاعما أنه لا يمكن أن يكون, وذلك عندما عرض لبيت كُثَيْر عزّة :

أَرَانِي – وَلاَ كُفْــرانَ للهِ أَيَّــةً لنفسي – قد طالَبْتُ غير مُنِيلِ .

قال ابن مالك:" أنشده أبو علي وقال: أَيَّةً منصوب بكفران: أي لاَ أكفرُ للهِ رحمةً لنفسي, ولا يجوز نصب"أيّة" بأَوَيْتُ مضمرا, لئلا يلزم من ذلك الاعتراض بين مفعولي "أرى" بجملتين إحداهما: لا واسمها وخبرها, والثانية: أويت, ومعناه: رَقَقْتُ"[2] . إلاّ أن غيره من النحاة قروا جواز ذلك لمجيء النصوص اللغوية به منها قول زهير: لَعَمْرِي – والأَنْبَاءُ تَنْمِــــي وفي طول المعاشرة التَّقَالِي – .

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَــى ولكــنْ أمُّ أوفى لا تُبَالِــي[3] .

وإن كان الاعتراض بجملتين فقط أنكره الفارسي, فقد ذهب الزمخشري إلى أنّ في قوله تعالى :" ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ آبَاءنَا الضَّرَّاء وَالسَّرَّاء فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ ,– وَلَوْ اَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالاَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُون ,– أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَاْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُون " (الأعراف95 , 96 , 97) اعتراضا بسبع جمل , لأن "فأمن" معطوفا على "فأخذناهم" , ووافقه ابن مالك على ذلك وقال من حقه أن يعدها ثماني جمل [4] , أما الأمير في حاشيته على المعنى فعدّها تسعا [5], وهي كما نلحظ نصوص لا تحتمل التأويل وتوجيه كنص كثير عزّة.

فالاعتراض -إذن- لا يقتصر تركيبه على الجملة الواحدة فقط , بل يتعدى ذلك إلى الجملتين و الثلاث وأكثر, وأقصى طول للاعتراض وقفت عليــه في المدونة المختارة وصل إلى أربع عشرة جملة وهو من الاعتراض البياني, في قوله تعالى :" الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ فَلاَ تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الظَّالِمُون , فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ" (البقرة229 ,230). فــ " فإن طلقها ", تفسير

[1] سيأتي في الفصل الثالث في دراسة الوظائف الإبلاغية لصلة الموصول الحرفي مزيد ايضاح وتفصيل .

[2] شرح التسهيل (63/2).

[3] انظر : البيتان لزهير بن أبي سلمى عن محققا شرح التسهيل (378/2) .

[4] انظر : المصدر نفسه (431/2, 432).

[5] نقلا عن: د/محمد حماسة , بناء الجملة العربية(ص28).

لقوله تعالى:" أو تسريح بإحسان", ويكون ذكر الخلع بينهما اعتراضا لبيان أن الطلاق يقع مجانا تارة بعوض أخرى[1], أما الاعتراض النحوي فألفيت منه تركيبين اثنين لا غير, يتألف كل واحد منهما من جملتين هما :

الأول :قوله تعالى :" ... وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ " (البقرة149), تضمن هذا التركيب ربطا بين جملتين اسميتين بواسطة حرف العطف الواو التي هي للجمع المطلق بين الأشياء, ولا يكون هذا الجمع إلا إذا كانت هناك مناسبة بين المتعاطفين[2], وهي هنا تكمن في أن كليهما خبر عن فعله سبحانه؛ الأول: تشريعه للحق, والثاني: مراقبته للخلق؛ لأن عدم الغفلة تلتزم ذلك , أكد الخبر الأول بـــ"إن" و "اللام" "لئلا يقع لأحد فيه [في الأمر باستقبال القبلة] أدنى شبهة, ولئلا يظن أنه على سبيل التشهي لا الإمتثال"[3], وجاء اسم "إن" ضميرا متصلا ليستعمل إحالة على ما سبق ذكره, وليحسن الكلام بإشتماله على الإختصار, وفي الوقت ذاته نجد عزوفا عن إضمار اسم الحق سبحانه وتعالى, فقد ذكر في كلا الجملتين؛ في الأولى بلفظ الرب المناسب للأمر والحكم إذ هما من أفراد الربوبية, وفي الثانية بلفظ الألوهة ففيه استحضار لمقامها إلى الذهن , ليكون الوصف بعدم الغفلة أوقع في النفوس المطلوب منها مراقبته في كل الأحوال والهيئات .

الشكل الثاني: قوله تعالى:"... لاَ تُضَــآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَــدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَــدِهِ..."(البقرة233). تلون هذا التركيب في كلا جزئيه بأسلوب إنشائي, مفاده نهي ذوي الإيمان عن إلحاق الضرر ببعضهم البعض, تحقق هذا الغرض بإستعمال "لا" الناهية مع الفعل المضارع, الذي من أبرز دلالاته التجدد والاستمرار, فالنهي عن الضرر مستمر في المستقبل حاصل في الحاضر, والفعل دال ببنيته الصوتية على التأكيد بفعل التضعيف. ويزداد التأكيد حدّة وصلابة بفعل الجزم الذي جعل بنية الفعل محتملة لوجهين :

الوجه 1: البناء للفاعل على نية أنّ بنيته العميقة هي " تُضَارِرْ ", وفي هذه الحالة يكون المحذوف هو المفعول به, وربما كان حذفه لتمام وضوحه في الأذهان فيكون الغرض من ذلك الاخْتِصَار, وربما كان حذفه من باب عدم تعلق الغرض بذكره كما في قوله تعالى:" وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى" (الضحى5), فلم يذكر تعالى ما سيعطيه لأنه لا تعلق للغرض بذكره فيكون الغرض من الحذف على هذا الاقتصار[4].

الوجه 2: أن تكون بنيته العميقة " تضارَرْ " فهو بهذا مبني للمفعول لغرض العلم بالفاعل, وتجنبا لكثرة تكرار بعض الألفاظ التي يكون معها ثقلا في النطق و السمع على حد سواء, مع كثرة وجود الضمائر

---

[1] انظر : روح المعاني (2/ 141).

[2] انظر : دلائل الإعجاز (ص175) .

[3] عبد الرحمان بن ناصر السعدي , تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان , دار المعنى-(م.ع.س) , ط1 , 1419هـــ(ص 60) .

[4] انظر : معاني النحو (2 / 93 , 94) .

التي تكون عائقا في الفهم بحيث يصير التركيب كما يلي " لا يُضارِرْ والدُ مولودٍ والدتَه بمولوده منها, ولا والدةُ مولودٍ والدَه بمولودها منه", ففيه ذكر المولود أربع مرات و الوالد والوالدة مرتين مرتين, مع وجود ستة ضمائر كلّها دالة على الغيبة, وأربعة منها دالة على المفرد المذكر؛ مما يؤدي إلى الخلط في تحديد المراجع. ثم قيد هذا الفعل بالجار والمجرور بولدها, "بولده " مستعملا الباء الدالة على السببية , أما عن مضاف إلى المجرور وتنوعه فيقول الزمخشري في ذلك آخذا بعين الاعتبار بناء الفعل للفاعل " فإن قلت كيف قيل بولدها وبولده ؟ قلت :لما نهيت المرأة عن المضارة أضيف إليها الولد استعطافا لها عليه , وأنه ليس بأجنبي منها فمن حقها أن تشفق عليه , وكذلك الوالد "[1] . أما إذا أخذنا بعين الإعتبار بناء الفعل للمفعول فيكون " لما نهي الوالد عن المضارة بالولد أضيف إلى الوالدة ليذكّره بمنزلتها من ابنه, فيعطف عليها, بعطفه على ابنه, وكذلك مع الوالد ", ولمّا كان التشاكل حاصل بين الجملتين بفعل المسند "يُضَارّ" ناسب ذلك عطفهما بالواو.

بعض الخصائص التركيبية للجملة الاعتراضية الواردة في السورة: بعد هذه النظرة في بنى الجمل الاعتراضية يمكننا أن نلخص إلى ذكر بعض الخصائص التركيبية لها في النقاط التالية:

1- ليس للاعتراض نمط تركيبي محفوظ يقع وفقه دوما, بخلاف أسلوبه فإنه لا يقع إلا وفق نمط واحد.

2- يمكن للجملة الاعتراضية أن تكون: فعلية أو اسمية, بسيطة, أو كبرى تحتوي جملة صغرى, أو مركبة.

3- كثيرا ما تتصدر الجمل المعترضية بالواو, وأحيانا بالفاء وأحيانا أخرى لا يتصدرها شيء من الحروف. وهو الغالب عليها.

4- يرد الاعتراض إما بأسلوب خبري؛ فيكون توكيدا أو إثباتا أو نفيا, أو بأسلوب إنشائي؛ فيكون استفهاما أو نهيا أو نداءا ... .وهو في هذا التنوع لا يتقيد ولا ينضبط بأسلوب التركيب المعترض فيه, فقد يوافقه وقد يخالفه, وهو في هذه حالة مخالفته له قد حقق استقلالية تنغيمية زائدة إضافة إلى الاستقلالية التركيبية, أو قد حقق مظهرا من مظاهر خارجيته عن الجمل الواردة فيه كما يقول أحمد المتوكل[2].

5- يقع الاعتراض بأكثر من جملة وعادة ما يكون الربط بينها بالواو .

6- قد ترتبط الجملة الاعتراضية بالتركيب الذي ترد فيه إضافة إلى الرابط المعنوي برابط لفظي متمثلا في الضمير أو الإشارة .

7- الاعتراض يمتاز بانفصال نحوي عن التركيب الذي يرد فيه, لهذا يمكن اعتباره بالنسبة للجزء السابق عليه فرعا من فروع الاستئناف النحوي, وصورة خاصة من صوره.

---

[1] الكشاف (280/1)

[2] الجملة المركبة في اللغة العربية (ص44)

8- احتواء الاعتراض وهو لا محل له من الإعراب على جملة أخرى لا محل لها من الإعراب , قد تكون: صـــلة , أو استئنافية , أو تابعة لما لا محل لها ... .

2- دراسة الأنماط التركيبية للجملة التفسيرية :

أول ما يمكن ملاحظته على هذا النوع من الجمل (الجمل التفسيرية) بمقارنته مع النوع السابق (الجمل الاعتراضية) أنّ بينهما فرقا جوهريا , يتمثل في أن الاعتراض نمط أسلوبي ؛ بمعنى أنه ظاهرة تركيبية تخضع لقوانينَ لغويةٍ تتولد عنها أغراضٌ وحاجياتٌ يمكن لنا أن نسميَها: مقاصد أسلوبية أو معاني إبلاغية, سنرى أنها كثيرة متعددة حتى كان من ضمنها التفسير , مما يعني أن هذا الأخير معنى إبلاغي (مقصد أســـلوبي) تتوخاه عقول المبدعين، وتلهج من أجله ألسنة المتكلمين .

وقد أومأ الدكتور عز الدين مجدوب إلى هذا إيماءا لطيفا بقوله:" يبدو أن مفهوم التفسير مفهوم بلاغي يدل على ارتباط معنوي بين وحدتين كبيرتين من وحدات تحليل النصوص لا تعلق تــركيبي أو إعـــرابي بينهما"[1] , فجعله مفهوما بلاغيا، والمعنى البلاغي عادة ما تتيح له اللغةُ من نفسها سبلا عدة ، طرائق كثيرة يؤدي بها ، مثله مثل التوكيد الذي هو مقصد أسلوبي يتحقق بظواهر أسلوبية عديدة ، نـــذكر منـــها: التوكيد اللفظي والمعنوي، والتوكيد بالزيادة، بالتقديم، بالقصر، بالتعميم، بالصيغ اللفظية الخاصة، بأدوات النسخ، وبالضمائر، وبأسلوب المدح والذم، وبالحال المؤكد, وبالإشارة...الخ ، هكذا سلوك اللغة مـــع التفسير .

فإذا تقرر ما تقدم, فلا يذهبنّ بك الظّنّ إلى أن كل الظواهر التركيبية (الأسلوبية) التي تؤدي معـــنى التفسير من مثـــل: المفردات التي تأتي للتفسير ، سواء أكانت بعد حرف التفسير مثل: عندي عـــسجد؛ أي ذهب، أو كان لها موقع في الإعراب ووظيفتها التفسير ؛ مثل التمييز في قوله تعالى :" إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنَ اَحَدِهِم مِّلْءُ الارْضِ ذَهَباً وَلَوِ افْتَدَى به " (آل عمران91) , وقد سمـــاه بعضهم تفسيرا [2] , ومثل البدل أيضا كقـــوله تعالى:" اهدِنَا الصِّـــرَاطَ الْمُستَقِيـــم صِـــرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِـــمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ" (الفاتحة 6-7) ويسميه بعضهم أيضا تفسيرا [3] .

---

[1] المنوال النحوي العربي – قراءة لسانية جديدة –(ص160) .

[2] والذي سمـــاه بذلك هو الخليل بن أحمد الفـــراهيدي والفـــراء، انظر : د/عوض حمد القوزي , المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , ط1 , 1401 هـــ , ص (107 و 164) .

[3] انظر : المرجع نفسه (ص164) .

وقد يكون التفسير بالحروف كمن البيانية في قوله :" وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ " (البقرة127) و لم يقل سبحانه وتعالى قواعد البيت ، بل أبهم القواعد ثم فسرها بقوله :" من البيت " .

ومثل الجمل التي تؤدي معنى التفسير، لكنها جاءت استئنافا كقوله تعالى:" وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُون أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَاد , يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِه الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَار , مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ اَوُ اُنثَى وَهُوَ مُومِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ"(غافر40,39,38) . فكأنه سبحانه " قال:" سبيل الرشاد " هو الإعراض عن الدنيا والرغبة في الآخرة، الامتناع عن الأعمال السيئة خوف المقابلة عليها والمسارعة إلى الأعمال الصالحة رجاء المجازاة عليها " [1] ، أو كان لهذه الجمل محل من الإعراب ؛ مثل الجملة المفسرة لضمير الشأن في نحو قوله تعالي :" قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " (الإخلاص1) ، أو الجملة المفسرة في باب الاشتغال نحو قوله تعالى:" إِنَّا كَلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"(القمر49) وقولنا :" زيدا ضربته ". فهذه كلّها ظواهر لغوية تؤدي معنى التفسير.

قلت : فلا يذهبنّ بك الظّنُّ أن كل هذه الظواهر التركيبية التي تؤدي معنى التفسير مقصودة من طرف النحاة في هذا الباب ، لا فإن مثل هذه الظواهر السابقة وأشباهها قد أخرجت منه ، فالجملة التفسيرية لا يقصد بها كل الأنماط التركيبية التي تؤدي معناه, بل هي مقصورة على بعض الظواهر التركيبية فقط وهي المشار إليها في الدراسة النظرية في الفصل السابق .

والقول السابق للدكتور مجدوب يُلْمِح إلى فائدة أخرى تخص الجملة التفسيرية من الناحية التركيبية أيضا تتمثل في إثبات الاستقلالية التركيبية والانفصالية النحوية لها عما تفسر ، مع تمام معناها , وذلك عندما يقول :" يدل على ارتباط معنوي بين وحدتين كبيرتين من وحدات تحليل النصوص , لا تعلق تركيبي أو إعرابي بينهما " , مما يعني أنها كلام نحوي توفرت فيه شروطُه التي هي : التركيب والإفادة , ولن يتوفرا إلا في الجملة المفيدة فأكثر .

ولقد أسفرت العملية الإحصائية في السورة استنادا للضوابط المشار إليها سابقا في الفصل الأول عن وجود اثنين وعشرين تركيبا يلخصها الجدول الآتي, وقبل مباشرته أشير إلى أنني لا أقف طويلا عند العناصر المفردة التي تسهم في بناء الجملة التفسيرية , لأنني ذكرت قدرا كافيا منها ومن بعض معانيها التي تؤديها في التركيب في تحليلي لنماذج الجملة الاعتراضية , ولذا سأشغُل جل عنايتي و اهتمامي بالخصائص التركيبية التي تتميز بها الجملة التفسيرية عن غيرها, وما قيل فيها , فهي المعيار الذي حكم به عليها أنها تفسيرية , والآن مع الجدول :

الجملة التفسيرية	نمطها التركيبي	المفسَّر	محله الإعرابي	الآية

[1] أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, تح: محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية بيروت, دط 1995 (25/2).

1- لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ	لا الناهية + فعل مضارع مجزوم + الواو (فاعل) + جار ومجرور	الضمير في "قيل"	مفعول لما لم يسم فاعله	11
2- آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاس	فعل أمر+ الواو(فاعل) + جار +[جملة مصدرية (ما + فعل ماض+ فاعل)]	الضمير في "قيل"	مفعول لما لم يسم فاعله	13
3- فَاتَّقُونِ	الفاء زائدة + فعل أمر+ الواو فاعل + م به	الفعل المحذوف	معطوف.	41
4- فَارْهَبُونِ	له النمط السابق نفسه.	الفعل المحذوف	معطوف.	40
5- يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُم	فعل مضارع مرفوع+ الواو(فاعل) + مفعول به + مضاف إليه+حرف عطف+جملة معطوفة[فعل مضارع+الواو+م به+مضاف إليه]	العذاب	مضاف اليه	49
6- خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ	فعل + الواو(فاعل) + مفعول به + اسم موصول + جملة الصلة.	ميثاقكم	مفعول به	63
7- لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ	لا النافية+فعل مضارع مرفوع + الواو (فاعل) + إلا(أداة استثناء) +مفعول به(اسم الجلالة).	ميثاق	مفعول به	83
8- لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءكُمْ وَلاَ تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ	لا النافية + فعل مضارع مرفوع + الواو(فاعل) + مفعول به + مضاف إليه+حرف عطف+جملة معطوفة.	ميثاقكم	مفعول به	84
9- آمِنُواْ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ	فعل أمر+ الواو(فاعل) + جار + جملة مصدرية [(ما+فعل ماض+ فاعل)].	الضمير في "قيل"	مفعول لما لم يتم فاعله	91
10- يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ	فعل مضارع مرفوع+ فاعل+مضاف إليه+ م به+ جملة مصدرية [لو للتمني + فعل مضارع مبني للمفعول + ظرف زمان+ مضاف إليه.]	احرص	مفعول به ثان	96
11- أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُود	أن التفسيرية + فعل أمر+ ألف(فاعل) + م به + مضاف إليه + جار ومجرو ر + حرف عطف + معطوفات.	المعمول المضمرلعهدنا أوتفسيرللفعل	مفعول به معطوفة	125
12- فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ	الفاء الرابطة لما في الجملة السابقة من معنى الشرط + فعل أمر + م به +مضاف إليه+ظرف	الفعل المحذوف	استئناف	149-150

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (مرتين)	مكان + مضاف إليه+صفة.			
13-الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى	نائب فاعل+ جار ومجرور+حرف عطف+ جملة معطوفة مماثلة.	القصاص	مفعول لما لم يتم فاعله	178
14- اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ	فعل أمر+ الواو(فاعل)+م به(اسم موصول)+جملة الصلة.	الضمير في "قيل"	مفعول لما لم يتم فاعله	170
15- أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ	ظرف زمان +صفة.	كتب عليكم الصيام	استئناف	184
16- اتَّقِ اللّه	فعل أمر+م به.	الضمير في "قيل"	نائب فاعل.	206
17- مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ	فعل ماض+هم(م به مقدم)+فاعل+حرف عطف + اسم معطوف + حرف عطف+ جملة معطوفة على الأولى.	مثل	فاعل	214
18- نسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ	مبتدأ+خبر+جارومجرور+فاء(استئنافية)+ فعل أمر + الواو(فاعل) +م به+ مضاف إليه + ظرف+ مضاف إليه (جملة فعلية).	فأتوهن من حيث أمركم الله	جواب الشرط لا محل له	223
19- لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا	لا النافية+ فعل مضارع مبني للمفعول + مفعول لما لم يسم فاعله+أداة استثناء(إلا)+م به+ مضاف إليه	المعروف	اسم مجرور	233
20- لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ	لا الناهية+ فعل مضارع مبني للمفعول+نائب الفاعل+جار+اسم مجرور+حرف عطف+جملة معطوفة.	وسعها	مفعول به	233
21- لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَت	جار ومجرور خبر مقدم + اسم موصول مبتدأ مؤخر + صلة موصول (جملة فعلية) + حرف عطف + جملة معطوف مماثلة.	وسعها	مفعول به ثان	286

التعليق :

1- أول ملاحظة نخرج بها من هذا الإحصاء غياب الجملة التفسيرية المسبوقة بـــ : "أيْ".

2- ورود مثال واحد من الجمل المفسرة المسبوقة بـــ:" أَنْ " وهو قوله تعالى :" أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ " (البقرة125) تفسيرا لقوله تعالى من الآية نفسها " وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْـــرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ". وحمل "أن" هنا على التفسير أولى من حملها على المصدرية من وجهين :

أ/- أنها دخلت على جملة تامة, وتقدمتها جملة تامة تضمنت معنى القول دون حروفه، فكل التفاسير الحاضرة بين يدي اتفقت على أن معنى عهدنا هو وصينا أو أمرنا أو أوحينا أو قلنا، قال الألوسي:"والذي عليه المحققون أن العهد إذا تعدى بــ (إلى) يكون بمعنى الوصية "[1]. وقال صاحب مفردات ألفاظ القرآن "عَهِد فلان إلى فلان يَعْهَدُ؛ أي : ألقى إليه العهدَ وأوصاه بحفظه "[2] ثم ذكر الآية .

ب/- أن الإتيان بلفظ الفعل على صيغة الأمر فيه قَصْدٌ إلى حكاية القول بلفظه, وهذا يتحقق بجعل "أن" تفسيرية لا مصدرية، لأنها إن كانت كذلك فات معنى الأمر بانْسِبَاكه مع " أنْ " مصدرا " [3].

هذا وقد أنكر الكوفيون وقوع " أنْ " تفسيرية بالكلية، واستحسن ابن هشام ذلك وقال:" وهو عندي متجه، لأنه إذا قيل:" كتبت إليه أنْ قم "، لم يكن "قم" نفس "كتبت" كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد؛ أي ذهب، ولهذا لو جئت بأي مكان " أنْ " في المثال لم تجده مقبولا في الطبع "[4]، وهذا فيه نظر من ناحية أنّ ابن هشام ألغى الفوارق الدقيقة بين المباني من حيث معانيها ، وأقام دليله على المطابقة التامة بين " أي" و"أنْ" في وظيفتهما التفسيرية, والحقيقة أن بينهما فرقا من حيث إنّ التفسير بــ" أي " يعني أن ما بعدها مطابق لما قبلها [5] ، أما التفسير بــ" أنْ " فيعني أنها نائبة مناب القول، فصارت بانضمامها مثلا إلى "كتبت" من قولنا:"كتبت إليه أنْ قم" بمنزلة ما يفيد القول وزيادة، فكأنه قيل : قلت لك كتابة أو قلت لك في كتابي:"قم". لذا كان من حقها أن لا يتقدمها لفظ القول بحروفه ؛ نحو أنْ تقول : قلت لزيد أنْ افعل كذا ، لأنها نائبة عن القول ومشيرة إليه فإذا جاءت استغني بها عنه [6] . فهي – إذن – تفسير لمضمون ما كتبت لا لحقيقة الكتابة نفسها من حيث هي الرقم بالقلم والخط به على الورق , ولهذا ذهب الرضي إلى تقدير معمول قبلها للفعل الدال على القول, وجعل ما بعد " أن " تفسيرا لهذا المعمول المقدّر وربما كان ظاهرا أحيانا, يقول:" (أنْ) لا تفسر إلا مفعولا مقدرا لِلَفظٍ دال على معنى القول، مُؤَدٍ معناه كقوله تعالى:" وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ "(الصافات104), فقوله يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر, أي ناديناه بشيء وبلفظ , هو قولنا: يا إبراهيم ، وكذلك كتبت إليه أنْ قم؛ أي كتبت إليه شيئا هو قم . فــ(أنْ) حرف دال على أنّ " قم " تفسير للمفعول المقدر لــ(كتبت) وقد يُفسَّر به الظاهر كقوله تعالى:" إِذَ اَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ

---

[1] روح المعاني (380/1) ، وانظر : البحر المحيط(381/1) ، والكشاف (180/1) , وتفسير الطبري (587/1) ، تفسير القرطبي (113/2) .

[2] الراغب الأصفهاني , مفردات ألفاظ القرآن (ص 591) .

[3] انظر : البحر المحيط (381/1).

[4] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (39/1).

[5] الأشباه والنظائر في النحو (142/2)

[6] انظر : كتاب المقتصد ي شرح الإيضاح (488/1).

فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ"(طه 38)" [1] , أما إن سقطت "أَنْ"من مثــل هــذا التركيــب كمــا في قولــه تعالى:"وَأَوْصَى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الــدِّينَ فَــلاَ تَمُــوتُنَّ إَلاَّ وَأَنــتُم مُّسْلِمُونَ"(البقرة132). فأسقط البصريون والكوفيون ما بعدها من هذا الباب وجعلوها في محل نــصب على المفعولية إمّا:

1- بإضمار قول محذوف عند البصريين على أنه حال من أوصى ، وإنما قالوا ذلك لأمور :

أ/ أن الجملة يمكن الإخبار عنها بأنها " مقولة " , فتكون مفعولا به لفعل القول، ولا يمكــن الإخبار عنها بأنها "موصاة " فلا يمكن أن تكون مفعولا لفعل الايصاء [2] .

ب/ أن "أن" التفسيرية حذفت لأنه أريد التنصيص على أن هذه الجملة حكاية لقول إبــراهيم بنصه ، فعوملت " أوصى " معاملة القول نفسه من عدم مجيء أن التفسيرية بعدها [3] .

جـــ/ أنه يشهد لهذا الحذف التصريح بالقول في آيات أخر, مثل قوله تعالى:" وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابُنِي مِنَ اَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ.."(هود 45) ، وقوله تعــالى:" إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاء خَفِياً قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً.." (مريم3 , 4) [4] .

2- وإمّا بأوصى نفسها عند الكوفيين لأنها بمعنى القول , والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه فنصبت مفعولا كما ينصب القول مفعولا[5] .

أما الزمخشري فينقل عنه ابن هشام في قوله تعالى:" يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلــذَّكَرِ مِثْــلُ حَــظِّ الأُنثَيَيْنِ"(النساء11) قوله:" إن الجملة الأولى إجمال والثانية تفصيل لها "[6] , ويعقب على هذا بقوله:"وهذا يقتضي عنده أنها مفسِّرة لا محل لها ، وهو الظاهر "[7] , إلا أنّ الزمخشري يقول في الآية الــسابقة (الآيــة البقرة) بعد أن نقل اختلاف القوم فيها :" ونحوه قول القائل :

رَجُلاَنِ مِن ضَبَّةَ أَخْبَرَانَا   إِنَّا رَأَيْنا رَجُلاً عُرْيَانَا

بكسر الهمزة ، فهو بتقدير القول عندنا ، وعندهم تعلق بفعل الإخبار " [8] .

---

[1] شرح الكافية(438/4) . وهناك من يرى أنها تفسير للفعل كأبي حيان , انظر : البحر المحيط (381/1) .

[2] د/محمد الأنطاكي , المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (354/3) .

[3] تفسير التحرير والتنوير (728/1).

[4] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (475/2).

[5] المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (354/3).

[6] هذا ما قاله ابن هشام عن الزمخشري يظهر أنه نقله عنه بالمعنى , لأن الزمخشري قال : بعد أن ذكر قوله تعالى :" يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ " قال: هذا جمال تفصيله " لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ " . انظر : الكشاف (480/1) .

[7] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (475/2)

[8] الكشاف (191/1).

لعل الاختلاف الموجود في كلام الزمخشري راجع إلى أنه تكلم في الموضع الأول بفكر البلاغي الــذي يرى أن التفسير مفهوم بلاغي، وفي الموضع الثاني تكلم بفكر النحوي الذي يميل إلى التقعيد .كما نلحظ من الاختلاف السابق أن قول البصرة أقرب إلى المعيارية منها إلى الوصفية , أما قول أهل الكوفة فهو على عكس من ذلك .

3- أما الجمل الباقية فكلها جاءت مجردة من حرف التفسير ويمكن تصنيفها حسب الأشكال التي قرر النحاة ظهورها كما يلي :

أ/ **ما وقع تفسيرا لمفرد محذوف** : وظهر هنا نوعان من الجمل بحسب نوع المحذوف :

أ-1 : ما كانت تفسيرا لاسم محذوف: وكان هذا النوع حاضرا بقوة حيث مثل نسبة 25 % من المجموع الكلي للجمل ، وهي على مذهب جمهور البصريين ما كانت تفسيرا للمعمول الــذي لم يــسم فاعله , وهو ضمير المصدر المستتر في فعل القول المبني للمفعول , وذلك في الآيات:" وَإِذَا قِيلَ لَهُــمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ..."(البقرة11)، "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ..." (البقرة13)، " وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ..." (البقرة91)، " وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّه..." (البقرة170)، " وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللّه..." (البقرة206)، وهذا لأنهم لا يجيزون وقوع الجملة فاعلا، فلا يصح أن تنوب عنه [1] . فيكون تقدير الآية 11 مثلا على هذا بـــ:"وإذا قيل لهم قول ..."ثم أضمر (قول) وجاءت الجملة بعده تفسيرا له، وكأنّ تحولات هذه الجملة تمت بالطرق التالية :

1- قال القائل لهم قولا : "....

2- قيــــــل لهم قــول : ".... (بناء الفعل للمفعول) .

3- قيــــــل لهم : ".... (حذف المصدر و إنابة الضمير عنه, وإقامة جملة المقول تفسيرا له).

وليس جائزا أنْ يكون "لهم" في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه لا ينتظم منه مع ما قبله كلام، لأنّــه يبقى " لا تفسدوا " لا ارتباط له , إذ لا يكون معمولا للقول مفسرا له [2].

وكأنّ الزمخشري أحس بغرابة هذا القول وطغيان الروح المعيارية عليه إلى حد أن ألحقت ضررا بروح اللغة وطبيعتها بواسطة عملية تمجيد حيويتها وحركيتها في قوالب ثابتة تكفر كفرانا فاحــشا بــالتغيير الملموس المحسوس الذي يرتكب أحيانا إنزياحا عن المألوف عن طرق عدوله عن الشائع المطرد، فعَدَّل من القول السابق، وجعل المفعول الذي لم يسم فاعله هو الجملة نفسها, باعتبار أنّ ذلك من قبيل الإســناد اللفظي لا المعنوي ؛ لان الجملة أجريت مجرى اللفظة الواحدة فأعطيت حكم الألفاظ، قال:" فإن قلت: كيف صح أن يسند إلى " لا تفسدوا ، وآمنواْ " وإسناد الفعل إلى الفعل مما لا يصح؟ قلت : الــذي لا

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (462/2).

[2] البحر المحيط (64/1)

يصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل ، وهذا إسناد له إلى لفظه، كأنه قيل :" وإذا قيل لهم هذا القـــول وهذا الكلام ". فهو نحو قولك :" ألف ضرب من ثلاثة أحرف"، ومنه " زعمواْ مطية الكذب "[1] , وهو ما اختاره ابن هشام [2] ، أما أبو حيان فتعقب الزمخشري بقوله:"وإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يُعْـــدَل إلى الإسناد اللفظي , وقد أَمْكَنَ ذلك"[3] ، وعليه فالجملة هي المفعول الذي لم يسم فاعله ، وهو رأي هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين , ولعله هو الأقرب إلى منطق اللغة من جهتين:

1/ أن الجملة نفسها كانت قبل حذف الفاعل هي المفعول وهي المنصوبة بالقول ، والمفعول هو المتعين للنيابة عن الفاعل إذا حذف وبُنِيَ الفعل للمفعول [4] . هذا هو الأصل المتقرر, والمتمسك بالأصل الخارج عن عهدة المطالبة بالدليل كما هو معلوم في أصول النحو وقواعد التوجيه .

2/ أنّ الفعل "قيل" مادته هي مادة القول ، وهذه المادة لا تقع إلا على كلام في لغة العرب قال سيبويه:"واعلم أن" قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكَى بها ، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاما لا قول"[5]. والتفسير المقبول الصحيح ما وافق اللغة لا ما خالفها, والتفسير الذي يجعل من الجملة هي المعمول هو الذي يوافق اللغة. وأخذ به أولى من الأخذ بالتقدير.

وعليـــه فإنه لا تفســـير في مثل هذه الأمثلـــة.

أ-2: ما كان تفسيرا لفعل محذوف: وتمظهر هذا النوع في صورتين لكل صورة نموذجين متماثلين متشابهين:

صورة 01: وهي قوله تعالى:"وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ"(البقـــرة40), وقولـــه ســـبحانه:"وَإِيَّـــايَ فَـــاتَّقُون " (البقرة41). والجملتان التفسيريتان هما: اتقون – ارهبون ، مثل هذه الجمل أخرجها ابن هشام من الجمل التفسيرية بحجة أنها ليست فضلة و لم يحدد لها محل خاص بها كما سبق بيان ذلك في الفـــصل النظـــري، وذهب بعضهم إلى التفريق بين ما كان المشتغل عنه منصوبا فالجملة تفسيرية لا محل لها , لأنها من بـــاب تفسير الجملة بالجملة , وبين ما يكون المشتغل عنه مرفوعا فالجملة في هذه الحالة ليست تفـــسيرية, لأن التفسير هنا هو تفسير مفرد بمفرد[6] , وهو توجيه يتماشى مع الضوابط المستند إليها في الحكم على الجملة بالمحلية أو عدم المحلية كما سبق بيان ذلك عند الحديث عن رأي أبي علي الشلوبين. أما المحـــدثين فقـــد كثرت آراؤهم في هذا الباب (باب الاشتغال) نذكر من بينها رأي الدكتور خليل أحمد عمـــايره الـــذي

---

[1] الكشاف(64/1).

[2] معنى اللبيب عن كتب الأعاريب (462/2) .

[3] البحر المحيط (64/1)

[4] مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (462/2)

[5] الكتاب (122/1) .

[6] حاشية الصبان على الأشموني (105/2).

ذهب إلى أن الضمير المتصل بالفعل توكيد للاسم السابق آخذا بعين الاعتبار جواز توكيد الظاهر بالضمير[1]، وهو ممتنع عند النحاة لأن الضمير أخص من الظاهر فلا يصح أن يكون مبيّنا له .

صورة 02: وهي جملة واحدة "وَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" وردت في موضعين في قوله تعالى:"وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ..."(البقرة 149-150)، وقد كثرت فيها الأقوال سبب الفاء المتصلة بالفعل " ولّ " , لعل أبعدها عن كثرة التقدير رأي محي الدين الدرويش الذي يقول :" الجار والمجرور ظاهرهما أنهما متعلقان بول ، ولكن فيه إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وهو ممتنع ، غير أن هذا المعنى متوقف على هذا الظاهر، فالأولى تعليقهما بفعل محذوف يفسره فول أي فول وجهك من حيث خرجت" [2] .

ب/ **ما كانت تفسيرا لمفرد ظاهر** : انضوى تحت هذا النوع نصف عدد الجمل التفسيرية تقريبا وهي: الجمل الواردة في الآيات :49 , 63 ، 83 ، 84 ، 96 ، 214 ، 233(جملتين) ، 286 .من سورة البقرة .

ج/ **ما كانت تفسيرا لجملة** : وجاء من هذا النوع جملتين :

الأولى: هي قوله تعالى:" نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ "(البقرة222) تفسيرا لقوله تعالى:" ...فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ ..."(البقرة221). قال الزمخشري في هذه الجملة "وهذه من الكنايات اللطيفة والتعريضات المستحسنة"[3] ، ففيها تشبيه كني به عن تشبيه آخر .

والثانية: قوله تعالى:" أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ..."تفسيرا لقوله تعالى:"...كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ..."(البقرة183), فانتصاب أياما ليس بالصيام لوجود الفصل بينهما بأجنبي، بل بمضمر دل الصيام عليه وهو "صوموا"[4].فوقع حذف في الجملة المفسرة لدلالة المفسر عليه .

وبعد هذه الإشارات التي تخص الجانب التركيبي للجملة المفسرة نخلص في الأخير إلى تسجيل هذه الملاحظات :

1) العناصر التأليفية للجملة التفسيرية يماثل العناصر التألفية للجملة الاعتراضية (تماثل الصيغ النحوية التجريدية: فعل ، فاعل ، مفعول به ...) . أما الأسلوب العام للتفسير فمخالف للأسلوب العام للاعتراض , ويمكن تحديده كالتالي :

---

[1] د/خليل أحمد عمايرة ، في التحليل اللغوي – منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد والنفي والاستفهام ، مكتبة المنار–الأردن , ط1 ، 1407هـ , (ص 252...إلى ... 268) .

[2] د/محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم بيانه (194/1) .

[3] الكشاف(266/1) .

[4] روح المعاني , الألوسي (57/2) .

أسلوب التفسير = ... المفسَّر + المفسِّر ...

2) جواز كون المفسَّر مذكورا أو محذوفا ، مفردا أو مركبا .

3) مجيء الجملة المفسرة خبرية مفسِّرة لإنشاء ، وقوعها إنشاءا مفسِّرة لخبر .

4) وقوع الحذف والتقدير في الجملة المفسرة بالنظر إلى ما تُفَسّره؛ أي أن تركيب الجملة المفسرة يعتمد في إنشاءه وإبداعه على تركيب المفسَّر، فيضمر فيها ما سلف ذكره فيه، ويحذف منها ما يكون مدلولا عليه فيه لئلا يقع تكرار .

5) مجيء أكثر الجمل المفسِّرة جملا طلبية (وهي إما أمر أو نهي أو نداء ...) ففي الجمل السابقة جاء نصف عددها من هذا القبيل .

6) غلبة صفة الحكي على الجملة المفسرة .

7) عدم وضوح قواعد وضوابط هذه الجملة وكثرة اختلاف العلماء فيها ، ففي كل الجمل التي أشرنا إليها محتملة لوجه إعرابي آخر أو أكثر . وحتى أنه لم تسلم لها أي قاعدة من الاختلاف , وهذا راجع أساسا إلى أن التفسير مفهوم بلاغي تختلف عقول الناس فيه وفهومهم، والأخذ برأي أبي علي الشَلُوبين في هذه الجملة يخلصنا من كثير من هذه الاختلافات .

3- الدراسة التركيبية للجملة الموصولة:

من خصائص النظام اللغوي-كما سبقت الإشارة- أنه منح للدالات اللسانية مواقع محددة في السلسلة الكلامية تكفل النظام النحوي بإبرازها من خلال تتبعه لحركاتها ومساراتها في تلك السلسلة , فتوصل من ذلك إلى تمييز مواقع الباب النحوي وسلوكه مع هذه المواقع, وقد تبلور نتيجة لذلك مفهوم الرتبة بين منطق الحرية والحفظ واللاحفظ[1] .

وإن كنا قد لاحظنا من قبل – في الجملة الاعتراضية والتفسيرية – أنّه قد خضع لمفهوم الرتبة حتى التراكيب الجملية أثناء حصول تعالقات نحوية ومعنوية فيما بينها لتكوين ما يعرف باسم "النص أو الخطاب", ففي تحديد موقع الصلة يظهر مفهوم الرتبة المحفوظة جليا، لأنها لا تكون إلا بعد الموصول، فإذا قلنا مثلا "جاء زيد يركب الحصان الذي يزهو به" , فإننا نعلم من رتبة "يزهو به" أنها هي الصلة لا جملة "يركب الحصان", أمّا إذا قلنا:"جاء زيد الذي يركب الحصان يزهو به " صارت هي الصلة , لا جملة "يزهو به" لأن الوصول تقدمها, ويتضح هذا أكثر في قوله تعالى:" فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ"(البقرة24)، فجملة :" وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ " والتي هي صلة هنا تصبح جملة نعتيه في قوله تعالى :" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ "(التحريم6)، والجملة الاستئنافية " أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ "[2] هناك تصبح صلة موصول في قوله تعالى " وَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِين "(آل عمران131) لتقدم الموصول عليها ووقوعها بعده .

---

[1] وأقصد بذلك ما أشار إليه د/تمام حسان من أنواع الرتبة حين حديثه عن الفرق بينها وبين التقديم والتأخير البلاغي, يقول :" ولكن دراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه؛ أي أنها دراسة تتم في نطاقين, أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة، وإذًا فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النحو باسم الرتبة المحفوظة, لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت اختل معها التركيب باختلالها " [اللغة العربية معناها ومبناها, ص 207]. واضح من هذا النص أن الرتبة ثلاثة أنواع: الرتبة الحرة حرية مطلقة ، الرتبة غير المحفوظة ، والرتبة المحفوظة، ويخضع التأخير والتقديم في دراسته لنوعين منها هما : الرتبة الحرة والرتبة غير المحفوظة .

[2] وهناك من يعدها صلة, فقد جاء في روح المعاني ما نصه:" قيل إنها صلة بعد صلة وتعدد الصلات كالصفات والأخبار كثير بعاطف وبدونه كما نص عليه الإمام المرزوقي ، وان لم يظفر به السعد ، أو معطوف بحذف الحرف كما صرح به ابن مالك وجعله صلة "[(199/1)] , وجاء في تفسير القرطبي ما نصه :"وقال السجستاني : هي من صلة التي كما في آل عمران" وَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ "(الآية131) . قال ابن الانباري : وهذا غلط لأن في سورة البقرة قد وصلت بقوله "وقودها الناس " فلا يجوز أن توصل ثانية, وفي آل عمران ليس لها صلة غير "أعدت". " (279/1) .

فالرتبة – على هذا – هي القرينة الكبرى على تحديد الصلة من جانب أن الموصول هو العَلَمُ الذي يبين بدايتها وموقعَها [1]، يمكن من خلال ما مر– مع ملاحظة أن الموصول يشغل مواقع مختلفة قد يكـــون في بداية الكلام أو في نهايته أو في وسطه – أن نجرد النمط التركيبي العام الذي يحدد الصلة وفـــق الـــشكل التالي:

... كلام ... + حرفا أو اسما موصولا + جملة الصلة + ... كلاما ...

التركيب الموصولي (حرفا أو اسما موصولا + جملة الصلة)

وعليه : إذا كانت جملة الصلة لا تتحدد إلا بالنظر إلى الموصول فهذا يدل دلالة قاطعة علـــى أن آكـــد الشروط التركيبية التي لا تَحَقُّق للتركيب الموصولي إلا بها هي حضور الموصول مقدما على الـــصلة، ولا يجوز سقوطه إلا في النادر[2] .

وبالإضافة إلى هذا الشرط التركيبي الفَاعِلِ في إيجاد الصلة هناك خصائص تركيبيـــة أخـــرى تميزهـــا, ومؤثرات لغوية تؤثر على هذه الخصائص, سأشير إليهما معا في ثنايا دراسة الأنماط التركيبية فيما سيأتي.

1– أنماط الصّلات الواقعة بعد الموصول الاسمي :

تتميز هذه الصلة عن صلة الموصول الحرفي, وعن الجمل الأخرى التي تضاف إلى الاسماء؛ من مثـــل : الجملة المضافة إلى حيث ، إذن ، إذ ، ... باشتمالها على ضمير يربطها بالاسم الموصول[3] , على اختلاف صوره من ظـــاهر متصل أو ظاهر منفصل أو مستتر, وقد يحذف في مواضع فيقدر[4], "لأن ما تـــضمنته

---

[1] ولهذا يذهب بعض النحاة إلى عدّهما وكأنهما جزءا اسم واحد , يقول ابن مالك في التسهيل :" والموصول والصلة كجزأي اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومنع فصل بأجنبي إلا ما شذ, فلا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام صلته أو تقدير تمامها " (231/1). وانظر أيضا : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح (315/1) .

[2] أمّا الموصولات الحرفية فلا يجوز سقوطها تماما إلا "أن" فإنها تضمر في مواضع محدودة , يرجع السبب في ذلك كما يقول ابن مالك لقوة "أن" في العمل فنصب بها الفعل مظهرة ومضمرة جوازا ولزوما ، فنصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد : لام الجحود وحـــتى ، والـــواو، والفاء" . أما بعد لام التعليل فإضمارها على سبيل الجواز , ولكل حرف من هذه الحروف شروط حتى تضمر قبله ذكرها ابن مالك بعـــد قوله السابق بالتفصيل وبشواهدها من كلام العرب فليرجع إليها . شرح التسهيل (4/ من22...إلى ...47) , قد أشار إليها النحاة كثيرا أثناء حديثهم عن المضارع المنصوب بها فليرجع إليها هناك . انظر مثلا : شرح الكافية (45/4وما بعدها) , وإعراب الجمل وأشباه الجمل (ص121–122) . أما الموصولات الاسمية فقد ذهب البصريون إلا منع ذلك، أما الكوفيون فأجازوا حذفه إذا علم، بقولهم قـــال ابـــن مالك واستدل على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فمنه قوله تعالى :" ... وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُـــمْ وَاحِدٌ..."(العنكبوت 46)؛ أي : وبالذي أُنزل إليكم . ليكون مثل قوله تعالى :" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّـــذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ... "(النساء 136) . أما القياس فإن "أن" الموصولة حذفها جائز مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الاسماء عليه لاشتمال هذه الأخير على عائد يعود على الاسم . [انظر: شرح التسهيل (235/1)] , والذي يدل كذلك على هذا الترتيب المحفوظ في التركيب الموصولي أنهم لا يجيزون تقدم أي شيء معمول للصلة على الموصول ، حتى إنه في الصلة الحرفية لا يجيزون تقديم معمول معمول الموصول عليه ، انظر : شرح التسهيل (237/1) , و (11/4 ,12 ، 13)

[3] انظر : المصدر نفسه (186/1)

[4] لا يجوز حذف العائد إلا في مواضع هي : 1– إذا كان متصلا منصوبا بفعل أو وصف .

الصلة من الحكم متعلق بالموصول , لأنه إما محكوم عليه هو أو سببه , أو محكوم به هو أو سببه, فلا بـــدّ من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه , وذلك النائب هو الضمير العائد إليه , ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم أجنبيا عنه , **لأن الجمل مستقلة بأنفسها لو لا الرابط الذي فيها**"[1] , ولعل السبب في كونه ضميرا دون غيره من أقسام الكلم: أن الضمير هو العنـــصر اللغوي الأكفأ أداءا والأحسن تحقيقا لوظيفة التماسك النصي والترابط الجملي[2], لا أن جملة الصلة مـــن شأنها أن تشتمل على ضمير مطابق للموصول يعود عليه ولا يتحقق كمالها إلا به كما يقـــول بعـــض الباحثين المحدثين[3], لأن هذا من شأن كلِّ الجمل.

أما الأنماط التي ظهرت بها في المدونة فيمكن توزيعها على فرعين كبيرين بحسب خلوها من أدوات المعاني أو تقدمها عليها, ويتمثلان في :

أ/ الصلات المنفية : وقد جاء في هذا النوع عدد قليل جدا من الجمل مقارنة مع لاحقه . أحـــصيت منه قوله تعالى "... مَا لاَ تَعْلَمُونَ ..." مكررا ثلاث مرات في (البقرة30 ، و80، و168), وثلاثة أمثلة أخرى لم تختلف فيما بينها في نمط (لا +فعل مضارع) وإنما اختلفت في العناصر المكملة الـــتي انفتحـــت عليها, وأرقام آياتها هي (البقرة 87 ، 118،171). وبقي معنا تركيبان آخران كان الفعل المنفي فيهما فعل الكينونة, وهما قوله تعالى:"...عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ..."(البقرة 139) , وقوله تعالى"...ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنَ اَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ..."(البقرة 196).

ب/ الصلات المثبتة : وباقي التراكيب كلها من هذا القبيل ، وقبل أن أقوم بسرد أنماطها التي جاءت وفقها ينبغي أن أشير إلى أن هذا النوع وسابقه كليهما جاءا بأسلوب خبري ؛ وهو ما ســجله النحـــاة ضمن الشروط التركيبية اللازم توفرها في جملة صلة الاسم ، وإنما اشترط كونها خبرية لأنه يجب أن يكون

2- إذا كان مجرورا مضافا إلى وصف .

3- إذا كان مجرورا بحرف جر دخل مثله على الموصول معنى أو لفظا .

4- إذا كان مبتدأ لخبر ليس جملة ولا شبه جملة , ومع غير "أي" يشترط فيه أيضا طول الصلة.

انظر: شرح ابن عقيل (138/1 ...144), والأشباه والنظائر (54/2...56) وفيه نظم بديع لتاج الدين ابن مكتوم يحتوي هذه المسائل

[1] شرح الرضي على الكافية (11/3) .

[2] في ذلك بحث قيّم للدكتور : د/صبحي إبراهيم الفقي بعنوان : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية , درس فيه وسائل الترابط النصي , كان القسم الأكبر فيها للضمير , بين بالنظر والتطبيق الفاعلية الكبرى له في الترابط والتماسك . أنظر من ص138 إلى ص240 من الجزء الأول . دار قباء للطباعة والنشر دط دت .

[3] د/تمام حسان , البيان في روائع القران (13/2) . وربما خلف الضميرَ الاسمُ الظاهر شذوذا كقول الشاعر :

سعاد التي أضناك حبّ سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا

وهو ما لم أعثر له على شاهد في المدونة المختارة . انظر: حاشية الصبان (236/1), شرح التسهيل (212/1) .

مضمونها معلومَ الانتساب للموصول عند المخاطَب قبل الخطاب ، والجمل الإنشائية بخلاف ذلـــك [1] , وهذا يوحي بأهمية اعتبار هذا الشرط في الدراسة الإبلاغية لتعلقه بما هو خارج عن بنية التركيبية ألا وهو المتلقي .

ودخل تحته ثلاث أنماط فرعية كبرى , هي: أنماط صلات جمل اسمية ، وأنماط صلات جمل فعليـــة , وأنماط صلات شبه جملة. ويضم كل فرع منها أشكالا مختلفة العناصر .

ب-1-أنماط صلات جمل اسمية : وهي الصلات التي جاءت جملا اسمية , أُحصي منها ست جمل جاءت وفق الأشكال التالية :

الشكل1 : مبتدأ + خبرا : وظهر هذا الشكل في ثلاث جمل جاء المبتدأ في اثنين منها ضميرا منفصلا وهو الرابط كقوله تعالى :"... الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ... "(البقرة61) ، وفي الثالثة مضافا إلى الـــرابط "...فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ..." (البقرة24) .

الشكل2 : جار ومجرور + مبتدأ : وتميز هذا الشكل عن سابقه بكسر الترتيب المألوف للجملة الاسمية , حيث قدم الخبر على المبتدأ ثم حذف لدلالة متعلقة عليه ، وهو إما أن يكون اسما على القـــول بأحاديـــة النسبة أو فعلا على القول بأصالة العمل .والاختلاف في المسالة مشهور[2] . وأمثلة هذا النمط جملتان هما قوله تعالى :"... الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ... " (البقرة237) ، وقوله تعالى :" ...الَّذِي عَلَيْهِ الْحَـــق... "(البقرة282) , مكررا مرتين في الآية نفسها .

الشكل3 : لا النافية للجنس + اسمها + جارا ومجرورا : granted وورد هذا النمط في تركيب واحد وهو قولــه تعالى:"...رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ ..." (البقرة 286) وقد نسخ بــ "لا النافيـــة" لنفـــي أدنى قدرة وطاقة عنهم.

ب-2 أنماط صلات جمل فعلية : ومثَّل هذا الصنف الغالبية الساحقة حيث بلغ عدد تراكيبه اثـــنين وعشرين ومئتي تركيب (222) ، ويمكن تصنيف أشكال هذه التراكيب وفق الأنماط التالية :

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني (237/1)

[2] وتكاثرت حجج كل فريق ليعضد من رأيه ويقوي مذهبه, ويغني عن نقلها هنا الرجوع إلى الأصل من مثل (حاشية الصبان (292/1 ...حتى 297) , وشرح التسهيل(313/1 ...حتى 318)،وغيرهما من كتب النحو الأولى. إلا أن الملفت للانتباه هنا هو ما ذهب إليه محمد الأنطاكي وهو من المحدثين من أن الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور هو فاعل لهما, لأنهما قد نابا عنه الفعل مستندا في ذلك إلى قياس هذه الحالة على الحالة التي يتقدم فيها على الاسم اسمُ فعل ، فتكون الجملة (جار ومجرور +مبتدأ) شبيهة بالجملة المكونة من (اسم فعل +فاعل)، على هذا إذا كان اسم الفعل لا محل له من الاعراب لأنه نائب عن الفعل , فكذلك الجار والمجرور لا محل لهما , لأنهما نابا عن الفعل . انظر: المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها (3/ 308 ، 309 ، 310) . وهو رأي قريب جدا من رأي بعض النحاة القدامى الذين يرون أن العامل في الاسم هو الظرف نفسه . منهم ابن هشام , انظر: مغني اللبيب (433/2) .

1- أنماط الصلات الفعلية المصدرة بفعل ناسخ : وجاء من هذا الصنف ثلاثة عشر مثـــالا ، انفـــرد "كان" بجميعها عدا مثالين، جاء في أحدهما الفعل "جعل" وهو قوله تعـــالى:" الَّذِي جَعَلَ لَكُـــمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاءً"(البقرة22). وهذا من أفعال التي تدل على التحوّل, دخل على الجملة الاسمية "الأرض فراش", فتبين ما آلت إليه الأرض بعد ما وقع عليها فعل الجعل، وانتصب به الجميع، وفي الثاني جاء الفعل "ظن" وهو من أفعال الشك التي تدخل على الجملة الاسمية فتصيِّر ركنيها مفعولين لها أيضا، لكنها هنـــا علقت عن العمل بالجملة المصدرية حيث قال تعالى :" قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو اللّهِ "(البقرة249). أما عن اسم كان وخبرها ومكملاهما فجاءت وفق الشكلين التاليين:

- اسم كان (ضمير متصل) + خبرا (جملة فعلية) : دخل تحته سبع جمل , منها قوله تعالى :" ...بِمَا كَانُوا يَكَذِّبُونَ " (البقرة10) ..
- اسم كان (ضمير متصل)+جارا ومجرورا : دخل تحته ثلاث جمل, منها قوله تعالى:" مِمَّا كَانَا فِيـــهِ "(البقرة36).

2- أنماط الصلات الفعلية المصدرة بفعل مبني للمفعول: بلغ عدد صلات هذا النوع تـــسعة عـــشر تركيبا.جاء الفعل في تسعة منها بلفظ "أُنْزِلَ"(البقرة4، 91، 102، 185..), وفي موضـــعين بلفـــظ "أُوتِي" كلاهما في (البقرة136) .وفي مواضع أخرى مرة بلفظ "رُزِقنا" (البقرة25) , ومرة بلفظ "كُتِب" (البقرة 183), ومرة بلفظ:"يُتَوفَّون" مكررا مرتين (البقرة234 ،238)... وهـــي كمـــا نلحـــظ في معظمها أفعال متعلقة بالذات العلية بجانبها الربوبي الذي لم ينكره إلا معاند ومكابر، فهي أفعال معروفٌ اختصاصُ الله بها، واتكاء على هذه المعرفة والخصوصية حذف الفاعل، أما قوله تعالى:"... وَمَا أُهِلَّ بِـــهِ لِغَيْرِ اللّهِ..."(البقرة 173) فيحتمل أن يكون الغرض من بنائه للمجهول إفادة العمـــوم ؛ أي أن كـــل مذبوح لم يذكر عليه اسم الله فلا يجوز الأكل منه من أي فاعل كان, ويحتمل أن يكون لعـــدم تعلـــق الغرض بذكره , كما في قوله تعالى :" لِلْفُقَرَآءِ الَّذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَـــرْباً فِـــي الأَرْضِ"(البقرة273), إذ الموقف موقف بيان مستحقي الزكاة والصدقات لا غير، وهو الغرض الـــذي نلمسه أيضا في قوله تعالى:" فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ "(البقرة59). أمّا ما أقيم مقامـــه فهو إما المفعول به, كما في قوله تعالى "أُحْصِرُواْ" (البقرة 273) وقوله:" يُتَوَفَّوْنَ " (البقرة 234) , إما المجرور عند صلاحيته لذلك[1] , كما في قوله تعالى :" وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِـــهِ

[1] واشترط النحاة لصلاحيته للنيابة أن يكون مما فيه فائدة , نحو سير يوم الجمعة , أما إذا كان مما لا فائدة فيه فلا يصلح , نحو :جلس في دار ولابد له حتى يكون مفيدا من شروط,لخصها محمد محي الدين عبد الحميد في ثلاثة هي :

- أن يكون مختصا ، بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها.
- أن لا يكون حرف الجر ملازما لطريقة واحدة ، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان , وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به.

"(البقرة231) فالكتاب مجرور لفظا مرفوع محلا ، وإما الضمير المستتر كما في قوله تعالى:" الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ "(البقرة25).

أما ما يكمل هذه التراكيب من العناصر فهو لا يختلف عما ورد في الجملة المصدرة بالفعل المعلوم الفاعل بحسب ما يحتاج المخاطب إلى بيانه , وسيأتي بيان ذلك فيما يلي.

3- أنماط الصلات ذات الفعل المبني للمعلوم : فاق عدد تراكيب هذه الأنماط مئة وتسعين تركيبا (190), ويمكن توزيعها على أنماط ثلاث :

1) فعل + فاعلا : خمسون (50) تركيبا.

2) فعل + فاعلا + مفعولا به + مكملات : أكثر من مئة (100) تركيب .

3) فعل + فاعلا + جارا ومجرورا + مكملات : أربعون (40) تركيبا .

و**الأفعال** الواردة في هذه الصلات كانت بين ماض ومضارع , والجدول التالي يلخص عدد تواترها في كل نمط دون مراعاة المتكرر منها :

	الماضي	*المضارع*
النمط1	20	02
النمط2	20	11
النمط3	24	21

والملاحظ أنه لم يأت في هذه الأنماط أي فعل بصيغة الأمر, والسرّ في ذلك راجع إلى أن الصلة لا تكون جملة إنشائية, لتأخر حصول معنى هذه الأخيرة حتى بعد الخطاب, والمطلوب في الصلة أن يكون معناها حاصلا قبل الخطاب، والجملة الطلبية وهي فرع عن الإنشائية, والأمر أحد صيغها لهذا لم يكن له وُرُودٌ.

أما العنصر التركيبي الثاني في هذه الأنماط وهو **الفاعل** فقد جاء :

- في **النمط الأول** كله ضميرا, وذلك لقلة العناصر التركيبية مما أدى إلى تحويل الفاعل إلى ضمير لتحقيق الربط بين الموصول والصلة, وهو إما متصلٌ كما في قوله تعالى:"...الذين كفروا..."(البقرة 06, 26...) "...الذين تابوا..." (البقرة160) , وإما مستترٌ كما في قوله تعالى :" فَمِنْهُم مَّنْ ءامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ "(البقرة 253), وقوله:" فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ " (البقرة258) , وكان الربط بالضمير لأنه الأكثر كفاءة في ربط أجزاء الكلام بعضها ببعض كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

- في **النمط الثاني** كذلك على شاكلة النمط الأول وخالفه في أمرين فقط هما :

• ألاّ يكون حرف الجر دالا على التعليل ،كاللام , والباء ، ومن , وإذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله . انظر : هامش شرح ابن عقيل (92/2, 93)

1/ لم يكن في جميع المواضـــع التي كـــان فيها ضميرا هو الرابط الذي يربط الصلة بالموصول, كمـــا في قـــوله تعـــالى:" ...وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُون"(البقرة03)، وقوله تعالى:"..اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِـــي أَنْعَمْـــتُ عَلَيْكُم..."(البقرة40).

2/ أما الأمر الثاني فهو مجيئه في ستة مواضع اسما مستقلا ظاهرا , وهي قوله تعالى:" مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِه"(البقرة204), وقوله تعالى :" كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ"(البقرة275) , وفي المواضع الثلاث الأخرى (البقرة آ: 76، 187، 228) كـــان الفاعـــل المذكور فيها هو اسم الباري جل وعلا .

– وفي الحين الذي ظل فيه النمط الأول محافظا على بنيته (فعل+ فاعل) في جميع أشكاله، لزم المفعول به النمط الثاني في جميع أشكاله أيضا بِبُنى صرفية مختلفة والجدول أدناه يوضحها ويوضح عدد تواتر كل بنية:

البنية الصرفية	***الضمير***		***الاسم المفرد***	***المركب"جملة"***
	الظاهر	***المحذوف***		
عدد تواترها	23	50	34	03

وما يمكن ملاحظته مما ليس في مقدور الجدول الإفصاح عنه , ما يلي:

1/ كثرة المفعول به المضمر المحذوف، وقد كان في جميع هذه المواضع هو الرابط, لهذا جاز حذفـــه لأن الموصول يشير إليه, ولأن السيـــاق اللغوي والمقامي يدلان عليه, وقد نبه النحاة إلى هذه الحالة منهم ابن مالك بقوله: .... والحذف عندهم كثيـــر منجـــلي .

في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف كمن نرجو يهب[1] .

ويرجع عبد القاهر السبب في ذلك إلى طول الصلة ، فبوجود الاسم الموصول والفعل الذي هو ضرب مثلا وفاعله والهاء الذي هو المفعول به في نحو قولنا:" أهذا الذي ضربته", فإذا حذف الهاء كان أقـــصر قليلا. يقول:"لكون الحذف للطول لم يختاروا الحذف حين يكون الاسم مختصرا, يقولـــون:" الضاربه أنا زيد" بمعنى ضربته، ولا يحـــذفون الهـــاء فيقولون:"الضارب أنا زيد"، لأن الضارب اسم مختصر وليس في طول الذي ضربته"[2]. ومهما يكن فإن هذا الحذف يدل على تفاعل جملة الصلة مع السياق الواردة فيـــه، بل ويذهب هذا التفاعل إلى حد ما لو فصلت عنه (السياق) لانبهمت دلالتها بسبب غياب مرجعها .

---

[1] ألفية ابن ملك في النحو والصرف , باب الموصول .

[2] كتاب المقتصد في شرح الإيضاح (317/1).

2/ أن أكثر المواضع التي حذف منها هذا الضمير في خواتيم الآيات ، كما في قوله تعالى:" ... فَافْعَلُواْ مَا تُومَرونَ"(البقرة68)، وقوله تعالى:"... وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ "(البقرة 74)،"... مِمَّا يَكْسِبُونَ"(البقرة79).

3/ أن أكثر الحذف كان مع الموصول " ما " , فكان خمسة وثلاثين مثالا معها والباقي تتقاسمه الموصولات الأخرى بنسب متفاوتة .

4/ الضمير الظاهر قد يجيء مؤخرا عن فعله وفاعله , وذلك إذا كان هو وفاعله ضميرين متصلين من مثل قوله تعالى:" الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ "(البقرة181)، وقوله" الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ"(البقرة187)، " الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ"(البقرة190)، "وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ "(البقرة03) .وقد يأتي متقدما على فاعله ، ذلك إذا كان هذا الأخير اسما ظاهرا مثل قوله:"مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا "(البقرة204)، وقوله:" الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ "(البقرة175).

5/ ظهر المفعول به الاسم ببنى صرفية متنوعة , فكان منه الاسم الصريح الجامد نحو:" مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً" (البقرة17) , والمؤول بالمشتق كما في قوله تعالى:" فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ " (البقرة79). واسم الإشارة في مثل قوله تعالى:" فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ "(البقرة85), والاسم الموصول وقد جاء مكررا ثلاث مرات، أولاهن في قوله تعالى:" هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً"(البقرة29). وثانيهن في قوله تعالى:"إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى..."(البقرة159)، وثالثهن في قوله تعالى :" إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ اللّهُ مِنَ الْكِتَابِ"(البقرة174). وباستصحاب هذا الموصول لصلته إلى حيز الصلة الأولى تصير هذه الأخيرة منضوية على تركيب موصولي آخر. وجاء المفعول أيضا مصدرا مؤولا من الحرف الموصولي وصلته في قوله تعالى:"لِمَنَ اَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ "(البقرة 233) .

أما المفعول به الجملة فكان في المواضع الثلاث جملة مقول القول, وهي جملة "آمنا" من قوله تعالى:"...مَن يَقُولُ ءامَنَّا... " (البقرة 8, 200 ،201) .

وهذا مع ملاحظة أن تسعة تراكيب تصدرت بفعل دال على معنى المنح والعطاء مما أدى إلى وجود مفعولين فيها، وقد يكون أحدهما ضميرا والآخر اسما كما في قوله تعالى:" الَّذِينَ ءاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ"(البقرة121 ،146). وكما قد يكون الأول ضميرا والثاني اسما موصولا متبوعا بصلته كما في قوله تعالى:" فَاذْكُرُواْ اللّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ "(البقرة239)، وقد يكون الأول ضميرا ظاهرا والثاني ضميرا محذوفا كما في قوله تعالى:" لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا"(البقرة32)؛ أي علمتناه، وقوله:" مما رزقناكم"(البقرة657 ،159)، "وما ءاتينكم" (البقرة93،62).

وإذا كان النمط الثاني لزمه المفعول به في جميع أشكاله، فإن **النمط الثالث** لزمه الجار والمجرور، واستعمال الجار طريقة من طرق تتيحها اللغة للمتكلم لإيصال معنى الفعل الى الاسم، وذلك عند عجز الفعل عن ايصال معناه بنفسه إلى الاسم، فهو بعبارة وجيزة وهو طريق من طرق التعدية, ولهذا عد بعض النحاة المجرور في موضع نصب بالفعل بدليل أنه يجوز العطف عليهما جميعا بالنصب تقول:مررت بك وزيدا"[1], ومنه قوله تعالى:"يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنَ اَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً " (الحج:23) [2] .

أما **المكملات** التي جاءت في النمط الثاني والثالث فيلخصها الجدول الآتي :

مكمل / النمط	جار ومجرور	مضاف اليه	مفعول مطلق	مفعول لأجله	حال	ظرف	نعت	معطوف
النمط2	18	14	01	03	00	01	02	00
النمط3	05	06	00	00	01	02	00	02

أما ما يمكن أن تسجيله من الملاحظات حول الجدول فهي :

1/ تعدد الجار والمجرور في النمط الثالث يدل على وجود أكثر من وجه للتعلق كما في قوله تعالى:"وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاس "(البقرة164). فالفلك يقع جريانها في البحر ويقع من أجل نفع الناس, ومنه أيضا قوله تعالى:" فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَآءِ "(البقرة 235)، وقد يقع التعدد فيهما إلا أنه لا يتعلق بشيء من المكونات الظاهرة للصلة، فيدل على فعل أو اسم مشتق محذوف, يكون حالا لمعرفة كما في قوله تعالى:"الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ"(البقرة65) فتَعَلُّق "في السبت" بـ"اعتدوا" واضح، أما "منكم" فلا تستقيم تعليقها بـ:"اعتدوا"، إلا على تقدير "كائنين" حال محذوفة, منه أيضا قوله تعالى:" لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ "(البقرة 213), فالاختلاف ليس من الحق، بل اختلف فيه لكونه من الحق؛ أي "لما اختلفوا فيه كائنا من الحق", ومنه أيضا قوله تعالى :" فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ " (البقرة 85) ؛ أي كائنا منكم .

2/ المضاف يشكل مع الاسم الذي ينضم إليه مركبا اسميا، وجاء في النمطين إما مع المفعول به، نحو:"الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ "(البقرة 27). أو مع المجرور،كقوله تبارك وتعالى:"وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا"(البقرة 204). أو مع المفعول لأجله، ومنه قوله تعالى:" وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ"(البقرة 207) هذه هي الصورة الوحيدة في الصلات المحصاة التي يجتمع فيها مكملين في صلة واحدة، إذا ما استثنينا قوله تعالى:"مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً"(البقرة245), فقد اجتمع المصدر المؤكد مع تابعه. واسم الاستفهام في هذه الآية الكريمة هو:"من ذا", أمّا في قوله

[1] انظر : الخصائص (102/1) .

[2] لمزيد من التفصيل والبسط ارجع إلى : إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص275) .

تعالى:"مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً"(البقرة26) فاسم الاستفهام فيها هو "ما" وحدها, أما "ذا" فهي اسم موصول[1] .

3/قلة المكملات وندرة اجتماعها في الصلة الواحدة , مما يدل على بساطة تركيب هذه الأخيرة وخلوها من التعقيد، كما يدل أيضا على بساطة معناها ووضوحه .

ب– 3 – أنماط صلات شبه جملة : وشبه الجملة هو كل تركيب تألف من (جار + مجرورا) أومن (ظرف + مضافا إليه) . واشترط فيهما النحويون حتى يكونا صلة أن يكونا تامين [2] ، " والمراد بالتام هنا هو ما يُفهَم عند ذكره متعلقُه"[3] , ويقدر هذا المتعلق بكون عام مطلق أو وجود عام مطلق أو استقرار أو حصول ، وقد يقدر متعلق خاص إذا دلت عليه قرينة [4] , واختلف النحويون في تقدير هذا المتعلق على فريقين جمعهما ابن مالك في قوله :

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر[5]

إلا أن المختار من القولين في هذه الحالة–حالة الصلة–هو الثاني ؛ أي :الفعل . ويعود ذلك لأمور هي :

1/ أن الغالب في جملة الصلة جملة فعلية، وهذا واضح من الإحصاء السابق حيث تبين من خلاله أن عدد الجمل الفعلية يفوق عدد الجمل الاسمية بـ: ستة وثلاثين مرة، معلوم أن كثرة الاستعمال هي التي تجير الحذف لا قلته، كما أن المصير في التقدير إلى ما له نظير شائع في الاستعمال أولى من المصير إلى ماله نظير قليل .

2/ أن تقدير الاسم يدفع بنا إلى تقدير ثان ، وهو تقدير مبتدأ له ، بينما تقدير الفعل يغنى عن التقدير الثاني ويكون الضمير المستتر فيه هو الفاعل وهو العائد ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير.

3/ أن تقدير الفعل يكون لنا مع شبه الجملة جملة بالإجماع، في حين أن الاسم مع شبه الجملة عند المحققين ليس بجملة، وهذا الموضع موضع جمل لا مفردات، وتقدير ما يؤدي إلى الجملة آكد من غيره, خاصة وأنّ غيره لا يحقق هذا الغرض .

4/ أن الأصل في شبه الجملة أن تتعلق بالفعل لا بالاسم , إلا إذا شابه الفعلَ في تضمنه معنى الحدث , وعليه فتقدير الأصل أولى من تقدير ما شابه الأصل, لأن الفرع منحط عن درجة الأصل .

---

[1] وفي المسألة أقوال أخرى , أكتفي بإدلالك على مواطنها ,لأن الرجوع إلى الأصل أفضل من النقل الجاف. انظر : تفسير البحر المحيط (119/1) , شرح الكافية (64/3...67)

[2] انظر : شرح التسهيل (211/1) ، حاشية الصبان (231/1) ، شرح ابن عقيل (121/1)

[3] حاشية الصبان (237/1)

[4] انظر : حاشية الصبان (237/1) ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل (ص295 وما بعدها) .

[5] ألفية ابن مالك , باب الابتداء .

ومهما يكن , فإن غاية البحث في هذا العنصر هو تقرير أن الصلة لا تكون إلا جملة تامة المعنى مفيـــدة فائدة يحسن السكوت عليها، وأنه متى ما ظهرت لنا بشكلها اللفظي أو السطحي أقل من ذلك, فلنعلم أن لها شكلا باطنيا تاما ومركبا تركيبا وافيا, وما تسميتها في هذا الموضع (في موضع الصلة) بشبه الجملة إلا تسمية نابعة من النظر إلى شكلها اللفظي, و إلا فهي جملة فعلية تامة في بنيتها العميقة .

أما أنماط هذا النوع فواضح مما سبق أنها اثنان :

النمط الأول : وقد ضم هذا النوع ثلاثة أشكال ، اتحدت فيما بينها بالمحافظة على أصل النمط (جار+ مجرورا), واختلفت بعد ذلك في مدى الزيادة عليه أو بنوع الزيادة . وهي:

الشكل الأول : جار + مجرورا : وهو الشكل المحافظ على أصل النمط، ورد منه تسعة تراكيب, منـــها قوله تعالى:"مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ " (البقرة 255، 286) .

الشكل الثاني : جار + مجرورا + مضافا : وضم ستة تراكيب, منها قوله تعالى:" وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ"(البقرة204), ويُدرج ضمن هذا الـــشكل قولـــه تعـــالى:" قَـــالَ الَّـــذِينَ مِـــن قَـــبْلِهِم مِّثْـــلَ قَوْلِهِمْ"(البقرة118)، وقوله:" الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ " (البقرة21) [1] .

الشكل الثالث: جار + مجرورا + جارا + مجرورا: وجاء على منواله تركيب واحد, هو قوله تعالى:"وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ "(البقرة 228) ، وقد تعلق الثاني منهما بحال محـــذوف تقـــديره كائنـــا بالمعروف أو كائنا بالوجه الذي لا يُنكر في الشرع والعادة .

النمط الثاني : ظرف + مضافا إليه: وأسفر تتبعه عن إحصاء ستة تراكيب , منها قوله تعالى :" فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا " (البقرة66) .

2/ أنماط الصلات الواقعة بعد الموصول الحرفي :

إن المفارقة التركيبية الموجودة بين التركيب الموصولي الاسمي والتركيب الموصولي الحرفي لا تنحصر فيما سبقت الإشارة إليه من أن الموصول الاسمي يتطلب صلة حاوية على عائد ، بينما التركيـــب الموصـــولي الحرفي استغنى عن هذا العائد ، بل هناك مفارقة تركيبية أخرى جد هامة , كان بفضلها التمييز للتركيب الموصولي الحرفي عن باقي التراكيب بما فيها تركيب الموصول الاسمي هي موازاته للمفرد ، هذه المـــوازاة نابعة من انسباك أجزاءه في بعضها البعض (الموصول+الصلة) فتؤول إلى مصدر يمكن استبدالهما به .

---

[1] اختلف النحويون في "من" الداخلة على الظروف كما في هذه الآية , والتي قبلها على أقوال ثلاث :

1/ أنها لابتداء الغاية . 2/ أنها بمعنى" في " .3/ أنها زائدة للتوكيد .

وقال صاحب معاني النحو بعد عرضه لهذه الآراء والقائلين بها :" والذي يبدو لي أ ن الأول هو الراجح , وليست بمعنى (في) لان الأصل عدم النيابة , وليست بزائدة لان الأصل عدم الزيادة ، وإذا أمكن عدم إخراجها من معناها الذي وضعت له فهو الأولى ، ولا تصرف عن معناها الأساسي إلا اذا تعذر إبقاؤها عليه , وأرى أنه يمكن الإبقاء على معنى الابتداء في هذه الظروف " . ثم حلل عددا من الأمثلة موضحا دلالة "من" فيها على الابتداء . انظر : فاضل صالح السامرائي , معاني النحو (193/2... 201) .

ولعل هذه الموازاة بين المصدر والتركيب الموصولي الحرفي توحي بأن المطرد في صلته أن تكون جملة فعلية, ليتسنى تأويلها بمصدر لاجتماعهما في الدلالة على الحدث, وهو ما لمسته فعلا من خلال الإحصاء، إلا ما وجد من الجمل التي بعد"أنّ" , لأنها لا تدخل إلا على الجمل الاسمية , وفي هذه الحالة " إن كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه, فتقدير "بلغني أنك تنطلق" أو "أنك منطلق" "بلغني انطلاقك", ومنه "بلغني أنك في الدار" التقدير: استقرارك في الدار, لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر, و إن كان جامدا قدر بالكون نحو "بلغني أن هذا زيد" تقديره "بلغني كونه زيدا"؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون , تقول: هذا زيد, وإن شئت هذا كائن زيدا إذ معناهما واحد "[1] . وسأعرض أنماط هذه الجمل مصنفة حسب نوع الحرف الموصولي المصدرة به.

قد سبقت الإشارة في الفصل الأول إلى أن الحروف الموصولة هي:" أنْ، أنّ، ما، لو، كي ", إلا إنني لم أعثر على أي مثال مصدر بالحرف موصولي "كي" , أما الموصولات الأخرى فقد جاء توردها بنسب مختلفة , توضحها الأنماط التالية :

1- **أنماط صلات " أنْ "** : دخلت في جميع أمثلتها على المضارع[2] فأخلصته لدلالة على المستقبل بعد أن أثرت فيه النصب , أما عن أنماط تراكيبها فهي كالآتي :

1/ أن + فعلا + فاعلا: وقد ترتب وفق هذا النمط اثنا عشر تركيبا جاء الفاعل فيها وفق الأبنية التالية :

- إما ضميرا مستترا, مثل قوله تعالى:" أن يعمر "(البقرة 96)، وقد أكدّ هذا الضمير المستتر بضمير منفصل ظاهر في قوله تعالى: " أن يمل هو " (البقرة 282) .
- إما ضميرا متصلا ، ومنه قوله تعالى:" أن تصوموا " (البقرة 184) .
- إما مركبا إضافيا ، نحو قوله تعالى :" أن تضل إحداهما " (البقرة 282) .
- إما مركبا نعتيا ، نحو قوله تعالى:" أن ياتي يوم لا بيع فيه " (البقرة 254) .

ويمكن إدراج قوله تعالى:" أَنْ تكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ تُدِيرُونَها بينكم " (البقرة 282) ضمن هذا النمط لأن كان اكتفت بمرفوعها الذي جاء مركبا نعتيا متعدد النعت . بخلاف قوله تعالى :" أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ " (البقرة266) فإن كان فيه على بابها .

2/ أن + فعلا مضارعا + فاعلا + مفعولا به + مكملا: وانتظم على هدي هذا النمط ثمانية عشر تركيبا تكتفي الصلة في العموم بالتعدي إلى المفعول به فقط والذي تداولت صيغته البنى التالية :

- اسما مفردا ، نحو:" أن تدخلوا الجنة " (البقرة 214) .
- اسما موصولا مع صلته ، كما في قوله تعالى :" أن يَكتمْن ما خلق الله في أرحامهن " (البقرة 228).

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (50/1) , وانظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني (255/1) .

[2] وهي لا توصل بالمضارع فقط, بل توصل بكل فعل متصرف مطلقا, كالماضي المتصرف, والأمر المتصرف. شرح التسهيل (223/1).

- حرفا موصولا مع صلته ، ومنه قوله تعالى:" أن يخافا أن لا يقيما حدود الله " (البقرة 229)

- مركبا إضافيا ، وعليه قوله تعالى :" أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل " (البقرة 108).

أما العنصر التكميلي الذي يظهر في هذا النمط , فقد تداوله الجار والمجرور كما في قوله تعالى :" أن تاتوا البيوت من ظهورها " (البقرة 189) , أو الظرف المبين لجهة الحدث وذلك في قوله تعالى :" أن تولــوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب"(البقرة 177)

3/ أن+ فعلا مضارعا+ جارا ومجرورا: وتألف على مثاله النظري ثمانية تراكيب، منها قوله تعــالى:"أن يطّوّف بهما"(البقرة 158)، وكما جاء المجرور مركبا إضافيا في قوله تعــالى:"أن لا نقاتــل في ســبيل الله"(البقرة246),وجاء أيضا موصولا اسميا في قوله تعالى:" أن تاخذوا مما ءاتيتموهنّ شيئا"(البقرة 229).

- أما المواضع التي أضمرت فيها "أن" وبقيت صلتها [1] , فيوضحها الجدول التالي :

أن المضمرة بعد	لام التعليل	حتى	الفاء	لام الجحود
التواتر	12	09	03	01

وأنماط هذه الصلات لم تخرج عن الأنماط السابقة .

2 – أنماط صلات " أنّ ": وجاءت كل صلاتها جملا اسمية, مبتدؤها إما اسما ظاهرا غلب عليــه اســم الذات الإلاهية أو ضميرا متصلا " بأنّ ", وتنوعت أنماطها تبعا لتنوع الخبر المؤلف لها كما يلي :

ـ صلات ذات خبر مفرد : وانضم تحته ثمانية عشر تركيبا توزعت على الأنماط التالية :

– مبتدأ+خبرا+ مضاف إليه: ورد في خمسة تراكيب, منه قوله تعالى:"أنّ الله شديد العذاب"(البقرة165).

– مبتدأ+ خبر1+ خبر2: ورد في أربعة تراكيب, منه قوله تعالى:" أنّ الله عزيز حكيم "(البقرة209) .

– مبتدأ+ جارا ومجرورا: ورد في ثلاثة تراكيب,منه قوله تعالى:" أنّ الله مع المتقين"(البقرة194) وقد تقدم

الجار والمجرور في قوله تعالى :" أنّ لنا كرة ". (البقرة167) .

– مبتدأ+ جارا ومجرورا+ خبرا : ورد منه ستة تراكيب, كان المجرور في بعضها اسما مفردا مثل قوله:"أن الله على كل شيء قدير"(البقرة106), وفي بعضها اسما موصولا ومنه قوله تعــالى:"وأن الله بمــا تعملون

---

[1] وقد أشرت إلى هذه المواضع أشارة خفيفة في بداية الدراسة التركيبية للصلة فليرجع إليها, أما الذي يحسن تنبيه عليه هنا هي الأسباب الحاملة على الإضمار والتي تفهم من التراكيب اللغوية , يمكن التنويه على ثلاثة منها هي :

1/ الاستغناء بدلالة السياق على الاستقبال عن ذكر أن كسياق لام الجحود .

2/ استكراه عطف الاسم على الفعل , وحتى لايكون الاسم في مقابل الفعل كما في اللام و أو والفاء

3/ طول الحرف يغني عن ذكر أن كــ : حتى و كي .

بصير"(البقرة233), لم يكن الجار والمجرور متأخرا إلا في موضع واحد هو قوله تعالى:"أنه الحق من ربهم"(البقرة144).

ـ صلات ذات خبر مركب : وعدد تراكيبه أحد عشر تركيبا ظهرت بنمطين هما:

– مبتدأ+ خبرا (جملة اسمية منسوخة): تركبت وفقه جملتين لا غير، أولهما قوله تعالى:" بـأنهم كـانوا يكفرون بآيات الله "(البقرة61).

– مبتدأ+ خبرا (جملة فعلية): مثلته باقي التراكيب,منها قوله تعـالى:" إن الله يعلـم مـا تـسرون"(البقرة77).

3 – **أنماط صلات " ما "** : وتركب وفقه تسعة تراكيب توزعت على ثلاثة أنماط هي :

1–فعل+فاعلا: مثل"كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِـنَ الْمَـسّ "(البقـرة275).و"بمـا عـصواْ" (البقرة61).

2– فعل + فاعلا + مفعول به : مثل "كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ "(البقرة 146).

3– فعل+فاعل+جار ومجرور مثل: " كَمَا تَبَرَّؤُواْ مِنَّا " (البقرة167) .

3– **أنماط صلات "لو"**[1] : وقد تصدر هذا الموصول جملتين فقط هي:

– قوله تعالى:" لو يعمر ألف سنة"(البقرة96), ونمطها التجردي هو: فعل+فاعل +ظرفا + مضافاإليه.

– وقوله تعالى:" لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم " (البقرة109) ونمطها هو : فعل+فاعلا+مفعولا به +جارا ومجرورا +مضافا اليه+ مضافا اليه + م به +مفعولا لأجله+جار ومجرور +مضاف اليه.

وإلى هنا تم عرض أنماط الجمل الموصولة الواردة في السورة ، ومنه نخلص إلى ذكر جملة من :

الخصائص التركيبية لجملة الصلة : وأهمها:

1– لا تقع إلا بعد موصول .

2– لا تكون الصلة إلا كلاما تاما مفيدا , فهي جملة مكتملة الركنية كما يقول تمام حسان[2] .

3– تنقسم الصلة إلى قسمين صلة موصول اسمي ،صلة موصول حرفي .

4– قد تحتوي الصلة صلة أخرى تكون عنصرا من عناصرها .

5– بساطة النمط التركيبي للصلة وخلوه من التعقيد والتركيب والحذف إلا نادرا .

6– الغلبة القاهرة للتركيب الفعلي على التركيب الاسمي في الصلة سواء للموصول الاسمي أو الحرفي .

---

[1] وعلامة مصدريتها أن تصلح في موضعها "أنْ" , وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنّ ، انظر : شرح التسهيل (228/2)

[2] البيان في روائع القرآن (13/2)

8- لا يكون أسلوب الصلة إلا خبريا .

7- تقيم صلة ترابطات تركيبية مع التراكيب الواردة فيها بوساطة الضمائر .

9- يشترط في صلة الموصول الاسمي وجود ضمير عائد على الموصول يربطها به .

10- يتميز صلة الموصول الحرفي بأنها تؤول هي و موصولها بمصدر ينوب عنهما .

الفصل الثالث :

الوظائف الإبلاغية

المحتويات : **1**- الوظائف الإبلاغية للجملة الاعتراضية .

2- الوظائف الإبلاغية للجملة التفسيرية .

3- الوظائف الإبلاغية لجملة الصّلة .

والبيان اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول متشعبة الفروع: فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة: أنها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض ومختلفة عند من يجهل لسان العرب.

محمد بن إدريس الشافعي " الرسالة "

لاشك أن الباحث سيرتكب خطئا كبيرا إذا هو اعتقد أن اهتمام "البيان" بأساليبه وآلياته وأصنافه كان من اختصاص علماء البلاغة وحدهم..., لقد كان مصطلح **البيان** يشمل كافة الأساليب والوسائل التي تساهم ليس فقط في كل ما به يتحقق "التبليغ": تبليغ المتكلم مراده إلى الســـامع, وليس هذا فحسب, بل إن "البيان" في اصطلاح الدراسات البيانية "اسم جامع" ليس فقط لكل ما به تتحقق عملية "الإفهام أو التبليغ", بل أيضا لكل ما به تتم عملية الفهم والتلقي وبكيفية عامّة التبين.

محمد عابد الجابري " بنية العقل العربي "

توطئة: لا يمكن للفرد أن يحيا سعيدا، بل لا تتم له الحياة أصلا إلا في ظل انتماء اجتماعي مستند إلى مؤهلات الفطرية أمده الله بها، ومن أهمها على الإطلاق العقل الذي يمثل حقيقته وجوهره، ولا يكفي لحصول هذا الانتماء وجود العقل عند مجموعة معينة من الأفراد، بل لابد من أن تترابط هذه العقول وتتلاقح، وبعبارة أوضح وأشمل أن تتواصل .

ولقد رجعت المزية العظمى، والفضل الأكبر في ذلك إلى اللغة من خلال أدائها لهذه الوظيفة على مستوى رفيع بنقلها للمعاني المخزونة في الذهن وتنفيذها للأغراض.

ولست من خلال هذه الإشارة ، أودّ البحث في العلاقة بين الفكر واللغة , أو عما إذا كانت الأفكار -أعني المعاني- يمكن لها أن تتكون من دون قوالب لغوية، أو أن تلك المعاني والقوالب اللغويةَ شيء واحد، أو أنّ القوالب اللغوية هي التي تحدد المعاني فلست أريد فعل ذلك، لأنني سأفترض بداية أن كل قالب لغوي يؤدي معنى في المستوى الإبلاغي الهادف, في نيته الجهة المرسلة له إبلاغه للجهة المتلقية, أسميته الوظيفة الإبلاغية.

ومعلوم أن الوظيفة هي العلاقة التي تجمع بين شيئين؛ كما نقول: فلان وظيفته مدرس؛ أي العلاقة التي تجمع بينه وبين المدرسة وهي التدريس... وهكذا حتى عند أصحاب العلوم فإنهم يطلقون الوظيفة ويعنون بها هذا المفهوم، ونلمس هذا في تعبير النحاة المحدثين بـــ:"الوظيفة النحوية"؛ ويقصدون بها العلاقة التي تجمع بين العنصر اللغوي وغيره من العناصر بالنسبة لبناء الجملة كلّه. وعلى هذا يكون المقصود بالوظيفة الإبلاغية العلاقة التي تجمع بين المتلقي أو المتكلم وبين التركيب أو هي التي تجمع بين الناتج التلفظي وبين طرفي الخطاب في ظل ما توفر من إمكانات غير لغوية مساعدة لذلك الناتج في أداء مهمته. أو هي ما يتجسد في اللغة بفعل المتكلم وما ينطبع في الإنسان بفعل اللغة.

وهذه العلاقة لا تقتصر-في الحقيقة- على العلاقة الحاصلة فعلا عند العملية التواصلية, أو على ما كان في نية المبدع وضعه في التركيب التلفظي، أو على ما فهمه المتلقي سواء أكان موافقا لغرض المتكلم أم

كان نادا عنه, فهي تحتمل كل هذا، بالإضافة إلى كل ما يمكن استنباطه بالنظر الفكري في المتوالية اللسانية في خضم جوّها الذي ولدت فيه, سواء أكانت ظاهرة لا تحتاج إلى عمق نظر أم كانت بعيدة غامضة لا تستخرج إلا بالمناقيش.

وتحديد هذه الوظيفة من أهم العوامل المساعدة على تسهيل عملية الإبلاغ، وتمتين أواصر الاتصال اللذين عليهما مبني الاجتماع، بحيث لا تختلف النوايا والمقاصد، بل تتحد وتتفق، إذ التعريف بها يَسْلُب من المرسل الحرية الشخصية في تحميل المادة اللغوية بما شاء, فلا يستعملها في غير ما هي له من المعنى, فيفهم المتلقي منها غير الغرض الذي أراده, وبها يُحفظ المتلقي من الانحراف عن مسار الفهم الصحيح للأنماط اللغوية, وبل وتُحْفَظُ هذه الأخيرة من الميول الفهمية التي تلقي بظلالها عليها قصدَ تحريفها نحو الوجهة المبتغاة لها لا منها. وبهذا يتحقق لنا جانبا كبيرا من التبليغ والإبلاغ, والفهم والإفهام، الاقتناع والإقناع.

إن تحديد الوظيفة الإبلاغية هو عملية ربط كل جزء من اللغة بالغرض الفعلي منه أثناء كونه مستعملا, لتكوين أفراد ذوي كفاءة تواصلية أو تداولية، فيكون بذلك التواصل في أرقى مستوياته وأسهل سبله وأسرعها.

والحديث عن الوظائف الإبلاغية للجمل الثلاث أو لغيرها من جمل اللغة لا ينتهي عند الحد الذي قدمته لك سابقا, إنما كان ذلك تحركا في المستوى الأول من المستويات المُعَرِّفَة بها من خلال وصف المتتاليات الحاملة لها وبيان أشكالها البنيوية، فهو تحقيق لمستوى الكفاءة اللغوية، وهو مستوى مهم إلا أن الوقوف عنده لا يفيد الدارس الفائدة المرجوة، بل ربما أصيبت الدراسة بالشلل إذا ما قبعت عند هذا الحد، لأنها امتلكت وسيلة الدخول في المستوى الثاني؛ ألا وهو النظر إلى التركيب في ضوء ما يحيط به من سياق لغوي وغير لغوي لاستنطاق وظيفته في الإبلاغ وهو ما أسعى إليه في هذا الفصل الأخير.

1- الوظائف الإبلاغية للجملة الاعتراضية:

لم يترك علماؤنا – علماء البلاغة – هذا النوع من الظاهرة اللغوية غفلا في طي النسيان, بل درسوه وجعلوه وسيلة من وسائل الإطناب باصطلاح بعضهم, وسيلة من وسائل الحشو باصطلاح آخرين منهم[1], وهو عندهم – في الجملة- ربما دلّ على الزّيادة فعلا فــ"كره وذم ,وانكر ورد , لأنه خلا من الفائدة , ولم يُحْلَّ منه بعائدة "[2], ربما دل على حسن فــ"لم يكن حشوا ولم يدع لغوا , وقد تراه مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعا من القبول أحسن موقع, ومدرك من الرضي أجزل حظ , ذاك لإفادته إياك... فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لم ترتقبها, والنافعة أتتك ولم تحتسبها"[3] , وحقيقة أن الواقع الكلامي قد يحتوي على فائض في بعض الأحيان , لكن تحقق ذلك في الصياغة القرآنية أمر في غاية الإحالة , لأن كل دال فيها له مهمة محددة , بل إن كل حرف له وظيفته في إنتاج المعنى جزئيا أوكليا .

ومما يساعد على فهم الدور الفعّال للاعتراض في العملية الإبلاغية ردّ العملية الاعتراضية إلى مصدرها التكويني الأول والفهم الجيد لها على مستوى المتتالية الكلامية, لأنه مما "لا شك فيه أن الحديث عن إنتاج الدلالة [هي أبرز الوظائفالإبلاعية, والوظائف الأخرى روافد إليها] يحتاج منا إلى تصور كلي لتركيب العبارة الكلامية كلها للوصول إلى الدلالة السياقية الكلية التي تسعى الصياغة القرآنية إلى طرحها"[4].

---

[1] و الذي يذهب إلى جعله تحت هذا الاصطلاح عبد القاهر الجرجاني بدليل قوله الذي سيأتي بعد هذا بسطر . كما نجد الدمنهوري يقول في نظمه الذي يجمع فيه الجمل التي لها محل والتي لامحل : مفسرة أيضا وحشوا كذا أتت كذلك في التخصيص نلت به الغنا .
وحشوا ؛ أي واعتراضا . انظر : الأشباه و النظائر (30/2) .

[2] عبد القاهر الجرجاني ,أسرار البلاغة , تح : محمد الفاضلي , المكتبة العصرية , ط 1 , 1419 هـــ (ص19).

[3] المصدر نفسه , الصفحة نفسها .

[4] د/فايز القرعان ,دراسات أسلوبية في النص القرآني , عالم الكتب الحديث , ط1 ,1425هـــ (ص25).

وعليه, ومن خلال الأسلوب العام للاعتراض, يظهر أنّ الموقع الذي يحظى به الاعتراض يكسبه ميزة توصيلية, ويمنحه وظيفة إبلاغية عامة هامة فضلا عن وظيفة ثانوية له في كل تركيب خاص, إذ بدخوله في التركيب المعترض فيه يحـــدث فيه خلخلة وانكسارا وتشويهـــا وانتهاكا للروابط التي يقتضيها نَحْـــوُ اللغة, هذا الانتهاك أو التحطيم... "يكسب اللغة عُذْرِيَتِها لتكون بِكْرا أو ذات قواعد جديدة نابعة من صميمها, فاللغة عذراء حين تنتهك "[1], فتنتج فتلد تراكيب وصيغا ومُثُلا جديدة , تعتبر إنزياحا عن القاعدة العامة , وانحــــرافا عن الأصل, بخرقها للمألـــوف, وعزفها ميلا عن المعروف.

ولأنه "كلّما كان قانون اللغة المعيارية أكثر ثباتا في لغة ما, كان انتهاكه أكثر تنوعا, ومن ثم كثرت إمكانات الشعر في تلك اللغة, ومن ناحية أخرى كلّما قلّ الوعي بهذا القانون قَلَّت إمكانات الانتهاك ومن ثم تقل إمكانات الشعر "[2] في تلك اللغة , وبالتالي تقل فيها إمكانات الشعور لأنّ الشعر رسالة شعورية أو هو قِمّة اللغة العاطفية بكلّ ألوانها ؛ المفرحة والمحزنة , والمسعدة والمؤلمة. وعلى هذا الأساس يتولد عن الانتهاك الاعتراضي إحساسا أكبر باللغة , تكون معه أكثر فاعلية في متلقيها وأكثر شدا لذهنه, وتعلقا بلبه , فتقوى سلطة النص على القارئ , وتقوى الرابطة بينهما , فيروق للقارئ سماع النص , ويلطف لديه موقعه , ويؤدي إلى وصول المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع , واستقراره في الذهن مع وقوع العبارة في الأذن[3] .

وإذا اتضح هذا الجانب من الوظيفة الإبلاغية العامة , فإن هناك جانبا آخر مصدره القراءة الخلفية لما وراء هذا الانتهاك , والنظر في الأسباب الحاملة عليه .

إنّ الانكسار و الانتهاك اللغوي في سطح العبارة اللغوية (أسلوب الاعتراض), لابد أن يكون ناتجا عن انكسارات أولية سابقة له ولو بزمن يسير جدا , لأننا نعلم أن المتكلم محل صراع بين جاذبية القانون اللغوي العام, وجاذبية وقائع التعبير الفردي و الأغراض الخاصة بكل واحد, وخاضع – أيضا – لنزعات إنسانية هي بشكـــل نوبات غريبة (أمور غريبة) ونزعات علمية وعرفية وطبيعية مألوفة (أمور مألوفة).

* فما كان منها محل صراع بين الجاذبتين فيسبقه أو يتقدمه انكسار ذهني في فكر المتكلم, وهو ما يعرف باسم "الخاطر الطارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو وعد أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد

---

[1] د/حسن ناظم , البنى الأسلوبية (دراسة في أنشودة المطر للسياب) , دط , 1995م (ص171).

[2] المرجع نفسه (ص44).

[3] وهنا استسمح القارئ الكريم في فتح قوس أعود به إلى الفرق بين نوعي الاعتراض اللذين سبقت الإشارة لهما, فأقول إنّه لما كان الاعتراض بهذا المفهوم – خلخلةً تركيبيةً وانتهاكًا لغويًا وخطئًا مقصودًا – كان مفهومه متغيرا بين البلاغيين و النحويين مختلًفا فيه, وحتى بين أفراد الفريق نفسه من العلم الواحد, لأنه يعبر عن قيمة أسلوبية و" القيم الأسلوبية هي قيمٌ متغيرةٌ وغير ثابتة " [البنى الأسلوبية (ص45)]. بين المتلقين لها, لاختلاف أذواقهم ونظراتهم ورغباتهم, فما يكون انتهاكا عند بعضهم يكون تركيبا مألوفا وطبيعيا عن البعض الآخر, لذا استوجب على الباحثين اللغويين المحدثين تحديد القوانين الثابتة التي يكون معها الخروج عن التركيب و الصياغة اللغوية اعتراضا.

المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع "[1] ...الخ, أو هو ما يمكن تسميته بــ" الطفرة الذهنية " التي تنشأ عن حركة استدعائية للمعاني التي يقصد المتكلم تبلغها , كما حصل للشاعر الذي يقول :

إِنَّ الثَمَانينَ – وبُلغْتَها –   قَد أَحوَجَتْ سمعِي إلى تُرْجمان[2]

فالشاعر احتاج إلى التعبير عن كبر سنه فأتاحت له اللغة ذلك بواسطة تراكيبها وأنماطها, إلا أنه يعيش جاذبية نفسية تتمثل في رغبته في الدعاء للمخاطب أن يعيشها, فعاشت نفسه تداخلا للمعاني بعضها في بعض, ظهر على مستوى الصياغة اعتراضا , بهذا يكون أسلوب الاعتراض قد منح مستعمل اللغة مساحة أوسع من أجل إبلاغ أكبر عدد ممكن من أغراضه .

* وأما ما كان منها محل صراع بين النزعتين فيتقدمه انكسار في الحدث في حد ذاته ؛ بأن يكون مخالفا لما أُلف من القوانين الطبيعية التي تتحكم في الحوادث في العادة, كمافي قوله تعالى:" إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ – سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ ءآنذَرْتَهُمُ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ – لاَ يُومِنُون" (البقرة ﴿٦﴾), فهذا الاعتراض أو الانكسار التركيبي سبقه انكسار حدثي غير مألوف تمثل في أن من أُنْذِر لا يؤمن , ومعلوم أن الإنسان إذا حذر مما يضرّه استجاب , إلا أن هؤلاء الكفار أصروا على ذلك, فظهر هذا الانكسار والانتهاك للأحداث في الحياة انكسارا وانتهاكا على مستوى الصياغة . أو بأن يكون الحدث مشكوكا فيه مضطربا في علمه[3] كقول الشاعر :

وإنِّي لَرَامٍ نَظرَةً قبل التي   لعلِّي –وإن شَطَّت نَوَاهَا– أَزُورُها[4]

والاعتراض في هذه الحالة عمل على تجلية المراد للمتلقي أثناء عملية الإبلاغ حتى لا يلقى أي مشقة في فهم محتوى الرسالة, وبعبارة أوضح عمل على جعل معنى الرسالة مألوفا عند المخاطَب, لأنها تحمل أمرا غير مألوف, ولولا إبلاغه إياه وفي ذلك الوقت بالتحديد لظنّ بالخطاب ما لا يليق, وربما تعدى ذلك الظن إلى المخاطب نفسه. وربما –وهي أسوأ الحالات– جُنِي من الخطاب عكس ما أريد منه. وخلاصة

---

[1] د/تمام حسان, البيان في روائع القرآن (116/1).

[2] والبيت لعوف بن ملحم. عن تحقيق همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (331/2)

[3] بل ويذهب الدكتور أحمد المتوكل إلى جعل هذه الحالة في مثل هذه الظاهرة مظهرا من مظاهر خارجية الاعتراض واستقلاليته يقول:"يستأثر الحمل الاعتراضي بقوة إنجازية تخصه قد تكون مباينة للقوة الانجازية التي تواكب الجملة الرئيسية", وقد جعل من أبرز أدوار القوة الانجازية للحمول الاعتراضية إضعاف مدلول الجملة المعترض فيها أو تقويته يقول:" **غير أن الاستقلال التنغيمي والتركيبي والانجازي الذي يميز الحمل المعترض لا يعني أنه يقوم بأي دور بالنسبة للجملة التي يعترضها**. ويكمن هذا الدور بالأساس في **تقوية القوة الانجازية للجملة الرئيسية أو العكس من ذلك إضعافها**, ومن أمثلة ورود الحمل المعترض مقويا لقوة الجملة الانجازية الحمول القسمية أو الحمول الدالة على التأكيد كما في: ما – والله – أذنب خالد ... ومن أمثلة وروده مضعفا للقوة الانجازية المواكبة للجملة التي يعترضها الحمول الدالة على الظن كما في : المقبل – أظن – بكر". الجملة المركبة في اللغة العربية (ص41).

[4] والبيت لتوبة بن الحمير . عن تحقيق حاشية الصبان بشرح الأشموني (238/1).

القول أن أسلوب الاعتراض بهذا المعنى هو إمداد السامع أو من كان بمترلته بالرسالة الكلامية ووسائل فهمها في آن واحد. وهو ما يعبر عنه البلاغيون بالتوضيح.

وبعد أن استبانت الحركة العقلية والحدثية(حركة الأحداث) التي ينجم عنها أسلوب الاعتراض, والوظائف الإبلاغية العامة التي يؤديها آن لنا أن ننتقل إلى تبين الوظائف التي يؤديها في كل تركيب:

1/- قوله تعالى :" إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ - سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءآنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ - لاَ يُؤْمِنُون" (البقرة ﴿٦﴾)

.

يمثل هذا الاعتراض كسرا للعلاقة الموجودة بين اسم "إن" وخبرها؛ بمعنى أنه هدم لعلاقة عظيمة هي علاقة الإسناد التي هي من أقوى الروابط المعنوية على الإطلاق, لأنه بغيابها يكون الكلام في حكم الأصوات التي ينعق بها غير دالة على معنى كما سبقت الإشارة إلى ذلك, إلا أنه لم يتم هدمها بالكلية, إنما تم انتهاكها فقط و تأجيل الخبر, مما يدل على أهمية هذه الرسالة التي قدمت حتى على أهم ما في الإسناد وهو الفائدة (الخبر), إلى هنا تظهر لنا وظيفة الاعتراض في أنه يُمَكِّن من إبلا غ بعض المعاني وتعجيلها والمبادرة بها في حينها حتى يستعان بها على فهم المقصود من العملية الإبلاغية , كما يدل في الوقت ذاته على عظم محتوى هذه الرسالة , ومن أجلها لم تحترم حتى أقوى الروابط التي تُألِّف الكلام.

هاتان وظيفتان من الناحية الشكلية, أمامن الناحية المعنوية, فبالموازنة بين معنى التركيب الاعتراضي ومعنى التركيب المعترض فيه يتبين لنا أن معناهما واحد, لأنه لا يستوي الإنذار وعدمه إلا عند من لا يؤثر فيه الإنذار شيئا, فهو باق على ما كان عليه قبل الإنذار من الضلال وعدم الإيمان والبعد عن الحق, ومن هذا الوجه فهو تأكيد لمعنى "إنّ الذين كفروا لا يومنون". يقول صاحب البحر المحيط:" وجملة الاعتراض لتأكيد جملة إن وخبرها لأن من أخبر الله عنه أنه لا يومن استوى إنذاره وعدم إنذاره"[1] . في حين ذهب صاحب روح المعاني إلى أنها " كالعلة للحكم لدلالتها على قسوة قلوبهم وعدم تأثرها بالإنذار وهو مقتض لعدم الإيمان "[2] , ولعل أن المعنى الأول أقرب , لأن الله ﷻ ذكر السبب المانع لإيمانهم واستواء الإنذار عندهم في الآية التي تلي هذه الآية وهي قوله:"خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ" (البقرة 7) .

2/ -"فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ - وَلَن تَفْعَلُواْ - فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ"(البقرة24). وقعت هذه الجملة المعترضة بين الشرط و جزائه, و كما هو معلـــوم عنهما ارتباطهما بواسطة الترتب الاستعجالي؛ بمعنى أنه إذا وقع الأول منهما حصل الثاني مباشرة, إلا أنه في هذا التركيب المقدس فصل بينهما, لا لأجل أن الجواب يقع بعد مدة زمنية متأخرة عن المدة المألوفة المعهودة,

---

1 أبي حيان (46/1).

2 الآلوسي(130/1).

بل ليبين للمخاطب أنه ليس أمام شرط حقيقي, بل هو أمام حقيقة ومسلمة أنكرها وخالفها, أو أمام قانون منطقي عقلي جحده وغفل عنه, لأن معنى الآية بوجود الاعتراض يفصح عن:" أنّ العاجز أمام الشيء حقه التسليم والإذعان له, وأنتم من العاجزين عن التحدي فهلا استسلمتم وأذعنتم ", وهذا ما أشار إليه الألوسي بقوله:" والجملة اعتراض بين جزئي الشرطية ظاهرا مقرر لمضمون مقدمها, ومؤكد لإيجاب العمل بتاليها "[1], فواضح أن الدور الإبلاغي للاعتراض هنا يَكْمُن في إخراج الشرط عن حقيقته إلى تقرير حقيقة لازمة وتوكيد مضمونها , هذا إذا حملنا الآية على أنها معاتبة للكفار وتوبيخ لهم, أما إذا نظرنا إليها بمنظار أنها تحدي لهم- وهو الوجه الذي يَدْعُمه السياق - فإن قوله تعالى :"لن تفعلوا" تكون بمثابة "إثارة لهممهم وتحريكا لنفوسهم ليكون عجزهم بعد ذلك أبدع "[2] و أفضع , وكأنه سبحانه وتعالى يحملهم على المواجهة ويحفزهم وهم لا ولن يستطيعوا ذلك , فيكونون من بعد هذا التحدي في منظر ذل وحقارة , وبهذا أظهر الاعتراض معنى الاستهزاء والسخرية وبيان العاقبة , من هنا نلحظ أنه لولا وروده لورد على الكلام ما لا يرد عليه بوجوده , فوظيفته على هذا هي صرف الأساليب وتحويلها إلى المعاني المقصودة .

بالإضافة إلى هذا, فإنه يؤدي وظيفتين أخريين باعتبار قائلهﷻ هما:

1)- أنه ينبئ عن صفة من صفات الله تعالى انفرد بها هي علمه الغيب, فأخبرهم أن الإتيان بمثل القرآن لا ولن يقع منهم أبدا, ويترتب على هذا:

2)- أن الاعتراض ضمنا فيه نصح للمتلقي بعدم الإقدام على هذا الفعل لأنه ليس في مقدوره, فـــ" كيف يقدر المخلوق من تراب , أن يكون كلامه ككلام رب الأرباب , أم كيف يقدر الفقير الناقص من جميع الوجوه أن يأتي بكلام ككلام الكامل الذي له الكمال المطلق , هذا ليس في الإمكان , ولا في قدرة الإنسان "[3] , كل هذه المعاني لم تكن لتكون لولا هذا التركيب الاعتراضي , قد لا حظنا فاعلية السياق في توجيه الوظيفة الإبلاغية .

---

[1] المرجع نفسه (198/1).

[2] تفسير القرطبي (276/1).

[3] عبد الرحمن بن ناصر السعدي, تيسير الكريم الرحمن بتفسير كلام المنان (ص67), وهنا يحسن أيضا نقل قول أبي جعفر الورّاق الطحاوي(ت239هـــ) فإنه يلفت بإمائة ذكية إلى الوجه الذي جعل من القرآن معجزة لم يستطع أحد من البشر الايتان بمثلها حيث يقول:"وأيقنوا [المؤمنون]**أنه كلام الله بالحقيقة, وليس بمخلوق ككلام البرية**, فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر, وذمه الله وعابه وأوعده بسقر, حيث قال "سأصليه سقر", فلما أوعد الله بسقر, لمن قال "إن هذا إلا قول بشر", علمنا وأيقنا أن قول خالق البشر لا يشبه قول البشر, ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر, ومن أبصر هذا اعتبر, عن مثل قول الكفار انزجر, وعلم أنه بصفاته ليس كالبشر"[متن العقيدة الطحاوية ضمن مجموعة متون في العقيدة, دار ابن حزم, ط1, 1422هـــ(ص111,110)]. من خلال هذا القول يظهر أن السر الذي كان لأجله القرآن الكريم معجزا يكمن في أنه كلام الله وكلام

3/- " ... إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا –إِن شَاء اللَّهُ– لَمُهْتَدُونَ " (البقرة70).

عدنا في هذا التركيب إلى ما سبق أن ألفيناه من انتهاك للرابطة اللغوية القوية والتي بدونها لن يكون الكلام, وقلنا إنها لن تنتهك إلا من أجل أمر جلل, قال القرطبي:" وتقدير الكلام وإنا لمهتدون إن شاء الله, فقُدم على ذكر الاهتداء اهتماما به "[1], وهذا الأمر الجلل هو تعليق حصول الاهتداء بالمشيئة , تأدبا مع المولى عز وجل في رد الأمر إليه في طلب حصول الخير[2] , إذ أخبروا بوقوع الاهتداء منهم , وهو ما وضحه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله:"وأَيْمُ اللهِ لَوْ أَنَّهُم لَمْ يَسْتَثْنُوا لَمَا بُيِّنَتْ لهم آخرَ الأَبَدِ "[3] , وربما اُعتُرِض بأن هذا الغرض حاصل حتى و إن تغير موضع هذه الجملة , فيجاب بأنه وإن حافظ التأخير على هذا المعنى, فإنه لن يحافظ على النمط الموسيقي للآية حتى تنسجم مع غيرها من الآيات السابقة واللاحقة لها. وهكذا برز لنا دور إبلاغي آخر للاعتراض, هو المحافظة على البنية الصوتية للخطاب القرآني المقدس, هي أحد مكونات الخطاب اللغوي التي تدخل في إنشائه والتي لا يستهان بها.

4/-" وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا – وَاللّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ – فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا"(البقرة72-73).

وهذه الجملة وقعت بين المعطوف والمعطوف عليه, وهذا العطف تم بالفاء المناسبة للأحداث المرتبة المتوالية السريعة التي تسعى بفعل تناميها إلى الوصول إلى النهاية, لكن السَّارِد لها قد يستوقفه حدث من هذه الأحداث يُعَلِّقُ عليه أو يَتَعَقَّبُه بذكر أمر آخر يترتب عليه لا يدخل في تكوين الأحداث, وهذا الأخير هو ما نلمسه في هذه الجملة الاعتراضية إذ التدارؤ يعني أن القائل كاتم لفعله زَعْما منه عدم ظهوره, فنبهه المولى –تبارك علمه الذي وسع ذات الصدور فضلا عن الصدور– بأنه سيخرج ما كتم, قال الألوسي:"وما بينهما (المتعاطفين) اعتراض يفيد أن كتمان القاتل لا ينفعه"[4], هذا من جانب , ومن جانب آخر أن الحدثين يظهران بمظهر لا يمكن الجمع بينهما , إذ لا توجد علاقة بين تدافع القوم أمرَ القتيل , وضرب القتيل ببعض لحم البقرة , فيأتي الاعتراض مبينا سبب الجمع بين هذين الحدثين , ذلك بأن الله معلن ما كنتم تسترونه وتتدافعونه من أمر القتيل هو الذي أمركم بقوله " فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ", قال ابن جرير بن يزيد:" فإن قال قائل : وماكان معنى الأمر بضرب القتيل ببعضها ؟ قيل: ليحيا فينبئ نبي الله موسى –عليه السلام– والذين ادّارؤوا فيه مَن قاتله, فإن قيل: وأين الخبر عن أن الله جل ثناؤه أمرهم

الله لا يماثل كلام البشر, فكان معجزا من هذه الجهة, أما ما ذكر عنه بأن إعجازه بحسن النظم , أو فصاحة اللفظ , أو بجمال المعنى وصحته , أو بالإعجاز العلمي , أو بـــ .... أو بــ... , فهذه كلها ما هي إلا خصائص تميز بها كلام الرحمن تقدس في علاه .

[1] تفسير القرطبي (489/1).

[2] انظر : النهر الماد (143/1) , وتسير التحرير والتنوير (554/1) .

[3] الحديث رواه الطبري في تفسيره عن ابن جريج (390/1).

[4] روح المعاني (293/1).

بذلك لذلك: قيل: ترك ذلك اكتفاءاً بما ذكر من الكلام الدال عليه"[1], و بهذا المعنى فالاعتراض جاء لتنسيق أجزاء القصة التي تبدو أحداثها غير مترابطة (مفككة), فهو -إذن- تفكيك لربط المفكك (تفكيك الشكل النحوي لربط المعاني). وهذا على القول بأن القتل وقع بعد الأمر الذبح, أما على القول بأن القتل وقع قبل الأمر بالذبح, ثم أمر به لأجل بيان القاتل, فيكون قوله تعالى " وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ " كلّـــه اعتراضا بين قولـــه:" فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ" والمعطوف عليه " فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ", لأنه هو أول القصة.

5/- قوله تعالى:" وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى – تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ – قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ "(البقرة١١١), هذا التركيب نوع من الاعتراض البياني لا النحوي لوقوعه بين ادّعاءٍ وطلب الدليل على صدقه, وتظهر وظيفة هذا الاعتراض من خلال المعنى الذي يضفيه على التركيب, إذ لو نظرنا إلى التركيب مسقطين إياه, تبين لنا أن أهل الكتابيين ادّعوا شيئا, فطلبوا بالحجة والبرهان عليه, دون أن نعرف أنّ هذا ادّعَاءًا, كما لا نعلم نسبة الصحة فيه, بل يظهر أنه جملة إخبارية عادية, كما أن قوله تعالى:" قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ..." يحمل على الأمر الحقيقي لا غير, بيد أن وجود هذا الاعتراض في التركيب يضفي عليه قراءة جديدة, فيتبيّن من خلاله بطلان ادّعائهم لأنه مجرد أماني, وأن طلب الدليل والبرهان على ذلك ضرب من التعجير المؤدي إلى السخرية منهم, لأن الأماني لا تحقق لها على الأرض الواقع, بل هي ضرب من السراب الذي يحسبه الظمآن ماءا حتى إذا جاءه لم يجده شيئا, يقول ابن جرير بن يزيد:" أما قوله تعالى " تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ " فإنه خبر من الله تعالى ذكره عن قول الذين قالوا:" لن يدخل الجنة..." أنه أماني منهم يتمنوها على الله بغير حق ولا حجة ولا برهان ولا يقين علم بصحة ما يدّعون, ولكن بادّعاء الأباطيل وأماني النفوس الكاذبة "[2], ويؤيده قول أبي حيان " فذلك من الأماني التي لا تقع بل يستحيل وقوعها "[3], وهذا أسلوب من أساليب الحوار في القرآن الكريم لإبطال دعاوى القوم, وما يلاحظ أن هذا الاعتراض أدّى دلالتين, باعتبار الجهة المقدمة عليه دلالةَ الإبطال, وباعتبار الجهة المتأخرة دلالةَ التعجيز المؤدية إلى السخرية منهم .

6/- قوله تعالى:" وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللّهِ عَهْداً – فَلَن يُخْلِفَ اللّهُ عَهْدَهُ – أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ "(البقرة:80).

والاعتراض هنا واقع " بين متعادلين وتقدير الكلام: أي هذين واقع ؟ اتخاذكم العهد عند الله أم قولكم على الله ما لا تعلمون, و أخرج مخرج التردد في تعيينه على سبيل التقدير, وإن كان علم وقوع أحدهما ,

---

[1] تفسير الطبري (404/1).

[2] المرجع نفسه (539/1).

[3] النهر الماد (187/1).

وهو قولهم على الله ما لا يعلمون "[1] , و الاعتراض بينهما بـــ" فلن يخلف الله عهده" فيه ترغيب لهم وحثّهم على الأخذ بالأمر الأول الذي لم يحصل منهم حقيقة , ولو حصل منهم لحصل لهم ما كانوا يتمنونه , وتأنيب وعتاب على الأمر الثاني الذي هو حاصل منهم فعلا , لأن تقدير الكلام هو " أقتلتم لا إله إلا الله و لم تشركوا وتكفروا به ؟ فإن قلتموها فارجوا بها, وإن كنتم لم تقولوها, فلم تقولون على الله ما لا تعلمون؟"[2], فالاعتراض هنا جاء مزدوج الدلالة كسابقه, باعتباره الجهة السابقة أدّى غرض الحث والترغيب , وباعتبار الجهة اللاحقة أدّى غرض العتاب والتأنيب.

7/-" ثُمَّ أَنتُمْ – هَــؤُلاء – تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ ..."(البقرة85).

الاعتراض هنا حاصل بجملة "هؤلاء "وسبق أن بينا في فصل الدراسة التركيبية أن لفظة "هؤلاء" إما أنها منصوبة بالنداء أو بالاختصاص, فعلى الأول يكون المقصود بالاعتراض تنبيه المخاطبين على أن يُحضروا أنفسهم أمام أعينهم ليشاهدوا أعمالهم وصفاتهم, فترتسم بذلك صورتهم في أذهانهم , وعلى الثاني يكون المقصود منه بيان المقصود بالضمير " أنتم" أهم الآباء أم الأبناء ؟ وبهذا يتضح لنا أن الدور الإبلاغي للاعتراض تتأثر بالتغيير الطفيف في بنيته التي يتألف منها ولو على مستواها العميق, حتى إنه يكون مزدوج الوظيفة لكن ليست كالإزدواجية السابقة الناشئة بسبب الكلام المعترض فيه, إذ في هذه الأخيرة كانت العلاقة بينهما علاقة حضورية انسجامية بمعنى أن الوظيفة الثانية تكون إذا وجدت الوظيفة الأولى, أما العلاقة بين الوظيفتين فيما نحن فيه فهي علاقة غيابية بمعنى أن حضور الوظيفة الأولى يفرض غياب الثانية, ولا نسميها علاقة تنافرية إلا إذا كان بينها تضاد.

8/- قوله تعالى:" وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَداً –سُبْحَانَهُ– بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ"(البقرة116).

جاء هذا الاعتراض لتنزيه و تبرئة المولى–ﷻ– عن الولد المنسوب إليه بهتانا وزورا, تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا, قال أبو حيان "تلقاه ربه بالرضوان, وأسدل عليه ستائر الغفران": "ولما كانت هذه المقالة من أفسد الأشياء وأوضعها في الاستحالة أتى باللفظ الذي يقتضي التنزيه والبراءة من الأشياء التي لا تجوز على الله تعالى قبل أن يضرب عن مقالتهم ويستدل على بطلان دعواهم وكان ذكر التنزيه أسبق لأن فيه ردعا لمدعي ذلك, وأنهم ادّعوا أمرا تنزه الله عنه وتقدس ثم أخذ في إبطال تلك المقالة..."[3], وما أروع ما قال , ونعوذ بالله من الجرأة على الله .

---

[1] المرجع السابق (154/1).

[2] وهذا قول ابن عباس , تفسير الطبري (427/1) .

[3] البحر المحيط (362/1).

9/- قوله تعالى:" وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ, -رَبَّنَا- وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ, -رَبَّنَا- وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ " (سورة البقرة 127, 128, 129), وقوله :" رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا -رَبَّنَا -وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا -رَبَّنَا- وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ " (سورة البقرة 286) , و الجملة المعترضة هي "ربنا "في المواضع الأربعة بين المعطوف والمعطوف عليه , جاء الاعتراض بها من أجل تكرير النداء لرب الأرض والسماء , لـــ " إظهار الضراعة له , وإظهار أن كل دعوة من هاته الدعوات مقصودة بالذات , ولذلك لم يكن النداء إلا عند الانتقـــال من دعوة إلى أخرى [ففي الآيات الأولى مثلا] كانت الدعوة الأولى فيه لطلب تقبل العمل والثانية لطلب الاهتداء"[1] , وبهذا يظهر لنا أن الاعتراض وسيلة من وسائل التكرار المفيد , لأنه مؤشر من المؤشرات على الانتقال من غرض إلى آخر في الأغراض التي تتداخل فيـــما بينهـــا , كما أنه امتداد معنوي لمعنى التركيب وتلذذ بذكر المكرر قصد إظهار التحنن والتلطف له, ومنتهى الضراعة إليه , والأنس بذكره.

10/- قوله تعالى:"وَإِنَّ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ - وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ - وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ..."(البقرة144 , 145). قال الآلوسي:"اعتراض بين كلامين جيء به للوعد والوعيد للفريقين من أهل الكتاب الداخلين تحت العموم السابق والمشار إليهما فيما سيجئ قريبا "[2], وقرأ عامر والكسائي وحمزة "تَعْمَلُونَ " بالتاء , وعلى الوجهين فهو إعلام بأن الله لا يهمل أعمال العباد ولا يغفل عنها[3] , كما أنه خبر يُكَنى به عن الجزاء عن سوء صنعهم , لأن قول القادر ما أنا بغافل عن المجرم تحقيق لعقابه إذ لا يحول بين القادر وبين الجزاء إلا عدم العلم [4] , وما نلحظه أيضا على هذا الاعتراض واتصاله معنى بالكلام السابق فقط, مما يعني أنه اعتراض بالتكميل .

11/- " صِبْغَةَ اللّهِ - وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ صِبْغَةً - وَنَحْنُ لَهُ عَابِدونَ"(البقرة 138).

---

[1] تفسير التحرير والتنوير (720,719/1).

[2] روح المعاني (10/2).

[3] تفسير القرطبي (157/2).

[4] التحرير والتنوير (34/2).

والاعتراض هنا بين المعطوف والمعطوف عليه, قام مقام المعظم لهذه الصبغة المُنوه على فضلها المطلق, باعتبار أن ما قبلها منصوب على أنه مصدر مؤكد, أي:صبغنا الله بالإيمان صبغة[1], أما باعتبار أن ما قبلها منصوب على الإغراء فيكون هذا الاعتراض تعليلا للأمر أو جار مجراه, قال الآلوسي:"والجملة معترضة مقررة لما في صبغة الله من التبجح والابتهاج أو جارية مجرى التعليل للإغراء"[2], كما نلحظه أيضا في هذا الاعتراض اتصاله معنًى بما قبله للتأكيد, مما يعني أنه اعتراض بالتذييل .

12/-قوله تعالى:" وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ – وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ – وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ..."(سورة البقرة149, 150), وهذا اعتراض بين المؤكد والمؤكد للحث على زيادة الاهتمام بأمر القبلة وزيادة التحذير من التساهل في أمرها[3].

13/- قوله تعالى:" وَإِلَـهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ – لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ- الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ "(سورة البقرة163). الاعتراض هنا كان بالكلمة الطيبة بين الخبر الأول والثاني, على أن لا معبود بحق إلا الله, تأكيدا لمعنى الوحدة وتنصيصا عليها لرفع احتمال أن يكون المراد الكمال فقط , أو لنفي أن يكون المراد إله المسلمين فقط كما يتوهمه المشركون[4], فهو هنا قد دخل في حركة توافقية متنامية مع معنى التركيب لتركيز على أن يكون توحيد الألوهية توحيدا خالصا من كل الأوهام والشبهات حتى لا يبقى للعباد حجة يتعللون بها؛ لأن به يكون الإسلام أو ينعدم, وعليه يترتب الجزاء أو ينهدم, باختصار فهو لدفع التوهم , الذي نص عليه بعض البلاغيين وجعلوه من خصائص التكميل كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

14/- قوله تعالى:" كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ –إِن تَرَكَ خَيْراً– الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ"(سورة البقرة180). الاعتراض هنا واقع بين الفعل المبني للمفعول مع متعلقه وبين المفعول النائب عن الفاعل, وهو بمثابة قيد في كتابة الوصية, فعلى كل من ترك مالاً لزمته كتابة الوصية. وتفســير هذا الوظيفة التقييدية الذي اكتسى بها التركيب بالاعتراض؛ أن غيابه هو بمثابة غياب جملة الشرط في التركيب الشرطي, مما يبين أن الشرط (هو الاعتراض) أقام علاقته مع التركيب الوارد فيه

---

[1] وهو المختار عند أبي حيان , قال :" والأحسن أن تكون منتصبا انتصاب المصدر المؤكد " [البحر المحيط (1/ 411 , 412) , وانظر : النهر الماد (211/1)]. و قيل : هي بدل من ملة , وهو رأي الأخفش والزجاج , [انظر تفسير القرطبي (140/2)] , وقد رفضه أبو حيان بقوله :" أما البدل فهو بعيد وقد طال بين المبدل منه و البدل بجمل ومثل ذلك لا يجوز " [البحر (412/1)] , وقيل : هي منصوبة على تقدير اتبعوا , أو على الإغراء أي الزموا , وهو رأي الكسائي [تفسير القرطبي (140/2)], وقد رفضه أبو حيان أيضا بقوله " أما الإغراء فتنافره آخر الآية وهو قوله "ونحن له عابدون " إلا إن قدر هناك قول وهو إضمار لا حاجة تدعو إليه ولا دليل من الكلام عليه" [البحر (412/1)] . هذا وقد قرأت الآية بالرفع . وهي قراءة الأعرج وابن أبي عبلة على أنها خبر مبتدإ محذوف [البحر (411/1)] .

[2] روح المعاني (498/1).

[3] التحرير والتنوير (45/2).

[4] المرجع نفسه (75/2).

بما يوافق واحدة من علائق ارتباط الشرط بجوابه وهي واحدة من ثلاثة: السببية أو التلازمية أو التقابلية[1], وواضح هنا أن التقييد تم بعلاقة تلازمية, تلازمت بها معاني الأجزاء التركيبية (التركيب المعترض فيه + الاعتراض) لتدل بذلك على وجوب تلازم الأحداث في الواقع, مما جعل كتابة الوصية يتقيد بترك المال, والملاحظ أيضا على المستوى التركيبي-إذا اعتبرنا أن جواب الشرط هو المذكور وليس محذوفا مدلولا عليه بالمذكور- حلول الشرط في وسط الجواب و لم يقدم أو يأخر كما هو معهود عنه, والسبب في ذلك راجع أيضا للعلاقة التلازمية بينهما, فلشدة تلازم كتابة الوصية عند الموت بترك المال وقوة وثاقها به فاض هذا التلازم حتى ظهر على مستوى التركيب تَدَاخُلاً .

15/ " وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ " وقع اعتراضا في قوله تعالى:"... وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ - وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ - وَلاَ تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ..."(البقرة191), من أجل تعليل حكم الأمر بالقتال في الحرم والإحرام والشهر الحرام, وهو اعتراض بالتكميل لما يتوهم من أن القتال في الحرم قبيح فكيف يأمر به[2] .

16/ -قوله تعالى:" وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيِهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ - وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ - وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ "(سورة البقرة206,205), الله سبحانه وتعالى في هذا السياق يصور لنا صورة المنافق المخادع بالكلام وحسن المقال حتى يزينه للسامع ويظن أنه من الطيب النافع , وإن كان الله يمقت هذا , إلا أن ضرره قاصر على صاحبه , ولكن هذا المنافق الخبيث لا يقف عند هذا الحد, بل يسعى في إهلاك الحرث والنسل, هنا وقبل اكتمال تصوير مشهده ومنظره وضعت علامة ترقيم الاعتراض للوعيد على هذا السلوك النتن الذي يتعدى ضرره إلى الغير فلا يحتمل تأخير الرد والزجر والوعيد عنه .

17/"وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ - إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ - وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُواْ إِصْلاَحاً " (البقرة 228). والكلام المعترض هنا هو قوله تعالى:" إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ" لعله يتبادر إلى ذهنك أن الغرض منه التقييد كالشرط المعترض سابق, إلا أن ذلك ليس كذلك, بل هو لـــ"بيان منافاة الكتمان للإيمان وتهويل شأنه في قلوبهن وهذه طريقة متعارفة يقال "إن كنت مومنا فلا تؤذ أباك"[3] , فالاعتراض هنا أدّى وظيفة الإثارة والتحفيز والحث.

18/"... وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ - إِنَ اَرَادُواْ إِصْلاَحاً - وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ..."(البقرة228) والمعترض به هنا الشرط أيضا " إِنَ أَرَادُواْ إِصْلاَحاً " وليس المراد منه كذلك

---

[1] رابح بوحوش , البنية اللغوية لبردة البوصري , ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر , دط 1993. ص203.

[2] انظر: روح المعاني (75/2).

[3] المرجع نفسه (134/2).

تعليق الرجعة وتقييدها بإرادة الإصلاح, لأن الزوج قد حُكِم له بحق الرجعة في الطلاق الرجعي حتى ولو لم يكن قصد الإصلاح, "بل المراد التحريض على قصد الإصلاح حيث جُعل كأنه منوط به ينتفي بانتفائه"[1] .

19/- هنا أيضا اعترض بالشرط في قوله تعالى:" فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا -إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ- وَتِلْكَ حُدُودُ اللّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُون"(البقرة230).

هنا في هذا التركيب لعب الاعتراض دور مقيِّد , إذ جعل تراجع الزوجين منوطا بظنهما إقامة حدود الله تعالى[2].

20/- واعترض في قوله تعالى :"...وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ – يَعِظُكُم بِهِ – وَاتَّقُواْ اللّهَ..."(البقرة 231).بــ"يعظكم به" بين المعطوف والمعطوف عليه لبيان الحكمة من إنزال الكتاب.

21/- "...وَعلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ -لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ- وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ..."(البقرة 233), قال الزمخشري:"وعلى الوارث عطف على قوله:"وعلى المولود له..." وما بينهما تفسير للمعروف معترض بين المعطوف والمعطوف عليه[3], ظاهر من التركيب أن الوظيفة الإبلاغية لهذا الاعتراض هي التفسير والبيان[4] .

22/- " فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً لاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ – وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ – وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ وَتَثْبِيتاً مِّنْ اَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ اَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ " (البقرة 234 -235), وجاء الاعتراض لبيان أن الحرمان من الخير عقوبةٌ من الله للإنسان بسب فعله السيئ.

وإلى هنا نكون قد أتينا على نهاية استنطاق أهم الوظائف الإبلاغية للتراكيب الاعتراضية الواردة في السورة الكريمة, ويمكن أن نجمل أهم النتائج المتعلقة بهذا الجانب فيما يلي:

1/ الاعتراض أسلوب عدولي عن أصل الكلام, لــ"أنّ في الأصل في الكلام أن يكون متصلا لأن العلاقات النحوية أو المعنوية والقرائن التي يتضح بها المعنى الكلي كالرتبة والتضام إنما تتجلى من خلال

---

[1] المرجع نفسه (134/2).

[2] قال عبد الرحمان بن ناصر السعدي "في هذا دلالة على أنه ينبغي للإنسان , إذا أراد أن يدخل في أمر من الأمور خصوصا الولايات الصغار والكبار أن ينظر في نفسه فإن رأى من نفسه قوة على ذلك , ووثق بها أقدم وإلا أحجم", تيسير الكريم الرحمن بتقسير كلام المنان (ص94).

[3] الكشاف (270/1).

[4] وسيأتي مزيد كلام عن هذه الآية و عن هذه الوظيفة في مبحث الدراسة الإبلاغية للجملة التفسيرية.

الاتصال"[1], "لكن الأغراض الأسلوبية أباحت العدول عن هذا الأصل بواسطة اعتراض مجرى الكلام بجملة يتطلبها الموقف ...غريبة عن سياق الكلام"[2] , ثم جُعل ذلك من جملة المقيس عليه , بل ومن جملة الحسن الدال على فصاحة المتكلم وقوة نفْسه وامتداد نفَسِه كما قال ابن جني رحمه الله [3].

2/ سعة الوظائف الإبلاغية لهذه الظاهرة الأسلوبية (الاعتراض): فهي تنتقل من التأكيد والتعظيم والتعجيل ... إلى التعليل و التحقير والتعريض والاستهزاء والسخرية... إلى العتاب والإبطال والتأنيب والتنبيه والاختصاص والبيان والتفسير... وربما جاء لأجل التتريه, والتحسين... إلى غير ذلك من الوظائف والمعاني الإبلاغية.

3/ الجملة الاعتراضية الأكثر إبلاغا والأقوى إبداعا هي التي تحقق فيها الجمع بين شيئين:

الأول: متعلق بها لا يتعداها إلى غيرها ويتمثل في حسن التضام بين عناصرها أو ما يسميـــه النحويـــون "بالاستقامة" , ويسميه البلاغيون بـــ"حسن التأليف", لأن "العربية تتميز بقواعد تركيبية لابد من توفرها في التركيب"[4].

الثاني: توفر الاتساق و الانسجام الدلالي بينه وبين التركيب الذي ترد فيه, ومصدرهما الاتصال المعنوي بين الاعتراض وتركيبه.

وهكذا يتحدّ معدن النحو مع جوهر البلاغة, ويتم تضافر نحو الجملة مع نحو النص لتحقيق قوة سبك النص ونسجه[5]. بهذا تسهم هذه الظاهرة الأسلوبية (الاعتراض) في جانب كبير من التواصل الإبلاغي وعلى درجة كبيرة من النفعية الجمالية.

4/ تدخل عوامل عدة في تحديد الوظيفة الإبلاغية للاعتراض وإيضاحها, نذكر منها:

أ- عناصر تعود إلى الاعتراض في حد ذاته منها:

- تضام الاعتراض

ب- عناصر محيطة بالاعتراض منها:

1- فهم العلاقة التي يقيمها مع التركيب المعترض فيه (تبين نوع الاتساق الدلالي الذي يجمعه مع تركيبه).

2- معرفة السياق اللغوي وغير اللغوي للكلام المحتوى على الاعتراض.

---

[1] د/تمام حسان , البيان في روائع القرآن (117/2).

[2] المرجع نفسه (115/2).

[3] كلامه منقول في الفصل الأول أثناء حديثي عن الجانب النظري للجملة المعنية.

[4] محمد عبد المطلب, البلاغة العربية قراءة أخرى (ص57).

[5] د/خليل أحمد عمايرة, المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل الغوي) ,دار وائل-عمان , ط1. 2003(ص349 , 345) .

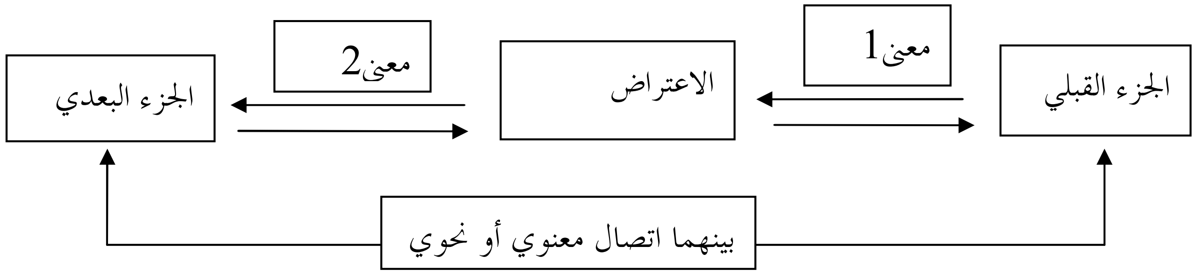
3- معرفة مبدع النص, لأن الاعتراض يتأثر به من حيث إخضاعه القانون اللغوي العام لسيطرة أغراضه الإبلاغية, ومدى تأثره بالنوبات الإنسانية الغريبة .

4- معرفة مكان الاعتراض: فتتأثر الدلالة الإبلاغية للاعتراض بنوع العلاقة النحوية أو المعنوية المفككة تأثرا بالغا, فليس ما كان على حساب العلاقة الاسنادية كالذي على حساب علاقة أخرى كالتبعية بالعطف أو غيره.

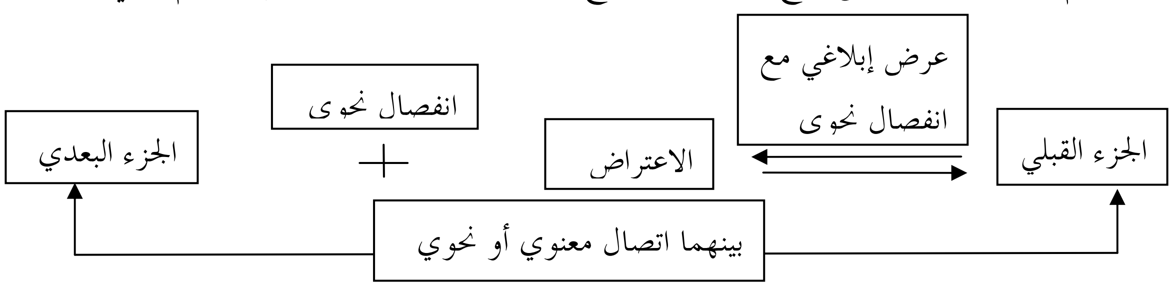
ه/ من النتائج التي توصلت إليها من خلال النظر في الأمثلة المحللة سابقا وهي أن كثيرا من الاعتراضات تؤدي وظائفها الإبلاغية المشار إليها سابقا بإحدى الصور ثلاث التالية هي:

أ- **الصورة الأولى**:يكون الاعتراض فيها هو مركز المعنى ونواته, بل هو البؤرة التي تتفجر من خلالها دلالة المعنى وتأتي أجزاء التركيب المعترض فيه كالسحابة الالكترونية تحيط بذلك المعنى معطية له خاصية التمييـــز والانفصـــال وتكوين الذات, فيكون بمثابة المحور الذي تحيط به الأشياء, ويحدث هذا عادة في الاعتراضات الـــتي يتـــم فيها هـــدم الروابـــط الاسنادية , أو بعبارة أخرى في الروابط التي تصبح معها أجزاؤها بدون ذلك الاعتراض ذات معنى واحد أو ذات معنى معروف شائع . ونمثل لهذه الصورة بقوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءآنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُومِنُونَ " (البقرة ﴿٦﴾) , ونشرع في تحليل هذا المثال بإلغاء مؤقت للجملة الاعتراضية, فيبدو التركيب عندئذ بالصورة التالية "إن الذين كفروا لا يومنون " كأنه جملة عادية لا تثير أي انتباه بل يمكن الحكم عليها بأنها لا فائدة جديدةٌ فيها من الناحية الإبلاغية, لأن الذين كفروا هم الذين لم يؤمنوا, بَيْدَ أنه بحلول الجملة الاعتراضية فيها تنبعث فيها الحياة المعنوية وتسري بها الحركة الإبلاغية, فبفضلها يتحول التعبير من كونه خالي من الفائدة الإبلاغية ذات أهمية إلى كونه حاملا لرسالة مهمة, وذاك بالتفاف المعنى البسيط العادي حول معنى الاعتراض الشبيه بالمحور.

ب- **الصورة الثانية**: أن يكون الاعتراض ثنائي أو ازدواجي الدلالة الإبلاغية , إذ يكون له مع الجزء الذي يتقدمه (الجزء القبلي) معنى إبلاغي, مع الجزء الذي يتأخر عنه (الجزء البعدي) معنى إبلاغي ثاني, ونمثل لهذه الصورة بقوله تعالى:" وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً اَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ"(البقرة111), فالاعتراض يؤدي معنى الإبطال مع ما تقدمه من الكلام, ومعنى التعجيز مع الكلام اللاحق له, فتظهر الازدواجية الدلالية هنا كورقة النقود لها وجهان لكل وجه ميزته وخاصيته؛ ويمكن توضيحها كما يلي :



جـ - **الصورة الثالثة:** أن يفيد الاعتراض معنى إبلاغي مع الجزء القبلي فقط , فيكون والحالة هذه أحادي الوظيفة الإبلاغية, فلو قدر نزع الاتصال اللغوي أو المعنوي بين التركيبين المعترض بينهما لكان هذا الاعتراض استئنافا حسب قواعد النحويين, وتذييلا أو تكميلا أو تتميما حسب قواعد البلاغيين, ولكن لما كان ما قبل الاعتراض متصل بما بعده, وهذا الاعتراض مستأنف عما قبله, وافق شرطه شرط الاعتراض فعد منه؛ حسب قواعد النحويين, فسُمِي : اعتراضا بالتذييل, أو اعتراضا بالتكميل, أو اعتراضا بالتتميم, حسب شرط كل نوع من هذه الأنواع. ويمكن تجريد هده الحالة في الرسم التالي :



أما التمثيل لهذا النوع فقد سلف ذكره فيما مضى في التحليل السابق .

6 ـــ التركيب الشرطي أرض خصبة للاعتراض و مسرح فسيح لتمثّله فيه وذلك بصورتين:

الصورة الأولى: بحلول الشرط وسط مكونات الجزاء, وهذه الحالة قد تعبر عن شدة تلاحم الشرط والجواب وتلازمهما وقوة ترابطهما في الخارج, فيعبر المبدع عن ذلك التلاحم والتلازم الخارجي بواسطة تفكيك البنية التركيبية الأولى (التركيب الشرطي كلّه) والتي تبدو في ظاهرها مفككة وتدمج أجزاءها فيما بينها (تدمج جملة الشرط بين مكونات الجزاء) , فينتج في الأخير بنية كلية ملتحمة أشد الالتحام , ومثال هذا قوله تعالى : " كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ - إِن تَرَكَ خَيْراً - الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ"(البقرة180) وقوله تعالى :" قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ - إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ - أَلاَّ تُقَاتِلُواْ قَالُواْ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ ..." (البقرة 246) . وتجريد هذه البنية هو:

جزء الأول من الجزاء + الشرط اعتراضا + الجزء الآخر من الجزاء .

الصورة الثانية: أن يتصل الجواب معنى أو نحوا بتركيب آخر ويقع الشرط بينهما, وهذه الحالة غالبا ما تدل على أن الشرط قيد في الجواب , كقولنا " أؤمر بالمعروف – إن استطعت – وانه عن المنكر " , تجريدها كالتالي :

جملة دالة على جواب الشرط المحذوف+ جملة الشرط محذوف جوابها+جملة أخرى متصلة معنويا أو نحويا بالجملة الأولى.

وفي ختام هذه الملاحظات التي كانت حول الوظائف الإبلاغية الجملة الاعتراضية, أقول إن الاعتراض هدمٌ لعلاقات الألفاظ لبناء علاقاتٍ معنوية, وتفكيك لروابط التركيب لربط الأفكار , وتفريق للمباني لجمع المفاهيم والمعاني, فــ" هو تكريس للاضطراب وخلق للتشويش يجتاح البنية التركيبية للغة كيما يُؤسس لغةً جديدةً أخرى تطفح بحيوية دفاقة, تُؤسس قوانينَها الخاصةَ عن طريق إعلان الثورة على القوانين القديمة أو لنقل القوانين الأصلية"[1] , ويرحم الله الجرجاني الذي يقول:" وربما رزق الطفيلي ظرفا [يعني: مكانا] يحظى به حتى يَحُلَّ محل الأضياف الدين وقع الاحتشاد لهم , والأحباب الذين وثق بالأنس منهم و بهم "[2], وكذلك هو شأن الاعتراض .

2- الوظـائف الإبلاغــية للجملــــة التفســـيرية :

إن الدراساتِ اللغويةَ، قديمها وحديثَها، سهلها وصعبها، كلّها وبجميع أشكالها، تسعى سعيا حثيثا إلى فهم النص وتجلية مراد الخطاب، وكشف محتوى الرسالة اللغوية، هذا ما سعت إليه الدراســة التركيبيــة السابقة، حين أقامت فصلا شكليا, وحدودا جغرافية وهمية, وتجزئة نحوية بين العناصر التركيبية للجملــة التفسيرية، كل ذلك لأجل أن نفهم عقليا حركة الأجزاء والعلاقة فيما بينها في الجسم الحي (اللغة)، وما

---

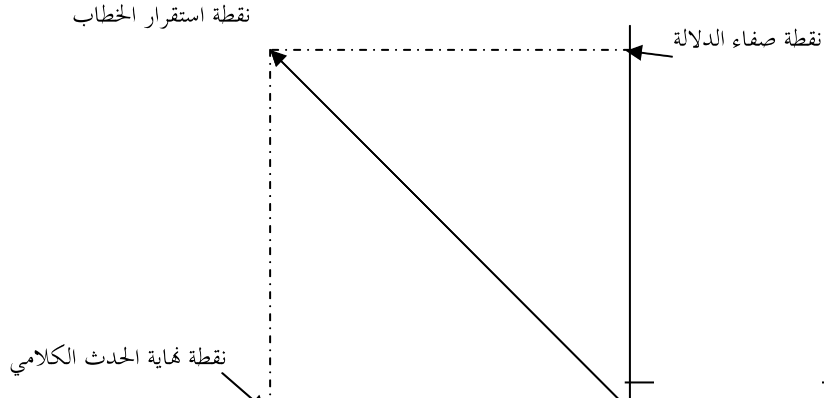
[1] حسن ناظم, البنى الأسلوبية (ص184) .

[2] أسرار البلاغة (ص19).

السكين الذي قطعت به وفصلت إلا أشبه بسكين الساحر الذي يَخْدَعُ المشـــاهدين بقطـــع شـــخص، وإذا بهم يشاهدونه بعد لحظات ينهـــض وهو سالم[1].

نعم, لقد كشفت لنا التجزئة اللغوية السابقة لهذه الجملة عن حركة اللفظ والمعنى (الدَّلالة), والتعريف بها في ظاهرة التفسير ، فأنبأت عن وجود امتداد أفقي للبنى اللسانية أو طابعٍ انتشاريٍ للدَّالات , يَتْبَعُـــه وبعلاقة إنسجامية أو قل استجابية للحركة الأفقية السابقة امْتِدَادٌ آخرُ للمعنى , لكـــن علـــى المـــستوى العمودي نحو نقطة صَفَاء الدلالة، هذان الامتدادان يكسبان التعبير حركة ثنائية أُفُقيةً وتَـــصَاعديةً في آن واحد . أفقيةً للدّالات طالبة أقوى بناها التي تستوفي المطلوب، وتفي بالغرض المرغوب الذي هو إِجْـــلاء المعنى , تصاعديةً بفعل تنامي المعنى نحو الوضوح التام الذي يكون معه الخطاب في نقطة الاستقرار, فتعطي هذه الحركة شكلا عموديا؛ لأن المعنى واحد لا يتغير.

وهاتان الحركتان تظهران بشكل خطين متعامدين ينطلقان من نقطة واحدة هي نقطـــة لحظـــة بدايـــة الإبلاغ أو بداية الحدث الكلامي كل يسير في اتجـــاهه، فيرسمان خـــطا ثالثا يعتبر منتصـــف المـــستوى المحصـــور بينهما، يُمَثّل تَركيبَ الأسلـــوب التفسير (المفسَّر + المفسِّر)، ونهايته تعتبر هي نقطة استقرار الخطاب الذي يكون معها المعنى في الخط العمودي في نقطة صفاء الدلالة، واللفظ في الخط الأفقـــي في نقطة نهاية الحدث الكلامي مع اكتمال البنى اللسانية المعبرة عن الدلالة، ويمكن تلخيص ذلك في الرســـم التالي:



1 محمد حماسة عبد اللطيف, النحو [illegible] -مدخل لدراسة [illegible] 161

ولتوضيح هذه الحركة أكثر نأخذ مثالا من الجمل التفسيرية التي تم إحصاؤها، اجتمع فيه: مفسَّر + مفسِّر ينقلب بدوره إلى مفسَّر + مفسِّرا؛ أي اجتمع فيها مع المفسَّر جملتان مفسِّرتان متتابعتان وهو قوله تعالى :" وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنَ اَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوف لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ اِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِه " (البقرة233).

1 2 3

وبعد التأمل في هذا التركيب المقدس وبالاستناد إلى تجزئته اللغوية نميز فيه ثلاث مراحل يتدرج عبرها المعنى تبعا للملفوظ هي:

المرحلة الأولى : وتظهر في المستوى الأول من الملفوظ , ويمثلها قوله تعالى :" وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوف " (البقرة233) . ومنها تنطلق العملية الإبلاغية بفَرْضِه تبارك وتعالى على الأزواج حق الرزق والكسوة للزوجات ، وقيد ذلك بالمعروف ، أي " لما يجب لمثلها على مثله "[1], لكن لما كان في خلقه سبحانه تفاوتا في المراتب والأحوال , فمنهم الغني والفقير , والمُوسِع والمقتر , تعددت صور المعروف ، فصار لكثرة أجناسه ، وتنوع أحواله ، وتعدد أصنافه غَيرَ معروفٍ ، وعندها أصيبت الدلالة بضبابية أشلت الفهم (فسُميت هذه المرحلة بمرحلة ضبابية الدلالة) واحتاج بيانها إلى :

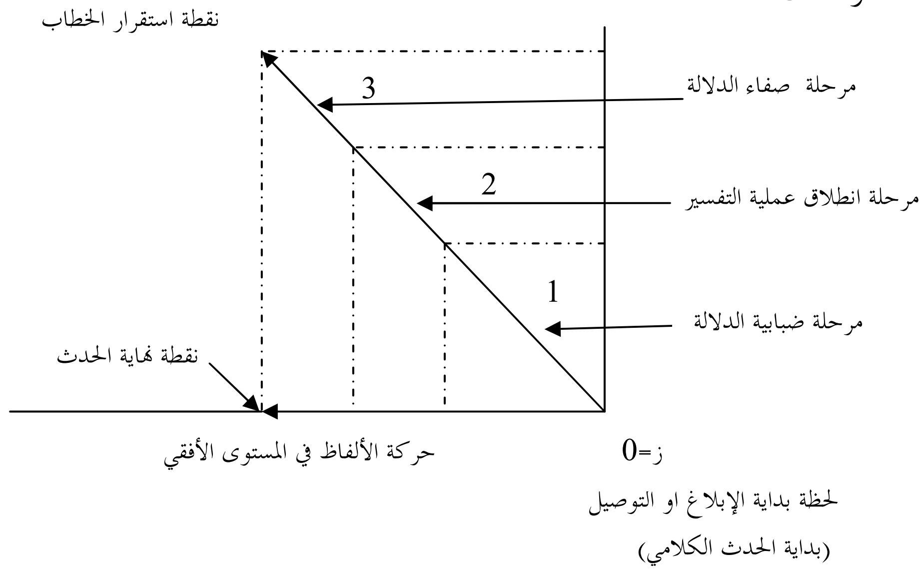
المرحلة الثانية : ويمثلها المستوى الثاني من الملفوظ , وهو قوله تعالى :" لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ اِلاَّ وُسْعَهَا" . وفي هذه المرحلة نلمس بداية انطلاق العملية التفسيرية ، وبداية عملية إزالة الضباب " بعلاقة تناسبية طردية بين الملفوظ والمحمول ؛ أي بين الكم اللفظي والمحتوى الدلالي ، فتصبح كل زيادة في اللفظ تقابلها زيادة في المفهوم لدى المتلقي"[2]، وبها يتضح لنا نسبيا معنى المعروف المقصود في المرحلة الأولى ، بأنه تكليف كل بقدر طاقته ووسعه، لكن الوسع متغير بحسب حالات النفس البشرية وبحسب الأفراد كتغير المعروف ، فاحتاج إلى مساحة وقدر وحد ينضبط بهم ، فكانت:

---

[1] تفسير الطبري (509/2).

[2] د/النواري سعودي , بنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص28) .

المرحلة الثالثة : ويمثلها المستوى الثالث من الملفوظ , وهو قولـــه تعالى :" لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ " ، وبهذا يصل التفسير إلى نهايته بواسطة حركة المتتالية اللسانية , وعنـــدها اكتملـــت الدلالة, وانقشع الضباب، وانجلى السراب، واستقر الخطاب، على أنّ المقصود من الوسع أنْ لا يكـــون هناك ضرر ولا ضرار فيما فُرِض من الكسوة و الإنفاق، ولهذا يصح أن نسمي هذه المرحلـــة بمرحلـــة الاستقرار الخطابي، أو صفاء الدلالة، ويمكن تمثيل هذه المراحل الثلاث في الرسم السابق بـــ: المرحلـــة1، المرحلة2 ، المرحلة3 .



-توضيح تدرج حركة المعنى تبعا للملفوظ في أسلوب التفسير-

إن معرفة هذه الحركة لظاهرة التفسير، يكسبنا سندا قويا في فهم وظائفها الإبلاغية، إذ اتضح لنا مـــن خلالها أن التفسير في مثل هذا الأسلوب (أي الجملة التفسيرية) ليس عبارة عن عملية اســـتبدالية لمتتاليـــة لسانية بأخرى، بل هو عبارة عن حركة بنائية تدرجية تراكمية للمعنى الواحد؛ أي هو بناء تركيب على تركيب ينبثق عنهما بناء معنى واضح على معنى مجمل. وهذا جانب مهم في فهم الوظيفة الإبلاغية للجملة التفسيرية.

وإضافة إلى هذا , فقد سبقت الإشارة إلى أن التفسير مقصد أسلوبي أو معنى بلاغي ؛ ذلك يعـــني أن الوظيفة الإبلاغية لهذه الجملة تنحصر في بوتقة اسمها المسماة به ، بمعنى أنها تقوم بوظيفة التفسير ، والتفسير فقط لا تخرج عنه ، ولعل هذا هو السبب الذي دفع بابن هشام إلى أن يجعـــل مـــن ضـــمن قيودهـــا وضوابطـــها التي تعـــرف بها وظيفتها الإبلاغية حيث يقول :" هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليـــه"[1]. وكما هو معلوم أن ما يفهم من التركيب من معاني إبلاغية يكون بواسطة " الاستعانة بمختلف القـــرائن السياقية المرافقة ؛ أي في إطار شبكة العلاقات السياقية المحيطة به ؛ أي العبارات والجمل المصاحبة... وهي

1 معنى اللبيب عن كتب الأعاريب (459/2).

عناصر يحتضنها التركيب [بمجموعه] من الداخل"[1], وعلى هذا الأساس فإن الجملة التفسيرية تقيم من أجل إيجاد الحركة البنائية التدرجية التراكمية السابقة علاقات مع المفسر ينتقل ذهن المبدع عبرها انتقالا منطقيا اصطلاحيا ، لا انتقالا اعتباطيا عفويا , سعيا منه للوصول إلى نقطة صفاء الدلالة. ولذا فإنه من المهم في الوظيفة الإبلاغية: استنطاق كنه هذه العلاقات ومعرفة طبيعتها فهي العامل المحرك في عملية إنتاج الدلالة وتوليدها, وفي إقامة الحركة البنائية التدرجية للمعنى.

وحتى يكون فهم هذه العلاقة واضحا في أذهاننا ، لا بد من أن ننطلق في عملية فهمها من أجزائها المكونة لها كل على حدة ، والأجزاء هي الأطراف التي جُمع بينها وهي هنا المفسَّر والمفسِّر ، وعليه لا بد من فهم دلالة المفسَّر في علاقته مع المفسِّر على حدة ، و فهم دلالة المفسِّر في علاقته مع المفسَّر على حدة، ثم نجمع بين هذه الدلالات والعلاقات لنصل إلى العلاقة الأساسية الرابطة بين المفسَّر والمفسِّر.

ويظهر عند استقراء دلالات تراكيب المفسَّر الواردة في المدونة ومقارنتها بدلالات تراكيب المفسِّر أنها دلالات مبهمة أو مجملة ، وعند النظر في دلالات المفسِّر في علاقتها مع المفسَّر أنها دلالات إيضاحية أو موضحة ، إذن فالعلاقة الناجمة والرابطة بين المفسَّر والمفسِّر هي ما عرف عند بلاغيينا القدامى بـ: الإيضاح بعد الإبهام [2], والذي يؤكد صحة هذه العلاقة تأكيدا لا مرية فيه ولا شك هو الحركة البنائية التدرجية التراكمية للمعنى أو حركة اللفظ والمعنى المشار إليها سابقا .

إلى هنا نخلص إلى أن الوظيفة الإبلاغية للجملة التفسيرية هي الوظيفة الإبلاغية هذه العلاقة، وإنتاجيَّتُها من إنتاجيتِها ، والوظيفة الإنتاجية لهذه العلاقة تعتمد على استحضار المتلقي إلى رحاب الصياغة وإنشاء علاقة جدلية بينهما ، إذ إن الإنتاجية تأتي على مرحلتين ، المرحلة الأولى هي الإبهام [ضبابية الدلالة] ، والمرحلة الثانية هي الإيضاح[صفاء الدلالة] , وكلاهما له تأثير في عملية الإدراك المصاحبة لعملية التلقي , فالمرحلة الأولى يتولد عنها فاعلية نفسية هي التشوق إلى إدراك المبهم في صورة واضحة ، أو إزالة الضبابية عنه , فإذا ارتوى هذا التشوق بالإدراك والوضوح ، تمكَّن المعنى تمكنا قويا في النفس لوجود الرغبة الملحة في ذلك منها ، وحصلت اللذّة بالمعرفة , ويمكن رصد هذه العلاقة الجدلية تجريديا على النحو التالي:

- الصياغة [المفسَّر] : إبهام .

---

[1] د/النواري سعودي , بنية الخطاب القرآني في السور الملكية (ص29) .

[2] انظر : عروس الأفراح ، السبكي (121/3) ، المثل السائر ، ابن الأثير (24/2) .

- المتلقي : تشوُّق .
- الصياغة [المفسِّر] : إيضاح .
- المتلقي : إدراك كامل + لذة معرفية [1].وبنـــاءا علـــى هذا الشكـــل لتجـــريدي نقيس بعض الأمثلة نبين فيها كيفية استحضـــار المتلقـــي وإقامة العـــلاقة الجدليـــة معـــه[2].

الآية	الصياغة(المفسَّر)	المتلقي	الصياغة(المفسِّر)	المتلقي
83	وَإِذَ اَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ	تشوق لمعرفة هـــذا الميثاق	لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ	إدراك كامل لمضمون الميثاق
96	وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ	تشوق لمعرفة كيفية حرصهم على الحياة	يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ	إدراك كامل لـــصورة حرصهم على الحياة.
214	أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّـــةَ وَلَمَّا يَاتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم . . . .وهكذا مع باقي الجمـــل الأخرى .	شدة تشوق لمعرفـــة صفة مثلهم.	مَّـــسَّتْهُمُ الْبَأْسَـــاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُـــواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَـــهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ	إدراك كامل للمَثَـــل وصورته .

ولا شك أنّ قصد المبدع إلى إنشاء هذه العلاقة الجدلية بين خطابه وبين المتلقي ليست علـــى ســـبيل الصدفة من دون أن يرجى من وراءها وظائف ثانوية تتفرع عن هذه الوظيفة الأساس ، بل سعى صاحبها إلى غاية سعي الجواد ، قرطس في هدف لا يصاب إلا بعد الاحتفال والاجتهاد، خاصة إذا كان الـــنص

[1] انظر : البلاغة العربية قراءة أخرى , محمد عبد المطلب (ص340, 341)، قال القزويني عن فائدة " الإيضاح بعد الإيهام " أنه يمكن المعنى في النفس فضل تمكن . " فإن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتتوجه إلى ما يرد بعد ذلك فإذا ألقى كذلك , تمكن فيها فضل تمكن وكان شعورها به أتم". كما أنه على حد تعبيره يكمل " اللذة بالعلم به فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول اللذة به ألم , وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم بالمجهول فيحصل لها بسبب المعلوم لذة وبسبب حرمانها عن الباقي ألم ثم إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذة أخرى واللذة عقيب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم " جلال الدين القزويني , الإيضاح في علوم البلاغة (ص186) .

[2] لعلك تذكر أنه عندما قدمت لك لمحة عن الجملة التفسيرية في الفصل الأول ذكرت لك أن بعض المحدثين قد اعتبرها ما كانت جوابا عن سؤال مقدر ، وذلك يبرهن فعلا العلاقة الجدلية بين الخطاب والمخاطَب.

صادرا من الذات العلية، فيكون ومن دون شك أن كل حرف مقصود بذاته، لأنّ"اللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ"[1] , وعند التأمل في الجمل التفسيرية الواردة في المدونة وما يحيط بها من أنساق لغوية وسياقات مقاميه وموضوعية تظهر لنا أن العلاقة الجدلية تولدت عنها ثلاثة وظائف ثانوية هي :

1- **الوظيفة الأولى** : ودارت فحوى هذه الوظيفة على مستوى سياق الآيات التالية: 214,125,84,83,63,49 وهي كما نلاحظ كلها سياقات قصصية, فالآيات:84,83,63,49 تروي أحداث بني إسرائيل وشدة تعديهم على حدود الله ونقضهم للمواثيق ، أما الآية96 فهي تصوير لشدة حرصهم على الدنيا وأملهم فيها ، أما الآيتان122 ،125 فتصور لنا حياة الأنبياء وشدة حرصهم على الدعوة إلى التوحيد , أما الآية 214 فهي إحياء لأحداث ظهر فيها صبر المؤمنين الصادقين وشدة تحملهم للأذى ابتغاء رضي رب العالمين . فعملية بعث الأحداث الماضية من جديد في هذه السياقات القرآنية قائمة على إقامة علاقة جدلية بين المخاطَب والخطاب من أجل الرمي به في خضم أحضانها, فيعيشها كما لو كانت بين عينيه يشاهدها أو كما لو كان فردا من أفرادها ، إذن فالعلاقة الجدلية تسعى "إلى حمل المخاطَب لا على فهم محتوى الرسالة فقط ، بل على تقمص ثوب التجربة المنقولة [إليه] عبر الخطاب كذلك"[2] .

2- **الوظيفة الثانية** : وقد سرت فاعلية هذه الوظيفة على مستوى الآيات الشريفة الآتية : 222، 233 286، وهي آيات كلها في الجانب التشريعي , فالجملة التفسيرية في الآية الأولى جاءت بيانا وتفصيلا لحكم القصاص, وفي الآية الثانية بيانا للمعروف الذي يجب أن يكون بين الزوجين وأن يكون بقدر السَّعة التي ينتفي معها الإضرار والمضارة , وفي الآية الثالثة بينت ما يكون داخلا في وسع الإنسان وطاقته فيحاسب عليه ، أما ما عاداه من خواطر النفس وهواجسها فلا محاسبة عليه ، والجانب التشريعي يتطلب أن يكون واضحا صافي الدلالة حتى لا يقع فيه اختلاف فهم أو توجيه, وحتى لا يبقى للمتلقي معه إلا خيارُ العمل فقط ، واستحضاره هنا إلى الصياغة لئلا يترك له أدنى سلطة على النص بحيث تُضَيِّقُ عليه السبلُ , ويمنع حق التصرف الفردي في توجيه الدلالة , ويحرم من ذوقه الخاص تجاه النص بواسطة حرمانه من تحميل أنماط التركيب عبءَ مقاصده الأسلوبية الفردية ، فالجملة التفسيرية هنا هي:" تجسيد لعزيمة المتكلم في أن يكسو السامع ثوب رسالته في محتواها من خلال صياغتها"[3]، أو هي "قوة ضاغطة يسلطها المتكلم على المخاطب بحيث يسلبه حرية التصرف إزاء هذه القوة ، فتصبح بمثابة قائد لفظي للمتلقي"[4] .

---

[1] جزء من الآية الأحزاب 04, منقولة على الحكاية .

[2] د/عبد السلام المسدي, الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب, ط2 ، 1982، ص81 .

[3] د/محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية, ط1 , 1994 م ، ص230 .

[4] عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب81.

3- **الوظيفة الثالثة**: اتضحت معالم هذه الوظيفة على مستوى الجمل التفسيرية الواردة في الآيات 150,149,41,40 , تضمنت الآيتان الأوليان أمرا للمخاطب بلزوم تقوى الله والخشية منه ، أما الآيتان الثانيتان فهما أمران يؤكدان ويشددان أمر القبلة التولية إليها , فالسياق الآيات -إذن- سياق أوامر وإلزامات تستوجب استحضار المتلقي إلى أجواء الصياغة القرآنية حتى يسمعها ويعيها وتكون منه على بال ، فكان ذلك بواسطة العلاقة الجدلية (إبهام – إيضاح) المتحققة بأسلوب التفسير ، ليكون بذلك الخطاب عامل استفزاز يحرك في المتقلي نوازعه وردود فعله , ما كان لها أن تستنفر بمجرد مضمون الرسالة الدلالية لولا اصطباغ الخطاب بألوان ريشة هذا الأسلوب[1] ، وكانت معه العلاقة الجدلية بمثابة منشط للذهن ومحرك للانتباه وموقظ للحس ليتوفر عند المتلقي الاستعداد , ويتهيأ لقابلية الإمداد ، فبعد أن تلقى الفائدة ناقصة مشوبة بالإبهام ، يقع السامع في حيرة وتفكر واستعظام فنجده يذهب كل مذهب في تفسيرها وتبين حقيقتها ، ويقلب النظر في محاولة الوصول إلى كنهها ويتشوق إلى معرفتها ، في هذه الأحيان تلقى إليه بالصفاء الذي كان يتمناه ، فتلقاه لها أحفظ ، بها أعنى وأكرم. ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها في خاتمة هذه الوظائف هي :

1- فهم حركة الألفاظ فيما بينها في مستوى الصياغة له فاعلية كبرى في فهم وإدراك الوظائف التي تؤديها.
2- ابناء أسلوب التفسير على علاقة (الإيضاح بعد الإبهام) , وتركبه على هديها .
3- لأسلوب التفسير وظيفة إبلاغية رئيسة تتمثل في إقامة علاقة جدلية بين الصياغة والمتلقي يتفرغ عنها
بطريقة التوالد وظائف أخرى ثانوية تختلف باختلاف السياق والإطار العام للتواصل .
4- أسلوب التفسير هنا لا يقوم على إلغاء المفسَّر ، إنما هو بناء تركيب على تركيب تنبثق عنهما بناء معنى جلي على معنى مبهم , وكلا التركيبين والمعنيين مقصودان .
5- أسلوب التفسير بالنسبة للمبدع أداة للسلطة وللمتلقي أداة للتوجيه .

---

[1] انظر : المرجع نفسه ، ص82 .

3- الوظـائف الإبلاغـية لجملـة الصّـلة :

بعد أن تحدّث البحث فيما سبق عن البنى اللغوية التي تتألف منها الجملة الموصولة وبعض دلالاتها, وعن الميزات التركيبية التي تميزها عن غيرها والشروط اللغوية التي تتحكم في هذه الميزات، وطبيعة العلاقات الشكلية التي تنشأ بين مفرداتها، يأتي الآن للحديث عن الوظيفة الإبلاغية التي تبرزها من خلال علاقتها بالسياق العام للصياغة القرآنية وبالموقف التواصلي, أو في إطار جوها السياقي بنوعيه بادئا بصلة الموصول الاسمي .

1- الوظائف الإبلاغية لصلة الموصول الاسمي :

والقيمة الإبلاغية لهذه الجملة تظهر من خلال علاقتين كبيرتين؛ أولاهما علاقتها بما يتقدمها مباشرة وهو الاسم الموصول، واتكاءا على هذه العلاقة تنبثق عنها وظائف إبلاغية أخرى ناجمة عن علاقتها بالسياق اللغوي وغير اللغوي اللذين يحويانهما .

وأول هذه الوظائف التي تؤديها الصلة في علاقتها مع الموصول هي"فك الإبهام" أو "دور المفسِّر للمبهم", وتقوم هذه الوظيفة على أساس المفارقة القائمة بين الموصول-الذي هو من الاسماء المبهمة [1] أو من الاسماء النّاقصةِ الدلالة؛ لا يتضح معناه إلا إذا وصل بالصلة, فإذا قلت:"جاء الذي" أو "رأيت الذي" لم يفهم المعنى المقصود [2]-، وبين الصلة التي معناها "أنَّ الاسم لا يكون تاما في أصله فيضم إليه ما يتممه ويجبر نقصه كما تقول: هذا صلة هذا ووَصْلُه؛ أي يكمله ويزيل نَقْصَه، ألا ترى أنك لو قلت"جاءني الذي" لم يفد شيئا وكان بمنزلة "جاءني جع" من جعفر مثلا، فإذا وصلته تم الاسم, كقولك:"جاءني الذي عرفته"، كما أنك أتممت الاسم فقلت:"جاءني جعفر فأفاد " [3] .

هذه الوظيفة هي التي أضفت على الصلة تميزها من حيث المعاني الخاصة المؤلِفة لها ومن حيث المعاني العامة؛ فأما من حيث المعاني الخاصة فبتحديد عدد البنى المكونة لها ومدى ما تنفتح عليه من مكملات مما يقصدها المبدع بواسطة خطابه, أما من حيث المعاني العامة أو من حيث الأطر التي تصاغ وفقها المعاني الخاصة, فقد فرضت عليها "أن تكون معهودة المعنى؛ أي معلومة عند المخاطب"[4], لأن "الغرض منها تحصيل الوضوح للموصول "[5]، أو تعريف الموصول المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، ويرى

---

[1] " قال ابن الدهان في الغرّة : الاسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مظهر ، ومضمر ، ومبهم ، والمبهمات هي أسماء الإشارة والموصولات". السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو (48/2, 49) .

[2] انظر : د/فاضل صالح السامرائي: معاني النحو (119/1) .

[3] كتاب المقتصد في شرح الإيضاح (315/1) .

[4] انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني (234/1) ، ومعاني النحو (122/1) .

[5] شرح التسهيل(187/1)

بعض النحاة أن هذا القيد قاصر فيُحْكِم ذلك باشتراط الخبرية فيها [1], ووجه قصور شرط العهدة يرجع إلى أمرين هما:

1/ دفعا لما يُتَوَهَّم أنها في مقام التهويل قد تكون غير خبرية [2], فيُتَوهّم أنها استفهامية أو تعجبية.

2/ أنه قد يُقْصَد تعظيم الموصول فتُبْهَم صلته[3], فتكون غير معهودة ولا معروفة, نحو قوله تعالى:" فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ " (طه: 78) .وسيأتي مزيد ايضاح لهذين الوجهين.

وعند التأمل في هذه الوظيفة(إيضاح الموصول) نخلص منها إلى :

1- أهمية التركيب الموصولي في عملية الإبلاغ عموما؛ وذلك لما في التدرج في المعلومة بإتباع المبهم المفسِّر من توفير الجهد على المتلقي في تعامله مع الخطاب، لأن الإبهام عامل محرك للنفس إلى العثور على المراد وتحريض لروح الفضول والاستكشاف, كما أنه وسيلة من وسائل الاستقطاب؛ وذلك بنقله ذهن السامع من عالم السكون والجمود أثناء التلقي إلى عالم الحركة الذهنية القائمة على فعل الإثارة التي يسببها الغموض لتنتهي في الأخير بلذة معرفته واتّضاحه كما سبق بيان ذلك مفصّلا في إبلاغية الجملة التفسيرية, وهذا السلوك يترجم حقيقة الموقع الذي تحظى به الصلة ويعبر عن استجابة ضرورية لمتطلبات السياق اللغوي بصفة خاصة ولمتطلبات الإبلاغ بصفة عامة .

2- أن هذه الوظيفة توحي ضمنا أنّ المقصود من التركيب الموصولي على مستوى العملية الإبلاغية جملةُ الصلةِ, لأن المفسَّر ما هو في حقيقة الأمر إلا تمهيد إلى ذكر المفسِّر كما علمنا مما سبق, وقد ذهب بعض النحاة في بيان هذا الأمر وتأكيده إلى أن الاسماء الموصولة بما فيها الحروف إنما اجتلبت لتكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل, ولولاها لما جَرَتْ صفاتُها عليها[4] . فكأنّ العرب"جعلوا الجملة التي كانت صفة للنّكرة صلة للذي هو الصفة في اللفظ **والغرض الجملة**, كما جاءوا "بأَيٍّ" متوصلين بها إلى نداء ما فيه الألف واللام، فقالوا ياأيُّها الرجل، والمقصود نداء الرجل وأَيُّ صِلَة[5] , وكما جاءوا "بذِي" التي بمعنى "صاحب" متوصلين بها إلى وصف الأسماء بالأجناس "[6].

أما عبد القاهر الجرجاني فيذهب الى أنه إنما "جيء به ليَفْصِل بين أن يُراد ذكر الشيء بجملةٍ قد عرفها السامع وبين أن لا يكون الأمر كذلك"[7], أما حسب رأي بعض المحدثين فإن أصل التركيب الموصولي

---

[1] انظر : المصدر نفسه (187/1) ، وحاشية الصبان (237/1)

[2] المصدر نفسه (237/1)

[3] شرح التسهيل (187/1)

[4] ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد, دار الكتاب العربي بيروت-لبنان- , د ط دت , (1/ 129)

[5] والصلة في هذا الموضع مصطلح نحوي يقصد به راقمه الحشو والزيادة ، انظر : الأشباه والنظائر في النحو (53/2) . و عوض حمد القوزي, المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (ص 23، 86 ، 187) .

[6] الأشباه والنظائر في النحو (186/1) .

[7] دلائل الاعجاز (ص159) .

عربي قديم كانت تعرف فيه الجملة بـــ:" ال " ومازالت العاميةُ محافظةً عليها فيقولون :"رأيت الرجـــل اَلِهْرَب" بمعنى :"رأيت الرجل الذي هرب"[1].

والذي يمكن أن يفضي إليه البحث في هذه النقطة سواء أخذنا بها سلف من الآراء أو بما تأخر منها، أن الموصـــولات بنوعيها " يُحَـــوِّلان الجملة (وهي الصلة باعتبار ما سيكون) إلى أن تصبح عنـــصـــرا في جملة أخرى"[2], أو " هي وسائط إعمال الجمل في الجمل "[3] . والذي يعزّز هذا التصور، ويثبت هذا الرأي ويقويه أمور أذكر منها:

أحدهما: ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في قوله السابق من انحصار علم المخاطب عن الموصـــول في الصلة. ويتضح هذا جليا عند التأمل والمقارنة بين قوله تعالى:" فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ"(البقرة 29), وقوله تعالى:" قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ"(التحريم6) , فآية التحريم آية مكية لما نزلت عرفت للمـــشركين المكـــذبين النـــارَ ووَقُودَها فصار ذلك من جملة الغيب المعلوم عندهم ، فناسب تحذيرهم ثانية من النار في آية البقرة ، وهي آية مدنية , أن تُعرَّف لهم بما علموا عنها؛ من أن وقودها الناس والحجارة [4] .

ثانيهما : أن الموصول نوع من أنواع الروابط ، خاصة عند إرادة وصف المرجع بصفة تدل على مدحه أو ذمه[5] فيؤدي دور جسر عبور ، ولا نعني بالربط الذي مرده إلى معنى في التعليق مخصوص ، لا علاقة له رأسا بالمحدث عنه فهذا يكون بالأداة ، إنما نعني به الذي هو في حكم التكرير وإعادة الذكر وهو فرع عن

---

[1] د/فاضل صالح السامرائي , معاني النحو (124/1) .

[2] د/محمد حماسة , بناء الجملة العربية199 .

[3] المرجع نفسه(ص199) , انظر : بحث هذا العنصر في كتاب في النحو العربي – نفد وتوجيه – لمهدي المخزومي (ص:312، 322), إن كان قد أسرف في تنقص أراء العلماء (النحاة) معتمدا في ذلك إلغاء العامل, فجعل "أن"، و"أنّ"، و"ما" وُصَلٌ توصل بهن الجملة, ونظر إلى الموصولات الاسمية على أنها أدوات يشار بها الى أمور ذهنية في مقابل أسماء الإشارة التي يشار بها في الأمور الحسية . وفي الحقيقة إن هذه النظرة وإن كانت لها فاعليتها في الناحية المعنوية في فهم التراكيب وتصورها، إلا أنه لا ينبغي لنا أن نقصي الآثار التركيبية الناجمة عن هذه الأدوات والأسماء خلال تضامها مع غيرها .

[4] انظر : ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي , أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، دار الجيل–بيروت, دط 1429هـــ (ص19) . وقد خالفه غيره من المفسرين في كون أن آية التحريم مكية , يقول صاحب روح المعاني " وإنما عَرّف النار وجعل الجملة صلة , وأنها يجب أن تكون قصة معلومة, لأن المنكر في سورة التحريم نزل أولا فسمعوه بصفته, فلما نزل هذا جاء معهودا فعُرِّف وجعلت صفته صلة وكون الصفة كذلك الخطب فيه هين لما أن المخاطب المؤمنون, وظاهر أنهم سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم , إلا أن في كون سورة التحريم نزلت أولا مقالا فتأمل " (199/1) , ذهب صاحب التحرير والتنوير إلى أنّ "وصفها بالموصول المقتضي علم المخاطبين بالصلة كما هو الغالب في صلة الموصول لتنزيل الجاهل منزلة العالم بقصد تحقيق وجود جهنم ", (1 / 345) .

[5] انظر : د/تمام حسان , البيان في روائع القران (1/ 141)

الربط بالضمير [1] , ويدلك على هذا صحة معاقبة ضمير الغيبة له في موقعه ، كما في قوله تعالى :" فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ" (البقرة 36)؛ أي : فأخرجهما منها ، وقوله تعالى:" فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاء "(البقرة 59)؛ أي: فأنزلنا عليهم ، وقوله تعالى:" وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُم "(البقرة 111)؛ أي: لن يدخل الجنة إلا هم...وغيرهن كثير. ويسمي البلاغيون هذه الظاهرة بـ"الإظهار في موضع الإضمار "، فإذا تقرر هذا عُلِم أن الغاية من الجسر : العبور إلى المقصد . والهدف من الرابط المربوط ، والمقصد والهدف إنما هي الصلة .

فالصلة هي الجالبة للاسم الموصول وهي الداعية إلى إحضاره إلى التركيب ، وعليه فالمعاني التي يؤديها هذا الأخير كلها ما هي في الحقيقة إلا أثر من آثار جملة الصلة .

والصلة هي المتسببة في استجلاب الموصولات , واستخدامها وسيلة إلى استخدام الموصولات التي تمنح التعبير درجات متفاوتة ورتبا متعددة وأنماطا متنوعة بفعل تنوع صيغها واختلاف دلالاتها ، ففيها ما يدل على المفرد المذكر، وعلى المفرد المؤنث، وعلى المثنى والجمع بنوعيهما أيضا ، منها ما يدل على العاقل وغيره , ومنها ما يدل على العموم والخصوص ..[2] , إضافة إلى الإنزياحات التي تكون بين هذه الأدوات عن المعاني الأصلية لها بفعل معاقبة بعضها لبعض، هذا كله يفتح مظاهر الثراء اللغوي في وجه المبدع الذي يعمل جاهدا على تجسيد رؤيته للواقع كما هو أو كما يتصوره، واصطياد ما تحمله من تنوع لتحقيق الهدف الإبلاغي والجمالي, كما تساعده على تجاوز أطر الصياغية المألوفة حتى لا ينزل بخطابه إلى مستوى التعامل الحياتي الذي قصد تجسيده، وربما لهذا السبب عدّ بعض اللغويين المحدثين الأسلوب انتقاءا واختيارا[3].

ولا يتضح المقال على وجه الكمال إلا بالمثال ، ففي قوله تعالى :" وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ "(البقرة 04) طلبت الصلة فيه استخدام الموصول "ما " الذي يدل على غاية الإبهام[4] حتى يكون مدلولها واقعا

---

[1] انظر : د/نواري سعودي, بنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص68), ويذهب الدكتور تمام حسان إلى تقسيم الضمائر إلى نوعين هما: ما يدل على مطلق الحضور : وهي ضمائر المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة , وما يدل على مطلق الغياب : ضمائر الغائب والأسماء الموصولة .

انظر : البيان في روائع القران (1/ 137) , واللغة العربية معناها ومبناها (ص109) .

[2] معظم كتب النحو التي تناولت موضوع الاسماء الموصولة أشارت إلى هذه المعاني, إلا إنني أحسن بحث عثرت عليه, وقد درس هذه المعاني بالنظر إلى السياق بنوعيه دراسة قيمة , هو ما ذكره صاحب كتاب " معاني النحو" " الدكتور فاضل صالح السامرائي " .

انظر : (123/1، 141) .

[3] ومن هؤلاء الذين قالوا بها : ماروزو ,هوكيت , قابيلانتر ... انظر: عبد السلام المسدي: الأسلوبية و الأسلوب (ص75 وما بعدها)، وحسن ناظم: البنى الأسلوبية (ص53 وما بعدها).

[4] انظر : ابن القيم الجوزية, بدائع الفوائد (132/1) .

على كل رزق كان حقا خاصا لصاحبه خوله الله إياه بحكم الشريعة على حسب الأسباب والوسائل ، لا على رزق محدد ومعين . أمّا في قوله تعالى:" كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُواْ هَـذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ"(البقرة 25) فطلبت الصلة فيه استخدام الموصول "الذي" الذي يدل " على جعله عين المبتدأ مبالغة أو على تقدير مثل الذي رزقناه من قبل أي في الدنيا والحكمة في التشابه أن النفس تميل إلى ما يستطاب..., أو لتبيين المزية وكنه النعمة فيما رزقوه هناك إذ لو كان جنسا لم يعهد، ظن أنه لا يكون إلا كذلك , أو في الجنة والتشابه في الصورة إما مع اختلاف الطعم أو مع التشابه في الطعم .."[1] , كل وجه من هذه الوجوه يدل على رزق محدد معلوم عند المخاطب رغم عدم معاينته له. فأمكن بواسطة استجلاب الموصول المتنوع الأصناف من تنويع معنى الصلة رغم أن القالب الصياغي لها متماثل. ومثل هذا نلفيه بين قوله تعالى :" لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ "(البقرة228) وقوله تعالى:" وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَاخُذُواْ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً الاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّه..." (البقرة 229) فجاء في الأولى بـ"الذي " لأنها في حقوق النساء وواجباتهن وهي معلومة العدد , وفي الثانية بـ"ما" لأنها في المهر وهو غير محدد القيمة ولا معلوم المقدار فجاء للمحدد المعلوم بـ "الذي" ولما هو عام بـ "ما" [2] , وعليه أيضا قوله تعالى:"أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُم .." (البقرة 16) ،وقوله تعالى:"أُولَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآَخِرَةِ فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ.." (البقرة 86)،إذا ما قورنا بقوله تعالى:" وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ.."(البقرة102).

وتحت راية العلاقة المتبادلة في إطار التأثير والتأثر، بعد أن رأينا أن استعمال الصلة يحقق جلب الموصول, يمكننا طرح السؤال التالي: ما هي انعكاسات استجلاب الموصول على الوظائف الإبلاغية للصلة؟, والإجابة على هذا السؤال أوردها في نقطتين اثنتين هما :

1/ أن بعض الموصولات تُوسّع مجال الدلالة بفتحها باب القراءة على وجوه متعددة, ويَنْبُع ذلك من احتمال بعضها للحرفية أو الاسمية , أو من احتمالها للموصولية أو شيئا آخر غير الموصولية ، ومن الذي يقع في كثير من الأحيان محتملا للموصولية الحرفية والاسمية "ما" ، يقول ابن القيم "ما المصدرية والموصولة يتعاقبان غالبا وتصلح إحداهما في الموضع الذي تصلح فيه الأخرى , وربما احتملهما كلام واحد لا يميز بينهما فيه إلا بنظر وتأمل"[3]. فقوله تعالى :" وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ "(البقرة 03) يحتمل إحدى البنيتين العميقتين التاليتين :

---

[1] الآلوسي , روح المعاني (203/1) .

[2] د/فاضل صالح السامرائي, معاني النحو (139/1) .

[3] ابن القيم الجوزية, بدائع الفؤاد (143/1) .

أ – "ومن رزقنا إياهم ينفقون " على اعتبار ما وَصْلَة حرفية تكون مع فعلها في تأويل مصدر, وصيغ التركيب بـــ "ما+صلة" دون ذكر المصدر مباشرة لاشتماله على الحدث المزود بالزمن فيكون القصد من هذا إلى بيان وقت الرزق وفاعله وذلك حاصل بالصلة الحرفية.

ب – "من الذي رزقناهم ينفقون " على اعتبار أن ما موصول اسمي فيه معنى "الذي ", فيكون المعـــنى على هذا الدلالة على عموم الرزق الذي ينفقونه ، وناسب ذلك بنية "ما" المنتهية بألف آخرة فيها مد واتساع في الهواء مشاكل لاتساع معناها في جنس الرزق [1] .

وقد جاء هذا الاحتمال واردا في العديد من الآيات, منها:" وَإِذَا قِيـــلَ لَهُـــمْ آمِنُـــواْ كَمَـــا آمَـــنَ النَّاس"(البقرة13)[2]، "فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاء بِمَا كَانُواْ يَفْـــسُقُونَ "(البقـــرة59) ،" ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَـــصَواْ وَّكَـــانُواْ يَعْتَـــدُونَ "(البقرة61)، " تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ "(البقرة134)،" تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ "(البقرة:88)...إلى غير ذلك من المواضع. وقد يعرض للتركيـــب مـــا يرجح أحد الوجهين كما في قوله تعالى:" فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ .."(البقـــرة 137)، فالمعنى فإن آمنوا مثل إيمانكم وصدقوا مثل تصديقكم فقد اهتدوا ، فالمماثلة واقعة بين الإيمانين [3], لا بين مُؤْمَنَيْنِ بهما , لأنه ليـــس لله تعالى مثل ، وقد تكون "مثل" زائـــدة استنـــادا لقراءة أُبي وابن عبـــاس:" فَإِنْ آمَنُواْ بِالَّذِي آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ "[4] , فتكون على هذا "ما" اسميا موصولا لا غير .

والذي ينبغي أن أشير إليه في ختام هذه النقطة أنه يمكن حمل قوله تعالى:" قَالُواْ هَـــذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِـــن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهاً " (البقرة 25) على قول من يرى أن "الذي " يمكن أن تكون موصولا حرفيا [5] , فتكون هي وفعلها في تأويل مصدر. أما ما نخلص به: فإن هذه المعاقبة توحي ضمنا بتشابه موجود بـــين الموصول الحرفي و الاسمي يتمثل في أنه يؤتى بهما تَوَّصُلا إلى إعمال الجمل في الجمل, وهو ما نص عليـــه الدكتور محمد حماسة بعد عرضه لبعض المواقع التي تصلح لهذه المعاقبة يقول:" والذي أهدف إليه من هذا كله هو أن هناك علاقة بين الموصول الحرفي و الموصول الاسمي من حيث أنهما يحـــولان الجملـــة إلى أن تصبح عنصرا في جملة أخرى فالموصولات بنوعيها وسائط إعمال الجمل في الجمل"[6].

---

[1] المصدر نفسه (131/1) .

[2] وذلك على تقدير مصدر محذوف قبل الكاف أي :" ءامنوا إيمانا كما ءامن الناس " . انظر : تفسير روح المعاني (154/1) ، تفسير القرطبي(251/1) .

[3] انظر : تفسير القرطبي (138/3)

[4] انظر : روح المعاني (396/1)

[5] وقد أجاز ذلك أبو علي الفارسي والفراء ووافقهم ابن مالك على ذلك . انظر : شرح التسهيل (1/ 218- 220) ، حاشية الصبان على شرح الاشموني (1/ 254 ،255) .

[6] د/محمد حماسة , بناء الجملة العربية (ص199) .

2/ أن الموصول يختلف موقعه الإعرابي في الكلام بحسب توظيف المتكلم له, هذا الاختلاف في المواقع يؤدي إلى الاختلاف في الوظائف الإبلاغية لجملة الصلة, قد لوحظ ذلك جليا في ثلاث مواقع: موقع الابتداء ، موقع الخبرية، موقع التبعية بالوصف .

أ/الوظائف الإبلاغية للصلة أثناء وقوع الموصول مبتدأ : كان للموصول تواترا ملفتا للانتباه في هذا الموضع, حيث كان له الترتيب الثاني بعد شغله موضع المجرور بما يقارب الأربعين مرة في المجموع الكلي ، تسنى للصلة من خلال هذا الموضع أداء وظيفتين هما:

1- التمهيد لذكر الخبر: ذلك بإيمائها إلى معناه, وإشارتها الى فحواه, حتى كأن المخاطَب يعرفه على وجه الاحتمال لا التحديد ، وهو ما نلمسه في قوله تعالى :" إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُومِنُونَ " (البقرة 06), فخبر " إن الذين كفروا " وهو " لا يومنون " وهو معنى الكفر تماما. وعليه فمضمون الصلة هو مضمون الخبر ، فكان ذكرها ابتداء تمهيدا لهذا الخبر وإيحاء عليه . وفي قوله تعالى :" والَّذِينَ يُومِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُون أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"(البقرة 05,04), فالهداية هي الايمان بالرسل والكتب المترلة عليهم وما أَخبروا عنه من المغيبات التي منها الآخرة وهو مضمون الصلة. وهذا الغرض الإبلاغي نجده أيضا في قوله تعالى:" وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ" (البقرة102)وقوله أيضا:"الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاَوَتِهِ أُوْلَـئِكَ يُومِنُونَ بِهِ وَمن يَكْفُرْ بِهِ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ" (البقرة121) ...وغيرها من الآيات .

2- تعليق حصول الخبر على حصول مضمونها (بيان أنها سبب في حصول الخبر): وهذه الوظيفة نابعة من دلالة الموصول على معنى الشرط للتشابه القائم بينهما , خاصة بين "من" الموصولة والشرطية , "ما" الموصولة والشرطية, فيصدق على التركيب الموصولي مع خبره ما يصدق على التركيب الشرطي من اتصال الخبر بالفاء وتوقف حصوله على حصول مضمون الصلة , فتكون بمثابة سبب له أو علة , كما في قوله تعالى:" إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنَ [1] آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً

---

[1] واختلف في من على أقوال حاصلها :

1/ أن تكون مبتدأة : وعلى هذا فهي محتملة للشرطية وخبرها الفعل بعدها أو الجواب أو هما معا , أو محتملة للموصولية والخبر جملة "فلهم أجرهم" بعدها والرابط محذوف تقديره "منهم" , وتفرع عن هذا الإعراب إعراب آخر يرى أن هناك حذف و التقدير : "إن الذين آمنوا فلهم أجرهم عند ربهم وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ منهم فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ " , لما لم يستقم أن تكون عندهم "فلهم أجرهم عند ربهم " خبر عن "الذين آمنوا ومن بعدهم" .

2/ أن تكون بدلا من "اسم إن", وفي هذه الحالة لاتكون إلا موصولة.

3/ أن "من آمن" معطوف على ما قبله وحذف منه حرف العطف والتقدير"ومن آمن" وهي على هذا موصولة أيضا.

ولم يرتض أبو حيان هذه الوجوه, لأن الوجه الأخير بعيد عن الصواب لأن الايمان بالرسل يضم الايمان باليوم الآخر. أما الوجه الأول والثاني فلا يستقيمان إلا على تغاير الايمانين لئلا يصير المعنى "إن الذين آمنوا من آمن منهم" ومن كانوا مؤمنين لا يقال من آمن منهم,

فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ"(البقرة 62). فيدل على أن نيل الأجر من الرب يتوقف على الإيمان بالله واليوم الأخر، ومنه قوله تعالى:"وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا [1] يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء"(البقرة74), وقوله تعالى :" بَلَى مَن [2] كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيـئَاتُهُ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ "(البقرة81). كما أن الصلة في هذه الحالة تكون مفيدة للعموم, فليس يُراد بقوله تعالى:" الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً" قوم بعينهم, بل كل من اتصف بذلك .

وقد فرقتُ بين الوظيفتين, وإن كان يبدو أنّ بينهما تشابها وتداخلا, استنادا للفرق بين الشاهين التاليين وكلاهما من السورة المدروسة: الأول قوله تعالى:" الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُواُ مَنّاً وَلاَ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ" (البقرة 262) , والثاني قوله تعالى:" الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ"(البقرة274), فالآية الأولى نزلت في عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما تصدق بماله لجيش العسرة, تخبر بما له عند ربه بعد أن رضي عنه نبيُّه فمعناها "عثمان الذي فعل وفعل أجره عند ربه", أما الثانية فنزلت لتحريض المؤمنين الذين استجابوا لرب العالمين على الإنفاق, فمعناها "إن أنفق منفق فله أجره عند ربه", ومن هنا جاء اقتران الخبر بالفاء كما لو كان الخبر جوابا للشرط [3].

ب- الوظائف الإبلاغية للصلة أثناء وقوع الموصول خبرا : قد يتقدم الموصول جملة الخبر فيترع عنها الخبرية لتنتقل دلالتها الإبلاغية إلى :

1- إفادتها قصر جنس المعنى الذي تفيد على المخبر عنه , لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه ، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه [4] , ولهذا نجدها تستعمل في إخبار عن صفات المولى تبارك وتعالى كما في قوله تعالى :" مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ..." (البقرة255), وقوله تعالى:" إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِـي وَيُمِيت "(البقرة258), وقد تكون في غير هذا كما في قوله تعالى:" شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ"(البقرة185) ،وقوله تعالى:" قَالُواْ هَـذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهاً" (البقرة25), وقد يكون قصر جنس المعنى لقصد المبالغة كما في قوله تعالى :" أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ"(البقرة 16) يقول

==والذي اختاره أن تكون بدل من المعاطيف الثلاثة , وكأنه قيل أن الذين آمنوا من غير الأصناف الثلاثة , ومن آمن من الأصناف الثلاثة لهم أجرهم عند ربهم . انظر : البحر المحيط (242,241/1) , والألوسي , روح المعاني (280/1) .

[1] قال أبو حيان : " وقرأ الجمهور لَمَا مخففة وهي موصولة " . البحر المحيط (264/1) .

[2] قال الألوسي : "ويحسن الموصولية مجيء الموصول في قسيمه " روح المعاني (306/1) . وقسيمه قوله تعالى : والذين ءامنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنّة هم فيها خالدون " (البقرة82) .

[3] انظر : تفسير القرطبي (291/3) , وتمام حسان , البيان في روائع القران (2/ 189) .

[4] انظر : دلائل الاعجاز (ص144, 145) .

الألوسي:" وفيه حصر المسند على المسند إليه لكون تعريف الموصول للجنس بمترلة تعريف اللام الجنسي وهو ادعائي باعتبار كمالهم في ذلك الاشتراء ، وإن كان الكفار الآخرون مشاركين لهم في ذلك لجمعهم هاتيك المساوئ الشنيعة والخلال الفظيعة , فبذلك الاعتبار صح تخصيصهم بذلك "[1], وصح منها أداء هذه الوظيفة لأنها تعرف وتعين الموصول الذي هو الخبر, إذ ليس اعتماد قيمة التعيين فيه على "ال" لأنه لو سلمنا بهذا لما صنفت (ما ، من ، أي ، ذو الطائية) ضمن المعارف ، بل إن ذلك عائد إلى قيمة عرفية وضعية قد منحت لهذه الزمرة (التركيب الموصولي) من قبل مستعملي اللغة من باب أنها تدل عندهم متى استعملت على معلوم لدى المخاطب ، وهي ماهية التعيين في المعارف[2], والموصول عادة ما يوظف لأجل ما في الصلة من دلالة .

2- كما أن الإخبار بالتركيب الموصولي يسمح بواسطة الصلة بناءَ صورة وهمية مُتَخَيَّلة للمسند إليه , وذلك بأنْ تُصوِّر في خاطر مخاطبك شيئا لم يره و لم يعلمه , فإذا حصلت صورته في نفسه وتمت ، وتطلع إلى معرفة صاحب تلك الصورة الكاملة العجيبة ، أَجْرَيْتَها له مجرى ما عُلم وعُهد, وأخبرته بأنّ المستحق لها هو المسند إليه نفسه لا غيره[3], كما في قوله تعالى :" أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ "(البقرة16), فالآية تنص على أنْ يضعَ المتلقي في ذهنه بطريقِ الاستعارةِ التخيِّيلة صورة أناس يشترون الضلالةَ بالهدى , ثم ترشده أن يتأمل حال أولئك المخادعين ، فإنه يَسْتَمْلِي هذه الصورةَ منهم , ويجدهم يؤدونها نصا ويأتون بها كَملا ، وقد تكرر مثل هذا التركيب الرباني المعجز في آيتين أخريين ، الأولى قوله تعالى:" أُولَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآَخِرَةِ فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَاب "(البقرة: 86) والثانية قوله تعالى :" أُولَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ"(البقرة 175) .

ثم إنّ هذه الإمكانية في الإبلاغ ليست مقصورة على الصلة الواقعة في هذا الموضع فقط, بل كثيرا ما تؤدي الوظيفة نفسها عند وقوعها بعد الموصول المشبَّه به كما أشار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني[4], ومن أمثلة هذا الصنف قوله تعالى:" مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ

---

[1] روح المعاني (160/1، 161) , وانظر أيضا : تفسير التحرير والتنوير (299/1) .

[2] النواري سعودي, بنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص194)

[3] انظر : دلائل الاعجاز (ص 147) ، وبنية الخطاب القرآني في السور المكية (ص271)

[4] يقول عبد القاهر في أسرار البلاغة :" والجملة إذا جاءت بعد المشبه به لم تخل من ثلاثة أوجه:

- أن يكون المشبه به معبرا عنه بلفظ موصول , وتكون الجملة صلة كقولك أنت الذي من شأنه كيت وكيت كقوله تعالى :"مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله .."(البقرة 17) .
- أن يكون المشبه به نكرة تقع الجملة صفة له , كقول النبي –صلى الله عليه وسلم- " الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة ".
- أن تجيء الجملة مبتدأة وذلك إذا كان المشبه به معرفة و لم يكن هناك الذي كقوله تعالى :" كمثل العنكبوت اتخذت بيتا" (العنكبوت41) . انظر : (ص 86 , 87) .

وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ" (البقرة 17) , وقوله تعالى :" وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ"(البقرة 171) , وقوله تعالى :" الَّذِينَ يَـــاْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ .."(البقرة 275)، فهـــذا الأســـلوب المؤدى بالصلة نحوه هو على تقدير أنك قدرت إنسانا هذه صفته وهذا شأنه , وأحلت السامع على مـــا يَعنّ في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة, فأعلمته أن المستحق لذلك هو ذلـــك الـــذي عرَّفْتَه له بواسطة التركيب الموصولي المعهود بصلته المعهودة بالوهم[1]، حتى كأنك تقول: المنافق مثله مثل الرجل الذي عرفت عنه بالوهم والخيال أنه استضاء بالنار الموقدة حتى إذا ارتفق بضيائها وأبصر ما حوله مستضيئا بنوره من الظلمة ، خمدت النار وانطفأت فذهب نوره وعاد المستضيء به في ظلمة وحـــيرة [2], وهو – التركيبَ الموصوليَ – أصلح التراكيب لهذا وأكثر أداءا وإبلاغا في مثل هذا الأسلوب, يقول عبد القاهر:"وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من "الذي" فإنه يجيء كثيرا على أنك تقدر شيئا في وهمك ثم تعبر عنه بالذي"[3].

جـــ- الوظائف الإبلاغية للصلة أثناء وقوع الموصول نعتا: إن وقوع الموصول نعتا–ولا يكون إلا لمعرفة طبعا– ينجر عنه تحويل الصلة من الدلالة على الحالية إلى الدلالة على الوصفية[4], التي ينفرد بها من الناحية التركيبية ، أما من المعنوية فهي باقية للصلة لأن الموصول مبهم الدلالة ليس له منها إلا ما تعطيه له الصلة . ولهذا التحول أثره على المستوى الإبلاغي، ولبيان ذلك نأخذ قوله تعالى :" يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُـــمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" (البقرة 21) ، فجملة "خلقكم" لو سقط منها الموصـــول قبلها لصارت جملة حالية و لكان المعنى اعبدوا ربكم في حالة كونه خالقا لكم , أما الآن وقد تم الخلـــق واستوى فالعبادة غير لازمة عليكم , وهذا غير ممكن غير مراد بالآية, بل المراد التزام عبادة الرب سبحانه وتعالى مدة الحياة , إذن فدخول الموصول حول وظيفة الصلة من الدلالة على ملابسة العبادة للخلـــق إلى وصف الرب المعبود بصفة من صفات ربوبيته وهي الخلق, ولهذه النكتة الإبلاغية للصلة شواهد عدة منها: قوله تعالى:" فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَـــاتَّقُواْ النَّـــارَ الَّتِـــي وَقُودُهَـــا النَّـــاسُ وَالْحِجَـــارَةُ أُعِـــدَّتْ لِلْكَافِرِين"(البقرة24), وقوله تعالى:" وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْـــدَ اللَّـــهِ مِـــن بَعْـــدِ مِيثَاقِه"(البقرة26, 28), وقوله تعالى:" ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُومِنُونَ بِالْغَيْـــبِ وَيُقِيمُـــونَ الـــصَّلاةَ...(البقـــرة 2، 3) ، وقولـــــه تعـــالى:" اذْكُـــــرُواْ نِعْمَتِـــيَ الَّتِـــي أَنْعَمْـــتُ

---

[1] انظر : دلائل الاعجاز (ص148) .

[2] انظر : تفسير الطبري (168/1) .

[3] انظر : دلائل الاعجاز (ص 148) .

[4] هذا استنـــادا إلى قول النحاة الذي ينص على أن " الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات " , انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (492/1)

عَلَيْكُمْ"(البقرة90،47،40) وقوله تعالى:" وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ.."(البقرة164)، وتظهر هذه الوظيفة جلية في قوله تعالى :" لِلْفُقَرَاء الَّذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُم.."(البقرة 273), إذ لو سقط الموصول لصار الحكم أن لا يعطى هؤلاء الصدقات إلا في حالة الإحصار, حتى و إن كانوا بعده فقراء يستحقونها.

إذن : بعد أن اتضحت لنا بعض الوظائف الإبلاغية التي تقوم بها الصلة في علاقتها مع الموصول، والتأثيرات التي تخضع لها هذه العلاقة , وانعكاسات ذلك على إنتاج الدلالة. آن لنا أن نتطرق بعد هذا إلى تبين الوظائف الإبلاغية لها أيضا في إطار علاقتها الثانية والتي هي مع السياق التي وردت فيه والمقام الذي قيلت فيه.

أول نقطة يحسن بي أن أنطلق منها في إطار هذه العلاقة علاقتها مع المتلقي. وقد مر معنا في عدة مواطن الإشارة اليها, وستتكلم عنها إن شاء الله تعالى في هذا الموضع بما يجمع شتات كل ما مر, مضافا اليه كل ما تيسر جمعه مما له علاقة بالموضوع.

قد أشار النحاة رحمهم الله إلى هذه العلاقة بوضوح تام, وذاك من خلال اشتراطهم في الصلة العلم بها من قِبل المخاطَب, يقول ابن يعيش:"وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب, لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطَب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك... فلذلك لا تقول "جاءني الذي قام " إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه لأن جاء خبر وقام صلة، وكذلك لا تقول: أقبل الذي أبوه منطلق الا لمن عرف انطلاقه وجهل إقباله"[1]. فابن بعيش رحمه الله من خلال هذا النص يصرح بالعلاقة التي بين المتلقي والصلة والوظيفة الإبلاغية التي تؤديها تبعا لهذه العلاقة، أما العلاقة فهي أن تكون معلومة عنده. أما الوظيفة الإبلاغية المؤداة فهي تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك ، فالمقصود "بالذين كفروا " في قوله تعالى:" إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ " (البقرة 6) جماعة من أحبار اليهود من المنافقين لما نقله ابن جرير بن يزيد عن ابن عباس رضي الله عن الجميع أنه قال :" إن صدر سورة البقرة إلى المئة منها قد نزل في رجال بأعيانهم وأنسابهم من أحبار يهود المنافقين من الأوس والخزرج ، كرهنا تطويل الكتاب بذكر أسمائهم"[2], كما أنّ المخاطبين بقوله تعالى :" وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ"(البقرة65) يعلمون من هم المعتدون ؟ وهم أهل الأَيْلَة[3].

---

[1] شرح المفصل (154/3)

[2] انظر : تفسير الطبري (1/ 141، 142) .

[3] انظر : تفسير الجلالين (ص10)

إلا أن الوظائف أوسع من هذا , واللغة دوما تسعى جاهدة إلى الإحاطة بها بوسائل متنوعة على حد تنوع الوظائف, من ذلك إقامتها مفارقات عما هو مألوف فيها ومعروف بطريق الانزياح والعدول , ووفقا لهذا المنطق تخرج الصلة في علاقتها مع المتلقي عن هذه الوظيفة الرئيسة لدلالة على وظيفيتين أخريين هما :

أ/ ***دلالة على الجنس***: وحد الجنس هو ما يدل على نفس الحقيقة الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صَدَقَ عليه من الأفراد[1], فتطلق الصلة ولا يراد بها واحدا بعينه , بل يراد بها جميع أفراد الجنس وهو ما يعرف عادة بالعموم, كما في قوله تعالى :" الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ" (البقرة 274), وقوله تعالى :" الَّذِينَ يَاكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا.."(البقرة 275) ، وقوله :" إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُون.."(البقرة27) ، وقوله تعالى :" وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ" وقد جاء في عدة مواضع منها (البقرة265) ، وقوله:"وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُون(البقرة238)...وقد يراد منها واحدا غير معين من أفراد ذلك الجنس كما في قوله تعالى:" الَّذِينَ يَاكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَس.."(البقرة275), فالمقصود واحدا من جنس المصروعين ، ومنه أيضا :" فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ "(البقرة 249)، وقوله تعالى :" أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ"(البقرة 237)، وقوله تعالى:"وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءا وَنِدَاءا"(البقرة 171). والقصد من هذه الوظيفة الاقتصار على ذكر ما يعلمه المخاطَب من حال المتكلّم عنه.

ب/ ***دلالة على الإبهام*** : ويمكن تسميتها بوظيفة التعمية ؛ وذلك بإبقاء الإبهام على الموصول , وإصباغه بصبغة من الإجمال , فيترك العنان للذهن الذي يدفعه الإبهام إلى أن يقع في حيرة وتفكر واستعظام , وإلى أن يذهب في تقديره كل مذهب واحتمال ، وأن يهيم في تصوره إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه التخمين والخيال , ولا يُعْمَد الى استعمال هذه الوظيفة إلا لضرب من المبالغة ، فإذا جيء بها في كلام ، فإنما فعل ذلك لأحد الأمرين :

1/ إما لتفخيم الأمر وإعظامه ، وإجلاله وإكباره ، كما في قوله تعالى :" فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ "(البقرة36)؛ يعني مما كان فيه آدم وزوجه من رغد العيش في الجنة , ومن سعة النعيم , ومن تنوع صنوف المسرات والخيرات، وانعدام كل أنواع الحزن والمضرات , ومهما قدرت وذكرت لم تجد له مع الإفصاح ذوق البلاغة الذي تجده مع الإبهام لذهاب الوهم فيه كل مذهب , إيقاعه على محتملات

[1] انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني (259/1) .

كثيرات . ومنه أيضا قوله تعالى :" وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ"(البقرة251). وعلمه مما يشاء من أصناف العلوم, وفهم مختلف المناطق وتقدير أنواع الصناعات ..و.. و ..وغيرها, مما لو قمت بذكرها لم يقم ذكرك ذلك مقام ما يترامى إلى الوهم مع الإبهام .

2/ وإما للتّهويل من شأن الأمر, ويمكن حمل قوله تعالى:" فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ"(البقرة36) على هذا الوجه، لأن في قوله تعالى:" مما كانا فيه " إحضار لألم هذه الخسارة العظيمة في ذهن السامعين وإثارة الحسرة في نفوس بني آدم أجمعين على ما أصاب الأبوين[1], فيتولد عندهم التخوّف من أمر العدو المبين والتحرز من مكره وخداعه المَشين , ومنه قوله تعالى :" قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيَ أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ"(البقرة30), ولك أن تتصور ما لا تعلمه الملائكة, ويشهد لهذا الغرض وإن لم يكن من المدونة قوله تعالى : " فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ " (طه78) , وقد بلغ الإبهام أقصاه فبلغ الأسلوب حدّه من البلاغة وأعلاه , وأبهى الجمال وأحلاه , بحذف كلمة "اليّم" في الآية الأخرى وهي قوله تعالى :"وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى, فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى"(النجم53-54) , إذ الغشيان كان في الآية الأولى من اليم فقط ، أما الآية الثانية فكان عاما من سائر أنواع العذاب والنكال ، نعوذ بمن هذا كلامه , وذلك نظمه وبيانه , من أليم عذابه وشديد عقابه .

وخلاصة القول في هذا الوجه الأخير أنه باب دقيق المسلك, لطيف المأخذ , عجيب الأمر , شبيه بالسحر, فإنك ترى به ترك الإفصاح أفصح من الإفصاح , وإبهام الإفادة أزيد في الإفادة .

وعموما هذه هي أهم الوظائف الإبلاغية التي تؤديها الصلة في علاقتها بالمتلقي لتقوم بوظائف أخرى أثناء دخولها في السياق اللغوي وانضمامها إلى غيرها من التراكيب نذكر منها :

1/- ***الاختصار وترك التطويل*** : وذلك إذا اجتمعت عدة أشياء في صفة معينة , أوفي فعل من الأفعال , وقصد المبدع إلى ذكر تلك الأشياء ليخبر عنها ، أتى بها مجتمعة في عبارة مختصَرة, معناها يدور حول ما اشتركوا فيه, وليس شيء أغلب على هذا الضرب المختصَر من الصلة يتقدمها الموصول , كما في قوله تعالى :" وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا" (البقرة8) إذ لو ذكر في الآية أسماء المنافقين الذين بلغ عددهم ثلاثة مائة من الرجال وسبعين من النساء لصارت السورة فهرسا للأعلام[2] ، وفي قوله تعالى :" هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً "(البقرة29) فذكر ما في الأرض يتعب السامع ويؤدي به إلى الملل وإن كان المتكلم قادرا على ذلك , ومثله قوله تعالى :" ... لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ.."(البقرة255) , وجاء على هذا الغرض أيضا قوله تعالى :" وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ.."(البقرة65), وقوله تعالى :" وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ "(البقرة 27) .

---

[1] انظر : تفسير التحرير والتنوير (434/1) .

[2] وهو مروي عن ابن عباس كما أشار إلى ذلك صاحب التحرير والتنوير (264/1)

2/- ***التحقير***: ويحصل عموما بالعزوف عن ذكر مَن تعود عليه الصلة إلى أن يُكنّى عنه بها متضمنة ما يحطّ من قدره , أو ما يمقت هو أن يعلم الناس به عن نفسه , أو بما يكون من النقائص والرذائل عند المتلقين, ويكون ذلك إما ببيان حاله كما في قوله تعالى:" قَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ"(البقرة113), و لم يأت في الآية "قال المشركون" تحقيرا لشأنهم بكونهم مسلوبي العلم وأنهم يُصْدرون كلامهم عن جهل, ولا يخفى ما في كلام الجاهل من خَطَل . ويشهد لهذا أيضا قوله تعالى :" قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ " (البقرة61) , أَدْنَى؛ أي أخس , بيانا لحقارة ما طلبوه في مقابل ما هو عندهم ، ومنه أيضا قوله تعالى :" أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِـي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِـي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَاتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَاتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"(البقرة258), فلم يُذْكر اسم نمرود, بل عَدَل التركيب القرآني إلى ذكر ما يبين حاله في موضعين بالصلة مقدمة بالموصول "الذي حاج ابراهيم", "الذي كفر" وأضمر في الموضع الثالث "قال" , وفي مقابل ذلك ذكر إبراهيم ثلاث مرات بلفظ اسمه تكريما له وتشريفا .

وإما ببيان قبح فعله, كما في قوله تعالى :" فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَآءِ"(البقرة59), فجيء بالموصول والصلة بدل أن يكون في الآية "فبدل بعضهم" و"أنزلنا عليهم" ليبين تعالى أن فعلهم ذلك ظلم وأنهم قوم ظالمون حتى صاروا لا يعرفون إلاّ بالظلم , ومنه قوله تعالى :" وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِين " (البقرة65), فالاصطياد منهم في يوم السبت في حقيقته اعتداءٌ على حدود الله لهذا عُبر به حتى يُعرف . ويدخل تحت هذا الغرض أيضا قوله تعالى:"أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ"(البقرة87) فالوحي لا تهواه أنفسهم وهذا بيان لقبح نياتهم . ومنه أيضا قوله تعالى:"وَلَمَّا جَاءهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ كِتَابَ اللّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ"(البقرة101)قال الألوسي:" ولم يقل تعالى : فريق منهم إيذانا بكمال التنافي بين ما ثبت لهم في حيز الصلة وبين ما صدر عنهم من النبذ"[1] , وهذا يزيد من قبح فعلهم وشناعته . وبنقيض هذا المعنى تأتي الصلة أيضا : لـ

3/- ***التعظيم*** : وذلك بأن يكون في العدول إلى الصلة في ذلك السياق فضل مزية يُرفع بها المحدَّث عنه , ففي قوله تعالى : " والَّذِينَ يُومِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ "(البقرة4) عدول عن ذكر الكتب بأسمائها إلى الصلات لدلالة على أن فعل الايمان قد تكرر منهم بتكرر الإنزال , إذ لو قيل يؤمنون بالقرآن والتوراة والإنجيل لتُوُهِّم أن الايمان حصل منهم مرة واحدة دفعة واحدة , لكن ذكر الصلات أبرز أن الايمان منهم متكرر, وهذا فيه مزيد مدح لهم وتنويه على علو شأنهم . وعليه قوله

---
[1] روح المعاني (336/1) .

تعالى: " قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ"(البقرة61) , فوصفت الصياغة القرآنية المن والسلوى المتحوَّلَ عنهما بالخبرية و لم تلفظهما باسمهما لأجل التنويه على هذه الخيرية . ومنه أيضا قوله تعالى :" خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُواْ "(البقرة 93) تعظيما لشأن التوراة بأنها من عند الله تعالى . وعليه قوله تعالى: " فَافْعَلُواْ مَا تُؤمَرون " (البقرة 68) , فموسى عليه السلام في مقام حث بني إسرائيل على الاستجابة إلى ما يدعوهم إليه من الأمر بذبح البقرة , فبعد أن ذكره لهم صفتها وذكر سنّها أمرهم بالذبح , و لم يكتف بقوله "فافعلوه" مرجعا الضمير إلى ما تقدم ذكره , بل عبر عن المفعول به بالموصول مع الصلة التي قصد بها تعظيم الذبح في نفوسهم وبيان أنه أمر من الله لابد من مباشرته والإتيان به.

4/- ***تطعيم السياق بعنصر الزمن*** : وشاهد هذا قوله تعالى:" ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ"(البقرة3,2) قال صاحب التحرير والتنوير:"اجتلبت في الإخبار عنهم بهذه الصلات الثلاث صيغةُ المضارع الدالةُ على التجدد إيذانا بتجدد إيمانهم بالغيب وتجديد إقامة الصلاة والإنفاق , إذ لم يكونوا متصفين بذلك إلا بعد أن جاءهم هدى القران" [1] , ومعنى تجدد إيمانهم استمراره وعدم دخول الشك عليه والريبة . وقال أيضا رحمه الله في قوله تعالى:" الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ "(البقرة:04) " إن فائدة الإتيان بالموصول هنا دون أن يقال "الذين يومنون بك من أهل الكتاب" الدلالة بالصلة على أن هؤلاء كانوا آمنوا بما ثبت نزوله من الله على رسلهم دون تخليط بتحريفات "[2]. ويدخل تحت هذا الغرض قوله تعالى :" الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ.."(البقرة27), فالآية في أحْبَار اليهود الذين شهدت عليهم أنبياؤهم بأنهم نقضوا العهد غير مرة, وهم قد اعترفوا على أنفسهم بذلك, فناسب أن يجعل النقض صلة لاشتهارهم به[3], سيما حضور المضارع الذي يعلن صراحة عن حصول ذلك منهم في أوقات متجددة من الزمن , وهذا فيه زيادة تشنيع عليهم , ولعل أن هذه الوظيفة هي السبب في كون مجئ جميع الصلات فعليةً ماعدا ستًا منها .

5/- ***تقرير معنى التركيب الواردة فيه*** : يمكن أن نصف هذه الوظيفة بالإنتاجية التراكمية للمعنى , لأن الصلة في هذه الحالة تلعب دور مؤكد من المؤكدات , ويكون تأكيدها بزيادة في التصوير كما في قوله تعالى: " الَّذِينَ يَاكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا "(البقرة275) فإن ذكر كلمة المصروع في هذا المقام لا تفي بالغرض كما يفي به التصوير الناجم عن الصلة .

---

[1] الطاهر بن عاشور (1/ 239) .

[2] المرجع نفسه(238/1) .

[3] المرجع نفسه (1/ 367) ,وانظر أيضا : تفسير الطبري (220/1) .

وقد يكون تأكيدها بكونها دليلا وحجة تعضد ما ذكر في التركيب المحتوى عليها, كما في قوله تعالى:"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ "(البقرة 21) فقرن سبحانه وتعالى بين الأمر بعبادته وإثبات الخلق له . لأنه يلزم على كل من أقر بربوبية الخالق أن يقر له بالألوهية , فكل من أقر بأن الرزق النفع من الله لزم أن يطلبه منه , وكل من أقر أن البلاء والضر من الله لزمه أن يلجأ في التعوذ منهما إليه, فذكر الربوبية التي من مفرداتها الخلق تقرير لمسألة وجوب القيام بالعبادة . جاء لهذه الوظيفة أيضا قوله تعالى :" وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمانكم "(البقرة 143) فأخبر تعالى أن توليه القبلة كانت ثقيلةً شاقّةً على الناس إلا على بعضهم ، ذكرهم الله تعالى ووصفهم بما يؤكد فعلا أنهم استسلموا وأذعنوا وانقادوا لكل أمر بما فيه التولية وهو وصف الهداية، والهداية توفيق من الله لفعل المأمور واجتناب المحظور, رزقناها الله .

6/- ***تجنب التكرار والإعادة*** : ونلمس هذا الغرض في قوله تعالى :" وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نَّصْبِرَ عَلَىَ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ "(البقرة61) , فاستغنى التركيب القرآني عن إعادة ذكر الأطعمة بالصلة والموصول "ما سألتم ", أما في قوله تعالى :" أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ"(البقرة85), فاستغنى التركيب بالصلة وحدها عن إعادة الذكر , إذ التقدير " فما جزاء من يومن ببعض الكتاب ، ومن يكفر ببعض ... " .

7/- ***المحافظة على التجانس الإيقاعي*** : للفواصل خاصة وللنظم القرآني عامة , وهذا أحد العوامل التي لا يستهان بها في إثارة المتلقي ، الرفع من شأن عملية الإبلاغ وتقوية الصلة بين الخطاب والمخاطَب, لأنه من ناحية أولى يجلب السمع أولا ليتبعه الفكر ثانيا, ولأنه من ناحية أخرى ظاهرة صوتية ؛ والظاهرة الصوتية إحدى مكونات الخطاب, ولا وجود للشيء على كماله وتمامه إلا بوجود جميع أجزائه . يقول أبو عبد الله الزركشي منوها بفضل هذه الظاهرة :"اعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكد جدا ؛ ويؤثر في اعتدال نسق الكلام و حسن موقعه من النفس تأثيرا عظيما"[1].

لنا أن نلحظ هذه المزايا فيما لو وضعنا مكان " بِمَا كَانُوا يَكَذِّبُونَ " بكذبهم أو بنفاقهم في قوله تعالى:"يُخَادِعُونَ اللّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم وَمَا يَشْعُرُون, فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكَذِّبُون, وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ"(البقرة9،10،11), أو مكان "تومرون" الضميرَ في قوله تعالى :" أَعُوذُ بِاللّهِ أَنَ اَكُونَ مِنَ

---

[1] أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي: البرهان في علوم القرآن ، تح :محمد أبو الفضل إبراهيم , دار المعرفة بيروت , 1391 هـ .(60/1)

الْجَاهِلِينَ, ... فَافْعَلُواْ مَا تُومَرون,...صَفْرَاء فَاقِــعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ" (البقــرة 67،68،69) , أو "القاتل " مكان "ما كنتم تكتمون " في قوله تعالى:" ..وما كادوا يفعلون,...والله مخــرج مــا كنــتم تكتمون,... لعلكم تعقلون"(البقرة71،72،73).

8/- ***إقامة التقسيم والتفريق بالصلة*** : وهذا الوظيفة تقوم أساسا على إقامة علاقة تخالف بين صــلتين قوامها التضاد بين العناصر الواردة في كل واحدة منهما , ففي قوله تعالى :" وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَــكِنِ اخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّــن كَفَــرَ.." (البقــرة 253), فاعلية الفعل اختلفوا تنتهي إلى جعل الذين تتحدث عنهم الصياغة القرآنية فريقين ، وقد ارتبط إظهار كل فريق بنعته بصفته الخاصة به. والانقسام الحاصل بينهم هو الذي يحدد صفة كل فريق في علاقته أو مقابلته مع الفريق الآخر .

فالقسم الأول : هم الذين مالوا إلى سبيل الرسل , ويمثلهم قوله تعالى :" من آمن " .

والقسم الثاني : هم الذين مالوا عن سبيل الرسل , ويمثلهم قوله تعالى :" من كفر ".

وعلاقة التضاد بينهما واضحة ظاهرة , وعلى هذا جاء قوله تعالى :" قَالَ أَلَمْ اَقُل لَّكُمْ إِنِّيَ أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ " (البقرة 33) ، وقوله تعالى :" قَالَ أَتَــسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ " (البقرة61) , وقوله تعــالى :" أَوَلاَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَــمُ مَا يُــسِرُّونَ وَمَــا يُعْلِنُونَ"(البقرة77), وقوله تعالى :"وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُــولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ"(البقرة 143), وقد تتنامى علاقة التضاد بين بنى الصلتين لشمل أكثر من وحدة لغوية كما في قوله تعالى:"فَأَمَّا مَن طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيــمَ هِيَ الْمَأْوَى وَأَمَّا مَنْ خَــــافَ مَقَــامَ رَبِّهِ وَنَهَــى النَّفْسَ عَنِ الْهَــوَى فَإِنَّ الْجَنَــّةَ هِيَ الْمَأْوَى"(النازعات37...41) , أو يشمل كل ماله علاقة بالصلتين , كما في قوله تعالى:" إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَــذَا مَثَلاً"(البقرة 26) , وقوله تعالى :" زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ (البقرة212), وبهذا التنامي والتعدد للمتضادات يدخل التركيبان تحت دائرة التقابل ، مع ملاحظة أن بعض الأجزاء يقوم فيها التقابل على ما يفرزه السياق من دلالــة عامــة كــقوله "فيعلمون أنه الحق من ربهم " في مقابل " فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا" .

إن هذا التزاوج للمتضادات والتقابلات من خلال الصلات له أثر بالغ, ووظيفة فعّالة في عملية إنتاج الدلالة, من جهة أن اجتماع الضدين يعطي حركة المعنى فاعلية قوية في البروز , ونشاطا زائدا لظهور , كما قيل :

وَالضِّدُّ يُظهِر حُسنَه الضّدُّ وبِضِدِّها تَتَمَيَّزُ الأَشْيَاءُ .

إذ بفعل ذلك ينشطر التركيب إلى جهتين الأولى تثبت معنى والأخرى تسير في الاتجاه المعـــاكس ؛ أي تذكر ضده, وكما هو معلوم أن ذكر المعنى يوجب بعلاقة اللزوم استحضار ضده في الذهن , وعليه فإذا قال تعالى في الصلة الأولى:"من ءامن" حضر في الذهن بطريق اللزوم معنى الكفر قبل مجيئـــه في تركيـــب الصلة الثانية , ثم إذا ذكر لفظ "كفر" فيها , فإنه يستدعي معنى ءامن حتما في الذهن , فالثنائية (ءامـــن/ كفر) الحاصلة من الصلتين المذكورتين تتولد عنها على المستوى الذهني ثنائية مقابلة هي (كفر/ ءامـــن) , وكأنه تولدت لنا صياغة ثانية معاكسة للصياغة الأولى في الاتجاه موافقة لها في المعنى , على النحو التالي :

مستوى الكتابة : الصياغة الأولى   من ءامن ——— اتجاه الكتابة ———← من كفر

استدعاء بطريق اللزوم ↓   ↓ استدعاء بطريق اللزوم

مستوى الذهن : الصياغة الثانية   من كفر →——— اتجاه الاستحضار الذهني ——— من ءامن

وهذا يعني أن معنى الصياغة القرآنية المحتوى على هذه الظاهرة المتحققة بواسطة الصلتين يُعْرَضُ على المتلقي مرتين، مرة في اتجاه الكتابة ومرة عكس اتجاه الكتابة , فيضمن بهذا حتمية وصول الدلالة إليـــه , بإعطاء ذهنه مدة أطول في تَشَرُّبِها , فهي عملية شبيهة بعملية التّكرار التي تسعى إلى توسيع مجال انتـــشار التأثير على المتلقي ، لذا نجد هذا الأسلوب يستعمل في السورة في مواقف النصح والإرشاد (البقرة 61, 253), والتبشير والتخويف(البقرة 143,33), والوعد والوعيد (البقرة77) , وهي مواقف كلها تحتاج الى إطناب القول وإعادة المعاني بصورة مختلفة.

إلى هنا وبعد أن أشارت الفقرات السابقة إلى أهم الوظائف الإبلاغية لصلة الموصـــول الاسمـــي في علاقاتها مع غيرها والعوامل المؤثرة على تلك الوظائف ينتقل الحديث بنا إلى النوع الثاني .

2- الوظائف الإبلاغية لصلة الموصول الحرفي :

إن الأداة الإجرائية التي يمكن من خلالها تبيين الوظائف الابلاغبة لهذه العُضَيّة اللغوية تقوم على معرفة الجوانب الفارقة أو المفارقات الإبلاغية التي تكون بينها وبين ما يخلفها استبداليا على المستوى العمودي في البنية الأساسية لها أو لنقل في البنية الموازاة لها على المحور العمودي حتى لا تنفر من ذلك أنوف الوصفيين.

ومعتمد هذا الإجراء يقوم على ما تصوره النحويون وصرحوا به في كتبهم من أن صـــلة الموصـــول الحرفي جملة مصدرية, لقيامها مقام المصدر الموافق لها [1] , فقوله تعـــالى مـــثلاً : "وَأَن تَـــصُومُواْ خَيْـــرٌ لَّكُم"(البقرة184) جملة بنيتها بنية الجملة الاسمية : مبتدأ+ خبر ، لكن منطوقها أو البناء الفعلي عبر عـــن المبتدأ بجملة فعلية "تصوموا" سبقها الحرف الموصولي أو قُل الحرف المصدري "أن" , تمكنت بواسطته أن تكون في هذا المكان , كما جعلها آيِّلة إلى مفرد هو المصدر (صيامكم) يمكن استبدالها به , ويشهد لهذا قراءة " والصيام أو الصوم خير لكم "[2] .

وبناءاً عليه , فكل بناء أو تركيب موصولي حرفي يعد مصدرا في البنية الأساسية , اعتمادا على الحضور التقديري لذلك المصدر الأصلي , وهو حضور مفترض , يشبه استحضاره استحضار المتلقـــي للـــصورة الذهنية للأشياء التي تقتضيها الرسالة وتؤول إليها بعد تلقيها , فكذلك مُحَلِّل الأبنية يتمثل مـــا تقتـــضيه الأبنية وتؤول إليه من هياكل تجريدية وذهنية .

إن هذه الرؤية التفسيرية لهذا البناء تفتح مجال الدراسة الإبلاغية لهذه الصلة من جانب البحث والنظر في علة اختيار المبدع ما اختار من البنى ، وما عدل إليه من التراكيب لأنه في تعامله مع اللغة يرتاح أو ينفـــر إلى ما يؤدي غرضه من العملية الإبلاغية , و إلى ما يسهم إسهاما كبيرا في إنجاح حركته الإبلاغيـــة [3] .

---

[1] انظر على سبيل المثال :شرح التسهيل (188/1)

[2] قال أبو حيان في البحر المحيط (38/2) " وقرا أُبي "والصوم خير لكم " , هكذا نَقَل عن ابن عطية . ونقل الزمخشري أن قراءته "والصيام خير لكم " انظر: الكشاف (226/1) .

[3] ويقول محمد حماسة مبينا أهمية البنية العميقة للجملة في بيان معناها : " وبرغم أن البنية المقدرة توّجه التحليل النحوي , نجد أن البنية الظاهرة تفيد معنى لم يكن ليتحقق مع غيرها , ففي الآية " أن تصوموا خير لكم " على سبيل المثال نجد أن "أن تصوموا " مع أنها مقدرة بالصوم تضيف معنى آخر آتيا من صيغة الفعل..., وهذا يؤكد أن البنية السطحية تشترك مع البنية العميقة في إمداد الجملة بدلالتها , فالتحويل في العربية ليس وسيلة تفسيرية فحسب لبنية الجمل ,ولكنه مكون مهم من مكونات دلالة الجمل والتراكيب " كتاب : من الأنماط التحويلية في النحو العربي , دار غريب-القاهرة , دط , 2006 , (ص65) .

يقول أيضا بعد أن ذكر التفسير التركيبي الذي أعطاه ابن يعيش للتمييز بنوعيه مبينا الإمكانيات التي جاءت في النحو والتي تخدم الفكرة السابقة خدمة كبرى يقول: " وهذا النص[يعني نص ابن يعيش] يكشف لنا جانبا من التحويل في العربية يختلف عن نظيره فيما بعد , وهو أن الجملة المحوّل عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها, بل قد تكون أيضا من الجمل التي يمكن استعمالها , ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال كما أشار سيبويه, أو إلى الاستخفاف كما أشار سيبويه أيضا..., وقد يكون الغرض من التحويل القصد ألى المبالغة و التأكيد , وهذا معنى يضاف إلى معنى الجملة الأصلي المعدول عنها أو المحول منها , وهذه الأغراض التي يفيدها التحويل سبقت بها نظرية النحو العربي النحو التوليدي بزمن غير بعيد,=

خاصة إذا كان المتكلم قد أحاط بذلك علما وبما يناسب أحوال المخاطب وظروف السياق أو ما يناسب وضعية الاتصال وموقفه كما هو الحال –ولا حال غيره– في الآيات القرآنية .

وأول مفارقة يمكن اعتبارها في خضم هذا الإجراء وهذه الرؤية أن هذا موقف من المواقف التي تقف فيها الكلمات المتعددة تركيبيا (الجملةَ) موقف الكلمة الواحدة دلالة , هذا يعني أن اللغة تقدم للمبدع طاقة زائدة وفيّاضة في أداء وظيفته الإبلاغية تظهر من خلال :

1– فتح المجال في وجه المبدع نحو إحضار العدد الكافي من الممثلات الصرفية المختلفة بتوزيعاتها المتنوعة لأداء عملية الإبلاغ على أتم الوجوه وأكملها , فبها(الجملة المصدرية) يتسنى التعبير بـ"الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل فتفيد كل صيغة دلالتَها من الحدوث والدوام والثبوت والتكثير والتفضيل وغيرها" [1] من المعاني التي تدل عليها هذه الصيغ أيضا بمعونة سياقها اللغوي ، ومثال هذا قوله تعالى :" إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"(البقرة 26) , فاستجلاب الفعل المضارع دلّ بصيغته على أن ضرب المثال من الله تعالى تعدد وتكرر فوقع بالبعوضة وبما تجاوزها وزاد عليها في المعنى الذي ضربت فيه مثلا ؛ وهو الحقارة والسفالة والنذالة أو بها وبما زاد عليها في الحجم [2] . وكما أن في قوله تعالى :" يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ "(البقرة 47،122) , أثر الفعل فَضَّلَ بصيغته مقارنة مع مصدره بيّن لا يحتاج إلى ايضاح . في قوله تعالى:" مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ "(البقرة105), استعمال صيغة ينزّل يدل على أن أهل الكتاب والمشركين لا يودون نزول أدنى شيء من الخير مهما كانت قيمته, إضافة إلى أنه يحكي واقع نزول القرآن. أما في قوله تعالى:" الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ"(البقرة46), فقد جاء في الصلتين باسم الفاعل لدلالة به على الاستقبال . أما في قوله تعالى:"وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ "(البقرة231) وقوله تعال:" وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"(البقرة244)وقوله تعالى "قَالَ أَعْلَمُ أنّ الله على كل شيء قدير"(البقرة259) فقد جيء في صلاتها بالصفات المشبهة لدلالة على ثبوت هذه الضفات على الدوام في الذات المقدسة...

وذلك أن تشومسكي كان أول الأمر يعتقد أن البنية العميقة هي التي عليها كل الاعتماد في إمداد الجملة بمعناها الأساسي , ثم عدل إعطاء البنية السطحية والعناصر التحويلية بعض الأهمية في إمداد الجملة بالمعنى , وأنها تشارك البنية العميقة في تحديد الدلالة , ثم أصبح أخيرا وبتأثير من بعض زملائه وأتباعه يدافع عما يسميه النظرية النموذجية الموسعة , وفيها يرى الاعتماد على البنية السطحية في التفسير الدلالي للجملة " المرجع نفسه (ص29,28) , ونقلت هذا النص على طوله , لأبين أن ألفنا للهرم القديم الشامخ واعتيادنا له أفقدنا دقة النظر فيه , والتنبه لما يحتويه –كما قال المؤلف نفسه في المقدمة (ص7) –, وليس القصد من ذلك بيان أن النحاة قد سبقوا إلى ذلك وإن كان هذا حاصلا فعلا.

[1] د/فاضل صالح السامرائي , معاني النحو (150/3) .

[2] انظر : الكشاف (115/1, 116)

وبهذه الصلة أيضا يتسنّى تميز الفاعل من المفعول من نائب الفاعل , " لأن ذكر المصدر بمنزلة المجمل , لأنه يحتمل الفعل الذي نسب إلى فاعله , والفعل الذي فُعِل , والفعل الذي فعله , وإذا ذكرت أن مــع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الــذي أردت من ذلك "[1] . وانظر في قــوله تعــالى:" أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُواْ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِن قَبْلُ"(البقرة108) , إن استبدال الجملة المصدرية "ما سئل موسى" بالمصدر "سؤال موسى" يوهم بأن القوم أرادوا سؤال رسولهم السؤال الذي سَأَلَهُ موسى لا سُئِلَه هو . ومثله أيضا قوله تعالى :" الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ.."(البقرة146) إذ الإتيــان بالمــصدر "كمعرفة أبنائهم" يوهم أن المعنى أن أهل الكتاب يعرفون النبي كما يعرفونه أبناؤهم , وربما سبق هــذا الفهم إلى الذهن قبل المعنى المقصود من الآية الكريمة .

وبهذه الصلة أيضا يتسنى استعمال الجمل الفعلية والاسمية , الكبرى والصغرى , المؤكدة بطرق التوكيد المختلفة وغير المؤكدة والمثبتة والمنفية بأساليب النفي المختلفة وغيرها مما لا يَتَّأَتَى إلا بهذه الصلة . وإليك المثال التالي يوضح لك الأمر جليا كيف أن المعنى الواحد "يَسُرني ضَرْبُ مَحَمدٍ " يمكن التعبير عنه بتراكيب متعددة يُنْسِي وسطُها أوّلَها وآخرُها وسطَها :

1- يسرني أنّ محمدا ضرب

2- يسرني أنّ محمدا يضرب

3- يسرني أنْ ضرب محمد

4- يسرني أنْ قد ضرب محمد

5- يسرني أنْ قد يضرب محمد

6- يسرني أنْ محمد ضرب

7- يسرني أنْ محمد يضرب .

8- يسرني أنّه محمد ضرب .

9- يسرني أنّه محمد يضرب

10- يسرني أنّه قد ضرب محمد

11- يسرني أنّه قد يضرب محمد

12- يسرني أنّ محمدا سيضرب

13 - يسرني أنْ سيضرب محمد

14- يسرني أنّه سيضرب محمد

15- يسرني أنّه محمد سيضرب

16- يسرني أنّ محمدا ضارب

21- يسرني أنّ محمدا إنه ضارب .

22- يسرني أنّ محمدا إنه لضارب

23- يسرني أنّ محمدا إنه هو لضارب

24- يسرني أنّ محمدا ضرّاب

25- يسرني أنّه محمد ضرّاب

26- يسرني أنْ محمد ضرّاب

27- يسرني أنّه ضرّاب محمد

28- يسرني أنْ ضرّاب محمد

29- يسرني أنّ محمدا إنه ضرّاب

30- يسرني أنّ محمدا إنه لضرّاب

31- يسرني أنّ محمدا إنّه هو الضرّاب

32- يسرني أنّ محمدا أضرب

33- يسرني أنْ محمد أضرب

34- يسرني أنّه محمد أضرب

35- يسرني أنّ محمدا إنه أضرب

36- يسرني أنّ محمدا إنه لأضرب

---

[1] الأشباه والنظائر في النحو (240/2) .

17- يسرني أنّه محمد ضارب
18- يسرني أنّه ضارب محمد
19- يسرني أنّ محمدا ضارب
20- يسرني أنْ ضارب محمد
37- يسرني أنّ محمدا إنه هو أضرب
38- يسرني أنّه أضرب محمد
39- يسرني أنْ محمد مضروب
40- يسرني أنّه محمد مضروب [1]

هذا وما تزال صور أخرى لهذا التعبير[2]، وهي كما ترى كلها مع موصول واحد هو" أنّ" الدال على معنى التوكيد، فإذا كان بدله موصول آخر ، دلت هذه التراكيب على معاني أخرى غير التي تكون مع الأداة السابقة, وهكذا تتكاثر دلالات هذه الجملة، بما يكشف للمتلقي ليس عن المعنى فقط , بل حتى عن خصائص الجمال وجمال الخصائص في استعمال اللغة عن طريق الجملة دون المفرد ، إذ " الأدب ليس إلا توسيعا لبعض خصائص اللغة واستعمالا لها ولا يمكن أن يكون غير ذلك"[3].

2- المساعدة على تمتين النسيج النصي، بما يحقق قوة ترابط المعاني الجزئية بالمعنى العام المراد توصيله، وذلك من خلال تكثيف البؤرة المركزية له الناتجة بواسطة إقامة ارتباطات أفقية بين الجمل, إما في حدود المبنى الجملي للجملة البؤرة لأن الجملة الموصولة عبارة عن عنصر في جملة مركبة، وجميع المواضع التي وردت فيها جملة الصلة تصلح مثالا لهذا النوع من التكثيف البؤري, لكني اختار منها قوله تعالى: "بِئْسَمَا[4]

[1] د/فاضل صالح السامرائي : معاني النحو (3/ 101، 102 ، 103).

[2] اذكر منها : 41- يسرني أنّ محمدا قد ضرب , 42- يسرني أنّ محمدا قد يضرب , 43- يسرني أنْ يضرب محمد , 44- يسرني أنْ محمد قد ضرب , 45- يسرني أنْ محمد قد يضرب , 46- يسرني أنّ محمد لمضروب , 47- يسرني أنّ محمدا هو المضروب , 48- يسرني أنّ محمدا أنه هو المضروب , 47- يسرني أنه مضروب محمد , 49- يسرني أنْ محمد مضروب , ...

[3] د خليل أحمد عمايرة : المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (ص 97)

[4] واختلف في "ما" الواقعة بعد بئس على أقوال حاصلها على ضربين هما :

أ – ليس لها موضع من الإعراب : 1/ ذهب إليه الفراء وقال هي مع بئس كما هي مع كلما .

2/ نقل المهدوي وابن عطية عن الكسائي أنها مصدرية والمصدر المؤول فاعل , واعترض على هذا بأن بئس لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة إلى الضمير , كما يرد هذا الوجه عود الضمير "به" على ما والمصدرية لا يعود عليها الضمير.

ب- لها موضع من الإعراب , واختلف أهي في موضع

1/ في موضع نصب : عند الأخفش على أنها تمييز والجملة بعدها صفة لها وفاعل بئس مضمر مفسر بما , وأن يكفروا بدلا منه وبه قال الفارسي . وممن ذهب إلى أنها في موضع نصب الكسائي في قول ثان له , إلا أنه قدر بعدها ما أخرى موصولة هي المخصوص واشتروا صلتها وأن يكفروا بدل .

2/ في موضع رفع : وهو قول سيبويه على أنها فاعل لأنها معرفة تامة والمخصوص محذوف وعزى هذا إلى الكسائي أيضا , وذهب الكسائي و الفراء في قول آخر إلى أنها موصول اسمي , وهو أحد قولي الفارسي . يراجع : أبو حيان , البحر المحيط (305,304/1). والألوسي, روح المعاني (322,321/1) , ويرى بعض المحدثين أن بئس وما جرى مجراها ألفاظ(أدوات) جاءت==

اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أنَزَلَ اللّهُ بَغْياً اَن يُنَزِّلُ اللّهُ من فَضْلِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ..."(البقرة90) ويتوسع هذا التكثيف أكثر في قوله تعالى :"وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَاخُذُواْ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً الاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ..." (البقرة 229).

وإما أن يحصل التكثيف البؤري في حدود الحجم الموضوعي بما يدعم الوحدة العضوية له ، كما في قوله تعالى: "إِنَّ اللّهَ يَامُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُـــواْ بَقَرَةً قَالُواْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤاً قَالَ أَعُوذُ بِاللّهِ أَنَ اَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ"(البقرة67)، إن استبدال الجملتين المصدريتين "أن تذبحوا" و" أن أكون من الجاهلين" بما يخلفهما في أداء وظيفتهما , يؤدي إلى قتل الروح الحوارية التي تطغى على الآيات، فيؤدي هذا بدوره إلى إضعاف الصلة الترابطية بين هذه الجمل وتبعا لذلك تضعف الصلة الترابطية للوحدة الموضوعية ؛ حيث ينبعث في النفس الإحساس بانفصال هذه الجمل , وهذا النوع من التكثيف لا يُؤْبَهُ لَهُ إلاّ إذا فُقِدَ .

3- إعطاء الحركة الانتشارية للمعنى بانتشاره في ألفاظ عدة على طول السلسلة الكلامية , مما يؤدي إلى إثارة عمق المعنى وتشعبه في مخزون السامع , فتعطي هذه الميزة صلابة أكثر للأطر اللغوية في أداء وظيفتها التي هي الإبلاغ بنجاح تام.

وإن كان يظهر للقارئ الكريم بأن هذه الفوائد الإبلاغية متحققة بأي تركيب جملي سواء أكان موصولا حرفيا أو غير ذلك ؟ ، فيُجاب بنعم ، لكن لا يخفى عليه بأن أي تركيب مهما كان نوعه لا يخرج عن كونه لغة واللغة هدفها الإبلاغ الذي يتحقق بصور مختلفة من تراكيبها، هذا ما أدى إلى اشتراكها في بعض المهام ،كما لا ينسى أيضا أن هذا الإبلاغ يكون بشحن مختلفة في هذه الصور، والصلة أو الجملة المصدرية من أبلغ التراكيب التي تؤدي الوظائف السابقة، ولا يتصور بأنها تقتصر عليها فقط، بل لها وظائف أخرى , منها :

1- ***إفادة الدلالة على الزمن*** : وأشار إليها عدد من النحاة [1] , وقد رأينا أن هذه الوظيفة كانت مهمة كل الجمل التي سبقت دراستها, مما يدفع بالذهن إلى السؤال عن الكيفية التي يساهم بها الزمن في العملية الإبلاغية وفي إبلاغ المعنى, بعبارة أخرى ما هي الكيفية التي يُسْهِم بها الزمن في بناء المعنى داخل اللغة وداخل ذهن المتلقي ؟ لعل ما يمكن قوله بخصوص هذا ما يلي :

إذا كان الإنسان يأخذ من اللغة ، بوصفها حيزا ، ترتيب ما يقال من الأحداث وما يجري من الأفعال ، فإنه منها يأخذ أيضا , بوصفها إنجازا ، زمن تلك الأحداث . و بهما يتسنى له تحقيق عملية تجسيد المعنى في ذهنه وفكره، وغياب أحدهما يؤدي إلى صعوبة ذلك وأحيانا إلى استحالته، لأن الانسان يعيش بين

==لتأكيد الذم , وهي في هذه الآية داخلة على الموصول و صلته . انظر : خليل أحمد عمايرة ، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (ص239,240,241) .

[1] السيوطي , الأشباه والنظائر(240/2) , وابن القيم , بدائع الفوائد(92/1) .

هاته الثنائية (زمان، مكان) متشبث بها لا يمكنه أن ينفصل عنها ، إذ بهما يهتدي تصوّرُه إلى وجود الكلام والمعنى الكامن فيه .

والزمن – كما هو معلوم – ذو طبيعة متحركة ، غير مستقرة ، والفعل هو الحدث المزمن, أو قل هو المعنى المقترن بالزمن ، مما يوحي بأن الزمن هو المسؤول عن حركة الثابت والذي هو الحدث (المعنى)، فيتولد الإحساس بهما , وهذا بدوره يعنى أيضا أن الزمن هو الذي يعطى المعنى إحساسا بالوجود من خلال الحركة التي يضفيها عليه[1], وإحساسا بالتميز والتنوع من خلال تنوعاته ، لأنه تنقسم قسمين حسب نظر النقاد إليه[2] :

أ– زمن حركة الأحداث: وهو العامل المحرك للمعاني أو الأحداث، لأن المعاني تكتسب الحركة في إطاره, وتنعدم منها بانعدامه , فنعلم بداهة عند قراءة قوله تعالى :"... وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَــمِينَ"(البقرة 47) أن فعل التفضيل تم واستقــر من دلالة المضي، وهو ما نلمسه أيضا من قوله تعــالى:"...أَنَ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ"(البقرة257) ,وقوله تعالى:"...كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِن قَبْل"(البقرة108), ونعلم من قوله تعالى:" أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُواْ رَسُولَكُمْ "(البقرة108) وقوله تعالى:"أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَــكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً" (البقرة235)، وقوله تعالى "...أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُومِنُواْ لَكُمْ و..."(البقرة75). أن فعل السؤال والذكر والإيمان لم يبدئ في الحركة بعد من دلالة الاستقبال.

ب– زمن السرد : وهو المحرك لعملية الإبلاغ لأنه يسعى إلى وضع المتلقي الغائب عن الحدث في الصورة الحقيقية للحدث، فهو زمن يتزاوج في ولادته عملية الإرسال والاستقبال مع السياق؛ أي هو نتاج عملية التواصل بواسطة الخطاب, كامن في البنية اللغوية الناتجة عن علاقة تشتبك فيها القوالب الصرفية في علاقات تبين حدوث الحدث، وتبين جهته فتجعل له زمنا سواء أكان زمن النطق أم سابقا عليه أم منصرفا به نحو غدّه [3] ، فيحيى بذلك ما مات من الأحداث استرجاعا، كما في قوله تعالى: "ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيئِينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ"(البقرة61)، وقوله تعالى"وَدَّ كَثِيرٌ مِّنَ اَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِند أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَق ..."(البقرة109)، وقوله تعالى: " عَلَمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُم"(البقرة117)،... وغيرها من الآيات، أو يُفعَل ما لم يُفعَل منها استباقا أو تتريلا أو على سبيل الاستمرار وهو الأكثر. ففي قوله تعالى: "بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ "(البقرة 90)، دل على أن فعل الاشتراء قد حصل منهم ولذا جاء فعله ماضيا، وهذا الاشتراء حصل بالكفر ولا يزال هذا الكفر مستمرا ولهذا جاء فعل الكفر مضارعا مسبوقا

---

[1] وقد لخصت معنى هذه الفقرة والتي قبلها في مقال " اللغة بين الإنسان والفكر" لــ: د خليل أحمد عمايرة ، انظر: المسافة بــين التــنظير النحوي والتطبيق اللغوي ص(321...327) .

[2] انظر: د: خليل الموسى, قراءات في الشعر العربي المعاصر. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط , 2000 (ص 22) .

[3] انظر : خليل أحمد عمايرة , المسافة بين التنظير النحوي و التطبيق اللغوي , (ص324) .

بالماضي. ومثل هذا قوله تعالى: " وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ"(البقرة216)...وهكذا يتحقق السرد والحكاية والحوار وغير ذلك, في النصوص المنقولة, يعيشها المتلقي كما لو كانت أمامه. هذه هي الفاعلية التي يولدها الزمن بضربيه في الجمل خاصة, وفي الخطاب عامة .

2- ***الاختصاص*** : تُخَصصُ الصلة تعلّق ما قبلها بنفس الحدث المتضمنة له ، نافية عنه العموم الذي ينشأ من استعمال المصدر مكانها, فهي"تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصين من الإشكال، وتخليص من شوائب الإجمال، وبيانه أنك إذا قلت" كرهت خروجك"، "أعجبني قدومك" احتمل الكلام معاني، منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن كيفيات، واحتمل أيضا أنك تريد أنه أعجبك سرعتُه أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت"أعجبني أن قدمت" كانت أنْ على الفعل بمنزلة الطبائع والصواب من عوارض الإجمالات المتصورة في الأذهان"[1]. أما مثال هذا من الآيات القرآنية فنلمسه واضحا جليا في قوله تعالى:" أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُواْ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِن قَبْل.." (البقرة108) و معناه: أتريدون أيها القوم أن تسألوا رسولكم من الأشياء نظير ما سأل قوم موسى موسى من قبلكم[2], ومفاده النهي عن إحداث أسئلة كالأسئلة التي وجهت إلى موسى عليه السلام والتوبيخ على ذلك [3]، أما لو قيل:" أم تريدون سؤال رسولكم كسؤال موسى من قبل"، لاصطبغ الكلام بصفة العموم، لاحتمال المعنى السابق ، واحتمال أيضا أنهم وُبِّخوا على أنهم أرادوا سؤال رسولهم بالصفة و الهيئة التي سئل بها موسى عليه السلام وشتان بين المعنيين، فالأول واقع فيه التوبيخ على نفس الحدث " المسألة", أما الثاني: فالعتاب فيه محتمل الوقوع على هيئة السؤال وصفته مع أنه جائز, ومحتمل الوقوع على السؤال لعدم جوازه , والمقصود الثاني. ولهذا جيء بالصلة بدل المصدر، وأتت الصلة لهذه الوظيفة أيضا في قوله تعالى"عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَـكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً "(البقرة235). إذ لو جاء فيه بدل الصلة والموصول المصدر لاحتمل أن تكون علة إباحة التعريض هي علم الله بالذكر في حدّ ذاته , أو أن تكون علته علمه بصفته من جهر وسر, أو أن تكون علمه بكميته من قلة وكثرة ، إلا أن إباحة التعريض حاصلة بمجرد الذكر فقط فضلا عن القلة أو الكثرة, أو السر أو الجهر. ومنه أيضا قوله تعالى:" وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَاخُذُواْ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ"(البقرة229), فأفاد الإتيان بالصلة هنا حرمة أخذ أدنى شيء من المهر، مهما قلت قيمته.

---

[1] ابن القيم , بدائع الفوائد (93,92/1) .

[2] انظر : تفسير الطبري (532/1) .

[3] انظر : تفسير القرطبي (68/2) .

واستنادا لهذا الوظيفة التي تقوم بها الصلة، فَسَّر بعضهم قراءة النصب في "البرَّ" من قوله تعالى:" لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ "(البقرة 177). قال الألوسي بعد عرضه للقراءتين:" وَوَجْه الأولى (يعني قراءة النصب) أن يكون خبرا مقدما...وحَسَّن ذلك أن المصدر المؤول أعرف من المحلى باللام, لأنه يشبه الضمير من حيث أنه لا يوصف ولا يوصف به، والأعرف أحق بالاسمية، ولأن في الاسم طولا، فلو روعي الترتيب المعهود لفات تجاوب أطراف النظم الكريم"[1]، بل وبعضهم اختارها على قراءة الرفع، يقول السيوطي:" أَنْ وصلتها لَهُ[2] شَبَهٌ بالمضمر في أنه لا يوصف ، ولذلك اختار الجرمي في البر من قوله تعالى:" ليس البر أن تولوا وجوهكم" النصب لأنه إذا اجتمع مضمر ومظهر, فالوجه أن يكون المضمر الاسم لأنه أذهب في الاختصاص" [3].

وإلى هذا الحد فقد اتضحت لنا المحطات الإبلاغية الكبرى التي أوصلنا إليها قطار تركيب الصلة الحرفية في سياقه الإبلاغي ، كما اتضحت لنا بعض الوظائف الجانبية الأخرى الناشئة عن طريق التولد والتّداعي عن المحطات السابقة، ومازال الكثير منها لم يتم الكشف عنه, إما لعدم وروده في السورة ، وإما لقصور الذهن عن إدراكه وتصوره، والوصول إليه، وحسبي من ذلك الإشارة التعقيدية، وتعيين نقطة الانطلاق، والوصف العام للطريق والإدلال على معالمه لمواصلة السير – لمن أراد – إدراك عدد آخر من هذه المحطات الإبلاغية، ولا أقول لإدراكها جميعا، لأن المعني شيء يصعب على قوة البشر المحدودة الإحاطة به، وإحصائه جميعا، مهما كتب الفرد وتكلم، وسطر ورقم .

أما ما يمكن تسجيله من ملاحظات تتعلق بهذا الجانب، فهي:

1) أن كلا الصلتين تعتبران أسلوبا عدوليا، ولست أعني بالعدول، العدول عن قاعدة مطردة، أو أصل مفترض في الاستعمال كما هو معلوم ومعروف في عرف النحاة، بل أعني به عدول المتكلم عن أساليب لغوية فصيحة إلى أخرى أفصح منها بالنظر إلى سياق محدد مع جواز تداولهما لنفس الموضع . ففي صلة الاسم عدول عن التصريح بالذات، وفي صلة الحرف عدول عن التصريح أو التعبير بالمصدر، وهذا يعني وجود جدلية داخلية أو حوار داخلي في ذهن المبدع أفرز في مرحلة تالية له التعبير بهما اختيارا منه وانتقاءا ، لخدمتهما الغرض العام من العملية الإبلاغية.

2) اشتراكهما في التسمية راجع إلى اشتراك الحروف والأسماء في الوظيفة العامة لهما ، والتي هي وصل الجمل بالجمل ، كما أن الوظيفة الإبلاغية لهما تتأثر بنوع الحرف أو الاسم الموصولي.

---

[1] روح المعاني (45/2) .

[2] هكذا في الكتاب وربما يكون الصواب : لهما

[3] الأشباه والنظائر في النحو (240/2)

3) اعتماد صلة الحرف في إبراز وظيفتها على إستراتيجية الإيضاح المباشر، ولذا كان من بين وظائفها التخصيص، بينما تعتمد صلة الاسم الإيضاح بعد الإبهام .

4) يعتمد في تعيين الوظيفة الإبلاغية لصلة الحرف على تدخل عملية الحضور والغياب ، وذلك بإحضار الصلة وتغيب الخلفية اللغوية لها (المصدر) الناجمة عن التأويل بواسطة السبك والتي تخلفها وتعقبها عن طريق الاستبدال، ثم ملاحظة الإنتاجية الدلالية الزائدة التي يفيدها المحضر في حدود سياقه الذي يعمل على منح تلك الإنتاجيـــة الزائـــدة أو يطلبها ، لأنه ربما انقلب السياق على الصلة فصارت معه إلى فساد الإفادة أو نقصها، كما لو وضع بدل "حذر"، "أن يحذروا" في قوله تعالى: "...يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ"(البقرة19), ولك أن تمثل بما شئت مما ورد في السياق القرآني بالمصدر. وهذا يعني أنه يشترك في منح القيمة الإبلاغية لصلة الحرف (السياق+عملية الحضور والغياب).

5) أن استعمال صلة الاسم له بعد تداولي , يتمثل في كشفها عن معرفة مشتركة بين طرفي الخطاب(مبدع/ملتقى، باث/مستقبل، مرسل/ مرسل إليه) والتي هي شرط أساسي، بل هي "الأرضية التي يعتمد عليها طرفا الخطاب في إنجاز التواصل، إذ ينطلق المرسل منها في إنتاج خطابه، كما يعوّل عليها المرسل إليه في تأويله , حتى يتمكن من الإفهام والفهم والإقناع والاقتناع" [1]، كما أنها تعتبر هي "المرجع الذي تلتقي عنده أذهان طرفي الخطاب في مرحلة الخطاب وتأويله" [2], بما يضمن أن المرسل إليه "سيتأول الخطاب تأويلا صحيحا، وسيفهم القصد دون عناء" [3].

6) الحضور المكثف لهما في المدونة خاصة ، وفي الكلام عامة ، مما يدل على أهميتهما في الإبلاغ والتواصل, لأن الأشكال المهمة في الإبلاغ هي أكثر الظواهر اللغوية التي يمكن أن تقدم للمبدع تنوعا بفعل اختلاف أنماطها ومكوناتها، وثراءا بفعل قوة حضورها، ولهذا رأينا أن لهما العديد من المعاني المتشبعة والمتكاثرة خاصة صلة الاسم، مما حال دون وضع تصور للخطة الإبلاغية لها مثلما فعل في الجملة التفسيرية والاعتراضية.

7) يشترك في إظهار الجملة المصدرية على مستوى الناتج التلفظي عمليتان هما :

عملية التحويل : بين البنية العميقة أو الأساسية (المصدر) والبنية السطحية في المحور العمودي .

عملية الاختبار : بين المستوى الذهني والمستوى الملفوظي في المحور الأفقي

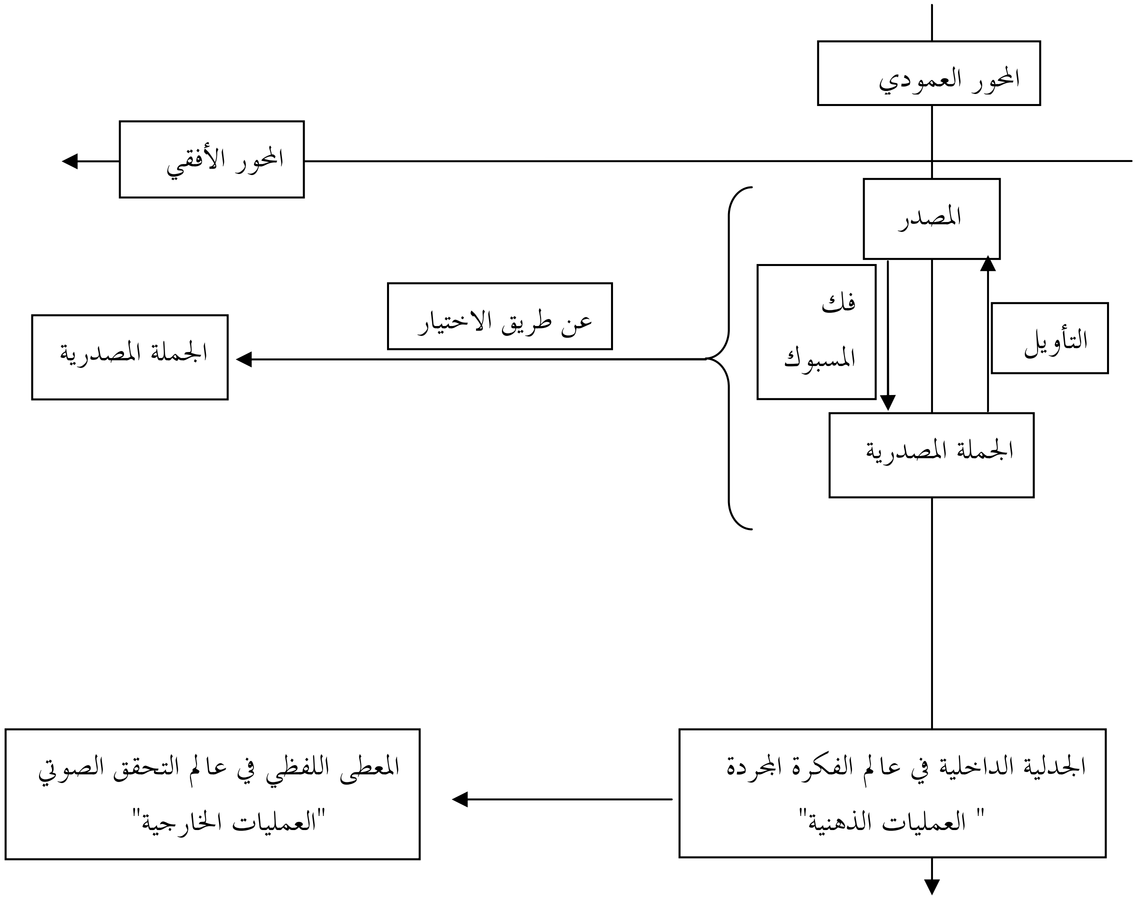
توضيح هاتين العمليتين على المحورين في الرسم التالي :

---

[1] د عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب- مقاربة تداولية لغوية- (ص 49) .

[2] المرجع نفسه ص 52 .

[3] لمرجع نفسه ص 50



أما الذي يتحكم في توجيه هذه العمليات كلها فهي الوظيفة الإبلاغية أو الغرض الإبلاغي المتوخى من العملية الإبلاغية .

8) تَدْخُل عملية الاختيار في إحضار الصلتين يدل على أن لهما فاعلية عظمى في أداء الغرض العام من الإبلاغ, وعلاقة متينة به ووطيدة ، بل ويدل على قصدية المتكلم لذلك , ويتضح هذا من خلال ربط الوظائف الإبلاغية للصلات بالغرض العام من التركيب ، وربما كانت الصلة هي التي مؤدية لهذا الغرض العام .

خاتمة

وبعد هذا ، فها قد وصل البحث إلى نهايته ، وقد سعى فيه صاحبه إلى الكشف عن الوظائف التي تؤديها الجمل الثلاث في الإبلاغ , معتمدا في ذلك على جهود النحاة مدخلا ومنطلقا ، وعلى جهود البلاغيين والمفسّرين زادا ومتاعا، وعلى آراء المحدثين سندا ومقوما، جامعا بين تلك الآراء مؤلّفا بينها مرتبا لها، فاستنارت له محطاتٌ معرفية ولغوية ومنهجية، كانت في نظره قبل البحث حالكةَ الظلام، أو مشوبةً بالإبهام .

وإن ذكر بعض هذه المحطات قد يكون عسيرا جدا ، ذلك لامتزاجها بالدراسة امتزاجا متماهياً متناهياً، والتصاقها بالتحليل إلى الحد الذي لا يمكن معه تحديد حدودها ورسومها إلا بتحليل آخرَ مماثلٍ للأول ، خاصة منها ما يتعلق بالفصل الأخير , وهذا من طبيعة الدراسة التطبيقية ، فلا يمكن أن يتوصل إلى مثل هذه المحطات إلا بقراءتها في مظانِّها التي وردت فيها في البحث ، أما البعض الآخر منها ؛ وهي ما يتعلق بالجمل الثلاث سواء تركيبيا أو ووظيفيا فقد أثبته عند نهاية دراسة كل جملة , تسهيلا على القارىء فهمَها لقربها من موردها ، وتيسيرا على طالب المثال الرجوعَ إليه ، أما ما تعلق من المحطات بالدراسة اللغوية عامة وبموضوع الجمل المحلية وغير المحلية ، فَيُذكر منها :

1/- لم يستعمل النحاة في بداية دراستهم مصطلح الجملة , واستعملوا بدلها مصطلح الكلام ، يدل هذا على وعيهم بأن الدراسة اللغوية لابد أن تنطلق من الصورة التي تجتمع فيها كل مستويات اللغة ، ولا يمكن الفصل بين هذه المستويات إلا شكليا وإجرائيا ، بل ولابد أن تنطَلق الدراسة منها مجتمعةً ، وترجعِ إليها وهي مجتمعةٌ ، ولا يمكن لغير هذا المنهج أن يكون ناجحا وهادفا . ولهذا اُستُحْسن في تعليم التلميذ اللغةَ أن يُبْدَأَ فيها معه بتحفيظه إياها ، ثم الانتقال به إلى دراستها ثانيا.

2/- رأى البحث أنّ الدراسة اللغوية الصحيحة الساعية إلى سبر حقيقة النظم ، وبيان كيفية رصفه وصور تأليفه ينبغي أن تنطلق من الجملة بمفهوم مبدئي مفاده:" أنها ذلك الشكل المصغر والبسيط لكيان واسع ومعقد ومركب هو اللغة، تتألف من عنصرين يمثلان حجر الزاوية فيها هما : المسند والمسند إليه بينهما علاقة إسناد، وقد يتعلق بأحدهما أو كليهما عناصرُ أخرى تسمى فضلات .

3/- الإعراب المحلي إجراء تحليلي يسند إلى :

أ/ معاقبته للعلامة الإعرابية وإلى نظرية العامل: حيث التزم النحاة –رحمهم الله– بأن لكل عامل معمول، وبأنّ لكل مؤَثَّر لابد له من مؤَثِّر، وغياب المؤَثَّر والمعمول فرض اللجوء إلى الإعراب المحلي

حفاظا على محل التأثير, فنشأ عن ذلك بينه وبين العلامة الإعرابية علاقة تنافي، فوجود أحدهما يستدعي غياب الثاني ؛ لأن كليهما أثر ناجم عن مؤثِّر واحد لا يمكنه أن يوجدَهما معاً في آن واحد, أو لا يمكنه أن يُوجد إلا واحدا منهما في الوقت والمكان الموجود فيه.

ب/ النظام اللغوي وتأرجحه بين الاطّراد والخروج عنه (ولا أقول الشذوذ لأنه لا يمكن وصف اللغة بالشذوذ)، فالاطّراد يبعث في ذهن الناظر في اللغة والدارس لها الاستئناس بظاهرة لغوية معينة، والألفةَ لها؛ كمجيء الخبر مفردا مثلا, وعند غياب هذا المألـــوف يُلْجأ إلى إعادة الاعتبار له ضمنا بالإعراب المحلي حتى يُحفظ ذلك الاطراد .

4/- يحكم على الجملة بعدم المحلية استنادا إلى :

أ/ أنها لم تقع في مكان المفرد ، أي وقعت في مكان خاص بالجمل .

ب/ أنه لم يمكن تأويلها بالمفرد .

ج/ أنه لم يسلط عليها أيّ عامل .

5/- حصول اختلاف بين النحاة أنفسهم في تطبيق المبادىء السابقة على المادة اللغوية ومردّ ذلك إلى :

أ/ خروج بعضهم عن هذه المبادىء إلى افتراض مبادىء أخرى كما فعل ابن هشام في الجملة التفسيرية .

ب/ الاختلاف في فهم المادة اللغوية ، مثل ما حصل في الجملة التفسيرية .

ج/ عدم اطّراد المادة اللغوية للجملة التي لا محل لها من الاعراب بنمط عام مُوَّحَد .

6/- الحكم على الجملة بعدم المحلية هو حكم عليها بالانفصالية النحوية والاستقلالية التركيبية ، وهذا لا يعني بالضرورة الانفصال المعنوي ، بل لابد من الترابط المعنوي بين الجملة غير المحلية والتركيب الذي ترد فيه حتى يكون هناك تآلف وانسجام ، وإلا عُدَّ الكلام كله كمجموعة من القطع الميكانيكية ذات الأشكال المختلفة ، لا يُكوِّن اجتماعها شيئا مفيدا , وقد اختلفت صور هذا الترابط بحسب نوع الجملة ، ففي الاعتراضية كان الارتباط فيها بوظيفة من الوظائف الإبلاغية التالية : التأكيد ، والتحسين ، والتفسير ...الخ ، أما التفسيرية فارتبطت بإزالتها للإبهام، وكشفها عنه ، أما صلة الموصول الاسمي فرابطها المعنوي هو تعيين الموصول وتحديده ، وربما اجتمع مع هذا الرابط المعنوي في الجمل الثلاث رابط لفظي كان في الغالب ضميرا يحيل على مذكور سابق ، وقد نجده يلزم الجملة غير المحلية في جميع أحوالها كلزومه صلة الموصول الاسمي ، حتى إنه إن لم يظهر فيها قُدِر.

7/- لقد خَلُص البحث من الدراسة التركيبية للجمل الثلاث إلى نتيجتين هما :

أ/ قلة الشروط التركيبية الضابطة لأنماط هذه الجمل- باستثناء صلة الموصول الاسمي- مقارنة مع الجمل التي لها محل من الاعراب ، فهذه الأخيرة لا تأتي إلا وفق أنماط معينة وبشروط محددة وذلك واضح جدا عند المقارنة بين الجملة الاعتراضية والجملة الحالية.

ب/ وهذه النتيجة الثانية مترتبة ترتبا حتميا على سابقتها ، إذ إنّ قلة الشروط التركيبية الضابطة للأنماط فتحت المجال نحو التنوع النمطي لهذه الجمل وثرائه ، مما يوحي إيحاءا بَيِّناً أنّ هذا النوع من الجمل يمثل الوحدات اللغوية الكبرى في اللغة التي يُبَاشرها التحليل التجرئي أو التقطيعي ، ويمثل أيضا -وفي الوقت نفسه- الوحدات اللغوية الكبرى في اللغة التي تمثل وحدة معنوية دنيا في الإبلاغ أو الخطاب أو النص ، ويزيد هذا الإيحاء يقينا الانفصالية والاستقلالية اللتّان تمتاز بهما هذه الجمل .

8/- قد لاحظ البحث أثناء تتبعه لأفكار الموضوع في متون الكتب حصول امتزاج مفاهيم البلاغيين بمفاهيم النحاة فيه ، كما حصل ذلك في الاعتراض ، فيتبادر إلى الذهن من النظرة الأولى أنها مواطن تضارب وتناقض , أوهي مواطن اختلاف في الدراسة اللغوية العربية القديمة , إلا أنها في حقيقة الأمر على العكس من ذلك ، بل هي مواطن تكامل واستدراك , وذلك لأن عمل البلاغي الذي محور انشغاله المعنوي ، يُعدّ تكميلا لعمل النحوي الذي محور انشغاله رصد حركة الكلمات وتبين العلائق النحوية , مما يدفع إلى القول بضرورة العمل على التمييز بين هذه المفاهيم ، والعمل أيضا على جعلها منسجمة متكاملة في منهج واضح المعالم ، بيِّن الأسس , سهلِ التناول .

9/- لقد بان للبحث في مسيرته أن العنصر الأكثر وَظَافَة هو الأفضل والأنجع في الاستعمال, وعليه فأهم جزء فاعل في نجاعة العملية التواصلية ونجاحها هو إدراك الوظيفة الإبلاغية, التي اصطلح عليها بأنها فعل اللغة أو هي العلاقة التي تجمع بين التركيب وطرفي الخطاب في ظل الظروف المحيطة بهما, فإدراكها يعني امتلاك مشترك للمعنى.

10/- ومن مفهوم الوظيفة الإبلاغية نعلم أنه لابد لفهمها من النظر في شروط العملية التواصلية ، واعتبار آليات العملية الإبلاغية والتي منها :

أ/ الإدراك الجيد للأداة التواصلية (اللغة) .

ب/ معرفة طرفي الخطاب (المرسل – المتلقي) .

ج/ معرفة السياق اللغوي وغير اللغوي مما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعنصر اللغوي .

بالإضافة إلى بعض الأدوات الإجرائية الأخرى والتي ربما رجع إليها الفضل والمزية في مواطن محددة في الكشف عن الوظيفة الإبلاغية أذكر منها :

أ/ **الإسقاط**: وهو حذف التركيب غير المحلي من الكلام , والنظر إليه بدونه وملاحظة أثر غيابه عنه، كما فعل ذلك مع الاعتراض .

ب/ **التأويل**: وهذا الإجراء نص عليه النحاة -رحمهم الله تعالى-, وهو نتيجة حتمية لما تصوروه من أن للتركيب أصلا يُرجَع إليه, وقد لاحظنا ذلك في تحليلهم لصلة الموصول الحرفي.

ج/ **المعاقبة:** وتعرف أيضا بالاستبدال أو التعويض؛ وهي إجراء قائم على إمكانية تداول أكثر من تركيب لغوي واحد للمكان الواحد، كما رأينا ذلك في صلة الموصول الاسمي.

وكل هذه الإجراءات الثلاثة تعتمد **إجراء المقارنة** إجراءا ثانيا أو مرحلة تالية, لملاحظة الفرق الموجود بين ماهو كائن فعلا وبين ما آلت إليه الرسالة الكلامية بعد تطبيق أحد الإجراءات السابقة على مستوى العملية الإبلاغية.

11/- لقد اتّضح للبحث من خلال استقرائه بعض الأعمال اللسانية الحديثة التي عالجت الموضوع مباشرة أو عالجت بعض أجزائه المتصلة به ، أو التي عالجت بعض المسائل اللغوية المتصلة بالبحث عموما أمران هما :

أ/- ضرورة العمل على الاستفادة من مناهج الدراسات اللغوية الحديثة في فهم الدراسة النحوية القديمة, وتفسيرها تفسيرا يوضح أصولها التي انبنت عليها ، والخلفيات التي استندت إليها ، وهذا لا يدل على نقص الدراسة النحوية العربية في الإعراب عن ذلك ، بل يدل على سلامتها وقوتها حيث إنها استطاعت أن تهضم أفكارا جديدة وتستوعبها لتسير نحو الأفضل ، كما ينص على ذلك مبدأ التراكمية في العلم ، إذ لو لم تكن تسير في طريق العلمية لما أمكنها أن تقبل ذلك ، بل وتتجاوز في العديد من المسائلِ المناهجَ اللغويةَ الحديثةَ .

ب/- أما الأمر الثاني فهو تابع للأول لأنه قيد له ، وينص على مبدإ الحذر في الاستفادة من هذه المناهج فينبغي للباحث أن يتسلح بالمعرفة العلمية الصارمة ، وأن يلتزم بضوابطها وشروطها التزاما شديدا، وأن يعلم أنْ ليس الجديد هو الصحيح، وإنما الصحيح هو الجديد وإن كان مُوغلا في القدم، وقد قيل "لا يمكن تحكيم مبدأ طارىء على نموذج سابق إلا بمقدار المشاركة في الكشف عن خواصه , وما تحويه من عناصر الموافقة والمشاركة".

أمّا أبرز ما وصل إليه البحث من ملاحظات فهي : إذا كانت الدراسات اللغوية قد حددت الوحدةَ الافتراضيةَ في التحليل و التقطيع النصي وهي الجملة, فإن هذا البحث يمكن أن يقول - وبشيء من الحذر الناشئ مـــن ازدواج نقصانِ شموليةٍ في التطبيق ونقصانٍ في المعرفة- أنّ النحو العربي قد أمدنا ومن خلال الجمل التي لا محل لها في الإعراب بحجم وصفات الجملة التي يمكن اعتمادها كـــ " وحدة وظيفية " تستعمل في التحليل الخطابي الأسلوبي, الذي تقودنا في النهاية إلى دراسة المعنى بشكل واف ودقيق وواسع النطاق. وهذا يساعد –وبشكل ايجابي وفعّال– علىالانتقال بالدراسة اللغوية إلى المرحلة النفعية التي تحقق مبتغياتِ المرء من اللغة، وذلك بالعمل على جعلها أداةً طَيِّعَةً في يد مستعمليها بضبط كيفيات الاستعمال، وفي يد متلقيها بضبط حدود الفهم والتأويل والتفسير , من خلال تلك الدراسة الواسعةِ والدقيقةِ والوافيةِ للمعنى. كل ذلك لإيجاد معرفة مشتركة للغة بين أفرادها، ولعل أن الرسول الحبيب – صلى الله عليه وسلم – أشار إلى فائدة هذه المعرفة بقوله:"مَنْ تَعَلَّمَ لُغَةَ قَوْمٍ أَمِنَ شَرَّهُمْ " .

هذا وفي الأخير أقول معتذرا: إن تكن زلت بي الكلم، أو أخطأ بي الفهم، فحسبي من ذلك كله المحاولةُ وسلامة القصد وما استفدتّه, ولو لم يكن من فوائد البحث إلا أنني ازددت علما بهذه اللغة الطيّبة لكفى بذلك شرفا لي، والله نسأل أن يمحو ويغفر الزلل ، وأن يوفقنا لأحسن القول والعمل ، والحمد لله على ما وفق وأنعم، والله تعالى أعز وأعلم وأكرم .

- القرآن الكريم – برواية ورش عن نافع -

قائمة المصادر والمراجع

1- ابن آجروم (محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي): متن الآجرومية، ويليه نظمها لشرف الدين العمريطي، دار الفكر دط , دت .

2- إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته , مؤسسة الرسالة–بيروت , ط3 , 1403هـ .

3- إبراهيم عبادة : الجملة العربية –دراسة نحوية لغوية – , دار المعارف الإسكندرية , دط , 1983م.

4- إبراهيم عمر سليمان زبيدة : حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دار الكتب الوطنية بنغازي ليبيا ، ط1 ، 2004 .

5- أبو فارس الدحداح: معجم إعراب الالفاظ و الجمل في القرآن الكريم, مكتبة لبنان ناشرون, ط1, 1999م.

6- ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, تح: محمد محي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية بيروت , دط 1995م

7- أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب , ط07 ، 1997م.

8- أحمد المتوكل : الجملة المركبة في اللغة العربية, منشورات عكاظ , ط1 ,1987م.

9- الألوسي (أبو الفضل شهاب الدين محمود البغدادي): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, دار إحياء التراث العربي–بيروت ,ط4 , 1405هـ

10- البيضاوي (ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر) : أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، دار الجيل–بيروت, دط 1429هـ

11- تمام حسان : • الأصول –دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب , الهيئة المصرية العامة للكتاب, دط 1982 .

• البيان في روائع القرآن , عالم الكتب–القاهرة , ط2, 1420هـ .

• اللغة العربية معناها و مبناها , عالم الكتب , ط3 , 1418هـ .

12- ابن تيمية (أبو العباس أحمد بن عبد الحليم): كتاب الإيمان , تح و ضبط ومراجعة : صدقي جمال العطار, دار الفكر–بيروت, دط, 2003م.

13- الجرجاني (عبد القاهر): • أسرار البلاغة, تح: محمد الفاضلي, المكتبة العصرية–بيروت, ط1, 1419هـ.

• دلائل الإعجاز , شرح وتعليق : محمد ألتُنجي, دار الكتاب العربي–بيروت , ط3, 1420هـ .

• كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، تح : كاظم بحري المرجان, المطبعة

الوطنية عمان , دط , 1982م.

14- الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف) : التعريفات , تح: إبراهيم الأبياري , دار الكتاب العربي- بيروت, ط1، 1405هـ .

15- ابن جني (أبو الفتح عثمان) : • الخصائص , تح : محمد علي النّجار , عالم الكتب-بيروت , دط دت .

• كتاب اللمع في العربية, تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية-الكويت, دط, 1972م.

16- أبو حامد الغزالي : معيار العلم في فن المنطق , قدم له و علق عليه: علي بو ملحم , دار الهلال-بيروت , ط1 , 1993م .

17- حسن ناظم , البنى الأسلوبية (دراسة في أنشودة المطر للسياب) , دط , 1995م

18- أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف الغرناطي): • ارتشاف الضرب من لسان العرب ,تح ودراسة وشرح: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, الناشر مكتبة الخانجى-القاهرة, ط1, 1418هـ.

• تفسير البحر المحيط, دار الفكر , ط2 , 1398هـ .

• النهر الماد من البحر المحيط, تح : د , عمر الأسعد , دار الجيل,ط1 ,1995م.

19- خالد بن عبد الله الأزهري : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب(شرح الإعراب عن قواعد الإعراب), تح: د/عبد الكريم مجاهد , مؤسسة الرسالة-بيروت , ط1، 1996م.

20- ابن خلدون (عبد الرحمان) : مقدمة ابن خلدون المسماة ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر , دار الفكر-بيروت ,ط1, 1423هـ .

21- خليل أحمد عمايرة :• في التحليل اللغوي- منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد والنفي والاستفهام، مكتبة المنار-الأردن , ط1 ، 1407هـ .

• المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي) دار وائل-عمان , ط1. 2003م .

22- خليل الموسى : قراءات في الشعر العربي المعاصر , منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط , 2000م.

23- رابح بوحوش : البنية اللغوية لبردة البوصيري , ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر , دط 1993م.

24- الرازي (محمد بن أبي بكر) : مختار الصحاح , ضبط و تخريج و تعليق : مصطفى ديب البغا , دار الهدى- الجزائر ,ط4 , 1990م.

25- الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمدبن الفضل) : مفردات ألفاظ القرآن, , تح : صفوان عدنان داوودي,دار القلم-دمشق والدار الشامية- بيروت , ط2 , 1318هـ

26- رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي: شرح الكافية في النحو, لابن الحاجب, تصحيح و تعليق:

يوسف حسن عمر (دط), 1393هـــ.
27- الزبيدي (الشيخ عثمان بن مكي التوزري) : الحلل على نظم المجرادية في الجمل , المطبعة التونسية , دط , 1347هـــ
28- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق): الإيضاح في علل النحو ، تح: مازن المبارك ، دار النفائس, ط5 ، 1406 هـــ
29- الزركشي (أبو عبد الله محمد بن بهادر) : البرهان في علوم القرآن ، تح :محمد أبو الفضل إبراهيم , دار المعرفة بيروت , 1391 هـــ
30- الزمخشري (الإمام محمود بن عمر) : • الكشاف عن حقائق غوامض التتزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل, ضبط مصطفى حسين هيكل, دار الكتاب العربي بيروت, ط3 , 1408هـــ.
• المفصل في صنعة الاعراب, تح: إميل بديع يعقوب , دار الكتب العلمية-بيروت , ط1 ,1420هـــ .
وتح : د/علي بو ملحم, دار ومكتبة الهلال-بيروت, ط1 , 1993م.
31- السبكي (بهاء الدين أحمد بن علي) : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح , تح : خليل إبراهيم خليل, دار الكتب العلمية , بيروت ط1 , 1422هـــ
32- سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ، ط03 ، 1383هـــ.
33- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) : الكتاب, تح : عبد السلام محمد هارون, دار الجيل بيروت , ط1 , 1411هـــ .
34- السيد أحمد الهاشمي : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع , ضبط : د.يوسف الصميلي . المكتبة العصرية-بيروت ط1 , 1420هـــ
35- السيوطي (جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال): • الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقــدم له:
فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي-بيروت, ط2 ، 1417هـــ ,
• تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف (معه جلال الدين محمد بن أحمد المحلي) مكتبة الصفا-القاهرة , ط1, 2004م .
• الاقتراح في علم أصول النحو, تح: أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة,القاهرة، ط1 ، 1396هـــ
• همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع , تح: عبد الحميد هنداوي , المكتبة التوفيقية-القاهرة ,دط دت
36- شوقي ضيف : تجديد النحو , دار المعارف , دط دت .
37- صبحي إبراهيم الفقي : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية ,دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع دط دت
38- الصبان (محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك, ضبطه وصححه وخرّج شواهده : إبراهيم شمس الدين , دار الكتب العلمية-بيروت , ط1 , 1418هـــ .

39- طاهر سليمان حمودة : أسس الإعراب و مشكلاته , , الدار الجامعية-الإسكندرية , دط , 2000م
40- الطبري (أبو جعفر محمد بن حرير بن يزيد) : تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن , دار الكتب العلمية-بيروت , ط 3 , 1420هـــ ,

41- الطحاوي (أبو جعفر الورّاق الطحاوي) : متن العقيدة الطحاوية ضمن مجموعة متون في العقيدة , دار ابن حزم ط1 , 1422هـــ
42- عباس حسن , النحو الوافي , دط دت .
43- عبد الرحمن بن ناصر السعدي, تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان , دار المغنى-(م.ع.س) , ط1, 1419هـــ .
44- عبد السلام المسدي , الأسلوبية والأسلوب ، الدار العربية للكتاب , ط2 ، 1982م .
45- عبد العزيز محمد بن يوسف الهادي: التعليقات الوافية على شرح الأبيات الثمانية للمرادي, المعروف بنحو الجمل ، شرح وتح ودراسة : مختار بوعناني , دار الفجر ، وهران , دط , 1990م.
46- عبد القادر المهيري : نظرات في التراث اللغوي العربي , دار الغرب الإسلامي , ط1 , 1993م.
47- عبد الهادي بن ظافر الشهري : استراتجيات الخطاب-مقارنة لغوية تداولية-دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت, ط1، 2004م.
48- عز الدين مجدوب : المنوال النحوي لعربي – قراءة لسانية جديدة - , دار الحامي و كلية الآداب و العلوم الإنسانية-تونس , ط1 , 1998م.
49- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن): شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك, تح: محمد محي الدين عبد الحميد , مكتبة دار التراث-القاهرة , دط , 2005م.
50- العكبري (أبو البقاء عبد لله بن الحسين): اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عازي مختار طليمات، دار الفكر-دمشق ، ط1 1995م.
51- عوض حمد القوزي : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , ط1 , 1401 هـــ.
52- فؤاد زكريا : التفكير العلمي (سمات التفكير العلمي), عالم المعرفة , العدد3 ,مارس1978م.
53- فاضل صالح السامرائي : • الجملة العربية تأليفها وأقسامها , دار الفكر-بيروت , ط1 , 1422هـــ
• معاني النحو , دار الفكر-عمان , ط1 , 1420هـــ.
54- فايز القرعان : دراسات أسلوبية في النص القرآني , عالم الكتب الحديث , ط1 ,1425هـــ.
55- فتحي عبد الفتاح الدجني: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا, مكتبة الفلاح-الكويت, ط1, 1398هـــ
56- فخر الدين قباوة : • إعراب الجمل وأشباه الجمل , دار الأوزاعي بيروت , ط9 ، 1406هـــ ،

• التحليل النحوي أصوله وأدلته , الشركة المصرية العالمية لونجمان , ط1 , 2002م

57- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي , القاموس المحيط, علق عليه : نصر الهوريني , دار الكتب العلمية–بيروت ,

ط1 , 1425هـ .

58- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) : الجامع لأحكام القرآن المسمى بتفسير القرطبي , تح: عبد الرزاق المهدي دار الكتاب العربي–بيروت ,دط 2006م

59- القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن) , الإيضاح في علوم البلاغة , دار إحياء العلوم , بيروت , ط4, 1998م

60-ابن القيم الجوزية(أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي): بدائع الفوائد, دار الكتاب العربي بيروت–لبنان– , د ط دت .

61- مازن المبارك : النحو العربي : العلة نشأتها وتطورها ، دار الفكر ، ط03 ، 1401 هـ

62- ابن مالك(محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي) : شرح التسهيل , تح: د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والتوزيع ، ط1, 1410هـ .

63- محمد الأنطاكي , المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، دار الشروق العربي , ط3 دت .

64- محمد حماسة عبداللطيف: • بناء الجملة العربية , دار غريب–القاهرة , (دط) , 2003م.

• العلامة الإعرابية بين القديم و الحديث , دار غريب , 2001 .

• النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى اللغوي الدلالي – ، دار الشروق ، ط1 ، 1420

• من الأنماط التحويلية في النحو العربي , دار غريب , دط 2006م .

65 – الشيخ : محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها، الناشر : المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح، ط2،

1380 هـ

66- محمد طاهر الحمصي , من نحو المباني إلى نحو المعاني ، دار سعد الدين للطباعة والنشر–دمشق ، ط1 ، 1424هـ .

67- محمد الطاهر بن عاشور , تفسير التحرير و التنوير , الدار التونسية للنشر والمكتبة الوطنية الكتاب الجزائر , دط 1984م .

68- محمد عبد المطلب : • البلاغة العربية –قراءة أخرى –, الشركة المصرية العالمية , ط 1 , 1998م.

• البلاغة والأسلوبية ، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية , ط1 , 1994 م .

69- محمود أحمد نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة , دار النهضة العربية–بيروت , دط , 1988.

70- محي الدين الدرويش : إعراب القرآن و بيانه دار ابن كثير ,ط9 , 1424هـ.

71- مصطفى حميدة , نظام الربط و الارتباط في تركيب الجملة , شركة المصرية العالمية للنشر ؛ لونجمان ,

ط1 , 1997م,
72- ابن منظور (أبو الفضل محمدبن مكرم الأنصاري الإفريقي) : لسان العرب , دار صادر بيروت , ط1, 1997م .
73- مهدي المخزومي ,-في النحو العربي - نقد و توجيه — , المكتبة العصرية-بيروت , ط1 ,1964م
74- نايف خرما , أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة , عالم المعرفة العدد9 , سبتمبر1978م.
75- ابن هشام (جمال الدين أبو محمدعبد الله بن يوسف الأنصاري) : • شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تح: عبد الغاني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع-دمشق ، ط 1 ، 1984 م
• شرح قطر الندى وبل الصدى ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية بيروت , ط2، 1418هـ
• مغني اللبيب عن كتب الاعاريب , تح: محمد محي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية-بيروت, دط 1411هـ
76- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي), شرح المفصل , عالم الكتب-بيروت ومكتبة المتنبي-القاهرة, دط دت.

❁ الرسائل الجامعية

77- النّواري سعودي : بنية الخطاب القرآني في السور المكية[رسالة دكتوراه دولة في اللغة]-دراسة وصفية تحليلية-, إشراف : د/بلقاسم ليبارير , جامعة الأمير عبد القادر , 1425هـ

فهرس عام للموضوعات

فهرس تفصيلي للموضوعات

بسم الله الرّحمن الرّحيم

سيرة الطالب العلمية :

اليزيد بن الخير بلعمش من الذين تفتقت زهرة حياتهم في الـ10 جوان 1981 بقرية أولاد حمزة بلدية خليل التابعة لولاية سطيف سابقا , ولولاية برج بوعريريج حاليا , رتع في رياض مدارسها المرحلة الابتدائية , وانتقل بعدها إلى اكمالية الشفاء , ولكن مع تغير الظروف وتطور الأحوال غادر القرية رفقة أهله إلى بلدية خليل وهناك أتم تعليمه الأكمالي , وسجل بثانوية بئرقاصدعلي في شعبة علوم الطبيعة والحياة , ورغم تفوقه في المواد العلمية – الرياضيات والفيزياء والعلوم – بشكل لفت انتباه الأساتذة والزملاء إلا أنه كان يحس بميل عظيم وجاذبية كبيرة نحو اللغة العربية خاصة بعد تأثره بفصاحة علماء الشريعة وقوة فهمهم لها من خلال تتبعه لخطبهم ودروسهم في الأشرطة والكتب, ونما هذا الإحساس وتطور إلى أن أصبح دافعا يدفعه إلى تعلمها . وفور حصوله على شهادة البكالوريا سجل بمعهد اللغة العربية بجامعة سطيف , آملا في أن يحصل له بعض عز العربية وشرفها .

وبعد أن أتم بالمعهد المذكور مرحلة ليسانس, كتب الله له النجاح في مسابقة الماجستير باتنة في ثالث محاولة له بعد قسنطينة والجزائر كلّها في نفس السنة, وبذلك اقتحم سرح البحث العلمي, فكانت أول بكورة له هذه الرسالة الموضوعة بين أيدينا ترجو تصحيحا وتصويبا للأخطاء, وإثراء وتكميلا للمعارف والأفكار والآراء , من الأساتذة الفضلاء, والأخوةالزملاء .

درّس الطالب سنوات قليلات في كل من الطورين الابتدائي و الأكمالي. وهو يأمل بعد هذا من الله العلي القدير أن تكون مسيرته العلمية مباركة طيبة نافعة للدين والمجتمع , وأن يخدم لغة القرآن خدمة نافعة.

